قراءة من "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حَجَر العسقلاني.

الدرس الأول:

قال الشيخ علي الرَّملي -حفظه الله تعالى-:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسنبدأ -إن شاء الله- بقراءة بعض التراجم من كتاب **"تهذيب التهذيب"** لفهم كلام أهل العلم في هذا الميدان، ومعرفة كيفية الجمع بين أقوالهم عند التعارض والاختلاف، والمفروض منكم -إن شاء الله- أن تكونوا قد قرأتم مقدمة الكتاب؛ كتاب **"تهذيب التهذيب"** للحافظ ابن حجر، وعرفتم ما يحتويه هذا الكتاب.

أولا: تعلمون -بارك الله فيكم- مكانة الكتب الستة عند علماء الإسلام؛ **الكتب الستة:** "هي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه".

وهذه الكتب لها شأن عظيم، ولها مزية يعرفها أهل هذا الشأن، وقد "اشتهرت هذه الكتب بين الأنام، وانتشرت في بلاد الإسلام، وعَظُم الانتفاع بها، وحرص طلاب العلم على تحصيلها، وصُنِّفت فيها تصانيف، وعلقت عليها تعاليق، بعضها فيما اشتملت عليها من المتون، وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك" كما قال الحافظ المِزّي -رحمه الله- في مقدمة كتابه **"تهذيب الكمال"**[١]، وأُلِّف عليها كتاب **"الكمال في أسماء الرجال"** للحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، صاحب كتاب "عمدة الأحكام"، فجمع في كتابه رجال الكتب الستة، وسبقه بالتأليف في رجال الكتب الستة الحافظ ابن عَساكر، جمع في كتابه

---

[١] (١٤٧/١).

شيوخ أصحاب الكتب الستة فقط، فاقتصر على شيوخ أصحاب الكتب الستة، أما أبو محمد عبد الغني المقدسي في كتابه **"الكمال في أسماء الرجال"** فكان كتابه أَعَمَّ، فجمع فيه رجال الكتب الستة، ولم يقتصر على شيوخهم فقط، أيُّ رجل ذُكر في إسناد كتابٍ من هذه الكتب الستة ترجم له في كتابه **"الكمال في أسماء الرجال"،** هذا شرطه، ثم جاء الحافظ المِزي -رحمه الله- فهذَّب كتاب أبي محمد عبد الغني المقدسي، والتهذيب بمعنى: "التصفية والتنقية والإصلاح"؛ هذَّب كتاب عبد الغني المقدسي، وزاد عليه، فلم يقتصر على رجال الكتب الستة فقط، بل وأضاف أيضا رجال بعض كتب أصحاب الكتب الستة، مثلاً للبخاري أَكثرُ من مُصَنَّف؛ له مثلاً: **"الصحيح"،** وله كتاب **"الأدب المفرد"،** فإذا وُجد رجل في "الأدب المفرد" ليس من رجال الكتب الستة يذكره في كتاب "تهذيب الكمال"، فلم يَقتصر على الكتب الستة، بل وَسَّع شرطه؛ فكان كتابه أوسع من كتاب أبي محمد، مع ما أصلح في كتاب أبي محمد من أخطاء وأوهام، وأطال الحافظ المِزّي -رحمه الله- النَّفَسَ في ذِكر شيوخ الراوي وتلاميذه، وذكَر في بداية كتابه أيضا بعض ما يتعلق بنبيِّنا محمد -صلى الله عليه وسلم- ، **ومعرفةُ الشيوخ والتلاميذ تُفيد في التمييز بين الرواة ومعرفتهم.**

فجاء الحافظ ابن حجر بعد ذلك وألَّف كتابه **"تهذيب التهذيب"**، طبعا قبل الحافظ ابن حجر ألف العلماء على "تهذيب الكمال" للمِزّي تأليفات مختلفة، فقد أعجبهم الكتاب، وطار به طلبة العلم، وسمعه المحدِّثون من المِزّي -رحمه الله-، ثم بدأت التصانيف عليه، فبعضهم اختصره، وبعضهم زاد عليه، حتى جاء الحافظ ابن حجر -رحمه الله- وجمع فوائد تلك الكتب في كتابه **"تهذيب التهذيب"** الذي هو: "تهذيب تهذيب الكمال"، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، فاختصر الحافظ ابن حجر من "تهذيب الكمال" أشياء، **ومنها:**

- شيوخ الراوي وتلاميذه.
- وكذلك أسانيد المِزّي لبعض الأحاديث التي يرويها بعلو.

وزاد عليه أيضا.

فكتاب الحافظ ابن حجر كان خلاصةُ مجموعة من الكتب، من هذه الكتب مثلا: كتاب **"تذهيب التهذيب"** للحافظ الذَّهبي، وكذلك كتاب مختصر تهذيب الكمال لِمُغْلْطاي[1]، و **"خلاصة تهذيب الكمال"** أيضا[2]، لكن لا يعني هذا أن كتاب الحافظ ابن حجر يُغني عن كتاب المِزِّي؛ فكتاب المِزّي له ما يمتاز به، وكتاب الحافظ ابن حجر له ما يمتاز به، فكتاب الحافظ ابن حجر لمعرفة حال الراوي أنفع، وكتاب المِزّي للتعرف على الراوي أنفع، ومعرفة حال الراوي كتاب الحافظ ابن حجر أنفع؛ لأنه ذكر ما جمعه مَن قَبله في الراوي، وزاد هو عليهم ما فاتهم.

وأما ترتيب الكتاب: فكما ذكر الحافظ المِزّي -رحمه الله- بأنه رتَّب الكتاب على ترتيب حروف المعجم، فبدأ بالأول فالتالي، ثم رتب أسماء آبائهم وأجدادهم على ذلك، إلا أنه ابتدأ في حرف الألف بمن اسمه: "أحمد"، وفي حرف الميم بمن اسمه: "محمد"، وذلك لشرف هذا الاسم على غيره كما ذَكر، وبعد أن انتهى من الأسماء ذكر الكنى، ثم ذكر من اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جدِّه، أو أمه أو عمته، ثم ذكر من اشتهر بالنسبة إلى قبيلة، أو بَلدة، أو صناعة، ثم ذكر من اشتهر بلقب أو نحوه، ثم ذكر المبهمات.

وأنا أنصحكم بقراءة مقدمة "تهذيب الكمال"، ومقدمة "تهذيب التهذيب"، لابد كما ذكرنا، لتتعرف على الكتب لابد أن تمرَّ بمقدمة الكتاب، وتعرف كيفية ترتيب الكتاب كي تتمكن من الاسفادة منه؛ استفادة كاملة.

قبل أن نبدأ بمادة الكتاب أقول: تقدم معنا أن العالم بالجرح والتعديل الثقة إذا جَرَّح أو عَدَّل؛ يُقبل قوله فيمن جرَّحه أو عدَّله، لكن إذا اختلف العلماء في جرح

---

[1] طبع باسم: "إكمال تهذيب الكمال".

[2] للخَزرجي: صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، طبع باسم: "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال".

راو وتعديله فنقدم في هذه الحالة الجرح المفسَّر على التعديل؛ لأن الجارح معه زيادة علم، وإذا لم يوجد جرح مفسر نعتمد على القرائن للترجيح، وهي كثيرة، منها ما ذكره الذهبي في رسالته: "ذِكْرُ مَن يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل" هذه رسالة للذهبي جمع فيها أسماء علماء الجرح والتعديل، **قال -رحمه الله-:** "بسم الله الرحمن الرحيم، اعلم -هداك الله- أن الذين قَبِل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاث أقسام:

الأول: قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

الثاني: وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

الثالث: وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي" أي: في بعض الرجال، القليل منهم.

ثم قال: "والكل أيضاً على ثلاث أقسام:

قسم منهم متعنت[1] في الجرح متثبت في التعديل؛ يَغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّنُ بذلك حديثَه، فهذا إذا وثَّق شخصا فعُضَّ على قوله بناجذيك -أي: عض عليه بأسنانك- وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، إن وافقه ولم يوثِّق ذلك أحد من الحُذاق؛ فهو ضعيف، وإن وثَّقه أحد فهذا الذي قالوا فيه (لا يقبل جرحُه إلا مفسَّراً) يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف ولم يوضِّح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه فمثل هذا يُتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجَوزجاني مُتعَنِّتون". أي: متشددون.

[1] كأنه هنا عندي سقط في المطبوع، و[متعنت] هذا الذي يدل عليه كلام الذهبي، وهذا من فوائد امتلاك النسخ الجيدة التي لا تحتوي على السقط. بمعنى كلام الشيخ الرملي.

خلاصة الكلام في هذا القسم: أن علماء الجرح والتعديل منهم من هو متشدد في الجرح، فهذا إذا جَرَح، ولم يوثقه أحد، ووافقه غيره على التجريح؛ فخذ بجرحه، والصحيح وإن لم يوافقه أحد إذا لم يعدله أحد تأخذ بقوله، أو إن عدَّل فتمسك بتعديله؛ لأنه لا يُعدّل بسهولة، لكن إن جَرح وغيره عدّل، قال: " فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل جرحه إلا مفسراً".

أما القسم الثاني: "وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البَيهَقي متساهلون".

إذن قسم متشدد، وقسم متساهل.

القسم الثالث: "وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرعة، وابن عدي، معتدلون ومُنصِفون". ثم ذكر جماعة من العلماء الذين يُقبل قولهم في الجرح والتعديل على حسب الطبقات والأزمنة.

ففي هذه الخلاصة قسّم علماءَ الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام:

- متشدد.
- ومتساهل.
- ومتوسط.

الإمام الذهبي -رحمه الله- عالم ناقد في هذا الميدان، ثم بعد أن ذكر هؤلاء العلماء إلى أن وصل إلى يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مَهْدي، وهما إمامان من أئمة هذا الشأن من طبقة واحدة من أتباع التابعين، قال: "عبد الرحمن بن مهدي، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونُبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جَرَّحاه لا يكاد والله يَندمِل جُرحه، ومن وثقّاه هو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجْتُهِد في أمره، ونُزِّل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثّقا خَلقاً كثيراً، وضعّفا آخرين" انتهى كلامه.

وأنا أذكر لكم بعض أحكام العلماء على علماء الجرح والتعديل من حيث التشددُ والتساهل والتوسط، **واعلموا بداية** أن الحكم على العالم من علماء الجرح والتعديل بأنه متشدد، أو متوسط، أو متساهل؛ مسألة اجتهادية تختلف فيها أنظار العلماء، فبعضهم مثلاً وصف البيهقي بالمتساهل كما مرَّ معنا في كلام الذهبي، والبعض الآخر قال: لا، هو معتدل كما ذهب إلى هذا الشيخ الألباني -رحمه الله-.

فمن هؤلاء:

- **شعبة بن الحجاج:** قال الذهبي في "المغني في الضعفاء": "شعبة متعنت" أي: متشدد.
- **ويحيى بن سعيد القطان:** قال الذهبي في "الميزان" و"المغني": "يحيى متعنت جداً في الرجال، وأما عبد الرحمن بن مهدي فهو معتدل".
- **وأما أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة، وابن عدي:** تقدم قول الذهبي وأنهم معتدلون ومنصفون.
- **وأما أبو حاتم الرازي:** فقال فيه الذهبي: "إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله؛ فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليَّن رجلاً، أو قال فيه لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم؛ فإنه متعنت في الرجال؛ فقد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحوِ ذلك". أي: أن أبا حاتم الرازي متشدد في التَجريح.

وقد وصفه بالتعنت الحافظ ابن حجر أيضاً في مقدمة الفتح ص (٤٤١).

وقال المُعَلِّمي في التنكيل بعد أن ذكر أحد الرواة: "وقال أبو حاتم مع تشدده صدوق".

- **الدارقطني:** قال الذهبي في "المُوقظة": "فمنهم مَن نَفَسُه حادٌّ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل -أي علماء الجرح والتعديل-، **فالحادُّ فيهم:** يحيى بن سعيد[1]، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خِراش وغيرهم، **والمعتدل فيهم:** أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة، **والمتساهل:** كالترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات" أي أن الدارقطني ليس متساهلاً دائماً؛ في بعض الأوقات فقط، وهذا الحكم على عالم من العلماء بأنه متشدد، أو متساهل، أو متوسط، ليست قاعدة مُطَّردة في حقه، حتى لو كان نفس العالم يرى أنه متشدد، فربما عنده في بعض الرواة يعتدل، وفي بعض الرواة يتساهل أيضاً، فليست هي قاعدة مُطَّرِدة، بل هي أغلبية.
- **وأما العِجْلي:** قال المُعلِّمي: "فابن حبّان قد يذكر في "الثقات" من يَجِدُ البخاري سماه في "تاريخه"[2] من القدماء، وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومَن روى عنه، ولكن ابن حِبَّان يشدد، وربما تعنّت فيمن وجد في روايته ما استُنكر، وإن كان الرجل معروفاً مكثراً، والعِجلي قريباً منه في توثيق المجاهيل من القدماء".

هذا العجلي قريب من ابن حِبَّان في توثيق المجاهيل من القدماء، ابن حبان معروف شرطه؛ إذا ذكر الراوي في كتابه "الثقات" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهذا يكون مجهولاً؛ لأن ابن حبان عنده الأصل فيه العدالة، فيضَعُه في كتابه "الثقات"، لكن إذا لم يذكر فيه توثيقاً، ولم يذكر فيه تجريحاً، فهذا يكون مجهولاً، فيُوثِّق المجاهيل، وبإمكانك أن ترجع إلى كتاب الحافظ ابن حجر "لسان الميزان" في المقدمة، فقد تكلم عن هذه المسألة، والعِجلي كما ذكر المُعَلِّمي -رحمه الله- يوثق المجاهيل من المتقدمين، وخصوصاً من التابعين، وكذلك الحاكم، قال الشيخ الألباني

---

[1] القطّان.

[2] التاريخ الكبير.

-رحمه الله- في "الصحيحة" في أحد الرواة: "ولم يُوثِّقه غير الحاكم، وهو متساهل في التوثيق كابن حبان والعِجلي".

والكلام في هذا يطول لعله يمرُّ معنا -إن شاء الله- في خلال القراءة.

قال المؤلف -رحمه الله- [الترجمة الأولى] [1]:(حرف الألف: ذِكْر من اسمُهُ أحمد)[2].

نبدأ، بداية انظر إلى ما بدأ به، **قال:** (١٠- د فق) حروف، هذه الحروف كما ذكر في مقدمة كتابه المِزّي، يذكر هذه الحروف كي يُبين لك من أخرج لهذا الراوي الذي سيذكره، فهنا **قال:** (د فق)، قد بين معناها في مقدمة كتابه، فـ (د) يعني: أبا داود، و(فق) يعني: ابن ماجه في كتابه "التفسير"، وهو كتاب مستقل عن كتاب السنن، فهذا الراوي: أخرج له أبو داود في سننه، وأخرج له ابن ماجه في تفسيره.

فائدة أن تعرف من أخرج للراوي: إذا كان الراوي أخرج له مسلم، أو أخرج له البخاري اعتماداً فهذا يُقوِّي من حاله، وتكون هذه قرينة نعتمد عليها في بعض الأحيان في توثيق الرجل، لكن لا يعني ذلك أنها تكفي لكي يكون الراوي ثقة، لا، فقد أخرج البخاري لبعض الضعفاء، وأخرج مسلم لبعض الضعفاء؛ البخاري أخرج لبعض الضعفاء وانتقى من أحاديثهم، ومسلم أخرج لبعض الضعفاء لوجود شواهد للأحاديث عنده، كما ذكر في **قَطَن بن نُسَير** وغيره، فإذن لا يعتمد على إخراج البخاري ومسلم للراوي في صحيحيهما على أنه ثقة، لا، ربما لا يكون ثقة عند نَفْس البخاري ومسلم، ولكن هذه قرينة يُستأنس بها في بعض المواضع.

قال: (أحمد بن إبراهيم بن خالد، أبو عليٍّ المَوصِليّ، نزيل بغداد).

---

[1] الدقيقة: ٢٧.

[2] تهذيب التهذيب، ابن حجر، طبعة الرسالة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، (١٣/١).

المَوْصِل: مدينة معروفة، اليوم هي في العراق، في شمالها.

وبغداد: هي عاصمة العراق.

وأصل الراوي من المَوْصل، نزل بغداد.

(روى عن: محمد بن ثابت العَبْدي، وفَرَج بن فَضَالة) بفتح الفاء والضاد المعجمة (وحَمَّاد بن زيد، وعبد الله بن جعفر المَديني، ويَزيد بن زُريع، وأبي عَوانة، وإبراهيم بن سعد، وغيرِهم).

قوله (وغيرهم) هذا من اختصار الحافظ ابن حجر، هذا كله أصله في "تهذيب الكمال"، لكن هنا الآن اختصر الحافظ ابن حجر، بدل أن يذكر جميع من ذكرهم الحافظ المِزّي من الشيوخ، اختصر فقال: (وغيرهم) وانتهى.

(روى عنه أبو داود حديثاً واحداً) **أبو داود السِجِستاني، ممن قيل فيه: لا يروي إلا عن ثقة،** قاله ابن القَطَّان الفاسي في "بيان الوَهْم والإيهام" اجتهاداً، لم يَنُصّ أبو داود على ذلك، لكن ابن القطان اجتهد في ذلك، وذكر ذلك الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، ذكروا أنه لا يروي إلا عن ثقة، لكن كما تقدّم معنا في دروس الباعث بأن الراوي إذا ثبت أنه لا يروي إلا عن ثقة، لا يكون هذا تعديلاً لمن روى عنه، لماذا؟ قلنا: "لأنا وجدنا أن من قيل فيهم بأنهم لا يروون إلا عن ثقة؛ وجدناهم قد رووا عن الضعفاء، فلذلك لا نقبل بهذه القاعدة على إطلاقها"، هذه نأخذها على سبيل الأغلبية، كما نصَّ على ذلك ابن عبد الهادي، وأشار إليه السَّخاوي في "فتح المُغيث"، فنحملها على الأغلبية، فهذه قرينة يُستأنس بها فقط في توثيق الراوي، أما أنها تكفي، فلا، لا تكفي.

ومعنى: (روى عنه) أي: روى عنه مباشرة حديثاً أو أكثر؛ لأنه يُذكر في تلاميذ الشيخ الذين أخذوا عنه، وليس روى له في كتابه، فرق بين اللفظين.

(وروى ابن ماجه في "التفسير" عن ابن أبي الدُّنيا عنه) أي: روى عنه بواسطة، لم يرو عنه مباشرة، **أحياناً الرواية عن الراوي بواسطة تكون لعدم الإدراك؛ لأنه لم يَلقه، وأحياناً يكون قد تعمّد الرواية عن بواسطة؛ لأنه لا يرتضيه، فتنبّهوا لهذا،** الراوي الذي يُعرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة، وأراد أن يحدث عن أحد الضعفاء، فإنه يروي عنه بواسطة، هذا في بعض الأحيان، وأحياناً يكون يروي عنه بواسطة لأنه لم يلقه، أو لم يُدركه.

(وأبو زُرعة الرَّازي) **أبو زُرعة الرازي أيضاً ممن قيل فيه: لا يروي إلا عن ثقة.**

(ومحمد بن عبد الله الحَضرَمي) المُلقَّب بمُطَّيَّن، كوفيٌّ من علماء الجرح والتعديل، قال فيه الدارقطني "ثقة جبل".

(وموسى بن هارون) هذا الحَمَّال، حافظ كبير، بغدادي، إمام، من تلاميذ أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعين، **ممن قيل فيه أيضاً: لا يروي إلا عن ثقة.**

هذه القرائن تَقوى ببعضها، فكثرة هؤلاء الذين قيل فيهم لا يروي إلا عن ثقة، إذا كَثُروا، ورووا عن شخص واحد، هذا يجعل النفس تطمئن إلى قوة هذا الرجل.

(وأبو يَعلى الموصلي، وأبو القاسم البَغوي، وآخرُون. وكتب عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال: "لا بأس به") أي يحيى بن معين.

قد تقدم معنا في المصطلح أن بعض العلماء قال: "إذا قال يحى بن معين (لا بأس به) فهو يريد بذلك أنه ثقة"، وقلنا إن هذا القول خطأ على الصحيح، إنما أراد ابن معين عندما قال: "مَن قلت فيه: لا بأس به أنه ثقة"، أراد أنه يُحتجُّ به، ولم يُرِد أنه في مرتبة صاحب الحديث الصحيح، فالصواب هنا أن قول ابن معين: "لا بأس

به" يعني أن هذا الراوي في درجة صاحب الحديث الحسن، أي يُحسَّن حديثه، فلا بأس به في درجة "صدوق".

(وقال صاحب "تاريخ المَوصل") وهو: يزيد بن محمد بن إياس أبو زكريا، الأزدي، الموصلي، مُؤلِّف "تاريخ الموصل" وقاضيها، وصفه الذهبي بـ "الحافظ الإمام، الفقيه، القاضي"، (كان ظاهرَ الصَّلاح والفَضْل) أي: أحمد بن إبراهيم.

(كان ظاهرَ الصَّلاح والفَضْل) هذا الكلام لو لم يَرِد غيره، لما كفانا في توثيق الراوي، إنما يكفينا في إثبات عدالته، فقوله: "كان ظاهر الصلاح والفضل" يُفيدنا أن هذا الرجل كان عدلاً، لكن يَنقص شيء آخر، وهو ماذا؟ الضبط: الحفظ، لم يذكر شيئاً فيه، **لكن هناك تتمة لهذه الكلمة في "تهذيب الكمال"، تتمة لكلمة أبي زكريا** ساقطة هنا، قال: "كان ظاهر الصلاح والفضل، كثير الحديث" وهي زيادة مهمة.

(قال موسى بن هارون) أي: الحمّال، وهو من تلاميذه (مات ليلة السبت لثمانٍ مَضَين من ربيع الأول سنة ٢٣٦) هذه سنة الوفاة تُبيِّن لك طبقة الراوي حتى تعرف من سمع منه، ومن لم يسمع منه.

وخالف الحمّالَ في سنة وفاة هذا الراوي آخرون، لكن القول فيها قول مَن؟ قول موسى بن هارون الحمال؛ لأنه تلميذه، وتلميذُه أدرى به من غيره، فلذلك الحافظ ابن حجر اقتصر على هذا القول، ولم يُعَرِّج على غيره.

(قلت:)[1] والكلام الآن لابن حجر، الكلام المتقدم كلّه اختصار لما في "تهذيب الكمال"، الآن بدأت الزيادة من الحافظ ابن حجر.

---

[1] الدقيقة ٣٨.

قال: (قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات") هذه زيادات الآن تنفعك في ماذا؟ في تقوية الرجل (ذكره ابن حبان في "الثقات")، ولم يذكر فيه ابن حبان هناك شيئا.

(وقال إبراهيم ابن الجُنيد) إبراهيم ابن الجُنيد: له سؤالات يرويها عن ابن معين، وهي مطبوعة، وهي أسئلة كان يجيب عنها ابن معين، وكلامه هذا موجود فيها (وقال إبراهيم ابن الجنيد عن ابن معين: "ثقة صدوق") ماذا تعني هذه الكلمة الآن (ثقة صدوق) جمع بين رتبتين، ثقة وصدوق، إذا جمعوا بهذه الصورة فإنهم يريدون بذلك أنه ثقة في دينه، صدوق في حديثه.

فعن يحيى بن معين في هذا الرجل روايتان:

الأولى: قال فيها: "لا بأس به".

والثانية قال فيها: "ثقة صدوق".

ولا تعارض بين الروايتين.

هذا يقول الحافظ ابن حجر في مثله: "صدوق"؛ لأنه لم يوجد عندنا فيه كلام صريح يفيد التوثيق في العدالة والحفظ من حافظ معتبر إلا كلام يحيى بن مَعين، ويحيى بن معين كلامُه واضح أنه في درجة الصدوق، لذلك عندما راجعنا "التقريب" وجدنا الحافظ يقول فيه: "صدوق"، وهو حُكم صحيح تماماً.

ثم قال -رحمه الله-[1] **[الترجمة الثانية]**: (كن) أي: روى له النَّسائي في "مسند مالك"، للنسائي كتاب اسمه: "مسند مالك"، روى لهذا الرجل في هذا الكتاب.

(أحمد بن إبراهيم بن فِيلٍ الأَسَدي، أبو الحسن البالِسي، نزيل أنطاكية، والد القاضي أبي طاهر).

البالِسي: منسوب إلى بالِس: مدينة قريبة إلى حَلَب في بلاد الشام.

(نزيل أنطاكية): -بتخفيف الياء-، تقع في لواء الإسْكَنْدَرون، بين سُورِية وتركيا، **وسورية:** -بضم السين وتخفيف الياء وبالتاء المربوطة-، هكذا ضبطها العلماء في معاجم اللغة، وكتب البلدان، فمَن ينطقها اليوم "سوريّه" خطأ، الصواب -بتخفيف الياء-، وهو اسم لبلاد الشام قديماً، اليوم يَخصُّونه، يُطلقونه على البلاد التي تعرفونها، وهذه البلاد حُدَّت بحدود وضعها الغرب.

وتركيا: لم يكن هناك شيء اسمه تركيا، إنما كانت القُسطنطينِية وما حولها، القُسطنطينية هي: إسطنبول اليوم وما حولها، وهذه كلُّها غيّر معالمها أهل الكفر، كانت قبل هذا على غير هذا النظام.

(والد القاضي أبي طاهر): أبو طاهر هذا: هو ابن أحمد بن إبراهيم بن فيل، صاحب الجُزء؛ الأجزاء الحديثية، تجدون فيها جُزءاً يقال له "جُزء ابن فيل" والمراد به: ابن هذا الراوي، وقد روى عنه ابنه في جُزئه.

قال: (روى عن) أي: شيوخُه (أحمد بن أبي شعيب الحَرَّاني، وأبي جعفر النُّفَيلي، وأبي النَّضْر الفَرَادِيسِي) نسبة إلى باب الفراديس في دمشق (ودُحَيم، وأبي مُصعب الزُّهري، في آخرين، وسمع أبا توبة، وعنه) أي تلاميذه (النّسائي ثلاثة أحاديث من حديث مالك) أي: روى عنه ثلاثة أحاديث من حديث مالك (وأبو عَوانة

[1] تهذيب التهذيب، (١٣/١).

الإسفرائيني، وأبو سعيد بن الأعرابي، وخَيثمة بن سليمان، وأبو القاسم الطَّبراني، وآخرون).

(مات سنة ٢٨٤، قال ابن عساكر) أبو القاسم، تقدم معنا أنه ألف في شيوخ أصحاب الكتب الستة "المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النَّبَل" هذا اسم كتابه (قال ابن عساكر: "كان ثقة") ابن عساكر متأخر، فتوثيقه ليس كتوثيق المتقدمين، لذلك تجد أحيانا الحافظ ابن حجر، إذا تفرد ابن عساكر بتوثيق أحد الرواة، وقال فيه "ثقة" يُنزِّله الحافظ ابن حجر فيقول فيه: "صدوق"، لأن توثيق ابن عساكر المتأخر ليس كتوثيق المتقدمين، ابن عساكر مات سنة (٥٧١)، هو من علماء القرن السادس (وقال في "التاريخ") تاريخ دمشق (روى عنه النّسائي، ولم يذكره في) كتابه ("الشيوخ النَّبَل") وهو من شرطه، قد فاته (قلت:) ما تقدم هو اختصار لكلام المِزّي، الآن الكلام للحافظ ابن حجر (قلت: وروى عنه محمد بن الحسن الهَمداني وقال: "إنه صالح"، وذكره ابن حبان في "الثقات") ولم يذكر فيه شيئاً (وقال النسائي في "أسامي شيوخه" رواية حمزة: "لا بأس به" وذكر من عفته، وورعه، وثقته) وهو من شيوخ النسائي -رحمه الله-، فيكون النسائي قد عرفه، فكلامه مُقدّم في هذا الرجل، فيقال فيه: "لا بأس به" أي: أنه صدوق يُحسَّن حديثُه.

[الترجمة الثالثة]: (م د ت ق)[1] هذا الأخير في درسنا اليوم[2].

(م د ت ق) أي: م= مسلم، د= أبو داود، ت= الترمذي، ق= ابن ماجه القَزويني، نسبة إلى قَزوين، لذلك أعطوه حرف القاف.

(أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدَّورقي النُّكري، البغدادي، أبو عبد الله روى عن حفص بن غِياث، وجَرير، وهُشيم، وإسماعيل ورِبعي ابنيْ عُلَيَّة) أي: إسماعيل ابن عُليَّة، ورِبعي ابن عُليّة (وشَبَابة، ويزيد بن هارون، ومُبَشِّر بن إسماعيل الحلبي، وخالد بن مَخْلد، وغيرهم).

(روى عنه: مسلم، وأبو داود) تقدم معنا أن أبا داود ممن قيل فيه: لا يروي إلا عن ثقة، وأخرج له مسلم في "صحيحه" كما تقدم معنا في الرموز "م" أي: أخرج له مسلم في "صحيحه"، فهتان قرينتان لتوثيق الرجل، لكن كما ذكرنا، هما قرينتان لا تكفيان لتوثيقه وحدهما (والترمذي، وابن ماجه، وبَقِيُّ بن مَخلد) وبَقِيُّ بن مَخلد الأندلسي أيضاً **ممن قيل فيه لايروي إلا عن ثقة** (وعبد الله بن أحمد بن حنبل) جاء في ترجمته أنه لم يكن يكتب عن أحد إلا مَن أمره أبوه أن يكتب عنه، ذكر ذلك عنه الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" وفي "تهذيب التهذيب"، فهؤلاء ثلاثة، القرائن قويت (ويعقوب بن شَيبة وغيرهم، قال أبو حاتم: "صدوق") أبو حاتم: متشدد، فإذا قال: "صدوق" فيكون هذا الراوي ثقة غالباً، مع ما تقدم من قرائن، فإلى الآن التوثيق هو الراجح.

(وقال صالح جَزَرَة:) هو صالح بن محمد بن عمرو الأسدي، الْمُلَقَّب بجَزَرة، أبو علي، من علماء الجرح والتعديل، رجل فاضل، كانت فيه دُعابة -يعني يحب المزاح- (كان أحمد أكثرهما حديثاً) الآن صالح جزرة يُقارن بين اثنين، اللذين هما: أحمد

[1] تهذيب التهذيب، (١/١٣-١٤).

[2] الدقيقة: ٤٧.

الذي معنا، وأخوه يعقوب؛ له أخ اسمه: يعقوب بن كثير بن زَيد، قال: (كان أحمد أكثرهما حديثاً، وأعلمَها بالحديث، وكان يعقوب يعني أخاه أسندهما) أي: أقواهما (وكانا جميعاً ثقتين) فهذا أيضاً توثيق من صالح جزرة (كان مولد أحمد سنة ١٦٨ ومات في شعبان سنة ٢٤٦ قلت) الكلام لمن؟ للحافظ ابن حجر (وفيها أَرَّخه السَّرَّاج) أي: في تلك السنة أرّخه السَّرَّاج (وقال العُقَيلي) هو أبو جعفر، محمد بن عمرو العقيلي، من علماء الجرح والتعديل، صاحب كتاب "الضعفاء" (وقال العُقيلي: "ثقة") كَثُر التوثيق (وقال الخليلي) هو: الخليل بن عبد الله بن أحمد، أبو يعلى الخليلي، صاحب كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" مات سنة ٤٦٦، متأخر، **قال فيه الذهبي رحمه الله:** "له في كتابه أوهام جَمَّة، كأنه كتبه من حفظه" (وقال الخليلي في "الإرشاد": ثقة متفق عليه) أي: متفق على توثيقه (وذكره ابن حبان في الثقات) وأزيدُ بأنه قد روى عنه أيضاً أبو زُرعة الرَّازي كما في "الجرح والتعديل"[١]، وقال فيه ابن الجوزي في "تاريخه": ثقة صدوق.

فالرجل ثقة.

(والنُّكري بضم النون نسبة إلى بني نُكرة، وهم بطن من عبد القيس، والدَّورقي: قال ابن الجارود في "مشيخته" هو من أهل دَوْرَق من أعمال الأهواز، وهي معروفة، وإليها تنسب القَلانِس الدَّورقية) **القَلانِس:** جمعُ قَلَنسُوة، لباس للرأس مختلف الأنواع، والأشكال، طَواقي يعني تسمى اليوم طاقية (ويقال بل هو منسوب إلى صنعة القلانس لا إلى البلد. والله أعلم، وقال اللالكائي:"كان يلبس القلانس الطوال").

فهو ثقة، حديثه يكون صحيحاً. والله أعلم

[١] لابن أبي حاتم الرازي.

تفريغ الدرس الثاني من التعليق على "تهذيب التهذيب"

الدرس الثاني[1]:

قال الشيخ علي الرَّملي حفظه الله تعالى:-

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومَن والاه، أما بعد:

فهذا المجلس الثاني من مجالس القراءة من "تهذيب التهذيب".

قال المؤلِّف -رحمه الله-:

[الترجمة الرابعة]: (س[2]) أي: أخرج له النسائي (أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن بكَّار بن عبد الملك بن الوليد بن بُسْرِ بن أبي أَرْطاة، العامِري، أبو عبد الملك القُرَشي البُسْري الدِّمشقي.

روى عن: أبي النَّضْر الفَرادِيسي، ومحمد بن عائذٍ الدمشقي، ويَزيد بن خالد الرَّمْلي، وأبي مُصعب الزُّهري، وإبراهيم بن المُنذر الحِزامي، وأبي الطَّاهر ابن السَّرْح، وجماعة.

روى عنه : النَّسائي، وأبو عَوانة، وابن جَوْصا، وأبو بكر أحمد بن مروان الدِّينَوري صاحب "المُجالسة"، وأبو جَعفر العُقيلي، وأبو القاسم بن أبي العَقَب) كذا ضبطه الباجي نقله عنه ابن عساكر -رحمه الله ـ بفتح القاف- (وأبو القاسم الطَّبَراني، وغيرهم).

(قال النَّسائي: "لا بأس به") وهو تلميذه.

---

[1] فيه ٤٦ دقيقة.

[2] تهذيب التهذيب، طبعة الرسالة، (١/١٤).

(وقال ابن عساكر: "كان ثقة"، مات في شوَّال سنة ٢٨٩).

هذا ما وَرد من كلام علماء الجرح والتعديل في هذا الراوي فقال فيه (النَّسائي: "لا بأس به"، وقال) فيه (ابن عساكر: "كان ثقة") **فأيُّها يُقدَّم؟** كلام النسائي يقتضي أنه "حسن الحديث"، وكلام ابن عساكر يقتضي أنه "صحيح الحديث"، فأيُّهما يُقدَّم؟ **نقدِّم كلام النسائي، فنقول فيه هو "صدوق"، لماذا؟ لسببين:**

الأول: أن النسائي تلميذه؛ وتلميذ الرَّاوي أو تلميذ الشيخ أدرى وأعلم بحاله من غيره.

السبب الثاني: أن النسائي من المتقدمين، وابن عساكر من المتأخرين، وتوثيق المتقدمين ليس كتوثيق المتأخرين؛ فالمتقدمون كانوا أعلم في هذا الميدان من غيرهم، وكما مرَّ معنا بأنّا وجدنا الحافظ ابن حجر -رحمه الله- إذا تفرَّد ابن عساكر بتوثيق أحد الرواة؛ يَنزِل في رتبته فيقول: "صدوق"؛ لأنه لم يَعتبر توثيق ابن عساكر كتوثيق المتقدمين، بهذه الطريقة نرجِّح ما قاله النسائي -رحمه الله-.

ثم قال -رحمه الله-:

[الترجمة الخامسة] [١]: (أحمد بن إبراهيم التَّيمي، صوابه: إبراهيم بن محمد التيمي، يأتي. والحديث في أوائل النِّكاح من "د").

هذا مُجرَّد تعديل وقع في إسناد حديث عند أبي داود، اسم الراوي (أحمد ابن إبراهيم التَّيمي) فصحّحه الحافظ ابن حجر فقال: الصواب فيه: (إبراهيم بن محمد التيمي) وليس (أحمد بن إبراهيم التَّيمي) وسيذكر ترجمته في موضعه، عند ذكر (إبراهيم بن محمد التيمي) فهذا للتصويب فقط، بحيث إذا مرَّ بك في الإسناد (أحمد بن إبراهيم) تحتاج

[١] تهذيب التهذيب، (١/١٤)، الدقيقة: ٤.

أن ترجع إلى "تهذيب التهذيب"، وتبحث عنه بناءً على الترتيب الهجائي، فستبحث عنه في هذا الموضع، نبَّهك إلى أنك تجده في (إبراهيم بن محمد) لأنه هو الصواب فيه.

ثم قال -رحمه الله-[1]:

[الترجمة السادسة]: (س ق[2]) أي: النسائي، وابن ماجه؛ أي أخرج لهذا الراوي: النسائي، وابن ماجه (ق) نسبة إلى قَزوين؛ لأن ابن ماجه قزويني و(س) أي: النسائي (أحمد بن الأزْهر بن مَنيع بن سَليط بن إبراهيم العَبْدي، أبو الأزهر النَّيسابوري) نسبة إلى "نَيْسابُور" في بلاد إيران اليوم.

(**روى عن:** عبد الله بن نُمَير، ورَوْح بن عُبادة، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وعبد الرَّزاق، وآدم بن أبي إياس، والهيثم بن جَميل، وأبي عاصم النَّبِيل، وأبي صالح كاتب الليث، وجماعة) هؤلاء شيوخُه.

أما تلاميذه فقال: (**وعنه:** النسائي، وابن ماجه، والذُّهْلي -وهو من أقرانه-) محمد بن يحيى الذُّهلي (من أقرانه) أي: أنه مُساوٍ له إما في السِّن، أو في الشيوخ، **لا يروي القرين عن قرينه إلا إذا كان قرينه ذو شأن في رواية الحديث، تنبّه لهذا** (والبُخاريُّ، ومسلمٌ خارج "الصحيح"، والدَّارِمي، وأبو زُرعة الرَّازي، وأبو عَوانة الإسفرائيني، ومحمد بن جَرير الطَّبَري، وأبو حامد بن الشَّرْقي) وكذلك روى عنه موسى بن هارون الحافظ، الذي يُعرف أبوه بالحَمَّال (وآخرون).

فالذين رووا عنه ممن قيل فيهم: لا يروون إلا عن ثقة: البخاري، وأبو زُرعة، وموسى بن هارون الحمّال.

[1] الدقيقة: ٥.

[2] تهذيب التهذيب، (١/١٥-١٤).

فهؤلاء ثلاثة رووا عنه، وهم ممن قيل فيهم إنهم لا يروون إلا عن ثقة.

(قال ابن الشَّرقي) أي: أبو حامد ابن الشَّرقي ("سمعت أبا الأزهر) الذي هو: المُتَرجَم (يقول: "كتب عني يحيى بن يحيى". وقال الحاكم أبو أحمد: "ما حدَّث من أصل كتابه فهو أصح") **الحاكم أبو أحمد** ليس **هو الحاكم صاحب "المستدرَك"** ذاك: أبو عبد الله تلميذ هذا، هذا الحاكم الكبير، وذاك الحاكم الصغير، هذا الحاكم أبو أحمد؛ هو: محمد بن أحمد النَّيسابوري، الحاكم الكبير، صاحب كتاب "الكُنى"، وكتابه طُبع بعضُه، وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري، الحاكم الصغير، صاحب "المستدرك" تلميذُه، مات أبو أحمد الحاكم سنة ٣٧٨، كان من بُحور العلم، ثَبتا، حافظا، قال فيه أبو عبد الله الحاكم: "هو إمام عصره في هذه الصنعة"، فماذا قال أبو أحمد الحاكم هذا في أبي الأزهر قال: (ما حدث من أصل كتابه فهو أصح) ماذا يعني بهذه الكلمة؟ (ما حدث من أصل كتابه فهو أصح) إما أن يُحدّث المحدّث من حفظه، أو من كتابه، فعندما يقول: (ما حدث من أصل كتابه فهو أصح) هذه (أصح) أفعَل تفضيل، أي: أن ما حدَّث من أصل كتابه أفضل وأصح مما حدث من حفظه، هذا فيه إشارة إلى أن في حفظِه شيء قليل من الشيء (قال: "وكان قد كَبِر فربما يُلَقَّن") في **"الأسامي والكُنى"** لأبي أحمد زيادة: "ما يُخشى عليه" أي: كان قد كبِر فربما يُلقَّن ما يُخشى عليه، وقَبول التلقين: هو أن يُقال للشيخ "حدَّثكم فلان عن فلان بكذا" فيقول الشيخ "نعم"، أو يُقرُّ بذلك، وليس له أصل عنده، ولم يسمع هذا الحديث، ولا حدَّثه فلان به، ولكن عندما يُلقِّنه شخص آخر، ويقول "حدثكم فلان عن فلان" يقول "نعم"، وهذا مِن سوء حفظه، **ومثلُه يُرَدُّ حديثه إذا ثبت عليه هذا.**

(وقال ابن خِراش: "سمعت محمد بن يحيى) الذُّهلي، قرينُه، وأحد الرواة عنه (يثني عليه").

(وقال أبو عمرو المُسْتَملى عن محمد بن يحيي: "أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة، نرى أن يُكتب عنه") هذا ثناءٌ عليه من الذُّهلي.

(وقال مَكِيُّ بن عَبْدان: سألت مسلمَ بن الحجاج عن أبي الأزهر فقال: "اكتُب عنه")

(قال الحاكم) أي: أبو عبد الله النيسابوري، الحاكم الصغير: ("هذا رسم مسلم في الثقات") أي: هذه طريقته في التوثيق، **<u>وهذه فائدة نستفيدها من كتب الجرح والتعديل، وهي فائدة تُستفاد من بطون الكتب؛ فالكتب في بطونها تحتوي على فوائد نادرة وعظيمة،</u>** هذه منها، طريقة مسلم في التوثيق: أن يقول في الراوي: ("اكتُب عنه").

(وقال إبراهيم بن أبي طالب) أبو إسحاق النيسابوري، إمام حافظ، قال الحاكم فيه: "إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال"، من تلاميذ الإمام أحمد، وإسحاق بن راهَويه، أثنى عليه العلماء ثناءً حسنا عطرا، مات سنة ٢٩٥ (وقال إبراهيم بن أبي طالب: "كان من أحسن مشايخنا حديثا").

(وقال أحمد بن سَيَّار: "حسن الحديث") **<u>توقف عند معنى قول المتقدمين في الراوي:</u>** "حسن الحديث"، أو "ما كان أحسن حديثه"، قال الذهبي في "السِيَر" -رحمه الله- عند قول الأصمّ في عباس الدُّوري[١]: (لم أرَ في مشايخي أحسن حديثا منه) يريد الذهبي الآن أن يُفسِّر لنا معنى هذه الكلمة فتنبهوا، قال: (يُحتمل أنه أراد بحسنِ الحديث الإتقانَ) هذا معنى (أو أنه يتَّبع المتون المليحة فيرويها) المتون المليحة الجميلة التي يستحسنها المحدّثون (أو أنه أراد علو الإسناد، أو نظافة الإسناد، وترْكه رواية الشاذ والمنكر والمنسوخ، ونحوِ ذلك؛ فهذه أمور تقتضي للمحدث إذا لازمها أن يقال: "ما أحسن أحاديثه") لهذه المعاني.

---

[١] سير أعلام النبلاء، (١٢/٥٢٣).

ويُطلقون "الحسن" على: المُنكَر؛ قالوا لشُعبة: مالَك لا تروي عن عبد الملك بن سليمان؟ قال: "مِن حُسنها فررتُ".

ويطلقونه على: الغريب؛ قال إبراهيم النَّخعي: "كانوا لا يحبون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجل أحسن ما عنده". قال السَّمعاني: يعني: الغرائب.

الحسن عند المتقدمين يُطلق على الحديث الذي يستحسنه المحدّثون؛ يعجبهم، سبب إعجابهم ليس الصحة والضعف؛ سبب إعجابهم بالحديث عدّة أمور، منها:

- هذا الذي ذكره الذهبي -رحمه الله-: أن تكون أحاديثه عالية، يقولون: "فلان عنده أحاديث حسان"، أو "حديثه حسن".
- أو أن تكون عنده غرائب لا يعرفها المحدّثون، أو ليست مشتهرة عند أهل الحديث، فيأتي بالشيء الجديد؛ والشيء الجديد يكون مرغوبا فيه، محبوبا إلى النفس، يقول الشخص: "عندي ما لا يوجد عند غيري" فيحرصون على سماعه، وهذه التي يسمونها "غرائب"، ويسمونها "أحاديث حسان"، لكن هذه الغرائب ربما تكون مناكير، فالمحدثون النقاد يفرّون منها، كما تقدم معنا في كلام شُعبة.

أما الرواة الذي يتتبعون الغرائب، والأسانيد العالية بغضّ النظر عن أحوال الأحاديث؛ تعجبهم مثل هذه، ويجوز أن تكون هذه الأحاديث صحاحا، ويكون قد حصل عليها المحدث من الرحلة؛ فالرحلة تيسّر على المحدث أن يقف على أحاديث لم يقف عليها غيره، أن يسمع أحاديث لم يسمعها غيره، وأن يلقى رواةٍ لم يلقهم غيره، ويتسنى له أن يحصل على أسانيد عالية، فيكون عنده ما لا يوجد عند غيره، وأحيانا تكون الغرائب عند شخص لم يرحل لكن من أين جاءته هذه الغرائب؟ من وَهْمه،

وأخطائه، وهي غرائب منكرات، فلا تجدها عند غيره، لكن بالجملة هي أحاديث حسان يستحسنها المحدثون.

- أو يكون الراوي كما قال الذهبي -رحمه الله- أن تكون أحاديثه متقنة وجيدة[1]، فيرويها على أوجه صحيحة، فهذه أيضا تعجب المحدثين، فتسمى أيضا أحاديث حسان، لذلك تجدهم يَصفون الراوي، ويقولون: "فلان ثقة"، "أحاديثه حسان"، أو "حسن الحديث"، وتجدهم يصفون راويا آخر فيقولون: "فلان صدوق، حسن الحديث"، "فلان ضعيف، حسن الحديث"، أو "حديثه حسن"، أو "حديثه جيّد" من هذا القبيل، لهذا المعنى.

كيف يُعرف مُرادهم؟

[الجواب]: يُعرف بكلام علماء الجرح والتعديل الآخَر في الراوي.

الآن مثل هذا قال فيه: (إبراهيم بن أبي طالب: "كان من أحسن مشايخنا حديثا"، وقال أحمد بن سَيَّار: "حسن الحديث"

وقال صالح جَزَرَة: "صدوق"

وقال النسائي والدارقطني: "لا بأس به")

إذن ماذا يريدون بحُسن الحديث هنا؟

[الجواب]: لا يريدون المناكير.

[1] قال رحمه الله: "يُحتمل أنه أراد بحسنِ الحديث الإتقانَ".

لذلك تنبه لكلام الذهبي -رحمه الله-، عندما كان الكلام في عباس الدُّوري -وهو ثقة- حمل الذهبي -رحمه الله- معنى حُسن الحديث الذي وصف به الأصمُّ أحاديث عباس الدوري؛ **حملها على ماذا؟**

[الجواب]: حملها على الإتقان، أو تتبع المتون المليحة، أو علو الإسناد، أو نظافة الإسناد، وتركِه رواية الشاذ والمنكر، فحمله على المعنى الذي يَليق بأحاديث الثقات، وترَك المعنى الآخر الذي يليق بالرواة الضعفاء.

هذا معنى "حُسن الحديث".

(وقال صالح جَزَرَة: "صدوق".

وقال النسائي والدارقطني: "لا بأس به") هل هناك اختلاف بين: "لا بأس به"، و"صدوق"؟

[الجواب]: لا خلاف، المرتبة واحدة.

(وقال الدارقطني: "قد أُخرج في **الصحيح** عمّن هو دونه، وشرٌّ منه") أي: أنه أهل لأن يُدخل في "الصحيح"، هذا معنى كلام الدارقطني، لكن هاهنا التفريق في كلام الدارقطني بين قول (الدارقطني: "لا بأس به") وقول الدارقطني: ("قد أُخرج في **الصحيح**...") يُوهِم أنهما وقعتا في روايتين، لكن ليس كذلك، (وقال الدارقطني) ينبغي ألا توجد هنا؛ لأن الكلام وقع عند الدارقطني متصلا بعضه ببعض، كذا هو موجود في "تهذيب الكمال"، وكذلك هو موجود أيضا في "سؤالات السُّلَمي للدارقطني" وجد فيهما بهذا السياق، قال: ("لا بأس به، قد أُخرج في **الصحيح** عمّن هو دونه، وشرٌّ منه") الكلام في نَسق واحد، وفي المطبوع بدل "الصحيح" "الصحيحين"، وكذلك نقله بعضهم عن الدارقطني، أي: "وقد أُخرج في **الصحيحين** عمن مَن هو

دونه، وشرٌّ منه"، المهم كلام الدارقطني واضح، أن مثلَه يستحق أن يُدخل في الصحيح.

(ولما ذكر ابن الشَّرقي) ابن الشَّرْقي: هو الذي مرَّ معنا، تلميذه: أبو حامد؛ هو أحمد بن محمد بن الحسن، النيسابوري، تلميذ مسلم، وأحد العلماء في الجرح والتعديل، وفي علم العلل (ولما ذكر ابن الشَّرقي أبو حامد ابن الشرقي بَنَادِرَة الحديث عَدَّهُ فيهم)

ما معنى البنادرة؟

[الجواب]: **البَنادِرَة:** كلمة فارسية، أصلها التاجر الذي يَحتكر الطّعام، ويحتكر البضاعة، هذا أصل الكلمة، وهي جمعُ "بُنْدار"، وعندنا محدّث يُلقّب بهذا اللقب؛ مَن هو؟

[الجواب]: محمد بن بَشَّار بُندار.

فالبنادرة: جمع بُندار، وهو هنا بمعنى: "النَّاقد" كذا فسَّره المزّي -رحمه الله-، فالبنادرة هم النقاد، لمّا ذكر نقاد الحديث ذكر منهم: "أحمد بن الأزهر"، فهذا ثناء عليه أيضا.

(وقال أحمد بن يحيى بن زُهير التُّسْتَرِي: "لَمَّا حدّث أبو الأزهر بحديث عبد الرزاق في الفضائل -يعني: عن مَعْمر، عن الزُّهْري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي رضى الله عنه فقال: أنت سَيِّدٌ في الدنيا، سيد في الآخرة، الحديث-) ذكر طَرَفا منه ثم قال: (الحديث) بناءً على أنه معروف، ونذكر لكم تمتّه؛ قال: **"أنت سَيِّدٌ في الدنيا، سيد في الآخرة، ومَن أحبّك فقد أحبّني، وحبيبي حبيب الله، وعدوُّك عدوّي، وعدوّي عدوّ الله، والوَيل لَمَن أبغضك مِن بعدي"** (أُخبر بذلك يحيى بن معين) لمّا حدّث ابن الأزهر بهذا الحديث عن عبد الرزاق (أُخبر بذلك يحيى بن معين) كما هي عادة طلبة العلم؛ عندما يَسمعون شيئا يستنكرونه، أو يُشكل عليهم، يرفعونه مباشرة لمَن؟ للعلماء، هذا الأصل أن يكون

(أُخبر بذلك يحيى بن معين، فبينا هو عنده في جماعة من أهل الحديث إذ قال يحيى) أي: ابن معين: (مَنِ هذا الكذَّاب النَّيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟) لماذا حكم يحيى بن معين على هذا النيسابوري بأنه كذّاب؟ سيأتينا الآن (فقام أبو الأزهر فقال: **هو ذا أنا**) أنا الذي أحدث بهذا الحديث (فتبسَّم يحيى فقال: أما **إنك لست بكذاب**. وتعجَّب من سلامته، وقال: **الذنب لغيرك في هذا الحديث**) لاحظ الآن يحيى بن معين بخبرته في علم العلل، وبمعرفته بأحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، ورسوخه في هذا الميدان، عرف أن هذا الحديث ليس من قول النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ فأخذ يبحث عن علّته، فنظر في الإسناد:

- **نَظَر إلى ابن عباس:** هو صحابي لا يُنظر فيه.
- **نظر إلى عبيد الله:** إمام، ثقة، حافظ.
- **نظر إلى الزُّهري:** إمام مشهور، لا يَحتاج.
- **نظر إلى مَعمَر:** أيضا ثقة كبير.
- **نظر إلى عبد الرَّزاق:** فوجده ثقة.
- **ما بقي إلا النيسابوري:** لم يعرفه بداية، فقال: (مَنِ هذا الكذَّاب النَّيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟) لم يعرفه فما بقي إلا هو؛ كي يتحمّل عُهدة هذا الحديث؛ لأن هذا الحديث منكر باطل، إذن: مَن يتحمله؟ يتحمله أقل رجال الإسناد حفظا، أو عدالة، إذا كان فيه راوٍ ضعيف، انتهى الأمر عُرِفت علّتُه، إذا ما كان فيه راو ضعيف؟ نُحمله للأضعف من غيره.

فهنا يحيى بن مَعين ما عرف النيسابوري هذا، فغلب على ظنه أنه هو الذي يجب أن يتحمل عهدة هذا الحديث فقال: (مَنِ هذا الكذَّاب النَّيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟) لكن عندما قام أبو الأزهر: أحمد بن الأزهر،

وعَلِم أنه هو النيسابوري الذي يُحدّث بهذا الحديث، فتبين أن يحيى يعرف هذا الرجل، (فتبسَّم يحيى فقال: أما إنك لست بكذاب) يعني: عَلِم يحيى أن هذا الرجل سالمٌ من هذه التهمة، وأن حالَه لا يستحق أن يتحمل هذا الحديث، وهو ثقة يُعتمد عليه (وتعجَّب من سلامته) كيف النيسابوري يكون سالما؟، فيكون الإسناد كلُّه ثقات، وهو منكر.

تعجب لسلامة ابن الأزهر، أو تعجّب لسلامة الحديث؛ ممكن هذا، وممكن هذا.

(وقال: **الذنب لغيرك في هذا الحديث**) إذن: يحمل عُهدته غيرك، لست أنت، أنت يُعتمد عليك.

(قال أبو حامد ابن الشَّرقي: هو حديث باطل) ما فيه إشكال عندنا في هذا (هو حديث باطل) لكن هم الآن يريدون أن يتبيَّنوا هذا الحديث المنكر من أين جاء، وإسناده جيّد (قال أبو حامد ابن الشَّرقي: هو حديث باطل، والسبب فيه أن مَعمرا كان له ابنُ أخٍ رافضي، وكان معمرٌ، يُمَكِّنُه من كتبه) يُعطيه كتبه التي فيها أحاديثَه (فأدخل عليه هذا الحديث) وضع الرّافضي هذا الحديث في كتب مَعمر، فحدّث به مَعمر، فأخذه عبد الرزاق عنه.

(قال الخطيب أبو بكر) الخطيب البغدادي ("وقد رواه محمد بن حَمدون النيسابوري، عن محمد بن علي النَّجاري الصَّنعاني، عن عبد الرازق، فبرئ أبو الأزهر من عُهدته") الآن يحيى بن معين برَّأه، لكن الآن الخطيب البغدادي أتى لنا بحجّة، ودليل على أن أبا الأزهر بريء بالفعل من عهدة هذا الحديث، كيف؟ متابعة، تابعه (محمد بن علي النَّجاري الصَّنعاني) فرواه (عن عبد الرازق) فتابع مَن؟ تابع أحمد بن الأزهر، إذن أحمد بن الأزهر بريء، بالفعل عبد الرزاق حدث به، وأحمد بن الأزهر صادق في سماعه من عبد الرزاق، وذلك بمتابعة (محمد بن علي النَّجاري الصَّنعاني) له في روايته عن عبد الرزاق، خلاص المتابعة تجعلك تبرأ من عهدة الحديث لأننا نتبيّن بالفعل أن

شيخكما قد روى هذا الحديث؛ إذن: العهدة مَن يتحملها الآن؟ إما عبد الرزاق، أو معمر.

الزهري وعبيد الله قوتهما أعظم من قوة معمر والصنعاني، فإما أن يتحمله معمر، أو عبد الرزاق، وعندي: الأولى أن يتحمله عبد الرزاق، لماذا؟ لأنك لو راجعت ترجمة معمر، وترجمة عبد الرزاق، لوجدت أنه من الممكن أن يُخطىء عبد الرزاق؛ وخطأ عبد الرزاق أقرب من خطأ معمر، ومن تحميل العهدة لمعمر؛ فمعمر أوثق وأقوى من عبد الرزاق.

انظر بعد ذلك ماذا قال: (فبرىء أبو الأزهر من عهدته) بمتابعة؛ فإذا توبع انتهى الأمر، هذا من علم العلل، تنبهوا.

(وقال ابن عَدي) صاحب "الكامل"[1] ("أبو الأزهر بصورة أهل الصدق عند الناس") صورته صورة أهل الصدق عند الناس (وأما هذا الحديث فعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعلَّه شُبِّه عليه") وأيضا: عبد الرزاق في آخر عمره قد ضَعُف حفظُه، فهو أولى أن يتحمل هذا الحديث من معمر، وما ذكره ابن عَدي أولى مما ذكره ابن الشَّرقي، فعبد الرزاق (يُنسب إلى التشيع)، مِن أين جاء التشيع لعبد الرزاق؟ سُئل عن ذلك فقال: "جالست جعفر بن سليمان الضُّبَعي فأُعجبت بهديه، وسمته، فأخذت عنه ذلك"، فيما سأله أظن فيما أذكر الآن يحيي بن معين، قال له: بأن شيوخك، والذين حولك كلهم من أهل السنة، فمِن أين جاءك هذا الذي أخذتَه؟

قال: أخذتُه من جعفر بن سليمان الضُّبَعي، أُعجبت بهديه، وسمته، فأخذته عنه[2].

[1] الكامل في ضعفاء الرجال.

[2] قال يحيى بن معين: سمعت من عبد الرزاق كلاما يوما فاستدللت به على تشيعه، فقلت: إن أستاذيك الذين أخذت عنهم كلهم أصحاب سنة: معمر، ومالك، وابن جريج، وسفيان، والأوزاعي - فعمن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي، فرأيته فاضلا حسن الهدى، فأخذت هذا عنه. انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٦١١)

هذا من ماذا؟ هذا من نتائج الأخذ عن أهل البدع، فأنا أعتقد أن من نصح طالب علم بالأخذ عن أهل البدع بأنه قد خانه، وغشَّه، ولم ينصحه.

(قال أحمد بن سَيَّار) المتقدم معنا: وهو إمام، مَرْوَزي، حافظ، أثنى عليه العلماء بالفقه، والحفظ، والورع (قال أحمد بن سَيَّار: "مات أبو الأزهر في أول سنة ٦١) أي: ومئتين، **أحيانا تجد الوفيات مذكورة بهذه الطريقة، سنة ٦١ ويسكت**، اعتمادا على معرفتك بالطبقات، ذكر لك الشيوخ، ذكر لك التلاميذ، فبناء عليه لن تتوقع أنت كطالب علم في الحديث؛ أن أحمد بن الأزهر مات سنة ٦١ للهجرة؟ لا، لن تتوقع هذا؛ لأنك تعرف بأن طبقة أحمد بن الأزهر الذي يروي عن عبد الله بن نُمير، ورَوح بن عُبادة، ويروي عنه: النسائي، وابن ماجه؛ أصحاب السنن، لن تكون وفاته إلا بعد المئتين.

قال: (مات أبو الأزهر في أول سنة ٦١) أي: ومئتين، هذا الاختصار من الحافظ ابن حجر، والموجود في "تهذيب الكمال" بذكر المئتين.

(وقال حُسين القَبَّاني: "توفي سنة ٦٣").

(قلت[1]) الكلام للحافظ ابن حجر، المتقدم كله اختصار لما في "تهذيب الكمال" (وقال أبو حاتم: "صدوق") الآن تنبهوا، قلنا بأن العلماء ذكروا في أبي حاتم بأنه متشدد، ونحن مرَّ معنا في بعض التراجم المتقدمة بأنه يقول: "صدوق" في بعض مَن يصفهم العلماء بأنهم "ثقة"؛ لذلك كلمة "صدوق" عند أبي حاتم نرفع المحدّث بها إلى درجة "ثقة"، لكن ذكرنا أيضا في الدرس الأول بأن هذه القاعدة ليست على إطلاقها هكذا، وليست مُطَّرِدة؛ أحيانا المتشدد يعتدل، وأحيانا يتساهل، كما أن المتساهل أحيانا يعتدل، وأحيانا يتشدد، وهكذا.

[1] الدقيقة: ٣٨.

(قلت: وقال أبو حاتم: "صدوق") هنا وافق مَن تقدّم من العلماء؛ صالح جزرة قال: "صدوق"، النسائي والدارقطني قالا: "لا بأس به"؛ فإذن وافق بقية العلماء، فحكمه على الراوي صحيح، لا يَحتاج إلى رفع.

(وقال ابن شاهين في "الأفراد" له: "ثقة نبيل") ابن شَاهين: ليس كالنسائي، والدارقطني، وصالح جزرة، وأبي حاتم الرازي في التوثيق؛ فقوله هنا ("ثقة نبيل") لا نترك أقوال أولئك الأئمة الذين هم أرفع قدرا وعلما من ابن شاهين في هذا الميدان، وأكثر عددا؛ لقول ابن شاهين.

(وقال أبو الأزهر: "رأيت سفيان بن عيينة، ولم يحدِّثني".

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يخطئ".

وكان ابن خُزَيمة إذا حدَّث عنه قال: "حدَّثنا أبو الأزهر من أصل كتابه") إشارة إلى أن في حفظه بعض الشيء؛ فإذن لا يَستحق أن يأخذ درجة "ثقة" كما قال ابن شاهين، بعض العلماء أشاروا بأن في حفظه بعض الشيء كما تقدم عن أبي أحمد الحاكم، وكما هو مذكور من فعل ابن خُزيمة، كذلك أحكام العلماء: صالح جَزَرة، والنسائي، والدارقطني، وأبي حاتم؛ كلُّها تدل على أن الرجل ليس في درجة الثقة من الحفظ، ولكن يستحق أن يأخذ رتبة "صدوق".

لذلك عندما نرجع إلى كلام الحافظ ابن حجر في "التقريب" نجده قال: "صدوق، كان يَحفظ ثم كَبِر فصار كتابُه أثبتَ من حفظه"، لكن الذهبي قال: "ثقة"، **والصواب أن يقال فيه "صدوق"؛ نكتفي بهذا، فهو جيّد بحقِّه.**

[الترجمة السَّابعة][1]: (تمييز) الترجمة التي يُورِدها تمييزا؛ يريد منها أن يُميِّز لك بين هذا الراوي، والذي قَبله حتى لا تختلط التراجم عليك، وتظن الاثنين واحدا، وأحيانا يقع هذا عند المحدثين؛ يظنون الاثنين واحدا، ويظنون الواحد اثنين، وألّف في هذا الخطيب البغدادي -رحمه الله- كتابَه **"مُوَضِّح أوهام الجمع والتفريق"** فهنا (تمييز) أراد أن يُميِّز لك بين المتقدم وهذا؛ (أحمد بن الأزهر البَلْخي) ذاك نيسابوري، عَبْدي، وهذا بَلْخي، هذا ليس من رجال الكتب الستة، وليس من شرط الكتاب، لكن ذُكر فقط للتمييز بينه، وبين الذي قَبله.

روى عن: يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ومعروف بن حَسَّان.

روى عنه: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة، وإبراهيم بن نَصْر العَنْبَري، وأحمد بن محمد بن المُغَلِّس.

ذكره ابن حبَّان في "الثقات" مُفردا عن الذي قَبْله) إيش يعني؟ يعني أنه: فرَّق بينهما (مُفردا عن الذي قَبْله) أي: جعل لهما ترجمتين (وقال: "كان ينتحل مذهب أهل الرأي يخطيء ويخالف"، وأخرج له الحاكم في "المستدرك").

لاحظ هنا قولهم: (كان ينتحل مذهب أهل الرأي) مذهب أهل الرأي، هذا مذهب مذموم عند السَّلف؛ مَن يَستعمل رأيه إما في العقيدة، أو في الفقه؛ فهو مذموم عند السَّلف، لكن ما المراد بالرأي في الفقه؟ **يبيّن لنا ذلك الإمام الأوزاعي -رحمه الله-** لمّا تكلّم في أبي حنيفة، هو الذي أذكره بمعنى كلامه الآن، قال: "نحن لا ننكر على أبي حَنيفة أنه يَقيس، أو بأنه يَرى؛ كلُّنا يرى، لكن أبا حنيفة إذا جاء الحديث ردّه بالرأي" أو كما قال -رضي الله عنه-، كلامه موجود في "ذمِّ الكلام وأهله" لأبي إسماعيل الهَرَوي[2].

---

[1] الدقيقة: ٤٢.

[2] قَالَ الأوزاعي: مَا نَقَمْنَا عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَرَى، كُلُّنَا يَرَى، وَلَكِنَّا نَقَمْنَا عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجِيئُهُ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُخَالِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ. ذم الكلام وأهله (٣/ ٣)

فالرأي المذموم: هو الرأي الذي يُقدّم على الكتاب والسُّنة، وأهل الرأي كثير منهم كانوا من هذا القبيل، كانوا يُقدّمون الرأي على الكتاب والسنة، وأحيانا تجد بعض العلماء يعتذرون لهم اعذارا باردة، مَن جاءه الدليل من الكتاب والسنة، وردَّه برأيه؛ فهذا يَنبغي أن يُحذَر، وأن يُبتعد عنه كائنا مَن كان، تعظيما للكتاب والسنة، احترامنا للكتاب والسنة، **وعلى قدْر ما يحترم الشخص كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ على قَدْر ما نَحترمه، ونرفعه، ونحبُّه.**

هذا **(أحمد بن الأزهر البَلْخي) لم يذكره الحافظ ابن حجر في "التقريب"، ولا المِزّي في "تهذيب الكمال". نتوقف إلى هنا، ونكتفي بهذا القدر.**

تفريغ الدَّرس الثَّالث من التعليق على "تهذيب التهذيب"

قال الشّيخ أبو الحَسَن علي الرَّملي -حفظه الله تعالى-:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله، والصَّلاة على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس الثالث من مجالس القراءة من "تهذيب التهذيب".

قال المؤلِّف -رحمه الله تعالى-:

[الترجمة الثامنة][1]: (خ) هذا رمز للبخاري في "صحيحه"، أي: هذا الراوي أخرج له البخاري في "الصحيح"، **وهذه بالطبع قرينة من قرائن التقوية.**

(أحمد بن إسحاق بن الحُصَين بن جابر، السُّلَمي، أبو إسحاق السُّرْماري، كان يُضرب بشجاعته المَثَل) كان شجاعا في الحروب.

(**روى عن:** يعلى بن عُبيد، وعثمان بن عمر بن فارس، وعبد الله بن موسى، وغيرهم).

(**روى عنه:** البخاري) الإمام، صاحب "الصحيح"، محمد بن إسماعيل (وابنه) أي: ابن أحمد بن إسحاق (أبو صفوان إسحاق بن أحمد، وبكر بن مُنير، وعبيد الله بن واصل، وعدَّة) أي: عِدّة رجال.

(قال أبو صفوان: وَهَب المأمون لأبي ثلاثين ألف درهم، فلم يَقبلها) المأمون الخليفة (وَهَب) لأبيه (ثلاثين ألف درهم، فلم يَقبلها) هذا يدل على ماذا؟

[الجواب]: يدل على الورع، وعلى الصلاح.

(مات يوم السبت لست بقين من ربيع الآخر سنة ٢٤٢).

---

[1] تهذيب التهذيب (١/١٥).

(قلت) الكلام للحافظ ابن حجر الآن (أخباره في المغازي والشجاعة كثيرة) أي: كان يُشارك في الغزو، وكان شجاعا، مُحاربا.

(وذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: كان من الغَزَّائين) أي: كَثِيري الغزو (وكان من أهل الفضل والنُّسُك مع لزوم الجهاد) كان رجلا عابدا، مجاهدا في سبيل الله.

هذا كلّه ثناء على دِينه، ولم نسمع شيئا في حفظه إلى الآن.

(وقال البخاري: ما يُعلم في الإسلام مثلُه) ظاهرٌ في أنه يُثني عليه في دِينه.

(وقال عُبيد الله بن واصل، سمعته يقول: أعلم يقينا أني قتلت به ألف تركي) لا يتبادر إلى ذهنكم أن المقصود بالترك هنا: الذين يُسمّون اليوم بالأتراك؟ لا، تلك التسمية حادثة، للترك ببلاد القُسطنطينية، وما حولها؛ الترك هنا همُ التَّتَر، وأهل تلك المناطق الشرقية (ولولا أن يكون بدعة لأمرت أن يُدفن معي، يعني: سيفه) **انظر حرصه على السنة، وهذه صورة من صور السَّلف -رضي الله عنهم-؛ كانوا حريصين على السنة، وعدم الابتداع في دين الله؛** فَخَشي أن يكون فعله هذا بدعة لذلك لم يفعله -رضي الله عنهم وأرضاهم-، وهو أثنى على الإمام البخاري كما في "فتح الباري" فقال: "من أراد أن يَنظر إلى فقيه بحقّه، وصِدقه؛ فليَنظر إلى محمد بن إسماعيل".

(قلت) الكلام للحافظ ابن حجر (والسُّرماري -بضم السين وإسكان الراء- قيّده ابن السَّمعاني) أين يُقيِّده ابن السّمعاني؟

[الجواب]: يُقيّده في كتابه "الأنساب" (نسبة إلى سُرْمار قرية من بُخارى).

(وضبطه أبو علي الغَسَّاني بفتح السين، وكذا هو بخط المِّزي) السَّرماري (وحكى الرِّشاطي فيه: كسر السين) السِّرماري.

[خلاصة حال الراوي]: **وإن كان في كلامهم، وثنائهم عليه لم يذكروا شيئا يُشير إلى حفظه، إلا أن ثناءهم على دِينه، وسكوتهم عن الحفظ مع معرفتهم له، ومع قرينة**

إخراج البخاري له في "الصحيح"؛ يدلنا هذا كله على أنه ممن يُقبل حديثُه، فيُعطى رُتبة "صدوق"، وهذا الذي فعله الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب"[1]، تطمئن النفس إلى مثل هذا، ويُحتجُّ به.

[الترجمة التاسعة][2]: (م) أي: أخرج له مسلم في "صحيحه"، (د) أي: أخرج له أبو داود في "سننه"، (ت) أي: أخرج له الترمذي في "جامعه"، (س) أي: أخرج له النَّسائي في "سننه" (أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرَمي، أبو إسحاقٍ البَصْري).

(**روى عن:** حماد بن سَلَمة، وعبد العزيز، وأبي عَوانة بن المُختار[3]، وهمَّام، ووَهب، والقَطَّان.

وعنه: إبراهيم الجَوهري، وأبو خَيْثمة، وابنا أبي شَيبة) **[وابنا أبي شَيبة]** أي: أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، (ويعقوب بن شيبة، وأحمد بن الحسن خِراش، والحارث بن أبي أسامة، وغيرهم).

(قال أحمد) أي: ابن حنبل (كان عندي -إن شاء الله- صدوقا، ولكني تركته من أجل بن أكثم، دخل له في شيء) سُئل الإمام أحمد بن حنبل؛ قالوا له: كتبتَ عنه؟ أي: عن أحمد بن إسحاق، قال: "لا" تركتُه عن عمد؛ لم أكتب عنه عمدا، إذن يوجد شيء عند الإمام أحمد، فعندما يترك الكتابة عنه عن عمد، لابد من وجود شيء فقيل له: إيش أنكرتَ عليه؛ فيه شيء في نفسك أنكرته عليه، فلهذا تركت حديثه، فما الذي أنكرته عليه؟، فقال: (كان عندي -إن شاء الله- صدوقا) في الحديث كان جيدا، كان

---

[1] (ص ٨٥ رقم: ٦).
[2] تهذيب التهذيب (١٥/١)، الدقيقة: ٧.
[3] كذا في الطبعة الهندية (١٤/١)، وفي طبعة الرسالة: "وعبد العزيز بن المختار، وأبي عَوانة" (١٥/١).

صدوقا (ولكني تركته من أجل بن أكثم) **ابن أَكْثَم هذا؛** هو يحيى بن أكثم، كان عاملا للمأمون، وللمتوكّل، المأمون: الأمير العباسي، وكذلك المتوكل (دخل له في شيء) أي: دخل معه في عمل السلطان، هذا هو السبب الذي جعل الإمام أحمد -رحمه الله- يترك الرواية عن (أحمد بن إسحاق) **فكثير من أئمة السّلف -رحمهم الله- كانوا يُنكرون على مَن يدخل على السلاطين، ويعملون لهم؛** لأن ذلك يِؤدي بهم إلى ماذا؟

[الجواب]: إلى فتنتهم في دينهم، وإلى ضياع دينهم، بسبب ما يُعرِّضون أنفسهم له من الدخول على السلاطين؛ فالسلطان يستعمل الترغيب والترهيب؛ فإما أن يوقعك في الشّر بالترغيب، أو بالترهيب؛ فلذلك السلف -رضي الله عنهم- كانوا يَفرّون من الدخول على السلاطين، ويُحذّرون أيضا ممن يدخل عليهم، حتى إن بعضهم تكلم في الإمام الزُّهري لدخوله على بعض بني أُميَّة، فالدخول على السلاطين فتنة، **ونحن للأسف، وللأسف الشديد؛ أقول: إن كثيرا من طلبة العلم وقعوا في الإفراط، والكثير منهم وقعوا في التفريط مع الأمراء،** فالبعض أخذ يُحذِّر منهم علانية، فأجّج الدّهماء عليهم، وشحن القلوب وأملأها عليهم، وهذا يؤدي إلى ما يؤدي إليه من الشرّ كما تعلمون. وفي المقابل بعضٌ آخر أخذ يَدخل عليهم، ويتودّد لهم حتى جرفوه في ضلالاتهم، وضياعهم، لا أتكلم عن أُناس بعيدين، بل أتكلم عن طلبة علم يدّعون السّلفية؛ دخلوا على الحكام، ودخلوا لهم في أمور حتى أضلّوهم، وأضاعوهم عن دِين الله، بالترغيب تارة، وبالترهيب أخرى، والذين يدخلون في هذه المتاهات لا يكادون يخرجون سليمي الحال.

بعض الأئمة الكبار كان يدخل في عمل الأئمة لكن كان عنده من التقوى والصلاح، والزهد، والعبادة ما يمنعه من الانجراف خلف السلطان كالإمام الزهري -رحمه الله-، ومع ذلك كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أيضا، وكذلك يحيى بن

أَكثر مما ذكروه عنه: أنه ما كان يُداهن في دين الله، مع أنه كان يعمل للسلطان، حتى نَقَم عليه بعضهم.

فالمهم في الموضوع أن تعلم أن من منهج السلف: عدم التهييج على الحكّام المسلمين، وفي نفس الوقت أيضا: عدم الدخول لهم في أعمالهم، وعدم الدخول عليهم؛ لأن هذا سيَجرفك عن دينك، [وخصوصا في زماننا هذا الذي صار فيه الحكّام مِن أبعد عباد الله عن دين الله] ([1])، فالدخول عليهم فتنة وشرّ.

ثم قال -رحمه الله-: (ولكني تركته من أجل بن أكثم، دخل له في شيء) في شي: من عمل السلطان.

(وقال يعقوب بن شيبة، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، والنَّسائي، ومحمد بن سعد: ثقة).

إلى الآن لم يُضعّفه أحد، حتى الإمام أحمد أثنى عليه في حديثه، وفي دِينه، إلا أنه أنكر عليه الدخول في عمل السلطان، وهؤلاء الخمسة قالوا فيه "ثقة".

(وقال النسائي أيضا: ليس به بأس) مرة قال النسائي فيه "ثقة"، ومرة قال فيه: "ليس به بأس".

(وقال ابن سعد: مات بالبصرة سنة ٢١١).

(وقال المروزي عن أحمد: لم يكن بأحمد بأس).

---

[1] - تنبيه مهم: [وخصوصا في زماننا هذا الذي صار فيه الحكّام مِن أبعد عباد الله عن دين الله]
هكذا قلت في الصوتية، وهذا خطأ مني، لا يجوز قوله، وإني راجع عنه، وأستغفر الله منه، وأحمد الله أن من عليّ بأن أمكنني من التراجع عنه قبل موتي.
والخطأ من وجهين: الأول: أنني عممت القول في الحكام أنهم من أبعد عباد الله عن دين الله، وهذا العموم باطل، والثاني أن مثل هذا الكلام لا يقال في الدروس العامة وعلى المنابر، وإن كنت نبهت على المنهج الحق في التعامل مع الحكام، ولكن هذا الفعل مخالف لمنهج السلف، وربما يتخذه البعض ذريعة لما يحرم. والله أعلم والحمد لله، وأسأل الله الثبات على منهج السلف حتى الممات.
وإن خالفت الصوتيات التفريغات، فالتفريغات هي المعتمدة والمعتبرة، لأنها مراجعة ومدققة، ومصحح ما في الصوتيات من أخطاء فيها. والحمد لله.

(وقال ابن مَنجَوَيه: كان يحفظ حديثه) ابن مَنجَوَيه: أحمد بن علي بن محمد، أبو بكر ابن مَنجَوَيه مات سنة ٤٢٨، له كتاب **"رجال صحيح مسلم"** وهو مطبوع.

(قلت) الكلام للحافظ ابن حجر (وبهذا ذكره بن حِبَّان في "الثقات"، ومنه ينقل ابنُ منجويه)

إذن الآن خلاصة ما قيل فيه:

- الإمام أحمد قال فيه مرة: صدوق، وقال فيه مرة: ليس به بأس.
- وقال النسائي مرة: "ثقة"، ومرة: "ليس به بأس".
- (وقال يعقوب بن شيبة، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، والنَّسائي) في رواية ثانية (ومحمد بن سعد: ثقة).

فهؤلاء خمسة قالوا فيه (ثقة)، والإمام أحمد قال: ليس به بأس، أو صدوق، الرتبة واحدة، والنسائي له قولان، وعندما ترك الإمام أحمد الرواية عنه؛ تركه بسببٍ؛ **وهو دخوله في عمل السلطان، والصحيح أن هذا ليس بقادح وليس كافيا لترك حديثه إذا كان الرجل من أهل التقوى، ومن أهل الخير، ومن أهل الصلاح، وما فُتن في دينه بمشاركته في عمل السلطان.**

فيكون الراجح في هذا الرجل أن يُقال فيه: "ثقة"؛ وذلك لأن الأكْثر قالوا فيه ذلك، وما قال فيه "ليس به بأس" إلا الإمام أحمد، ورواية عن النسائي، والرواية الثانية[1] التي وافقت الجماعة أولى والله أعلم، فيُقال في مثل هذا: "ثقة".

فمن طرق الترجيح بين أقوال العلماء المختلفة؛ النظر إلى الأكْثر، هذه صورة من الصور.

[1] أي: الرواية الثانية عن النسائي.

ننظر ماذا قال الحافظ ابن حجر، قال فيه في "التقريب": "ثقة، كان يَحفظ"[1]، جيد، ترجيحا لقول الأكثر.

[الترجمة العاشرة][2]: (د) أي: أخرج له أبو داود في "سننه" (أحمد بن إسحاق بن عيسى، الأهوازي) **الأهوازي** : نسبة إلى "الأهواز" مدينة شمال غرب إيران، يسكنها أغلبية من العرب السنة([3])، ولكن الرافضة يُحاولون إدخال جماعتهم فيها، وتَغليبهم عليهم، وهذه من السياسة التي يستعملها الرافضة في طمس وجود أهل السنة في تلك البلاد؛ يُكثّرون سواد جماعتهم في المناطق التي يكثر فيها أهل السنة كي يقضوا على أهل السنة في تلك البلاد، فالطائفة إذا كان أهلها قليلين لن يكون لهم تأثير كبير كما إذا كانوا كُثُرا، والقلّة مع الزّمن تَضمحل، والرافضة لا يستكينون عن حرب أهل السنة، وللأسف إن الكثير من الدعاة الأغبياء، ولا أرى وصفا يُناسبهم أفضل من هذا الوصف، ينادون بالولاء للرافضة، وعدم البراء منهم، عملا بقاعدة: **"نتعاون فيما اتّفقنا عليه، ويَعذُر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه"؛** قاعدة يُطّبقها أهل البدع، ويُطّبقها الكثير من العلمانيون، ويطّبقها الكثير من الكفرة؛ يجتمعون جميعا عليها، ما بين موسّع ومضيّق، هذه القاعدة يُطّبقها العلمانيون، وأهل وحدة الأديان، وغيرهم، في دعوتهم إلى الالتقاء في القواسم المشتركة، وغضِّ الطّرف عن غير ذلك، يعني ننظر إلى الأديان مثلا: تأتي إلى الديانة اليهودية، والإسلامية، والنصرانية؛ تجدها جميعا تجتمع في الاعتراف بالرّب؛ في الاعتراف بوجود الله -سبحانه-، قالوا: نُعظّم هذا القاسم المشترك، ونُفخّمه، ونجعل ولاءنا على هذه المسألة، ونغضُّ الطّرف عن بقية الأمور، طبعا العلمانيون يريدون القضاء على مسألة الولاء والبراء في الديانات، دعاة وحدة

[1] تقريب التهذيب، (ص ٨٦ رقم: ٧).
[2] تهذيب التهذيب (١/١٥-١٦)، الدقيقة: ٢٠.
[3] غالبهم من العرب الشيعة، واليوم انتقل الكثير من منهم إلى السنة والحمد لله.

الأديان يريدون أن يجعلوا الولاء والبراء في القاسم المشترك هذا، بعض الذين يفهمون قليلا من المسلمين قالوا: لا، الكافر كافر، والمسلم مسلم، لكن يجب أن يكون ولاؤنا، واجتماعنا على الإسلام فقط، مع غضّ الطرف عن كل ما يُخالف شرع الله؛ غُضَّ الطرف عنه، المهم أنه يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، حتى ولو كان منافقا، عندهم ما دام يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله فهو مسلم، إذن: يجب أن تواليه، ولا تعاديه على ما لم يوافقنا عليه، هذه دعوة إلى هدم الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، و هدم النصيحة، هدم عقيدة الولاء والبراء، هذه خلاصة الموضوع في هذه القاعدة، استطردنا فقط للمناسبة.

قال المؤلف -رحمه الله-: (أحمد بن إسحاق بن عيسى، الأهوازي، البَزَّار) كذا وقعت في "تهذيب التهذيب" (البَزَّار) بالراء المهملة، نسبة إلى بيع الدُّهن، أو إخراجه من الجذور، ووقعت في "تهذيب الكمال" البَزّاز بالزاي المنقوطة، نسبة إلى بيع "البَزِّ" وهي الثياب (أبو إسحاق، صاحب السِّلْعة).

(**<u>روى عن:</u>** حجاج بن نُصير، وأبي أحمد الزُّبَيري، والمقرئ، وغيرهم).

(**<u>روى عنه:</u>** أبو داود، وذكر صاحب "النُّبل") صاحب كتاب"النُّبَل" الذي هو ابن عساكر، كتاب "معجم الشيوخ"، قال ابن عساكر (أن النسائي روى عنه، ولم أقف على ذلك) هذا كلام المِزِّي (والبَزَّار، وابن أبي الدُّنيا، وعَبدَان الجَوَاليقي، وغيرُهم).

(قال النسائي: صالح) **صالح؛** ماذا يعنون بهذه الكلمة؟ إذا أطلق المحدث كلمة "صالح" فقط، يُفسّرها لنا الحافظ ابن حجر -رحمه الله-، قال الحافظ في ترجمة "إسحاق بن إبراهيم الحُنَيني" في قول أبي زُرعة فيه: "صالح" قال الحافظ ابن حجر: "يعني في دينه، لا في حديثه" أي: هذه الكلمة هي توثيق في الدين لا في الحديث، ونبّه على

ذلك أيضا في "النُّكت"[1]، قال: "فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة" إذن: تفيدنا هذه أنه صالح في الديانة، ولا تنفعنا في إثبات الحفظ.

(وقال ابن أبي عاصم: مات سنة ٢٥٠).

(قلت) الكلام لابن حجر (نقل بعض المتأخرين عن مَسلمة بن قاسم أنه ذكره في "شيوخه") مَسلمة بن قاسم: هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم، أبو القاسم، الأندلسي، القرطبي، توفي سنة ٣٥٣، وقد تكلم بعضهم فيه؛ فيه بعض الكلام، وتوثيقه ليس كتوثيق المتقدمين، توثيقه قريب من توثيق ابن عساكر، لكن هنا يقول لنا (نقل بعض المتأخرين عن مَسلمة بن قاسم أنه ذكره في "شيوخه") أي: ذكره النسائي "في شيوخه"، (وقال: "كتبنا عنه شيئا يسيرا، صدوق". لكن لا يلزم منه أنه روى عنه في كتاب "السنن") أي: ممكن أن يكون هذا شيخُه لكن لا يلزم من ذلك أن النسائي روى عنه في "السنن"، لكن نستفيد من هذا أن النسائي قال فيه (صدوق) هنا رواية ثانية؛ ففي رواية (صالح) وفي رواية (صدوق).

[خلاصة حال الراوي]: فمثله نقول فيه "صدوق" كما قال تلميذه النسائي، والتلميذ يكون عارفا بشيخه.

[1] اسمه الكامل: "النُّكت على كتاب ابن الصلاح".

[الترجمة الحادية عشرة][1]: (ق) أي: أخرج له ابن ماجه في "سننه" **وهنا قرينة:** أن هذا الراوي لم يُخرج له لا البخاري، ولا مسلم، ولا أبو داود، ولا الترمذي، ولا النسائي، تفرّد بالإخراج له ابن ماجه، **والكثير من الذين يتفرد ابن ماجه بالإخراج لهم؛ تجدهم ضعفاء** (أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نُبَيْه بن عبد الرحمن السَّهْمي أبو حُذافة، المدني، نزيل بغداد) أصله من المدينة، ونَزل بغداد، **فستجد أهل بغداد أدرى به من غيرهم، فأهل بلد الشخص أدرى به من غيرهم.**

(**روى عن:** مالك "الموطأ" -وهو آخر من روى عنه من أهل الصدق-، ومسلم بن خالد الزَّنْجي، وابن أبي الزِّناد، وجماعة).

(**وعنه:** ابن ماجه، والعُمري، ويعقوب الجَصَّاص، والحسين بن إسماعيل المُحَاملي، ومحمد بن مَخْلد، وهو آخر أصحابه).

(قال الحاكم أبو أحمد: متروك الحديث) **متروك الحديث:** أي أن حديثه ضعيف جدا، لا يصلح حتى في الشواهد والمتابعات.

(وقال ابن عدي: حدَّث عن مالك "بالموطأ"، وحدث عن عمّه بالبواطيل).

(وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، كان مُغَفَّلا، أُدخلت عليه أحاديث في غير "الموطأ" فقبلها) فصار يرويها، مع أنها ليست من أحاديثه (لا يُحتجُّ به).

(وقال البَرقاني: كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أُخرج عنه في "الصحيح") لعل هذا قبل أن يتبيّن له حاله.

(وقال المُحَاملي عن أبيه: سألت أبا مصعب عن أبي حُذافة فقال: كان يحضر معنا العرض على مالك) عندما كانوا يعرضون الأحاديث على مالك، ويقرؤون عليه، كان هو يَحضر في المجلس.

[1] تهذيب التهذيب (١٦/١)، الدقيقة: ٣١.

(قال محمد بن مَخلَد: مات يوم عيد الفطر سنة ٢٥٩).

(قلت) الكلام للحافظ ابن حجر (وقال ابن قانع: مات سنة ٨).

(وقال الخطيب) البغدادي (لم يكن ممن يتعمد الكذب) هذا دليل على أن بعض الروايات التي رواها هي كذب وأباطيل، وروايات منكرة، وهذه تأتي من الراوي؛ إما لأنه كذاب، ويضع الأحاديث، أو لشدة سوء حفظه، إما لهذا، وإما لهذا، **فعندما يقول: "فلان لم يكن يتعمد الكذب" أي أن الروايات شديدة الضعف التي وقعت منه ليست لأنه كذاب، ولكن لأنه شديد الضعف،** (ولا يَدفع عن صحة السماع عن مالك. ولفظ ابنُ عدي: حدَّث عن مالك، وغيره بالأباطيل، وامتنع ابن صاعد من التحديث عنه مدّة. وقال السَّرَّاج: سمعت الفضل بن سهل ذكر أبا حُذافة فكذَّبه) هنا الفضل بن سهل اعتبر أن هذه الأحاديث الواهية من كذب هذا الرجل، وبعضهم أحسن به الظن، وقال: لم يكن يتعمد الكذب، إنما تقع منه الأخطاء بسبب شدَّة ضعفه (وقال: كلُّ شيء يقول به يقول: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر) أي شيء يَضع له هذا الإسناد ويرويه.

(وقال ابن خُزيمة: كنت أحدِّث عنه إلى أن عَرَض علي من روايته عن مالك ما أنكره قلبي فتركتُه) فهو يروي الأحاديث الأباطيل والمنكرة عن مالك، وعن غيره.

(وقال ابن عدي في ترجمة سعد بن سعيد المَقْبُري إثر حديثٍ ذكره: أبو حُذافة ضعيف جدا لعل البلاء منه) ممكن البلاء الموجود، الروايات التي هي أباطيل، لعل السبب هو.

(روى العَتِيقي عن الدَّارقطني: روى "الموطأ" عن مالك مستقيما).

(وقال ابن حبان: يروي عن "الثقات" ما ليس يشبه حديث الأثبات) عندما يقارنون روايته برواية الثقات عن بعض المحدثين، يجدونه يروي بعض الأحاديث لم يروها الثقات، تفرّد بها هو.

(وقال ابن قانع: كان ضعيفا. وقال الذَّهبي: سماعه "للموطأ" صحيح في الجُملة، عُمِّر نحوا من مئة سنة).

[خلاصة حال الراوي]: فمثل هذا يقال فيه: سماعه "للموطأ" صحيح في الجُملة؛ كما قال الذهبي -رحمه الله-، لكنه ضعيف جدّا، إما أن يقال فيه "متروك الحديث" كما قال أبو أحمد الحاكم، أو يقال فيه "ضعيف جدا" كما قال ابن عَدي، فالجرح فيه مفسّر، وكلامهم واضح، والسبب بيِّن، فلا داعي للنظر إلى غير ذلك، فهو "ضعيف جدّا".

نكتفي بهذا القدر. والله أعلم

تفريغ الدرس الرابع من التعليق على كتاب: "تهذيب التهذيب"

قال الشيخ علي الرّملي -حفظه الله تعالى-:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس الرابع من مجالس القراءة في "تهذيب التهذيب"، نسأل الله أن ينفع بها.

قال المؤلف -رحمه الله-:

[الترجمة ١٢]: (خ) أي: هذا الراوي أخرج له البخاري (أحمد بن إشكاب الحضرمي، أبو عبد الله الصفار الكوفي، نزيل مصر، وقيل اسم أبيه: مَعمر، وقيل: عبيد الله، وقيل اسم إشكاب: مُجَمِّع.

روى عن: محمد بن فُضيل، وأبي بكر بن عَيَّاش، وشريك، وغيرهم.

وعنه: البخاري) وهو ممن قيل فيه: لا يروي إلا عن ثقة (وأبو حاتم، وبكر بن سهل الدِّمياطي، وأبو أميَّة الطَرْسوسي، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة، وقال: "كوفي ثقة") يعقوب بن شيبة: يروي عنه، ويُوثّقه، **يعقوب بن شيبة هذا:** هو يعقوب بن شيبة بن الصّلت، أبو يوسف، السَّدوسي، البصري، نزيل بغداد، الحافظ الكبير، كان من كبار علماء الحديث، من طبقة

الإمام أحمد، ويحيى بن مَعين، **قال الذهبي** في كلامه عن "مسنده" -له مسند-: -قال الذهبي رحمه الله-: "ويُوضّح علل الأحاديث" أي: يعقوب بن شيبة يذكر الأحاديث في "مسنده" ويوضّح علل الأحاديث "ويتكلم على الرجال، ويُجرّح ويعدّل بكلام مفيد عذب شاف" هذا موضع الشاهد "ويُجرّح ويعدّل بكلام مفيد عذب شاف" هذا ثناء من الإمام الذهبي - رحمه الله-، وهو العلّامة النَقَّاد، ثناءٌ منه على هذا الإمام، قال: "بحيث إن النّاظر في مسنده لا يَملُّ منه، لكن قَلّ مَن روى عنه". فهذا أول توثيق لأحمد بن إشكاب الحضرمي، حصل عليه من يعقوب بن شيبة.

(وقال أبو زرعة: صاحب حديث) إيش يعني **صاحب حديث**؟ أي: يحفظ الأحاديث، قال أبو زُرعة: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: "مَن لم يكتب عشرين ألف حديث إملاءً لم يُعدَّ صاحب حديث"، وقال هُشيم: "مَن لم يحفظ الحديث، ليس من أصحاب الحديث"، ولا يلزم طبعا من ذلك أن يكون ثقة (وقال أبو زرعة: صاحب حديث، أدركته ولم أكتب عنه) لماذا لم يكتب عنه أبو زرعة؟ ما السبب الذي جعله لا يكتب عنه؟ الله أعلم به، لم يُبيّنه هنا.

(وقال أبو حاتم: ثقة مأمون صدوق) هذا توثيق ممن؟ [الجواب]: أبو حاتم الرازي، إذا وثّق رجلا فعُضّ عليه بالنواجذ.

(وقال عباس الدُّوري: كتب عنه يحيى بن معين كثيرا) هذا يدلّ على ماذا؟ يدل على أن هذا الرجل مكثر في الحديث، وقول أبي زرعة بأنه "صاحب حديث" يدل على أنه حافظ.

(وقال البخاري: آخِر ما لقيته بمصر سنة ٢١٧.

وقال ابن يونس: مات سنة سبع أو ثمان عشرة ومائتين.

قلت) الكلام للحافظ ابن حَجَر (زعم مُغُلْطاي أن الذي في كتاب ابن يونس: "مات سنة تسع عشرة أو ثمان عشرة" كذا هو في عدة نسخ من "التاريخ" بتقديم التاء على السين.

وقال العِجلي: ثقة، وقال ابن حِبّان في "الثقات": مات سنة سبع عشرة، ربما أخطأ) قوله هنا: "ربما أخطأ" لا يُؤثّر فيه إذا كان ثقة، إذا علِمنا بأنه ثقة "ربما أخطأ" لا تؤثّر فيه؛ **لأنه ما من ثقة إلا وهو يُخطأ، ولكن النظر في نسبة الخطأ**، وتوثيق مَن وثقّه يدل على أنها نسبة غير معتبَرة، والله أعلم.

الآن عندنا: أخرج له البخاري في "الصحيح" وروى عنه، وهو ممن قيل فيه بأنه لا يروي إلا عن ثقة، ووثّقه أبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شَيبة، والعِجلي، وأدخله ابن حبان في "الثقات"، وروى عنه يحيى بن معين كثيرا، وقال فيه أبو زُرعة "صاحب حديث"، فمثل هذا يقال فيه: **"ثقة حافظ"**.

قال فيه الذهبي تلخيصا لما وقف عليه من كلام أهل العلم: "وكان حجة، مكثرا"، **وقال الحافظ**: "ثقة حافظ" **هذا هو الصواب في تلخيص كلام الأئمة في "أحمد بن إشكاب"**.

ثم قال -رحمه الله-[1]:

[الترجمة ١٣]: (بخ) أي: هذا الراوي أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"، كتاب البخاري اسمه "الأدب" لكن العلماء أطلقوا عليه "الأدب المفرد" لينبّهوا على أنه كتاب مفرد عما في "الصحيح" (أحمد بن أيوب بن راشد الضَّبِّي، الشَّعِيري، البصري.

روى عن: عبد الوارث بن سعيد، وشَبَابة.

---

[1] الدقيقة: ٧.

وعنه: البخاري في كتاب "الأدب"، وأبو زرعة، والحسن بن علي المَعْمَري، وأبو يعلى، وغيرهم.

قلت: وروى عنه عبد الله بن أحمد في "زيادات المسند") طبعا عبد الله بن أحمد في "زيادات المسند" عرفنا ما كان من "المسند"؛ مسند الإمام أحمد من الأحاديث، وما كان من زيادات ابنه: عبدِ الله، قلنا: إذا كان شيخ عبد الله هو أبوه فهذا الحديث يُعتبر من المسند، أما إذا كان شيخ عبد الله غير أبيه، فهنا يكون من زيادات عبد الله بن أحمد بن حنبل (ذكره ابن حبان في "الثقات" فقال: "ربما أغرب"، وكنَّاه أبا الحسن).

إذن الآن: هذا ما وقفنا عليه من كلام أهل العلم في هذا الراوي؛ **خلاصة ما عندنا في هذا الراوي**: أدخله ابن حبان في "الثقات" وقال: (ربما أغرب)، وروى عنه ثلاثة ممن قيل فيهم: لا يروون إلا عن ثقة: البخاري، وأبو زُرعة، وعبد الله بن الإمام أحمد، **ولم يُخرِّج له أحد من أصحاب الكتب الستة، في كتبهم الستة، لم يُخرّج له إلا البخاري في "الأدب المفرد" أي: ليس من الكتب الستة، فهل يُحتج بمثل هذا؟ وهل يُكتفى بالقرائن التي ذكرناها؟**

[الجواب]: محلُّ خلاف بين أهل العلم.

قال فيه الحافظ -الحافظ ابن حجر- ملخّصا لما وقف عليه من كلام أهل العلم في هذا الرجل، قال فيه: "مقبول" أي: إذا تُوبع يُقبل حديثُه، وإلا فلا، كما بيّن ذلك في مقدمة "تقريب التهذيب"، وهكذا عادة الحافظ ابن حجر، غالبا "مجهول الحال" عنده يقول فيه "مقبول"، فإذن: الحافظ ابن حجر لم يَكتف بالقرائن التي ذكرناها، ولم يحتّج به.

وقال فيه الذهبي في "تاريخ الإسلام": "ثقة"؛ فالظاهر من الذهبي أنه اكتفى بهذه القرائن، أو أنه وقف على ما لم نقف عليه، الله أعلم.

وقال الهَيثَميُّ في "مَجمع الزوائد": "ضعيف".

[و] قال الشيخ الألباني رحمه الله في "الضعيفة" وهي من أحسن وأجود كتب الشيخ رحمه الله، قال هذا الكلام متعقّبا كلام الهيثمي: "لم أجد مَن صرّح بتضعيفه مِن الأئمة المتقدّمين، ولا مَن وثّقه منهم، نعم أورده ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أغرب. وهذا ليس بجرح" أي: قوله: ربما أغرب "كما أن إيراده في الثقات ليس بتوثيق معتمد" كلام متين إلى الآن "كما سبق، فالحق أن الرجل في عداد مجهولي العدالة؛ ولذلك لم يوثقه الحافظ في التقريب، ولم يُضعّفه، بل قال فيه: مقبول. إشارة إلى ما ذكرته" أي: إشارة إلى جهالته.

الخلاصة: أن الصواب مع الحافظ ابن حجر، والشيخ الألباني رحمه الله، أن الرجل "مجهول الحال"، والقرائن التي ذُكرت لا تكفي لتوثيقه، ومن وثقه له وجه قوي. والله أعلم

ثم قال المؤلف -رحمه الله-[1]:

[الترجمة ١٤]: (ت ق) أي: هذا الراوي أخرج له الترمذي، وأخرج له أيضا ابن ماجه (أحمد بن بُديل بن قريش بن بُديل بن الحارث، أبو جعفر اليَامِيُّ، قاضي الكوفة، وهَمْدَان) كذا وقع هنا في "تهذيب التهذيب" (همدان) -بالدال المهملة-، **والصواب ما في "تهذيب الكمال"**: **"هَمَذَان"** -بالذال المعجمة-، **والفرق بينهما**: أن همْدان -بالدال- قبيلة من اليمن؛ قبيلة كبيرة من اليمن، وهمَذان -بالذال- مدينة في إيران اليوم، هذا الفرق بينهما، فهو كان قاضي **هَمَذان** -بفتح الميم وبالذال المعجمة-، أما هَمْدان -بسكون الميم والدال المهملة-.

[1] الدقيقة: ١٣.

(**روى عن**: أبي بكر بن عياش، وحفص بن غِياث، وابن نُمير، ووكيع، وأبي أسامة، وابن إدريس، وغيرهم.

روى عنه: الترمذي، وابن ماجه، وإبراهيم بن دينار -صاحبُه-، وعلي بن عيسى بن الجراح الوزير، وابن صاعِد، وأبو بكر صاحب أبي صخرة، وجماعة.

قال النسائي: لا بأس به) أي: أنه وسط، يُحسّن حديثه.

(وقال ابن أبي حاتم) **انتبه**: يوجد فرق بين قول أبي حاتم، وقول ابن أبي حاتم (وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق) قلنا: المتكلم ابن أبي حاتم، وقوله: **"محله الصدق"** يعني: عند ابن أبي حاتم **"يُكتب حديثه، ويُنظر فيه"** كما قال هو، أي: يُكتب حديثه، ويُختبر؛ يُنظر حاله؛ حالُ حفظه، حتى يُعرف ضبطه، "فهذه العبارة لا تُشعر بالضبط" قاله ابن المُلقِّن في "المُقنع".

(وقال ابن عُقدة: رأيت إبراهيم بن إسحاق الصواف، ومحمد بن عبد الله بن سليمان، وداود بن يحيى: لا يرضونه) لكن "ابن عُقدة" هالك، لا يُعتمَد عليه في النقل، فالخبر نقله لنا ابن عُقدة؛ فلا يُعتمد على هذا النقل.

(وقال ابن عدي: حدث عن حفص بن غياث، وغيره؛ أحاديث أنكرت عليه) حدث بأحاديث عند النّقاد من أهل الحديث فيها أحاديث منكرة؛

غلط، ليست بصواب، فأنكروا عليه تحديثها، وهذا بسبب ماذا؟ [الجواب]: إما أن يكون الشخص كذابا، أو أن يكون سيّء الحفظ، من هنا تأتي الأحاديث المنكرة إذا كانت مِن قِبَله، هذا ليس بكذاب، إذن: في حفظه شيء، لكن ما هي درجة هذا الضعف الخفيف الذي دخل في حفظه؟ ما درجة هذه الأحاديث المنكرة التي يرويها؟ هل هي كثيرة بحيث يصل به الحال إلى أن يُردَّ حديثه مطلقا، ولا يُقبل حتى في الشواهد والمتابعات؟ أم أنها أخفّ من ذلك بحيث لا يُحتجّ بحديثه، لكن يُقبل في الشواهد والمتابعات؟ أم أنها أخف من ذلك بحيث يُحتجُّ بحديثه، ولكن يكون في درجة "حسن" ويُحذَر منه؟ هذه النسبة لم تتبيّن لنا إلى الآن.

(وقال ابن عدي: حدث عن حفص بن غياث، وغيره؛ أحاديث أُنكرت عليه، وهو ممن يُكتب حديثه على ضعفه) يعني: ابن عدي من خلال استقرائه لحال هذا الرجل، ووجود هذه المنكرات التي وقف عليها لخّص حاله بأنه "يُكتب حديثه على ضعفه"، أي: مع أنه ضعيف إلا أنه يُكتب حديثه للاعتبار، والاستشهاد به.

(وقال الدارقطني: ليِّن) كذا هنا؛ هكذا وقعت الكلمة المنقولة عن الدارقطني في "تهذيب التهذيب"، **ولكن في "تهذيب الكمال" قال: "فيه**

لين"، وهذه أخفّ؛ قوله "فيه لين" أخفُّ من قوله "ليِّن"، **والصواب ما في "تهذيب الكمال"**: **"فيه لين"**؛ لأنه هو الموافق لما في "تاريخ بغداد"، ومثله يَصلح في الشواهد والمتابعات؛ **الذي يُقال "فيه لين" يصلح في الشواهد والمتابعات**.

(وقال صالح جَزَرة) تقدم التعريف به (كان يسمى: راهب الكوفة) هذا يدل على ماذا؟ يدل على أنه من العُبّاد (فلما تقلّد القضاء قال: "خُذِلت على كبر السن") لما عُيِّن قاضيا، (قال: "خُذلت على كبر السِّن") أي: لتولّيه القضاء، فقد قال -عليه الصلاة والسلام-: **"مَن جُعل قاضيا بين الناس فقد ذُبح بغير سكِّين"** أخرجه أحمد [٧٢٦٦، ٨٨٩٨]، وأبو داود [٣٥٧٢]، وغيرهما، والحديث صحيح، أي: فقد تعرَّض للذبح بتوليه القضاء؛ وذلك إذا جَار، وظلم، ولم يَحكم بشرع الله، واتبع هواه، **ولهذا الحديث كان كثير من السلف -رضي الله عنهم- يفرُّون من تولي القضاء، حتى إن بعضهم يستعمل التورية للخلاص من ذلك، واليوم لقلة الورع والتقوى، وضعف الإيمان؛ صار الناس يتكالبون عليه، ولا يُبالون ما الذي سيحصل بعد ذلك.**

(وقال النضر قاضي همدان) هكذا أيضاً وقعت في "تهذيب التهذيب" في النسخة التي عندي، وهي نسخة سيئة جداً، **والصواب**: **"همذان"** كما تقدم (ثنا أحمد بن بُديل) مكتوب عندنا (ثنا) **هذه اختصار لكلمة "حدثنا"**، ونحن لا نقرؤها (ثنا) نقرؤها "حدثنا (أحمد بن بُديل، عن حفص بن غياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن بن عمر -رضى الله تعالى عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: كان يقرأ في المغرب بـ: "قل يا أيها الكافرون" و"قل هو الله أحد" فذكرته لأبي زرعة فقال: مَن حدثك؟ قلت: ابن بُديل، قال: "شر له") لأن هذا من الأحاديث التي أُنكرت عليه.

(قال الدارقطني: تفرد به أحمد عن حفص.

قال مُطَيَّن: مات سنة ٢٥٨. قلت) الكلام لابن حجر (ذكره النسائي في أسماء شيوخه) فهو من شيوخ النسائي (وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث) **ابن حبان إذا ذكر الراوي في "الثقات"، وقال: "مستقيم الحديث" فيكون قد عرفه؛ توثيقه يكون معتبراً.**

والخلاصة هنا: أن الرجل من حيث العدالة لا إشكال، لكن يبقى من حيث الحفظ؟ في حفظه بعض الضعف، لكن ما هي درجته؟ اختلف أهل العلم

في ذلك، روى أحاديث منكرة، ولكن هل يصل سوء ضبطه إلى عدم الاحتجاج به، أم لا؟ قلنا: هذا محل خلاف.

قال الحافظ فيه: "صدوق له أوهام"؛ جمع الحافظ بين أقوال مَن وثق، وأقوال مَن ضعف، فخرج بهذه الخلاصة أنه: "صدوق له أوهام".

ونقل الذهبي كلام النسائي، وابن عدي، والدارقطني، واكتفى بهذا.

وجعل الشيخ الألباني رحمه الله كلام الحافظ، والذهبي متوافقان، وذهب إلى أنه وسط، أي: يُحسن حديثه، وهو الصواب إن شاء الله.

فالنسائي وهو من تلاميذه قال فيه "لا بأس به"، ومَن ضعّفه، فالأمر فيه ليس بعيدا.

ثم قال -رحمه الله-[1]:

[الترجمة ١٥]: (خ ت ق) "خ": أي: أخرج له البخاري، و"ت" أي: أخرج له الترمذي، و"ق" أي: أخرج له ابن ماجه، لكن الآن إطلاقه لحرف "خ" هكذا، يوهم أنه أخرج له في "الصحيح" محتجّا به، لكن الحافظ ابن حجر في مقدمة "الفتح" قال: "أخرج له البخاري حديثاً واحداً تابعه مروان بن

[1] الدقيقة: ٢٧.

معاوية، وأبو أسامة" إذن: البخاري أخرج له متابعة، ولم يُخَرِّج له احتجاجاً، وبينهما فرقٌ، لم يحتجّ البخاري بروايته، ولكن احتج به في الشواهد والمتابعات، ففرق بين من يُخَرِّج له في المتابعات، أو مَن يخرِّج له احتجاجاً، فهذا ممن أخرج له متابعة.

(أحمد بن بَشير، القُرشي، المخزومي، مولى عمرو بن حُريث، ويقال: الهمْداني، أبو بكر الكوفي، قدم بغداد.

روى عن: هشام بن عروة، وهاشم بن هاشم الزُّهري، وابن شُبْرُمَة، وعبد الله بن عمر، وإسماعيل بن خالد، وغيرهم.

روى عنه: الحسن بن عَرَفَة، وأبو موسى، ومحمد بن سلَّام، وأبو سعيد الأشج، ويوسف بن موسى، وغيرهم.

قال ابن مَعين: لم يكن به بأس، وكان يُقَيِّن) أي: كان يبيع القَيْنات، وهن الجواري المُغنِّيات.

(وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير. فتعجب وقال: لا أعرفه.

قال عثمان: أحمد كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد، وهو متروك) متروك: أي شديد الضعف.

(قال الخطيب) البغدادي: (ليس أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث، هو الذي روى عن عطاء بن المبارك، ذاك بغدادي، وأما مولى عمرو بن حريث فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق) يريد أن يُنبه الخطيب على أنه عندنا اثنان اسمهما "أحمد بن بَشير" فهو من نوع "المتفق والمفترق" لكن ظن بعضهم أن (أحمد بن بَشير) واحد، والصواب: التفريق بين مولى عمرو بن حُريث، وبين البغدادي؛ البغدادي متروك، لا إشكال، أما مولى عمرو بن حُريث: وإن كان فيه شيء من الضعف، لكن لا يصل إلى حد الترك، هذا خلاصة ما ذكره الخطيب البغدادي.

(وقال ابن نُمير: كان صدوقاً، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، إنما وضعه عند الناس الشُّعوبِية) سيأتي تعريف الشُّعوبِية (إنما وضعه عند الناس) أي: انخفضت مكانته عند الناس، وضَعفت بسبب (الشعوبية).

(وقال أبو زرعة: صدوق.

وقال أبو حاتم: محله الصدق) قد تقدمت معنا.

(وقال النسائي: ليس بذاك القوي) وهذه الكلمة تُطلق على مَن كان ضعيفاً، ولكن ضعفه ليس شديداً، أي: يصلح في الشواهد والمتابعات.

(وقال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث.

وقال الدارقطني: ضعيف، يُعتبر بحديثه) وكلام الدارقطني في "تهذيب الكمال": "ضعيف، يُعتبر به"، وفي "سؤالات السُلمي": سألت الدارقطني عن أحمد بن بشير الذي يروي عن مِسعر فقال: "لا بأس به"، وهذا (أحمد بن بَشير) يروي عن مسعر، فللدارقطني فيه قولان.

(وأورد له ابن عدي حديثين منكرين، قال: "وله أحاديث أُخر قريبة من هذين") في النكارة.

(قال مُطَيَّن: "أُخبرت أنه مات سنة ١٩٧" زاد غيره: "في المحرم".

قلت: الشعوبية هم الذين يفضلون العجم على العرب) كذا قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-، أما الإمام ابن تيمية -رحمه الله- فقال في أثناء كلامه عن مسألة: (وذهبت فرقة من الناس: ألَّا فضلٌ لجنس العرب على جنس العجم، وهؤلاء يُسمَّون الشعوبية لانتصارهم للشعوبية التي هي مُغايرة للقبائل، كما قيل: القبائل للعرب، والشعوب للعجم، ومن الناس مَن قد

يُفضّل بعض أنواع العجم على العرب، والغالب أن مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن نوع نفاق، إما في الاعتقاد، وإما في العمل المُنبَعث عن هوَى النفس من شبهات اقتضت ذلك، ولهذا جاء في الحديث: "حب العرب إيمان، وبغضهم نفاق") لكن الحديث هذا ضعيف (مع أن الكلام في هذه المسائل لا يكاد يخلو عن هوًى للنفس، ونصيب للشيطان من الطرفين، وهذا محرم في جميع المسائل) ذكر ذلك في كتابه "اقتضاء الصراط المستقيم".

فالشعوبية: إما أن يُقال بأنهم لا يُفضلون العرب على العجم، أو أنهم يفضلون العجم على العرب كما نقله الحافظ ابن حجر، **وللأسف لازالت هذه الخصلة موجودة في بعض مَن يعتبر نفسَه من طلبة العلم، والله المستعان.**

(وقوله: "يُقيِّن" أي: يبيع القينات) كما تقدم: "المغنيات من الجواري".

(وقال ابن الجارود: تغيَّر، وليس حديثه بشيء. وقال العُقيلي: ضعيف.

ونقل أبو العرب عن النسائي أنه قال: ليس به بأس).

الخلاف في هذا كالخلاف في الذي قبله؛ الخلاف في نسبة الضعف في حفظه، فالبعض جعله ممن يُحسَّن حديثه، والبعض أنزله عن هذه المرتبة.

قال الحافظ ابن حجر: "صدوق، له أوهام"، كالأول، وقال الذهبي: قال ابن مَعين: "ليس بحديثه بأس" وسكت إلى هنا، هذا مصيرٌ منه إلى أنه يُحسِّن حديثه.

قال الشيخ الألباني -رحمه الله- في "الضعيفة": "فمثله قد يُحسن حديثه، وقد يُضعف بالقرائن التي تحتف به...".

فمثله -إن شاء الله- يُحسن حديثه، يُمَشّى، لكن عند المضائق، ووجود النكارة؛ تُحمّل عليه مباشرة.

قال ابن حجر: [الترجمة ١٦]: (تمييز: أحمد بن بَشير البغدادي، أبو جعفر المُؤَدِّب) هو الذي أشار الخطيب إليه (روى عن: عطاء بن المُبارك. **وعنه:** ابن أبي الدُنيا) وهما اثنان ينبغي التفريق بينهما، وعدم الخلط فيهما، هذا متروك، وذاك -إن شاء الله- يُحسن حديثه.

نكتفي بهذا القدر اليوم.

تفريغ الدرس الخامس من التعليق على كتاب: "تهذيب التهذيب"

قال الشيخ علي الرّملي -حفظه الله تعالى-:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس الخامس من مجالس القراءة من "تهذيب التهذيب".

- **قال المؤلف -رحمه الله تعالى-:**

[الترجمة ١٧]: (س) أي: هذا الراوي أخرج له النسائي (أحمد بن بكّار بن أبي ميمونة، واسمه: زيد القرشي، الأُموي مولاهم) أي أنه: ليس منهم نسباً، ولكنه مولىً لهم، ربما كان لهم عبداً وأُعتِق، أو أن أباه كان لهم عبداً ثم أعتق، أو ولاؤه بغير ذلك (أبو عبد الرحمن الحَضْرمي الحرَّاني.

روى عن: مَخلد بن يزيد، وأبي سعيد مولى بني هاشم، ووكيع، وأبي مُعاوية، وغيرهم.

روى عنه: النسائي، وقال: "لا بأس به"، وأبو عَروبة، وأبو بكر الباغَنْدي، وغيرهم. وقال أبو زيد يحيى بن رَوح الحرَّاني: سألت أبا عبد الرحمن بن بكار) الذي هو صاحب الترجمة: أحمد بن بكار بن أبي ميمونة (حراني من الحفاظ، ثقة، وكان مخلد بن يزيد يسأله: لم لا تكتب عن يعلى بن الأشدق

فذكر قصة) أراد من هذا الذي ساقه: أن يحيى بن رَوح عندما سأله أثنى عليه ووثّقه، فقال: كان (من الحفّاظ، ثقة) فهذا توثيق من يحيى بن رَوح ليحيى بن بكّار.

(قال أبو عَروبة: مات في صفر سنة ٢٤٤.

قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات").

خلاصة ما عندنا فيه: أن النسائي قال فيه: "لا بأس به"، ويحيى بن رَوح الحرّاني قال فيه: "ثقة، من الحفاظ"، وابن حبان ذكره في "الثقات"؛ هذا جملة ما عندنا في الراوي من الجرح والتعديل، فماذا تلخِّصون لنا فيه[١]؟ مَن يُجيب؟ الصِّقِّلي قال: "ثقة" لأن النسائي متشدد، وجاء التوثيق من إمام وزاد أنه حافظ من الحفاظ، مَن يُخالفه؟ أو مَن يُوافقه؟ على أيِّ أساس قلتم "ثقة"؟ طيب، أخونا البَدْروني يقول: "صدوق"، جيد، الآن حصل خلاف.

الصواب مع أخينا البَدروني أنه: "صدوق"؛ لأن النسائي قال فيه: "لا بأس به"، ولم يُخالفه معتبر.

---

[١] الكلام موجه للطلبة الذين سمعوا الدرس مباشرة في ذلك الوقت.

يحيى بن رَوح: مَن قال لكم بأنه من الأئمة؟! أو أنه من الحفاظ؟ أو غير ذلك؟ أو أن له كلاما معتبرا في الجرح والتعديل؟ من أين لكم هذا؟ يجب أن تركّز على القائل، تعرف مَن هو؟ ما قدره في هذا الفن؟ ما هي منزلته؟ هل هو متشدد، أو متوسط، أو متساهل؟ إلى غير ذلك، يجب أن تُحيط علما بهذا الجارح، أو المُعدِّل، قبل أن تتكلم، هذا من علم الجرح والتعديل، بل هذا أساس في علم الجرح والتعديل، فحكم الحاكم لا يُقبل إلا أن يكون ثقة، هذا الحاكم، وأن يكون عالما بما يحكم به.

رجعنا إلى يحيى بن رَوح الحرّاني، وبحثنا عن ترجمته، فلم نجد له ترجمة، حافظ إمام لا توجد له ترجمة؟! هذا ليس بحافظ، ولا بإمام.

ربما يقول قائل: ربما قصّرت في البحث؟ أقول لك: قد قال قبلي إمام في البحث وهو المُعَلِّمي؛ فالمُعلّمي -رحمه الله- عندما ذكر هذه القصة قال بأنه: "لم يجد ترجمة ليحيى بن رَوح هذا" فهو غير مشهور عند علماء الحديث، ولا هو بمعروف، فمثله لا يُقبل توثيقه، ولا يُعتمد عليه البتة، فماذا نقول؟ **نقول فيه**: "صدوق"، فليس عندنا إلا ما قال فيه النّسائي، **علما أن وصف البعض للنسائي بأنه متشدد، هذا أنا عندي فيه نظر**، حسب ما مرّ معنا الآن، وحسب ما سيمرُّ معكم -إن شاء الله- بعد الممارسة والمتابعة؛

سترون أن النسائي لا يتشدّد، وسيظهر لكم هذا عمليا، الذي يُؤخذ على النسائي أنه أحيانا يوثّق بعض المجاهيل، فقط.

- **ثم قال المؤلّف -رحمه الله**[1]-:

[الترجمة ١٨]: (ت ق س) أي: هذا أخرج له الترمذي، وابن ماجه، والنسائي (أحمد بن بكّار الدمشقي، هو أحمد بن عبد الرحمن بن بكّار، يأتي) أي: هنا يُنسب إلى جدّه في بعض الأسانيد، يأتيك أحمد بن بكّار فتبحث عن أحمد بن بكّار فلا تجده، وهو حقيقة اسمه (أحمد بن

عبد الرحمن بن بكّار) فذكره لك هنا كي لا تَتُوه، إذا وجدته في الإسناد (أحمد بن بكّار) ستبحث عنه هنا، نبّهك مباشرة إلى اسمه كاملا، كي تبحث عنه في مكانه، فيسّر عليك الطريق، -جزاهم الله خيراً-.

- **قال:**

[الترجمة ١٩]: (تمييز: أحمد بن بكّار الباهلي) ذكره هنا كي يُميِّز بينه وبين الذي قَبله.

(**عن:** عمران بن عيينة) أي: روى عن عِمران بن عُيينة.

(**وعنه:** عبد الله بن قُحْطُبة، وغيره).

---

[1] الدقيقة: ١٠.

(قال ابن حبان في "الثقات": مستقيم الحديث) هنا ابن حبان لم يكتف بإدخاله في كتابه "الثقات"، لا، بل أضاف أنه "مستقيم الحديث" إذن: فقد عرفه ابن حِبّان؛ **وابن حبّان إذا عَرَف، ووثَّق، فتوثيقه معتبَر**، قال (مستقيم الحديث) هذه الكلمة تُشعر بأنه ليس في الدرجة العليا مِن "الثقة" ولكن يُعطى درجة "صدوق".

(وقال أحمد بن الحسين الصوفي الصغير: ثنا أبو هانئ أحمد بن بكار الباهلي، وكان سيد أهل البصرة. ذكرته للتمييز) هنا الكلام لابن حجر قال (ذكرته للتمييز) أي: يُميّز بينه وبين الذي قبله.

[خلاصة حال الراوي]: فليس لنا فيه إلا قول ابن حِبّان، وهو كافٍ، فمثل هذا نُعطِه درجة **"صدوق"**.

قال -رحمه الله-[1]:

[الترجمة ٢٠]: (ع) أي: أخرج له الجماعة، هذا معنى "ع" الذين هم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(أحمد بن أبي بكر، واسمه: القاسم بن الحارث) "واسمه" أي: اسم أبيه، الذي هو أبو بكر (القاسم بن الحارث بن زُرارة بن مُصعب بن عبد الرحمن

---

[1] الدقيقة: ١٢.

بن عوف، أبو مصعب الزُّهري، المدني) أحد رواة "الموطأ" عن الإمام مالك -رحمه الله-.

(روى عن: مالك الموطأ، والدراوردي) أي: وروى عن الدراوردي (وابن أبي حازم، والمغيرة بن عبد الرحمن، ومحمد بن إبراهيم بن دينار، وجماعة.

روى عنه: الجماعة) أي: الستة الذين ذكرناهم (لكن النسائي بواسطة خياط السنة) أي: لم يرو عنه مباشرة، روى عنه بواسطة راوٍ يُلقّب بخيّاط السنة (وأبو إسحاق الهاشمي رَاويةُ الموطأ عنه) رَاويةُ الموطأ عنه: أي مَن روى "الموطأ" عنه (وبَقيُّ بن مَخلد) وهو لا يروي إلا عن ثقة (وأبو زرعة) كذلك لا يروي إلا عن ثقة فيما ذكروا عنه (وأبو حاتم) الرّازي (وقالا) أي: أبو حاتم وأبو زُرعة (صدوق، والذُّهْلي، وزكريا، والسِّجْزِي، وعبد الله بن أحمد) وهو الذي كان لا يروي عن الراوي إلا إذا انتقاه له أبوه (وغيرهم).

(قال الزبير بن بكار: مات وهو فقيه أهل المدينة غيرُ مدافَع.

قال السَّرَّاج: مات في رمضان سنة ٢٤٢ وله ٩٢ سنة.

قلت: وكذا ذكر البخاري، وابن أبي عاصم وفاته، وقال صاحب "الميزان")

صاحب "الميزان"[١] أي: الذهبي -رحمه الله- (ما أدري ما معنى قول أبي

---

[١] أي: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال".

خَيثمة لابنه: لا تكتب عن أبي مُصعب، واكتب عمن شئت. انتهى) ونهيه لابنه عن الكتابة عنه؛ دليل على أن في نفسه شيئا عليه (ويحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة) الآن الحافظ ابن حجَر يريد أن يُفسِّر كلام أبي خيثمة قال: (ويُحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة: دخوله في القضاء، أو إكثاره من الفتوى بالرأي) وهذا لا يؤثّر على حديثه.

(وقال الحاكم: كان فقيها متقشّفا عالما بمذاهب أهل المدينة) هذا ثناء على فقهه، وعلى علمه، وثناء أيضا على دِينه، يبقى الحفظ يُؤخذ من كلام أبي زُرعة، وأبي حاتم.

(وكذا ذكر ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن حزم: في موطئه زيادة على مائة حديث) أي: لم يروها مَن روى "الموطأ" عن مالك، إنما رواها هو.

(وقدَّمه الدارقطني في "الموطأ" على يحيى بن بُكَير).

ووثّقه أيضا مَسلَمة بن القاسم.

أَلخّص لكم كلام العلماء فيه: أخرج له الجماعة، منهم: البخاري ومسلم، وروى عنه: بقيٌّ بن مَخلد، وأبو زُرعة، وعبد الله بن الإمام أحمد؛ وهؤلاء

الثلاثة ممن ينتقون، وقال فيه أبو زرعة وأبو حاتم: "صدوق"، وأثنى عليه في دِينه الحاكم، وابن حبّان، وقدّمه الدارقطني في "الموطأ" على يحيى بن بُكَير، ونهى ابن أبي خَيثمة ابنه عن الكتابة عنه، هذا خلاصة ما ذُكر فيه.

والصواب أنه "صدوق". والله أعلم

تفريغ الدرس السادس من التعليق على تراجم من كتاب: "تهذيب التهذيب"

قال الشيخ علي الرّملي – حفظه الله تعالى –:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس السادس من مجالس القراءة من تهذيب التهذيب، والمجلس الثاني من شرح القواعد والفوائد في العلل لابن رجب.

قال المؤلف – رحمه الله –:

[الترجمة ٢١]: (ق: أحمد بن ثابت الجَحدري، أبو بكر البصري).

(**روى عن:** سفيان بن عيينة، وعبد الوهاب الثقفي، وغُندر، والقطان، وغيرِهم.

روى عنه: ابن ماجه، والبخاري في "التاريخ") أي التاريخ الكبير (وابن صاعد، وأبو عَروبة، وعمر بن بُجير، وابن خُزيمة، وأبو بكر بن أبي داود، وغيرُهم.

كان حيا في سنة ٢٥٥ قلت:) الكلام للحافظ ابن حجر (قال ابن حبان في "الثقات": كان مستقيم الأمر في الحديث. وذكره أبو علي الغساني في "شيوخ أبي داود"، وقال: إنه روى عنه في كتاب بدء الوحي له) أي: أن أبا داود روى عنه على قول أبي علي الغساني، وأخرج له ابن ماجه، تقدم الرمز (ق) وهو لابن ماجه.

فماذا تقولون في مثل هذا؟

[أجوبة الطلبة] قال البدروني: "صدوق" جيد ممتاز، نعم هو "صدوق" كما قال الحافظ ابن حجر، لقول ابن حبان: (كان مستقيم الأمر في الحديث).

[الترجمة ٢٢] (م) أي: مسلم (أحمد بن جعفر المَعْقِرِي، أبو الحسن نزيل مكة، ومَعقر ناحية من اليمن) أي: بلدة في اليمن.

(روى عن: النضر بن محمد، وإسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبِّه.

وعنه: مسلم، والمفضل بن محمد الجُنْدي، ومحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، المكي كان حيا سنة ٢٥٥.

وذكر عبد الغني في ترجمته أنه روى عن: "سعيد بن بَشير، وقيس بن الرَّبيع" وهو وهم فإنه لم يدركهما، قلت:) الكلام لابن حجر (إنما روى عن النضر عنهما) أي: بواسطة لعدم الإدراك.

(وقال اللاَلَكائي: يكنى أبا أحمد).

قدمنا أظن في بداية دروسنا قلنا: **بأن إخراج مسلم للراوي في "الصحيح"، أو إخراج البخاري للراوي في "الصحيح"؛ لا يقتضي ذلك توثيقا له**، نعم روى له مسلم في "صحيحه" لكن هذا لا يقتضي التوثيق؛ لأننا علمنا أن في "صحيح" البخاري، وفي "صحيح مسلم" أيضا مَن هو ضعيف، ومع ذلك تجدهما أخرجا له، **البخاري ينتقي، ومسلم كذلك ينتقي، وأحيانا يضعه في كتابه استشهادا**، يعني: يكون له عنده أصول صحيحة كما ذكر هو، فمجرد إخراجه له، لا يعني ذلك أنه

"ثقة" أو "صدوق" حتى، **فمثل هذا يقال فيه:** "مجهول الحال"، وإن كان بعض أهل العلم ذهب إلى ما ذهبتما إليه -أعني بعض الطلبة-، وقالوا بأنه "صدوق" لأن مسلما أخرج له، هذا يصح إذا ثبت عندنا أن مسلما أخرج له احتجاجا، فله وجه؛ هذا القول يكون له وجه، إذا نظرنا وبحثنا، ووجدنا أن مسلما أخرج له احتجاجا، **لكن الصواب في هذا أن نقول أنه** "مجهول الحال"؛ **لذلك تجد الذهبي – رحمه الله – في "الكاشف" سكت عنه، وكذلك في "تاريخ الإسلام" له، وأما الحافظ ابن حجر تجده قال فيه**[1] "مقبول" أي: إذا تُوبع، وإلا فلا، وهذه طريقة الحافظ في مجهولي الحال، هذا قوله فيه، يقول فيه "مقبول"، **فالصواب في هذا أن يقال فيه** "مجهول الحال"، **وإن أخرج له مسلم.**

ثم قال المؤلف – رحمه الله –:-

[الترجمة ٢٣][2]: (تمييز: أحمد بن جعفر الحُلواني البَزَّار) هذا ذكر للتمييز بينه وبين الذي قبله.

(روى عن: جعفر بن عون، وأبي عاصم).

(قال ابن حبان في "الثقات": حدثنا عنه محمد بن المسيب، وهو مستقيم الأمر في الحديث).

ماذا تقولون في هذا؟

[1] في "تقريب التهذيب".
[2] الدقيقة: ٠٧.

[إجابات الطلبة] اتفقتم على أنه: "صدوق"؟ عليٌّ ماذا عندك؟ بقي عليّ والبدروني.

ثلاثة أجابوا "صدوق": الصقلي، وأبو زيد، وأم أفنان –أجابت بالمراسلة عن بعد.

والبدروني يقول "مجهول الحال"، علي يقول "صدوق".

إذن: خالف عندنا البدروني؛ لماذا قلت "مجهول الحال"؟ وقد قلت في الترجمة الأولى عندنا اليوم (أحمد بن ثابت) قلت فيه "صدوق"؛ مع أنه لم يرد فيه إلا قول ابن حبان "كان مستقيم الأمر الحديث" بينما هذا، وهو كذلك لم يرد فيه من الجرح والتعديل إلا قول ابن حبان "مستقيم الأمر في الحديث"، مع هذا قلت في هذا "مجهول الحال"، وقلت في ذاك "صدوق"؟ فما وجه التفريق عندك بينهما؟

قال: في الأول كثرة الرواة عنه، ومن ضمنهم أيضا (البخاري، وأبو داود)؛ لأنهم ذكروا أنهما كانا لا يرويان إلا عن ثقة.

وجهة نظر جيدة، وقرينة تدعم قول ابن حبان، لكن الصواب عندنا – إن شاء الله – أن قول ابن حبان: (مستقيم الأمر في الحديث) كاف في الحكم عليه بأنه "صدوق" حتى ولو لم يرو عنه إلا اثنان، أو أكثر من ذلك، طبعا إذا أردت أن تعتمد على هذه القرينة تحتاج أن تتبع هل حقيقة لم يرو عنه إلا اثنان؟، أم أن هناك رواة آخرون؟، تحتاج أن تنظر في هذا، **لكن الصواب**: **أنه في هذا يكفينا قول ابن حبان (هو مستقيم الأمر في الحديث) كي نحكم عليه بأنه** "صدوق"، <u>وهذا ما يفعله الحافظ ابن حجر – رحمه الله –؛ تجد الرواة الذين لا يوجد فيهم كلاماً في الجرح</u>

والتعديل إلا قول ابن حبان "مستقيم الأمر في الحديث" يقول أنه "صدوق" لأننا ذكرنا أن ابن حبان إذا وثّق الشخص بهذا اللفظ، أو غيره من الألفاظ؛ فتوثيقه معتبر، لكن الإشكال عندنا مع ابن حبان فقط أن يضع الراوي في "الثقات"، ويسكت عنه، هناك نقول: إذا لم يرد فيه جرح ولا تعديل فالأصل فيه أنه "مجهول الحال"، أما إذا وثّق ابن حبان؛ فتوثيقه معتبر، وكذلك إذا جرّح.

ثم قال – رحمه الله –:-

[الترجمة ٢٤][١]: **(م د س)** أي: أخرج لهذا الراوي مسلم، وأبو داود، والنسائي.

(أحمد بن جَنَاب بن المغيرة المِّصِّيصِّي، أبو الوليد الحَدَثي، يقال: إنه بغدادي الأصل.

روى عن: عيسى بن يونس، والحكم بن ظُهير، وغيرهما.

وعنه: مسلم، وأبو داود، والنسائي بواسطة، ويعقوب بن شيبة، وصاعقة، وأبو زرعة، وعثمان بن خُرَّزَاذ، والدَّارَوَرْدي، وكتب عنه أحمد بن حنبل وابنه عبد الله، وآخِر من روى عنه أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي.

قال صالح جزرة: "صدوق"، وقال ابن أبي عاصم: "مات سنة ٢٣٠". قلت: نقل الذهبي أن آخر من روى عنه أبو يعلى الموصلي، وقال الحاكم: "ثقة"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن أبي حاتم: "روى عنه أبي وقال: هو صدوق").

[١] الدقيقة: ١١.

وقال أيضا - زيادة من عندي - العسكري في "تصحيفات المحدّثين": "ثقة، مشهور"، وقال فيه ابن معين: "لا أعرفه".

فماذا تقولون في هذا؟

عندنا التوثيق الوارد فيه: قال صالح جزرة: "صدوق"، وقال فيه الحاكم: "ثقة"، وقال فيه العسكري أيضا: "ثقة مشهور"، وقال ابن معين: "لا أعرفه"، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق".

[إجابات الطلبة]: أم أفنان -أجابت بالمراسلة- تقول "صدوق"، عليّ يقول: "صدوق؛ لتصريح أئمة الجرح والتعديل بذلك"، البدروني قال "صدوق"، أبو زيد قال "صدوق؛ لقول جَزرة، وأبي حاتم؛ لأن ابن حبان والحاكم من المتساهلين".

[قال الشيخ]: ابن حبان - ماله كلام عندنا هنا - مجرد ذكره في "الثقات"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، والظاهر أنه لم يعرفه.

طيب، كلام صحيح، وترجيح طيب متين، **الصواب أن يقال فيه: "صدوق" كما ذكرتم.**

نرجع لكلام الحافظ؛ قال الحافظ في "التقريب": "صدوق". هذا هو الصواب، صحيح، وكذلك توثيق العسكري كتوثيق الحاكم، وأما قول ابن معين: "لا أعرفه" فمن عرف حجة على مَن لم يعرف.

ثم قال في الذي بعده[1]:

[الترجمة ٢٥]: (م د) أخرج له مسلم وأبو داود (أحمد بن جَوَّاس الحنفي، أبو عاصم، الكوفي.

روى عن: أبي الأحوص، وعبد الله بن إدريس، وابن المبارك، وأبي معاوية، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم.

روى عنه: مسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وابن وَارَه، وأحسن الثناء عليه) أي: ابن واره أحسن الثناء على أحمد بن جوّاس (وأبو بكر الأثرم، والحسن بن سفيان، وغيرهم.

قال مُطَيَّن) تقدم معنا، هو: محمد بن عبد الله الحضرمي، قال فيه الدارقطني: " ثقة جبل ". قال مطين في أحمد: ("مات لثلاث خلون من المحرم سنة ٢٣٨، ثقة".

قلت) الكلام لابن حجر: (وذكره ابن حبان في "الثقات"، وروى عنه بقيُّ بن مخلد، وقد قال) أي: بقيُّ بن مَخلد ("إنه لم يحدث إلا عن ثقة") هذه من الفوائد الموجودة في بطون الكتب: **أنّ بقيَّ بن مخلد صرّح بأنه لا يُحدّث إلا عن ثقة،** وكذلك عندنا أبو زُرعة، وأبو داود ممن قيل فيهم: لا يروون إلا عن ثقة.

عندنا تصريح مُطَيَّن بتوثيقه، وثناء ابن واره عليه؛ ابن واره: هو محمد بن مسلم بن واره، أحد الحفاظ، من علماء الحديث، قرين أبي حاتم الرازي وأبي زُرعة الرازي

[1] الدقيقة: ١٤.

قالوا فيهم: "ثلاثة من علماء الزمان بالحديث اتفقوا بالرَّي، لم يكن بالأرض مثلهم في وقتهم: ابن وارَه، وأبو حاتم، وأبو زرعة".

طيب، ماذا تقولون في هذا؟

[أجوبة الطلبة: اتفقوا على أنه "ثقة"، قال الشيخ الرملي]: إذن: الأمر كما ذكرتم؛ هو "ثقة" لتصريح مُطيَّن بذلك، وكذلك ثناء ابن واره عليه، فيقال فيه: "ثقة".

نرجع إلى "تقريب" الحافظ، قال: "ثقة".

[الترجمة ٢٥]:[١] (تمييز: أحمد بن جواس الأُسْتوائي، أبو جعفر.

روى عن: يحيى بن يحيى، وإسماعيل بن أبي أويس، وغيرهما.

وعنه: أبو محمد بن الشرقي، وموسى بن العباس الجُويني.

ذكره الحاكم في "تاريخ نيسابور". ذُكر للتمييز).

بناء على ما عندنا: هذا يكون "مجهول الحال". طيب، نكتفي بهذا القدر من هذا الكتاب.

---

[١] الدقيقة: ١٧.

تفريغ الدرس السابع من التعليق على تراجم من كتاب: "تهذيب التهذيب".

قال الشيخ علي الرّملي – حفظه الله تعالى –:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فهذا المجلس السابع من مجالس "تهذيب التهذيب"، والمجلس الثالث من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في العلل" للحافظ بن رجب –رحمه الله–

نبدأ بـ "تهذيب التهذيب"، نذكر التراجم التي ذكرها أخونا أبو زيد رياض:

الترجمة الأولى: **ترجمة – أحمد بن عبد الله بن علي بن سُويد بن مَنجوف السَّدوسي، المَنجوفي، وقد يُنسب إلى جده.**

قال المؤلف –رحمه الله–: [٨١]: (خ د س) أي: أخرج له البخاري، وأبو داود، والنَّسائي(أحمد بن عبد الله بن علي بن سُويد بن مَنجوف السَّدوسي، المَنجوفي، وقد ينسب إلى جده.

روى عن: أبي داود الطيالسي، ورَوح بن عُبادة، والأصمعي، وغيرهم.

وعنه: البخاري، وأبي داود، والنَّسائي، وأبو عَروبة، وابن أبي داود، وابن خُزيمة، وابن صاعد، وغيرهم.

قال النَّسائي: "صالح".

وقال ابن عساكر: "مات سنة ٢٥٢".

قلت: ذكره ابن حِبَّان في "الثقات".

وقال ابن إسحاق الحبَّال: "بصري ثقة").

هذا الراوي أخرج له البخاري في "الصحيح"، وروى عنه، والبخاري ممن قيل فيه: بأنه لا يروي إلا عن ثقة، وكذلك أبو داود، وقال فيه النَّسائي: "صالح"، وقد تقدم معنا بأن معنى هذه الكلمة عندهم: أنه صالح في دينه، ولكنها لا تفيدنا من ناحية الحفظ، لا تفيدنا في بيان حاله من ناحية الحفظ، فنحتاج شيئا زائدا على ذلك، وقال: (ذكره ابن حِبَّان في "الثقات".

وقال الحافظ: وقال ابن إسحاق الحبَّال: "بصري ثقة") الحبَّال هذا: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبدالله النُّعماني، مولاهم المصري، ثقة حافظ متقن، مات سنة (٤٨٢)، وهو من المتأخرين سنة (٤٨٢) من المتأخرين، له

كتاب "وفيات الشيوخ" طبع منه جزء وفيات المصريين، ونفر سواهم، من سنة (٣٧٥)، هذا الجزء الذي طبع من هذا الكتاب.

وقوله: (ابن إسحاق) **هنا تصحيف**، صوابه: أبو إسحاق، أبو إسحاق الحبال إبراهيم بن سعيد النعماني، قال فيه: (بصري ثقة) توثيقه ليس كتوثيق الأئمة المتقدمين؛ كعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرعة، والدارقطني، وغيرهم، توثيقه كتوثيق ابن عساكر والخَليلي، وغيرهما.

فمثل هذا ماذا تقولون فيه بعد أن أعطيناكم هذه المعلومات؟

[أجوبة الطلبة]:

الصقلي يقول: "صدوق"، وأبو زيد كذلك، وعلي البداني كذلك، وأم أفنان [تقول]: "صدوق".

وهو كذلك، يقال فيه: "صدوق" صحيح، نرجع إلى الحافظ ابن حَجَر في "التقريب" قال -رحمه الله-: "صدوق"؛ فالحكم صحيح.

الترجمة الثانية التي انتقاها أخونا أبو زيد: **ترجمة: أحمد بن عبد الرحمن القرشي المخزومي، حجازي.**

[٩٢]: (ق) أي: أخرج له ابن ماجه (أحمد بن عبد الرحمن القرشي حجازي.

روى عن: أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي، وحكى عن سفيان الثوري ولم يدركه.

روى عنه: ابن ماجه أيضا) كلمة: (أيضا) تشير إلى أنه قد روى عنه غيره، فكان ينبغي أن يقول مثلا: روى عنه فلان وفلان، وروى عنه ابن ماجه أيضا، **لكن كلمة أيضا هذه ليست موجودة في "تهذيب الكمال" كما علمنا،** طبعا هذا الكلام الذي عندنا الآن هو اختصار لكلام المزّي في "تهذيب الكمال"، كلمة: (أيضا) هذه غير مثبتة في "تهذيب الكمال"، فيكون قد روى عنه ابن ماجه.

(قلت:) الكلام الآن لابن حَجَر (قال الذهبي: "ليس بمشهور" كذا قال، وقد روى عنه أيضا المَحاملي، وقال ابن حِبَّان في "الثقات": "أحمد بن عبد الرحمن القرشي، المقرىء، كوفي يروي عن أبي نعيم، روى عنه أصحابنا، فهو هذا، وكان أبا نعيم شيخه في حكاية ابن ماجه")

يعني: لا يوجد فيه جرح ولا تعديل، روى عنه ابن ماجه والمحاملي، والحافظ اابن حَجَر يقول بأن أصحاب ابن حِبَّان قد رووا عنه أيضا.

فماذا تقولون في هذا؟ يعني: روى عنه جمع، ولم يرد فيه توثيق معتبر، فماذا تقولون فيه؟

[أجوبة الطلبة]:

- الصقلي يقول: [مقبول] أي: على طريقة الحافظ ابن حَجَر يعني: "مقبول" إذا توبع وإلا فلا، أليس كذلك يا صقلي؟ ابن حِبَّان لم يوثّقه، ذكره في ثقاته فقط، مجرد ذكر، ما له تصريح بتوثيقه، نحن فرَّقنا بين ذكر ابن حِبَّان له في "الثقات"، وبين توثيقه له.
- أم أفنان تقول: "مجهول الحال".
- الصقلي يقرُّ بأن هذا الكلام الذي ذكره هو على اصطلاح الحافظ ابن حَجَر، إذن: مقبول إذا توبع وإلا فلا عند الصقلي.
- يا أبا زيد ماذا تقول؟ طيب أخونا علي البداني يقول: "مجهول الحال"، وكذلك أبو زيد يقول: "مجهول الحال" وهو الصواب، صحيح، وهو "مجهول الحال"، وكذلك الصقلي لم يخطئ على

اصطلاح الحافظ ابن حَجَر قال: "مقبول إذا توبع وإلا فلا"، على نفس اصطلاح الحافظ ابن حَجَر يذكر هذه الكلمة فيمن كان "مجهول الحال"، نعم، وهو الصواب فيه -إن شاء الله-.

الترجمة الثالثة التي ذكرها أخونا أبو زيد: **ترجمة: أحمد بن عُبيد بن ناصح.**

قال -رحمه الله-: (د) أي: أخرج له أبو داود (أحمد بن عبيد بن ناصح بن بَلَنْجُر البغدادي) هكذا ضبطها (بَلَنْجُر) كذا ضبطها السَّمعاني في "الأنساب" (أبو جعفر النحوي، المعروف بأبي عَصيدة.

روى عن: أبي عامر العَقَدي، وأبي داود الطيالسي، والواقدي وغيرهم.

وعنه: عبد الله بن إسحاق الخراساني، وأبو بكر محمد بن جعفر الآدمي، والقاسم بن محمد الأنباري، وغيرهم.

قال ابن عَدِي: "حدث عن الأصمعي، ومحمد بن مصعب بمناكير")

أي: بأحاديث منكرة، لفظ ابن عَدِي في "الكامل" قال: يحدث عن الأصمعي، ومحمد بن مصعب ما لا يحدث به غيره"، يعني: منكرات لا يتابع على روايته عنهما (مات بعد السبعين ومئتين، روى أبو داود في

"السنن" عن أحمد بن عبيد، عن محمد بن سعد كلاما، فقيل: هو هذا) وربما لا يكون هو.

(قلت: وقال الحاكم أبو عبد الله: "هو إمام في النحو، وقد سكت مشايخنا عن الرواية عنه".

وقال ابن حبّان في "الثقات": "ربما خالف".

وقال ابن عَدِي: "هو عندي من أهل الصدق") ابن عَدِي بعدما ذكر له بعض المنكرات قال: "وأبو عصيدة مع هذا كله من أهل الصدق"، أي: أنه لا يكذب، أو لا يتعمد الكذب؛ هذا معنى قوله بأنه "من أهل الصدق" أنه لا يكذب، أو لا يتعمد الكذب، وهذا لا يعني: أنه ثقة أو صدوق مثلا، لا، هذا ينفي عنه الكذب، أو تعمد الكذب، هذا وحده لا يكفي في توثيق الرجل.

(وقال النَّديم: كان مؤدِّب المنتصر) يعني: كان معلما ومؤدبا لأحد أبناء الخلفاء.

(وأورد الذهبي عنه في ترجمة الأصمعي حديثا منكرا، وقال: "أحمد بن عبيد: ليس بعمدة").

الآن عندنا فيه كلام ابن عَدِي، وكلام الحاكم أبي أحمد قال: ("لا يتابع في جل حديثه")، نعم يا علي هذه في ترجمة مَن قال هذا الذهبي: صويلح الحديث؟ في ترجمة أحمد بن عبيد أم الذي قبله؟ أحمد بن عبيد بن ناصح قال: صويلح الحديث، نعم صويلح الحديث أيضا لا يحتج به، لا يعتمد عليه، إذن: الجرح فيه مفسر في كلام أبي أحمد الحاكم قال: (لا يتابع في جل حديثه) أي: في أكثر أحاديثه؛ أكثر أحاديثه لا يتابع عليها من قبل الثقات، هذا دليل على ماذا؟ على أنه يأتي بروايات ليست معتمدة، وليست صحيحة، فيكثر من الغرائب، فإذا أكثر من الغرائب ولم يتابعه المحدثون عليها، فهنا تكون روايته ضعيفة.

فمثل هذا ماذا يقال فيه؟

[أجوبة الطلبة]:

- **يقول أخونا علي البداني**: قال الشيخ الألباني: "كأن ابن حِبَّان وابن عدي رأيا أنه لا يتعمد الكذب، ولكن يخطئ ويهم، مع احتمال أن يكون البلاء في كثير من مناكيره من محمد بن مصعب، فإنه ضعيف يروي المناكير، واتهمه بعضهم"، فأما الأصمعي فثقة". [**قال الشيخ**]: إذن: بما أنه

يروي المناكير عن الأصمعي، وعن محمد بن مصعب، وإن كانوا قد اتهموا محمد بن مصعب، لكن لو كانت المناكير من محمد بن مصعب، لما أتى بمناكير عن الأصمعي، وعن غيره كذلك، إذن: تحميل العهدة في رواية المناكير على محمد بن مصعب تَرِد في حال أن يكون قد تفرد بالمناكير عن محمد بن مصعب فقط، ونقول بأن محمد بن مصعب متكلم فيه، إذن: يتحملها محمد بن مصعب، لكن إذا وجدنا له مناكير عن غير محمد بن مصعب أيضا، إذن: فتكون المناكير منه أيضا، وليست فقط من محمد بن مصعب، الأصمعي ثقة، إذن: من أين جاءت المناكير التي يرويها عنه؟ من قِبله، مع قول أبي أحمد الحاكم أيضا "لا يتابع في جل حديثه" كلام الحاكم هنا الكبير لا يعني ذلك أنه في روايته عن محمد بن مصعب فقط، في جل حديثه: في أكثر أحاديثه عن محمد بن مصعب وعن غيره، إذن: **فالرجل هو نفسه من قبله تخرج المناكير** .

- **قال الصقلي**: ضعيف له مناكير.
- **[قال أحد الطلبة]**: قال الذهبي في "المغني في الضعفاء": "صويلح"، أي: إنه في مرتبة الصدوق، أما قول ابن عَدِي: "له مناكير".

كلمة "صويلح" ليست في مرتبة صدوق، صويلح أنزل من مرتبة صدوق، صويلح لا يحتج به، وإن كانت هي كلمة تعديل، لكن من أدنى مراتب التعديل التي لا يحتج بصاحبها، أما قول ابن عَدِي: "له مناكير" فالعبارة الكاملة لابن عَدِي كما في "الكامل في الضعفاء": "فهو مع هذا كله من أهل الصدق"، وعبارة: "له مناكير ليست بجرح كما أفاده العلامة الألباني -رحمه الله- في "الصحيحة"، ولا يخفى على طالب العلم أن قوله: "فيه مناكير"، ليس بمعنى "منكر الحديث" فإن الأول معناه: أنه يقع أحيانا في حديثه مناكير، صحيح، والآخر معناه: أنه كثير المناكير، فهذا لا يحتج به بخلاف الأول فهو حجة عند عدم المخالفة كما ذكرنا، ولذلك احتج به مسلم، وأما البخاري فإنما روى له استشهادا ومتابعة كما أفاده الحافظ في مقدمة الفتح.

[قال الشيخ:] هذا من الذي روى له مسلم؟ احتج به مسلم هذا ليس أحمد بن عبيد شخص آخر، نعم صحيح هناك فرق بين اللفظتين بين لفظة "منكر الحديث" و"له مناكير" لا شك، لكن هذا عندنا: روى مناكير، ولم يقولوا: له مناكير فقط، ولم يقتصروا على قولهم: ربما خالف كما قال ابن

حِبَّان، لا، الآن كلمة أبي أحمد الحاكم تشير إلى أن الرجل منكر الحديث، وليس له مناكير فقط، إي نعم هناك فرق بين العبارتين.

[قال الطالب]: فالصواب فيه أنه ضعيف.

[قال الشيخ:] نعم يكون ضعيفا، صحيح، الصواب فيه: أنه ضعيف.

[قال أحد الطلبة:] قال فيه الحافظ ابن حَجَر: لين الحديث.

[قال الشيخ]: نعم، صحيح، هو ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات؛ يصلح للاعتبار.

نعم هو كما قلنا: أكثر رواياته لا يتابع عليها، بما أنه لا يتابع على أكثر رواياته، إذن: فلا يحتج به، لا يعتمد عليه، يأتي بغرائب، وهذه الغرائب التي تأتي من قبله بما أنه ليس عمدة، وليس بثقة، ولا بحافظ، عندما نحن مر بنا كيف يعرفون الراوي الضعيف، قلنا: يقارنون روايته برواية الثقات، فينظرون إن وافق الثقات في أكثر روايته؛ يعتمدون عليه، ويقولون هوحجة، وما تفرد به بعد ذلك يحتجون به، أما إذا خالف الثقات في أكثر رواياته، فهذا يكون ضعيفا عندهم، لا يُحتج به؛ لأن غالبا مثل هذه تكون الروايات التي لا يتابع عليها ؛ تكون من قِبل وهمه وخطئه، لا من قبل حفظه وثقته، هذه طريقتهم في معرفة حال الرجل من ناحية الحفظ،

فعندما يقول لك: لا يتابع في جل حديثه، أي في أكثره، إذن: الرجل لا يعتمد عليه في حفظه، هذا المعنى المقصود في هذا، فهو لين الحديث، أي: ضعيف الحديث كما ذكرنا، لا يعتمد عليه كما قال الإمام الذهبي -رحمه الله.

تنبيه - كلمة: "له مناكير" ربما يكون الراوي ثقة وله مناكير فيحتج به، له مناكير: أي وقع في بعض حديثه بعض الأحاديث المنكرة، ومثل هذا لا يرد حديثه مطلقا إذا كان ثقة وله مناكير، فلا يرد حديثه مطلقا، بل يحتج به، فكلمة: "له مناكير" ليست ككلمة: "منكر الحديث" منكر الحديث: ضعيف، لا يحتج به، أما "له مناكير" لا؛ يحتج به، لكن يُحذر من أحاديثه في حال المخالفة، أو في حال وَجدت نكارة في حديثه، تتوقف في حديثه.

أما "منكر الحديث" فلا، لا يحتج به أصلا.

نكتفي بهذا القدر من "تهذيب التهذيب".

تفريغ المجلس الثامن من مجالس التعليق على تراجم من كتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حَجَر -رحمه الله تعالى-

قال الشيخ الرّملي -حفظه الله تعالى-:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس الثامن من مجالس قراءة من "تهذيب التهذيب "، والمجلس الرابع من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في العلل" لابن رجب.

قال المُؤلِّف -رحمه الله، الحافظ ابن حَجَر-: [٢٨] (خ) أي: أخرج لهذا الراوي الإمام البخاري -رحمه الله- (أحمد بن الحجّاج البَّكري، الذُّهلي، الشَّيباني، أبو العباس المَرْوَزي.

روى عن: أبي ضمرة، وحاتم بن إسماعيل، وابن عُيَيْنَة، والدَّراوَرْدِي، وابن مهدي، وغيرهم.

وعنه: البخاري، وإبراهيم الحربي، والدارمي، وعلي بن عبد العزيز، وجماعة.

قال الخطيب: "قدم بغداد، وحدَّث بها، فأثنى عليه أحمد".

وقال ابن أبي خَيْثَمَة: "كان رجل صدق".

قال البخاري: "مات يوم عاشوراء سنة ٢٢٢".

قلت: "وذكره ابن حِبَّان في "الثقات") هذا أخرج له البخاري، روى عنه مباشرة، وأخرج له في "الصحيح"، أثنى عليه الإمام أحمد، وقال ابن أبي خَيْثَمَة: "كان رجل صدق"، ذكره ابن حِبَّان في "الثقات"، هذا ما عندنا فيه.

فما رأيكم فيه؟

[أجوبة الطلبة]:

- البَدَاني يقول: "ثقة، من شيوخ البخاري".
- أبو زيد يقول: "صدوق".
- أم أفنان تقول: "مجهول الحال".
- والبدروني قال: "صدوق".

[قال الشيخ]: مَن قال فيه: "صدوق" لم يُبعِد، وإخراج البخاري له في "الصحيح"، وروايته عنه، [و] ثناء الإمام أحمد، وقول ابن أبي خَيْثَمَة: "كان رجل صدق"، أنا متردد في قولي فيه: "ثقة" أو "صدوق"، الأمر قريب، يعني: ثناء الإمام أحمد عليه، هذا يَحتمل أن يكون ثناء، يعني: لدرجة التوثيق، أو في درجة أن يكون صدوقا، وقول ابن أبي خَيْثَمَة: "كان رجل صدق"، هذا فيه توثيق في عدالته.

فهو بين أن يكون "ثقة" وأن يكون "صدوقا"، أما "مجهول الحال"، فلا، لأن الإمام أحمد -رحمه الله- أثنى عليه، وقال فيه ابن أبي خَيْثَمَة: "كان رجل صدق"، فيبعد أن يكون "مجهول الحال"، قد عَرف حاله، وأثني عليه خيرا، فثناء الإمام أحمد عليه خيرا هذا توثيق له، وابن أبي خَيْثَمَة كلامه فيه يدل على عدالته.

*أخونا البداني يقول: أخرج له البخاري حديثا واحدا.

[قال الشيخ]: نعم، أخرج له البخاري حديثا واحدا.

ثم قال المُؤلِّف -رحمه الله-: [٢٩] (س - أحمد بن حرب بن محمد بن علي بن حِبَّان بن مازن بن الغضوبة، الطائي، أبو علي، ويقال: أبو بكر الموصلي، أخو علي، ولجده مازن صحبة.

روى عن: ابن عُيَيْنَة، وأبي مُعاوية، وابن إدريس، وابن فُضيل، والمُحاربي، وابن عُليَّة، وغيرهم.

روى عنه: النَّسائي، وأخوه علي، وعبد الرحمن بن أخي الإمام، ومكحول البيروتي، وأبو بكر بن أبي داود، وغيرهم.

قال النَّسائي: "لا باس به) النَّسائي من تلاميذه، روى عنه، وقال: (وهو أحب إلي من أخيه علي".

وقال ابن أبي حاتم: "أدركته، ولم أكتب عنه، وكان صدوقاً".

وقال صاحب "تاريخ الموصل": "هجره أخوه علي لمسألة اللفظ) الظاهر أنه يريد اللفظ بالقرآن، ممن يقولون: "لفظي بالقرآن مخلوق"، هذا الظاهر من

مسألة اللفظ، فهجره أخوه بذلك (وقد شارك عليا في شيوخه، وتفرد عنه بابن عُلية؛ فإن عليا لم يسمع منه".

ولد سنة ١٧٤ ومات بأَذَنَه سنة ٢٦٣.

قلت: وذكره ابن حِبَّان في "الثقات"، وخرّج له في "صحيحه"، وأرّخ وفاته كذلك").

ما رأيكم في هذا؟

[أجوبة الطلبة]:

- أم أفنان تقول: "صدوق".
- وأبو زيد يقول: "صدوق".
- والبدروني يقول: "صدوق".
- والبداني يقول: "صدوق".

[قال الشيخ]: أمره واضح، نعم، صحيح، صدقتم، هو **"صدوق"**، وأمره واضح -إن شاء الله-.

- هذا أخونا علي يقول: قال الذهبي: في "الكاشف": "صدوق"، وكذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق"، وأمره واضح، الحمد لله.

هذا فيه فائدة: أن السلف -رضي الله عنهم- كانوا يهجرون الشخص، حتى الأخ يهجرونه؛ لأجل خطئه في مسألة واحدة، **ودندنتُ البعض بأن الهجر، وأن التبديع لا يكون في مسألة واحدة!** ؛ **هذه من بدع أهل هذا الزمان،** البدعة بدعة، سواء كانت واحدة أو أكثر، النبي ﷺ يقول: **"كُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ"[1]** هذا عام يشمل البدعة الواحدة والأكثر، **فالتبديع بالعدد هذا لا ضابط له، ولا أصل له من كلام السلف -رضي الله تعالى عنهم-**، كلام السلف يبين ويوضح لنا في مثل هذه الحالة؛ أنهم كانوا يهجرون الشخص إذا ابتدع بدعة مخالفة للأدلة الظاهرة الواضحة في الكتاب والسنة؛ هجروه وبدّعوه وضللوه إلى أن يرجع عما هو عليه، **هذا نهج السلف الصالح -رضي الله عنهم-، وهذه طريقة أهل الحديث**، وهذا لمن يقرأ تراجم العلماء، سيمر معه أشياء كثيرة من هذه، مرَّ معي في بعض

---

[1] النسائي: ١٥٧٧.

التراجم: أن أحد الرواة تكلم في مسألة رؤية الله -سبحانه وتعالى- في حديث ما، كان أئمة علماء الحديث؛ كانوا يسمعون عنده الحديث، فحدث بحديث لَمَّح فيه إلى عدم رؤية الله -تبارك وتعالى- في الآخرة، فقام سفيان وهجره، وهجره أهل الحديث في ذاك المكان مباشرة، تركوه وخرجوا من مجلسه، فأخذ يعتذر، ولم يقبلوا منه اعتذارا، حتى يتوب إلى الله -سبحانه وتعالى- من هذا الخطأ الذي وقع فيه.

هكذا السلف كانوا يتعاملون مع من يقع في بدعة؛ من وقع في بدعة حذروه وبينوا له، أو هجروه إن كان عنده علم ويعرف، كما حصل مع كثير من السلف -رضي الله عنهم-، إذن: القضية ليست قضية عدد، القضية قضية بدعة أم سنة.

إن ابتدع بدعة: وكانت هذه البدعة الأدلة على أنها بدعة ظاهرة وواضحة وصحيحة لا إشكال فيها؛ يبدَّع من وقع في هذه البدعة، ولا كرامة له، إلا إن كان من أهل العلم المعروفين بإخلاص النية لله -سبحانه وتعالى- من خلال معاشرتهم، ومخالطتهم، ومن خلال ما عُرف عنهم من خدمة السنة، ومن خدمة دِين الله -سبحانه وتعالى-، فهؤلاء يُستثنون، ويُلتمس لهم العذر[٢]، **أما الأصل:** فإن من وقع في بدعة تقتضي تبديع صاحبها أنه يُبدَّع حتى يرجع عن بدعته تلك، إلا -كما ذكرنا- إن علم أنه وقع في هذه البدعة من باب الخطأ، لا من باب اتباع الهوى، فهذا هو الذي يُلتمس له العذر[٣].

ثم قال المُؤلِّف -رحمه الله-: [٣٠] تمييز- أحمد بن حرب بن محمد البخاري، يكنى أبا إسحاق.

روى عن: أبيه، وعيسى بن موسى الحافظ المعروف بغُنْجار، وشدَّاد بن حَكيم، وعصام بن يونس، وغيرهم.

---

[٢] هذا كنت قلته سابقاً تبعاً لبعض أهل العلم الأفاضل، ولما تأملت كلام السلف ومنهجهم، لم أجد عندهم هذا، بل يعممون الحكم على كل من ابتدع بدعة ضلالة في المسائل التي يجب فيها الاتباع، ولا يجوز فيها الاجتهاد، فكل من خالف في مسائل السنة الواضحة التي يجب فيها الاتباع لا يعذر؛ لأن واجبه الاتباع، وهو خالف هذا الواجب.

[٣] هو مأمور بالاتباع في مسائل الاتباع، ومن ترك الاتباع بعلم فقد اتبع الهوى، ونحن أمرنا بمعاملة الناس بما أظهروا لنا، فمن اتبع السنة ومنهج السلف فهو سني، ومن ابتدع وخالف ما أُمر به من الاتباع وخالف منهج السلف؛ فهو مبتدع، هذا ما وجدت عليه السلف الصالح رضي الله عنهم. والله أعلم

روى عنه: سعيد بن ذاكر، والفتح بن الحسن النجَّارِيان.

ذكره الخطيب، وذكرته للتمييز؛ لاتفاقه مع الطائي) أي: الذي قبله (في اسمه، واسم أبيه، وجده، وذكر الخطيب اثنين آخرين، لكن جدَّاهما مفترقان، أحدهما: اسم جده عبد الله بن سهل بن فيروز، وهو نيسابوري، وهو من طبقة الطائي، والآخر: اسم جده مِسْمع، وهو بغدادي من طبقة البخاري).

ثم قال -رحمه الله-: [٣١] (خ ت) أي: أخرج لهذا البخاري والترمذي (أحمد بن الحسن بن جُنَيْدِب، أبو الحسن التِّرمذي، الحافظ الرحَّال، صاحب أحمد بن حنبل، **روى عنه:**) أي: هو روى عن الإمام أحمد بن حنبل (وعن حجاج بن نُصير، والقَعنَبي، وأبي عاصم، وعبد الله بن نافع، وطائفة.

وعنه: البخاري، والترمذي، وابن خُزَيْمَة، وأبو حاتم، وأبو زُرعة، وابن جَرير، وجعفر بن محمد بن المستفاض، وجماعة.

قال الحاكم: "ورد نيسابور سنة إحدى وأربعين ومائتين، فحدَّث في ميدان الحسين، ثم حج وانصرف إلى نيسابور، فكتب عنه كافة مشايخنا، وسألوه عن علل الحديث، والجرح والتعديل) لاحظ هنا أن مشايخ الحاكم -علماء الحديث- في نيسابور سألوا هذا الرجل عن علل الحديث، والجرح والتعديل، هذا ماذا تفهم منه؟ أن الرجل كان عالما بالرجال، وبعلم العلل.

(وقال ابن خُزَيْمَة: "كان أحد أوعية الحديث") هذا يفهم منه أنه كان حافظا، **كان أحد أوعية الحديث**، أي: أحد حفاظ الحديث.

(قلت:) الكلام لابن حَجَر (وقال أبو حاتم: "صدوق"، وذكره ابن حِبَّان في "الثقات".

وقال الذهبي: "توفي قبل سنة ٢٥٠").

ما رأيكم في هذا؟ لا تنسوا أن أبا حاتم متشدد.

[أجوبة الطلبة]:

- أبو زيد يقول: ثقة حافظ.
- أم أفنان تقول: ثقة.
- أبو علي البداني يقول: ثقة حافظ.
- البدروني يقول: ثقة.

- **يا صقلي ماذا عندك؟** ثقة حافظ.

[قال الشيخ]:صحيح، هو ثقة حافظ كما ذكرتم، لماذا اقتصر من اقتصر على قوله: "ثقة"؟، ألم يقل فيه ابن خُزَيْمَة: "كان أحد أوعية الحديث"، إذن: فهو حافظ من حفاظ الحديث، **فإذن نقول فيه:** هو ثقة حافظ.

الترجمة الأخيرة اليوم: [٣٢] (م ت) أي: مسلم والترمذي (أحمد بن الحسن بن خِراش البغدادي، أبو جعفر، خُراساني الأصل.

روى عن: شَبَابة، وأبي عامر العَقَدِي، وابن مهدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وجماعة.

وعنه: مسلم، والترمذي، وعُبيد العِجلي، وعبد الله بن أحمد، والسرَّاج، وقال: "مات سنة ٢٤٣ عن ستين سنة".

قال الخطيب: "كان ثقة".

قلت: "وذكره ابن حِبَّان في "الثقات").

[أجوبة الطلبة]:

- البداني يقول: "صدوق"
- أبو زيد يقول: "صدوق".
- الصقلي يقول: "صدوق"
- البدروني يقول: "صدوق".

[قال الشيخ]: البغدادي متأخر، الخطيب البغدادي من المتأخرين، ذكرنا هذا في الدروس الأولى، وذكرنا أن توثيقه ليس كتوثيق المتقدمين.

هو صدوق كما ذكرتم.

نكتفي بهذا القدر من هذا الكتاب، طيب، ما رأيكم الآن [أن] نكتفي بهذا القدر من "تهذيب التهذيب" أم لازلتم ترون من أنفسكم أنكم بحاجة لأكثر من ذلك.

[سؤال أحد الطلبة]: هل يمكن أن نقتصر على قول: "حافظ" في الترجمة التي قبل؟

[الجواب]: لا، لا تكفي لأن أبا حاتم الرازي قال فيه "صدوق"، وهذه الكلمة تعطيك بأنه عدل في دينه، وأنه جيد في حفظه -أيضا-، والكلام الأول كله

فيه ثناء على حفظه، وعلى أنه حافظ، وليس فقط حفظ جيد، بل هو حافظ -أيضا-، ولكن أنت إذا قلت بأنه حافظ واقتصرت على هذا، ولم تقل بأنه ثقة؛ يفهم من كلمة "حافظ" أنك تثني عليه من ناحية الحفظ، بقي عندك من ناحية العدالة لم تأت بشيء، فاقتصارك على كلمة حافظ، لا تجمع بين العدالة والحفظ، بخلاف إن قلت:" ثقة حافظ" فقد جمعت بين العدالة والحفظ، هذا بخلاف كلمة ثقة لوحدها، ثقة لوحدها تجمع بين العدالة والحفظ، لكن ليس في الدرجة التي هي أعلى منها وهي درجة ثقة حافظ، **هذا الفرق بين العبارات الثلاثة.**

[قال الصقلي: الكثير من الحفاظ كانوا ضعفاء].

[قال الشيخ]: صدقت يا صقلي، نعم الكثير من الحفاظ كانوا ضعفاء، صحيح.

طيب، أتحبون أن نزيد، وترون أنكم لا زلتم بحاجة لأكثر من ذلك، أم نتوقف إلى هنا في "تهذيب التهذيب"، وتكملون بأنفسكم الطريق؟

- أبو زيد يريد الزيادة.
- الصقلي يُرجع الأمر الينا.

لا بأس إذن: نزيد -إن شاء الله-.

أسئلة والجواب عنها من الدرس الثامن من قراءة في "تهذيب التهذيب".

[السؤال الأول]: قال البدروني : هل المتكلم في الرواة لا بدّ أن كون إماما في الجرح والتعديل، أم يكفي أن يكون ثقة حتى يُقبل جرحه وتعديله؟

[الجواب]: يشترط فيمن تكلم في الرواة أن يجمع بين أمرين:

الأمر الأول: أن يكون ثقة في دينه.

والأمر الثاني: أن يكون عالما بأسباب الجرح والتعديل.

فإذا كانت هذه صفته؛ قُبل قوله في الجرح والتعديل، وإلا فلا.

[السؤال الثاني]: هل الرواية بالوِجادة لها حكم الانقطاع، وما هو الصحيح فيها؟

[الجواب]: الصحيح فيها: أن الحديث الذي وجد بالوجادة، إذا عرف خط الكاتب جيدا ووثِق فيه تماما، بأنها مقبولة وجيدة، ويعتمد عليها في ذلك، لكن لا تكون من قبيل الأسانيد المتصلة، لكن الوجادة معمول بها، والكثير من الكتب الموجودة بين أيدينا اليوم؛ الاعتماد فيها على الوجادة.

[السؤال الثالث]: هل مَن يروي وجادة لا بدّ أن يقول: وجدت بخط فلان، أم يقول: عن، وتكفي؟

[الجواب]: الأفضل أن يقول: وجدت بخط فلان كذا وكذا، حتى يعلم أنها وجادة؛ لأن الوجادة اختلف فيها من ناحية الاحتجاج، فالبعض لا يقبلها، لذلك هذا هو الأفضل أن يقول: وجدت بخط فلان.

[السؤال الرابع]: هذا السؤال متعلق ببحثنا: هم يسألون عن حال مَخْرَمة بن بُكير وروايته عن أبيه؟

[الجواب]: ليست كل أحاديث مخرمة بن بكير وجادة، بعضها وجادة، وبعضها سماعا، وإن كان السماع قليلا، لكن على كل حال: يحتج به، سواء كانت وجادة، أو كانت سماعا، يحتج بها في مثل هذا؛ لأنه يرويه عن أبيه مباشرة، وهو يدري ويعلم خط أبيه، والظاهر أيضا أن كتاب أبيه محفوظ، وكذلك نحن لا نعلم الآن هل ما وجد من حديث هل هو من سماعه من أبيه أم أنه وجادة، على كل حال: هو مقبول عندنا على الصورتين سواء كان وجادة أو كان سماعا؛ لأن الوجادة عندنا يحتج بها، هو مقبول -إن شاء الله-، تكون روايته عن أبيه حجة يحتج بها.

[السؤال الخامس] حول التصحيفات والسقط الموجود في كتب الموسوعة الشاملة على الكمبيوتر؟

[جواب السؤال الخامس] المكتبة الشاملة فيها أخطاء، خاصة في التصحيفات والكتب غير المقابلة، والآن يعمل على مقابلتها الكثير من الإخوة -جزاهم الله خيرا-، و-إن شاء الله- المكتبة الشاملة الآتية ستكون في حال أحسن من هذا، ويكون الكثير منها مقابل، فيها بعض الكتب مقابلة فيها، خصوصا التي ينزلها الأخ الذي عرَّف نفسه باسم "يا باغي الخير أقبل" يعمل هو مع مؤسسة على أساس أن ينزلوا الكثير من الكتب المقابلة والمعتمدة من ناحية العزو كذلك، فإن شاء الله في الأيام القادمة، أو في المستقبل القريب -إن شاء الله- ستكون الموسوعة بإذن الله، الكثير منها

مقابل، وموثَّقة بإذن الله تعالى، لكن ما لنا الآن بالنسبة للذي لا يملك الكتب، ليس له الآن إلا أن يعتمد عليها بقدر ما يستطيع، وسددوا وقاربوا -كما يقال-، وليس عندنا الآن إلا هذا المرجع.

[السؤال السادس]: يقول أخونا البدروني: هل يمكن الرجوع لكتب الشيخ الألباني، والشروح كشرح النووي في البحث؟

[الجواب]: نعم، يمكن الآن عندنا البحث الذي بين يدينا بحث علمي، وكل ما تستطيع أن تجد فائدة من أيِّ موضع، ايت بها، لكن لا تأتي بها هكذا وتلصقها، يجب أن تكون فاهما للفائدة هذه، فربما يكون صاحب الفائدة قد أخطأ، أو قد وهم، فانتبه لذلك، فنحن لا نريد فقط نقلاً، لا، استفد من الكتب الأخرى، ولكن حاول أن تبحث وتنظر من الذي أخطأ، ومَن الذي أصاب، هذا كله نحتاج أن نقف عليه، الحديث الذي وضعته بين أيديكم، حديث فيه خلاف؛ بعض أهل الحديث يرى فيه رأيا، والآخر يرى فيه رأيا آخر، فنحتاج أن ننظر ما هو الراجح، ولماذا رجحت قولك الذي اخترته، إلى آخره.

نكتفي بهذا القدر اليوم.

تفريغ الدرس التاسع من دروس التعليق على كتاب "تهذيب التهذيب"

قال الشيخ أبو الحسن عليّ الرّملي ـحفظه الله تعالى-:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس التاسع من مجالس "تهذيب التهذيب" والمجلس الخامس من "فوائد وقواعد العلل" للحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى-.

قال الحافظ ابن حَجَر في "تهذيب التهذيب": [٣٣] (خ د س - أحمدبن حفص بن عبد الله بن راشد السُّلمي، أبو علي بن أبي عمرو النيسابوري، قاضيها) أي: قاضي نيسابور، روى (**عن:** أبيه، والحسين بن الوليد القرشي، والجارود بن يزيد العامري، وغيرهم.

وعنه: البخاري، وأبو داود، والنَّسَائي، ومسلم في غير "الصحيح"، وأبو حاتم، وأبو عَوانة، وزكريا السِّجْزي، وصالح جزرة، وأبو حامد ابن الشرقي، وأبو حامد بن بلال البَزّار، وأبو بكر بن زياد الفقيه، وأبو بكر بن أبي داود، وابن خُزَيْمَة.

قال النَّسَائي: "لا بأس به، صدوق قليل الحديث".

وقال أبو عمرٍو المُستملي: "مات ليلة الأربعاء لأربع خلون من المحرم سنة ٢٥٨، وخُيِّل إلي أنه امتلأ الميدان من الخلق") أي: في حضور جنازته (قلت: وقال الكَلَاباذي فيه: السُّلَمي مولاهم") أي: أنه ليس سُلمي الأصل، بل هو مولى لهم (وقال مُسدَّد بن قَطَن: "ما رأيت أحدا أتم صلاة منه"، وأمر مسلم بالكتابة عنه) **مر بنا أن رسم مسلم في الثقات**: هو أن يقول اكتب عنه؛ فإذا قال ذلك، فهو يوثِّق المكتوب عنه (وأمر مسلم بالكتابة عنه، وقال النَّسَائي في "أسماء شيوخه": "ثقة"، وكذا قال مسلمة، وزعم الجَيَّاني في "أسماء شيوخ بن الجارود" أنه مات سنة ٥٥) أي: ومائتين (وقيل: ستين، والأول هو المعتمد) أي: سنة ثمان وخمسين ومائتين.

[إجابات الطلبة]:

- أبو زيد والبَداني والصِقِلِّي يقولون: "ثقة".
- وأم أفنان تقول: "صدوق".
- وأم بيّة تقول: "صدوق".

- بدروني يقول: "ثقة".

[قال الشيخ]: صحيح، هذه من التي الأمر فيها قريب جدا بعضها من بعض، أي: القول فيها بأنه "صدوق" أو القول بأنه "ثقة" الأمر محتمل، لذلك تختلف أنظار العلماء في الجمع، أو في الترجيح في هذا الراوي في مثله، النَّسَائي نفسه مرة قال فيه: "صدوق"، ومرة قال فيه: "ثقة" ومسلم رسمه في الثقات عموما سواء كان "ثقة" أو "صدوقا" يقول: "اكتب عنه"، فليس في كلمة مسلم تمييز بين الثقة والصدوق، ومسلمة قال: "ثقة"، فالأمر فيه قريب.

- أخونا البَداني يقول: قال عنه الشيخ الألباني في "صحيح أبي دَاود": "ثقة، من رجال الصحيح"، وكذا قاله في "ضعيف أبي دَاود".

[قال الشيخ]: إي صحيح، وكذلك الذهبي قال فيه: "ثقة"، لكن الحافظ ابن حَجَر قال فيه: "صدوق"، وهذا بسبب اختلاف كلمة النَّسَائي فيه -رحمه الله-، مرة قال فيه: "صدوق"، ومرة قال فيه: "ثقة"، وعلى كلٍّ، الأمر قريب -إن شاء الله-.

[سؤال]: أخونا الصِّقِلِّي يقول: ألا يكون أيضا قال فيه الحافظ أنه: "صدوق" لقلة حديثه؟

[قال الشيخ]: لا، ليست شرطا، قلة الحديث ربما يكون الشخص جبلاً، ثقة، لكن ليس له حديث كثير، هذه ليست شرطا، قلة الحديث إذا عرف الشخص، وعرفت درجته ومكانته، وأنه حافظ، وأنه ثقة؛ فلا تؤثِّر فيه قلة الحديث، هذه قلة الحديث تؤثر عندما لا يعرفونه؛ إذا لم يعرفوه تؤثر عليه قلة روايته.

[سؤال]: هل قلة حديثه سبب في قلة كلام أهل العلم في الراوي؟].

[الجواب]: نعم، صحيح، قلة حديثه سبب في قلة كلام أهل العلم فيه، لا شك في هذا، والله أعلم.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: [٣٤] (س - أحمد بن حفص بن المُغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي، يكنى أبا عمرو، وهو مشهور بكنيته، يأتي).

[٣٥]: (أحمد بن الحكم البصري هو بن عبد الله بن الحكيم يأتي) أيضا.

[٣٦]: (س – أحمد بن حمّاد بن مسلم بن عبد الله بن عمرو التُّجيبي، أبو جعفر المصري، مولى بني سعد، من تُجيب، وهو أخو عيسى بن حماد زَغبَة.

روى عن: سعيد بن أبي مريم، وسعيد بن عُفير، ويحيى بن بُكير، وأبي صالح عبد الغفار الحَرَّاني، وغيرهم.

روى عنه: النَّسَائي فيما ذكر صاحب "النَّبَل") أي: ابن عساكر (وأبو بكر بن أبي الموت، وأبو سعيد بن يونس، والحسن بن رُشيق، وأبو القاسم الطبراني، وعدّة.

قال النَّسَائي: "صالح".

وقال ابن يونس: "توفي يوم السبت لخمس بقين من جمادى الأولى سنة ٢٩٦، وكان ثقة مأمونا، بلغ أربعا وتسعين سنة".

قلت:) الكلام للحافظ (ذكره النَّسَائي في "شيوخه"، وأخرج له الحاكم في "المستدرك")

تفضلوا، ماذا تقولون في هذا؟

- البَداني يقول: "صدوق".

[قال الشيخ]: ابن يونس المصري: توثيقه جيد ومعتمد.

- أم أفنان وأم بيّة تقولان: "صدوق".
- والبدروني [يقول:] "صدوق"
- وأبو زيد [يقول:] "ثقة".
- والصِّقِلِّي [يقول:] "صدوق".

[قال الشيخ]: هذا كالذي قبله، اختلفت أنظار أهل العلم فيه: فالإمام الذهبي -رحمه الله- قال فيه: "ثقة مأمون" فاعتمد ما قاله ابن يونس، وأما الحافظ ابن حَجَر فأنزل رتبته فقال فيه: "صدوق"، أما كلمة "صالح" من الإمام النَّسَائي -رحمه الله- فعلمنا فيما تقدم معنا من دروس أن كلمة "صالح" ثناء من النَّسَائي على دينه، لكن اعتمدنا ما قاله ابن يونس "ثقة مأمون" لذلك عرفنا حفظه، وذكر أيضا الحافظ بن حَجَر أن الحاكم أخرج له في "المستدرك" كأنه يشير إلى أن الحاكم يوثقه توثيقا ضمنيا، على كلٍّ: الأمر

في هذا كالذي قبله؛ من أهل العلم من يوثق يقول: "ثقة" اعتمادا على ما ذكره ابن يونس، ومنهم من يقول: "صدوق"، والظاهر من تصرف الحافظ ابن حَجَر -رحمه الله- أنه لم يعتمد على كلام ابن يونس تماما، فأنزل رتبته قليلا إلى رتبة: "صدوق"، وذلك والله أعلم لما قاله النَّسَائي فيه أنه "صالح"، واكتفى بهذا.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: [٣٧] (خ سي) سين ياء هذه تعني: النَّسَائي في اليوم والليلة، (خ) البخاري في صحيحه (أحمد بن حُميد الطُرَيْثِيثي، أبو الحسن، خِتن عبيد الله بن موسى، يُعرف بدار أم سلمة، كان من حفاظ الكوفة.

روى عن: حفص بن غياث، وابن فُضيل، والأشجعي، وأبي بكر بن عيَّاش، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، والنَّسَائي بواسطة محمد بن يزيد الآدمي، وأبو إسماعيل الترمذي، وحنبل بن إسحاق، وكتب عنه يحيى الحِمَّاني، وأبو حاتم الرَّازي، وقال: "كان ثقة رضىً"، وقال العجلي: "ثقة"، وقال مُطَيَّن: "مات سنة ٢٢٠".

قلت: لقِّب بدار أم سلمة لأنه جمع حديث أم سلمة، وغلِط الحاكم فيه فقال: جار أم سلمة، وأما ابن عدي فقال: "كان له اتصال بأم سلمة"، وقال مُطَيَّن في "تاريخه": "كان يعد من حفاظ الكوفة، وكان ثقة، توفي سنة تسع وعشرين ومائتين".

وقال أحمد بن صالح المصري: "ثقة"، وقال الخطيب: "هو من حفاظ الكوفيين ومتثبتيهم"،

روى عنه: أحمد بن حنبل، وأحمد بن أبي خيثمة، وذكره ابن حبان في "الثقات")

ماذا تقولون في هذا؟

- أم أفنان تقول: "ثقة حافظ".
- الصِقِلِّي يقول: "ثقة حافظ"، والبَداني كذلك، والبدروني كذلك.

[قال الشيخ]: الأمر كما ذكرتم، هو "ثقة حافظ"، والكلام واضح في هذا -فيما يظهر-.

ثم قال الحافظ -رحمه الله-: [٣٨] (أحمد بن أبي الحواري: هو أحمد بن عبد الله بن ميمون).

[٣٩]: (ز ٤) الزاي رمز إشارة إلى "جزء القراءة خلف الإمام" للإمام البخاري، **والأربعة:** أبو دَاود والترمذي والنَّسَائي وابن ماجه، كل هؤلاء أخرجوا له.

(أحمد بن خالد بن موسى، ويقال: ابن محمد الوهبي الكِندي، أبو سعيد بن أبي مَخلَد الحمصي، **روى عن:** محمد بن إسحاق، وشيبان، ويونس بن أبي إسحاق، وغيرهم.

روى عنه: البخاري في "جزء القراءة" وغيره، والذُّهْلي، وعمرو بن عثمان الحمصي، ومحمد بن عون، ومحمد بن المصفى، وعمران بن بَكَّار، وأبو زُرعة الدمشقي، ونقل عن يحيى بن مَعِين أنه "ثقة") أي: نقل أبو زرعة الدمشقي عن يحيى بن مَعِين أنه ثقة، أي: وثَّقه (وقال بن أبي عاصم: مات سنة ٢١٤.

قلت: وقال أبو زرعة الدمشقي: "سنة ١٥"، وقال الدارقطني: "لا بأس به"، وأخرج له ابن خُزَيْمَة في "صحيحه"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ونقل أبو حاتم الرازي أن أحمد امتنع من الكتابة عنه، ووقع في كلام بعض شيوخنا أن أحمد اتَّهمه، ولم أقف على ذلك صريحا، -والله أعلم-)

ماذا تقولون في هذا؟

- الصِّقِلِّي يقول: "ثقة، تُكِلِّمَ فيه بغير حجة".
- والبَداني يقول فيه: "صدوق".
- وأم أفنان وأم بيّة تقولان: "صدوق".
- والبدروني [يقول]: "صدوق"
- وأبو زيد يقول: "ثقة".

[قال الشيخ]: خلافكم له وجه على كل [حال]، مع أنني أميل إلى قول الذين قالوا بأنه: "صدوق"، صحيح بأن يحيى بن مَعِين قال فيه "ثقة"، وتوثيق ابن مَعِين قوي جدا، إذا وثق -رحمه الله-، لكن قال فيه الدارقطني: "لا بأس به"، ومع وجود إشكال امتناع الإمام أحمد من الكتابة عنه يجعل في النفس منه

شيئا، **وإن كانت أسباب امتناع الكتابة كثيرة، وربما يكون الامتناع لأشياء لا تؤدي إلى جرح الراوي**، لكن ما ذكره الدارقطني لعله يقوي هذا، [و] أنا لا أتكلم عن الامتناع، لا، الامتناع ثبت، ونقل أبو حاتم الرازي أن أحمد امتنع من الكتابة عنه، الامتناع ثبت ما فيه إشكال في الامتناع، لكن الذي لم يثبت هو اتهام الإمام أحمد له؛ اتهامه هاهنا لم يثبت، لكن الامتناع عن الكتابة ثبت هذا عن الإمام أحمد، فرق بينهما، نحن لم نعتبر الاتهام لأنه لم يثبت، لكن اعتبرنا الامتناع؛ امتناع الإمام أحمد عن الكتابة عنه، هذا ومع ذكر الدارقطني له بأنه "لا بأس به"؛ يشعر بأن امتناع الإمام أحمد يوجد سبب له، يعني: مؤثراً يجعلنا ننزل مرتبته إلى ما قاله الدارقطني -رحمه الله-، هذا الذي يظهر والله أعلم .

[سؤال]: أخونا الصِّقِلِّي يقول: طيب يا شيخ ولكن هل هناك تعارض بين التوثيق وقول الدارقطني: "لا بأس به".

[الجواب]: نعم، هناك تعارض، "لا بأس به" [في] درجة "صدوق"، أما التوثيق فدرجة أعلى، هذا التعارض بين الأمرين هل هو "ثقة" أم "صدوق"؟ هل حديثه صحيح أم حديثه حسن؟ هذا الذي نريده الآن.

[سؤال]:....

[الجواب] لا، لايقال مثل هذا النوع عنده زيادة علم في هذا الأمر، لكن المسألة مسألة اجتهادية: يحيى بن مَعِين رأى بأن حفظ الرجل قوي بحيث يقال فيه: "ثقة"، أما الدارقطني رأى أن حفظه أنزل من ذلك فيقال فيه: "لابأس به"، وامتناع الإمام أحمد من الرواية عنه جعلتنا نرجح ما ذهب إليه الدارقطني -رحمه الله-.

[سؤال]:......

[الجواب]: لكن الدارقطني لم يردّ التوثيق، ولكنه اختلف مع ابن مَعِين في درجة حفظ الراوي، هاهنا حصل الإشكال في الأمر، هل درجة حفظ الراوي درجة يقال في مثله "ثقة" أم درجته أنزل بحيث يقال فيه "صدوق"؟

[سؤال]: هل يقال بأن ابن مَعِين أعلم بحجة أحمد، ولو رأى حجة لغيّر رأيه؟

[الجواب]: من أين هذا؟ هذه دعوى، نقول: من أين علم، أو لم يعلم، هذه دعوى تحتاج إلى بينة، فما ذكره الدارقطني أقرب إلى الصوب -إن شاء الله-، **وعلى كل حال:** المسألة محل اجتهاد ونظر.

نكتفي بهذا القدر من "تهذيب التهذيب".

تفريغ الدرس العاشر -وهو الدرس الأخير- من التعليق على كتاب: "تهذيب التهذيب".

قال الشيخ علي الرَّملي -حفظه الله تعإلى-:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس العاشر من مجالس قراءة من "تهذيب التهذيب"، والمجلس السادس من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في العلل" لابن رجب الحنبلي، وهذا المجلس سيكون المجلس الأخير -إن شاء الله- في "تهذيب التهذيب"، ونكتفي بما قرأناه، وما سنقرأه اليوم.

قال المؤلف -رحمه الله تعإلى-: [٤٠] (ت س) أي: أخرج لهذا الراوي الترمذي والنَّسَائي.

(أحمد بن خالد الخَلَّال، أبو جعفر البغدادي الفقيه.

روى عن: ابن عُيينة، ومَعن بن عيسى القَزَّاز، وإسحاق الأزرق العسكري، والشافعي، ويزيد بن هارون، وغيرهم.

روى عنه: الترمذي، والنَّسَائي وأبو حاتم الرَّازِي، وأبو العباس بن الأَخرم، وعبد الله بن أحمد، وأبو العباس بن مسروق، ويعقوب بن سفيان، وأبو جعفر ابن جَرير، وغيرهم.

قال العِجلي: "ثقة".

وقال أبو حاتم: "كان خيِّرا فاضلا، عدلا ثقة، صدوقا رضى".

وقال ابن خِراش: "كان امرأ صالحا".

وقال الدارقطني: "ثقة نبيل، قديم الوفاة".

قال ابن قانع: "مات سنة ٢٤٧"، وقال غيره: "مات سنة ٢٤٦"، قلت:) الكلام للحافظ ابن حجر (هكذا قال الخطيب، وقال النَّسَائي: "لا بأس به"، وقال مرة: "عسكري ثقة".

وقال أبو داود: "ثقة، لم أسمع منه".

وقال داود بن علي الأصبهاني في "أسماء أصحاب الشافعي": "كان من أهل الحديث والأمن والأمانة والورع".

وقال الحاكم: "كان من جلة الفقهاء"، وذكره ابن حِبَّان في "الثقات").

ما رأيكم؟

- قال أبو زيد: ثقة.

- وقال البدروني: ثقة.
- وقال الصقلي: ثقة ثبت.
- وقال علي بداني: ثقة.
- وقالت أم أفنان: ثقة فاضل.

[قال الشيخ]: مَن قال: "ثقة" صحيح، ومن قال: "ثقة فاضل" صحيح، وهذا الذي أميل إليه؛ لأن كلام الدارقطني، وكلام ابن خراش، وكلام أبي حاتم؛ يدل على أن الرجل فيه زيادة من الفضل ومن التقوى، ومن الصلاح -نحسبه كذلك والله حسيبه-، فنقول فيه: "ثقة فاضل" صحيح كما قال أبو حاتم الرَّازِي -رحمه الله-.

أما أخونا الصقلي قال: "ثقة ثبت"، وكذلك فعل في بعض الرواة في التطبيق العملي في التدريبات العملية، قد اطلعت عليها اليوم فوجدتها بحوث طيبة ما شاء الله، ومستويات عالية جدا نسأل الله أن ينفعكم، وأن يزيدكم علما، يبقى عليكم فقط أن تكثروا من الممارسة، ومن الاطلاع على كلام أهل العلم، أما عملكم تطبيقا جيد ما شاء الله، ممتاز حقيقة.

هنا الصقلي في أحد الرواة نقل عن بعض العلماء قال فيه فلان: "ثقة"، قال فيه فلان: "ثقة"، وقال فيه فلان: "ثقة"، ثم لخَّصت أنت هذا الكلام كلَّه، وقلت:

"ثقة ثبت"، فكلمة "ثبت" هذه زيادة في التوثيق، ترفع مرتبته أعلى من مرتبة "ثقة"، فمن أين أضفتها؟ من أين زدتها؟

سواء عندنا هنا في هذه الترجمة، أو في تلك الترجمة، تفضل، في البحث إذا كنت وقفت على بعض العلماء ذكر هذا...، لا، هو الاطلاع على بعض أحاديثه.

معنى ذلك أنك أنت اجتهدت في معرفة درجته، وهذه ليست لنا، لا لك، ولا لي، ولا حتى للعلماء الكبار، هذا للمتقدمين فقط باتفاق أهل العلم: أن المتأخرين لا يقدرون على ذلك، لكن إذا كنت وقفت على كلام أحد العلماء بأنه قال فيه: "ثقة ثبت" وتبعته على ذلك، وثِقت في كلامه، وتبعته على ذلك، نعم نسلِّم لك ذلك.

لكن نقول لك: في أثناء بحثك أنقل كلام هذا العالم، لا تهمله، ثم تضع من عندك تلخيصا "ثقة ثبت" مع كون الذين نقلت عنهم جميعا كلهم يقول: "ثقة"، أنت أضفت: "ثقة ثبت"، كي لا يستدرك عليك أحد تحتاج أن تنقل أنت كلام العالم الذي قال فيه: "ثقة ثبت"، ثم بعد ذلك تلخص تقول: "ثقة ثبت" ما أحد ينكر عليك ذلك، أما أن تزيدها من تلقاء نفسك؛ فهذا لا يقبل.

قلتَ: زدتها من كتاب آخر بعد الاطلاع على بعض أحاديثه، قصدي من كلام أهل العلم فيه، أنتم قيدتم بالتهذيب، فلا أنقل من غيرها؟

لا، طيب، جزاك الله خيرا، إذا وقفت على أحد من العلماء قال حتى ولو من خارج التهذيب، بما أنك لخصت "ثقة ثبت"، إذن: كي لا يستدرك عليك أحد، وكي تتم الفائدة للقارئ ويطمئن لقولك؛ تحتاج أن تنقل كلام العالم الذي قال فيه: "ثقة ثبت"، حتى يكون كلامك مدعوما بكلام ذاك العالم، طيب جزاك الله خيرا.

إذن تفعل ذلك، تنقل كلام العالم الذي قال فيه: "ثقة ثبت" كي نأخذ به.

هنا الآن عندنا في هذه الترجمة هل وقفت على أحد قال فيه ثقة ثبت في موضع آخر أم أنك أخذته من الكلام الذي بين أيدينا؟...طيب، على كلٍّ: الكلام الذي بين أيدينا ليس فيه ما يدل على أنه أعلى من مرتبة ثقة، إلا ما دل على زيادة فضل فيه، كما دل عليه كلام أبي حاتم وكلام الدارقطني، أما زيادة توثيق في الرواية فهذا لا يوجد، لذلك لخصنا نحن وقلنا: "ثقة"، ومن قال: "ثقة فاضل" فصحيح أيضا؛ لأن "ثقة فاضل" من ناحية الحفظ والتقديم في الرواية، لا يقدم على رواية الآخر لأنه فاضل، والآخر لم يحصل على لقب فاضل، أما "ثقة ثبت" فدل ذلك على أن درجة حفظه أقوى وأعلى من درجة حفظ من قيل فيه "ثقة" فقط، هنا بين أيدينا لا يوجد ما يدل على ذلك، أما إذا وقفت على شيء في الخارج فيلزمك أن تدلنا عليه، هكذا يكون الكلام في المسائل العلمية، إذن: هو ثقة إن شاء الله، أو ثقة فاضل كما قال أبو حاتم الرَّازِي.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: [٤١] (س - أحمد بن الخليل أبو علي التاجر البغدادي.

روى عن: يزيد بن هارون، وحجاج بن محمد، ورَوْح بن عُبادة، وأبي النَّضر، وزكريا بن عدي، وغيرهم.

روى عنه: النَّسَائي، وابن خُزَيْمَة، ومُطيَّن، ويعقوب بن سفيان، وحسين القبَّاني، وقاسم بن أصبغ، وإبراهيم بن أبي طالب، وعدة.

قال النَّسَائي وأبو يحيى الخفاف والحاكم: "ثقة") هؤلاء ثلاثة (زاد الحاكم: "مأمون") "ثقة، مأمون" (وقال القباني: "مات لثلاث بقين من ربيع الأول سنة ٢٤٨".

قلت: لم أر له في "أسماء شيوخ النَّسَائي" ذكرا، بل الذي فيه: "أحمد بن الخليل، نيسابوري، كتبنا عنه، لا بأس به".

وقد قال الدارقطني: "قديم، لم يحدث عنه من البغداديين أحد، وإنما حديثه بخُراسان، فلعله سكن خراسان"، وذكره ابن حِبَّان في "الثقات").

تفضلوا، ماذا عندكم؟

- أخونا الصقلي يقول: ثقة.
- أم أفنان: ثقة.

- أبو زيد: ثقة.
- علي بداني: صدوق.
- قال البدروني: ثقة.

[قال الشيخ]: إيش صدوق يا علي؟ عندنا النَّسَائي وأبو يحيى الخفاف والحاكم قالوا فيه: "ثقة"، والذي قال فيه النَّسَائي: "لا بأس به" شخص آخر، ليس هذا الذي معنا...، لا، النَّسَائي له كلام في اثنين؛ في رجلين، هو هذا الذي معنا، والثاني: هو أحمد بن خليل نيسابوري...، ممكن، على كلٍّ: في كلامهم ما يشير إلى أنه من الممكن، فلعله سكن خرسان، يعني: ممكن أن يكون هو أيضا نفسه، وسكن خرسان، وقوله في الأخير: "وإنما حديثه بخُراسان، فلعله سكن خراسان"، وربما يكون هو نفسه، لكن مع قول أبي يحيى الخفاف وقول الحاكم بأنه: "ثقة"، الحاكم قال فيه: "ثقة مأمون" درجة عالية، **فالصواب فيه أن يقال: بأنه "ثقة".**

[٤٢] (تمييز: أحمد بن الخليل بن ثابت، أبو جعفر البُرْجُلاني، بغدادي.

روى عن: أسود بن عامر، والحسن بن موسى الأشيب، والواقدي، وغيرهم.

وعنه: أبو البَختَري، والنَّجّاد، وعثمان بن السمّاك، وأبو بكر بن الهيثم الأنباري، وهو خاتمة أصحابه.

قال الخطيب: "كان ثقة".

وقال ابن قانع: "مات في شهر ربيع الأول سنة ٢٧٧"، ذكر للتمييز) أي: ليميز بينه وبين الذي قبله، ذكره المِزِّي ليميز بينه وبين الذي قبله، وإلا هذا ليس من رجال الكتب الستة.

ماذا تقولون في هذا، بناء على ما تقدم معنا في الدروس الماضية؟

- البداني يقول: صدوق.
- وأم أفنان تقول: صدوق.
- أبو زيد والبدروني يقولان: صدوق.
- والصقلي يقول: صدوق.

[قال الشيخ]: نعم، الأمر كما ذكرتم، صحيح، هوصدوق، ذكرنا أن الخطيب البغدادي من المتأخرين، توثيقه ليس كتوثيق المتقدمين.

قال المؤلف -رحمه الله-: [٤٣] (تمييز: أحمد بن الخليل بن حرب بن عبد الله بن سوَّار بن سابق القرشي، أبو عبد الله القُومِسِي.

روى عن: عبد الله بن يزيد المقبري، والأصمعي، وعلي بن الحسن بن شقيق، وأبي النضر، وغيرهم.

روى عنه: محمد بن الحسن بن الفرج، وأبو زكريا يحيى بن يحيى بن حيويه الحافظ، ويحيى بن عبد الأعظم.

ضعفه أبو زُرْعَة، ونسبه أبو حاتم إلى الكذب.

قلت: وله حديث منكر في فوائد تمام، متنه: "سيد الإدام اللحم" أخرجه من حديث بُريدة").

ماذا تقولون في هذا؟

- أبو زيد يقول: متروك.
- الصقلي: متهم.
- البداني يقول: ضعيف.
- والبدروني يقول: ضعيف.

[قال الشيخ]: بما أن أبا حاتم نسبه إلى الكذب، وأبو حاتم إمام حافظ -كما تعلمون-، فليس لنا إلا أن نسلم له بهذا، وأما تضعيف أبي زُرْعَة فلم يأت مفصلا، ماذا قال فيه أبو زُرْعَة؟ وما هو القدر الذي يستحقه لفظ أبي زُرْعَة فيه عندما ضعفه؟ هل هو ضعيف ضعفا شديدا؟ ممكن ضعفه ضعفا خفيفا، هذا يحتاج الوقوف على لفظ أبي زُرْعَة فيه، لكن عندنا الآن: **الذي هو واضح كلام أبي حاتم الرَّازِي؛ فيقال فيه: كذبه أو نسبه أبو حاتم إلى الكذب، أو يقال فيه: "كذاب" هذا ما يترجح عندي فيه والله أعلم.**

نكتفي بهذا القدر من "تهذيب التهذيب"، وعلى كلٍّ: الآن أصبحتم تجيدون فهم هذا الكتاب، وفهم كلام العلماء في الرواة، وعرفتم كيف تجمعون بين كلام

أهل العلم فيهم عند الاختلاف، وهذا ما أردنا أن نصل إليه من خلال شرح هذا الكتاب.

قال: [٤٤] (عخ) يعني: أخرج له البخاري في "خلق أفعال العباد".

(أحمد بن خلاد، عن يزيد بن هارون، وعنه أبو جعفر المَخْرَمي) يراجع نسبه في الأنساب[1]

(روى له البخاري في "خلق افعال العباد"، ليس له ذكر في "التواريخ"، وكأنه أحمد بن خالد الخَلَّال -الذي تقدم ذكره-).

هذا الراوي وجدوا ترجمة في كتاب البخاري، وقع فيها الإسناد كالتالي: "أبو جعفر المخرمي، عن أحمد بن خلاد، عن يزيد بن هارون"، فبحثوا عن راو روى عنه أبو جعفر المخرمي، وروى هو عن يزيد بن هارون في كتب الرجال؛ في تواريخ البخاري: التاريخ الكبير والتاريخ الأوسط والتاريخ الصغير، فما وجدوا راويا روى عنه أبو جعفر المخرمي، وروى هو عن يزيد بن هارون، فقالوا: ليس له ذكر في التواريخ؛ في تواريخ البخاري، قال: (وكأنه أحمد بن خالد الخَلَّال -الذي تقدم ذكره-) الذي تقدم ذكره: أحمد بن خالد الخَلَّال الذي

---

[1] قال السمعاني: "-بفتح الميم وسكون الخاء المنقوطة وفتح الراء المهملة المخففة وفي آخرها ميم-، هذه النسبة إلى المسور بن مَخْرَمَة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف القرشي" الأنساب (١٢/ ١٣٠).

تقدم قبل ثلاث تراجم (أحمد بن خالد الخَلَّال، أبو جعفر البغدادي) الذي بدأنا به اليوم، قال: (وكأنه هذا) لماذا قال كأنه هذا؟ لأن هذا أيضا يروي عن يزيد بن هارون، فأحمد بن خالد الخَلَّال يروي عن يزيد بن هارون، وتصحيفه من الخَلَّال إلى خلاد ممكن، فلذلك استظهر أنه هو، فظن أنه تصحيف، وأن الصواب فيه: أحمد بن الخَلَّال، وليس ابن خلاد -كذا قال المؤلف رحمه الله-، الظاهر أن هذا الكلام كلام المزي، ولم يتعقبه الحافظ ابن حجر بشيء.

فعلى أنه ابن خالد الخَلَّال فقد تقدمت ترجمته، وإذا لم يصح فالله أعلم به من هو.

فإذا لم نعرفه توقفنا في حديثه، إذا لم نجد له شواهد ومتابعات، نعم إذا اقتصرنا على هذا يا أبا زيد نقول هو "مجهول العين"؛ إذا اقتصرنا على ما وجدنا هاهنا ولم نعرف من هو، أو لم نجد له ترجمة، ولم نستظهر أنه تصحيف كما ذكر المصنف -رحمه الله-، نقول هو "مجهول العين" لأنه لم يرو عنه إلا أبا جعفر المخرمي، هذا ما بين يدينا من معلومات.

الحافظ ابن حجر في "التقريب" قال: "يحتمل أن يكون هو ابن خالد الخَلَّال" إذن: فقد أقرَّ المزّيَّ على ما قال، لكن الاحتمال هذا يبقى مجرد احتمال لقرب رسم كلمة خلاد من خلال، على كلٍّ: يحتاج إلى بحث خاص عند الوقوف على حديثه، من أراد فليبحث بحثا خاصا في كلام أهل العلم فيه، وينظر إن وجد

شيئا وجد ما وجد، وإلا توقفنا في حديثه، أو حكمنا عليه بالجهالة العينية، على حسب ما عندنا من معلومات. والله أعلم والحمد لله.

الآن نبدأ بالكتاب الثاني[1] وهو كتاب: "فوائد وقواعد في علم العلل" لابن رجب الحنبلي

[في طبعة شرح العلل الصغير لابن رجب التي بتحقيق نور الدين عِتر أظن هذا الكتاب يبدأ من أول المجلد الثاني[2]، أما في الطبعة التي بتحقيق همّام سعيد فيبدأ من الصفحة (٦٦١)].

وهذه عبارة عن فوائد وقواعد وضعها ابن رجب الحنبلي -رحمه الله- لتيسير وتسهيل علم العلل بعد أن انتهى من شرحه على كتاب علل الترمذي الصغير، بدأ بهذه الفوائد والقواعد.

وابن رجب -رحمه الله- إمام من أئمة هذا الفنِّ، وكان متضلِّعا فيه -رحمه الله-، وهو من علماء القرن الثامن.

قال -رحمه الله-: (ولمّا انتهى الكلامُ على ما ذكره الحافظ أبو عيسى الترمذيُّ -رحمه الله- في كتاب "الجامع"، وآخرُه كتاب "العلل" أحببت) والإمام ابن رجب -رحمه الله- شرح كتاب جامع الترمذي كاملاً، وكذلك كتاب "العلل" الذي في آخر جامع الترمذي، ثم بدأ بهذا الكلام قال: (ولمّا انتهى الكلامُ على ما ذكره الحافظ أبو عيسى الترمذيُّ -رحمه الله- في كتاب "الجامع"، وآخرُه كتاب "العلل" أحببت أن أُتبع كتاب "العلل" بفوائد أُخر مهمّة، وقواعد كلية، تكون للكتاب تتمة، وأردت

[1] الدقيقة: ١٩.
[2] وهو كذلك في طبعة دار المنهاج القويم، (٥٦٥/٢) وهي الطبعة المعتمدة من المحقق، الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م، وفي الطبعة القديمة المنشورة على النت (٤٦٦/٢).

بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علم قد هُجر في هذا الزمان) هذا الحافظ ابن رجب يتكلم عن زمنه القرن الثامن[1]، فماذا لو رأى زمننا؟! (فقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طُوي منذ أزمان، وبالله المستعان، وعليه التكلان، فإن التوفيق كله بيديه، ومرجع الأمور كلها إليه.

اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه، تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم. ومعرفة هذا هيِّن) أي: سهل، هذا هو الأمر الأول الذي تتوقَّف عليه معرفة الحديث صحة وضَعفاً: معرفة رجاله، أهم ثقاتٌ يُعتمد عليهم، أم هم ضعفاء؟ قال: "وهذا الأمر هيِّن" سهل، لماذا؟ قال: (لأن الثقات والضعفاء قد دُوِّنوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهَرت بشرح أحوالهم التواليف) يعني: المؤلَّفات والكتب كثيرة، التي صُنِّفت في تراجم الرجال، وفي بيان أحوالهم، فما بقي عليك -يا طالب الحديث- إلا أن تَعرف هذه الكتب، وتعرف كيف تستفيد منها، وكيف تستغلها في هذا العلم، هذا الوجه الأول الذي به تُعرف صحة الحديث، وسُقمه.

(والوجه الثاني : معرفة مراتب الثقات) أي: من حيث القوّة، تقديما وتأخيرا، أيُّهم أقوى من الآخر (وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف) كثير من علم العلل

[1] في الصوتية: (القرن التاسع) وهو سبق لسان، توفي -رحمه الله- سنة (٧٩٥)، وقد ذكر الشيخ قبل قليل أنه من علماء القرن الثامن.

هذا نوعه (إما في الإسناد) إما أن يكون الاختلاف في الإسناد: كأن يختلفوا في راو مثلا؛ فبعضهم يذكر شخصا، والآخر يذكر آخر، أو غير ذلك من الصور (وإما في الوصل والإرسال) أي: أحد الرواة يَصل الحديث فيذكر فيه التابعي، والصحابي، ويذكر فيه النبي -صلى الله عليه وسلم-، وآخر: يُرسله فيرويه عن التابعي، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، بينهما اختلاف (وإما في الوقف والرفع) وكذلك أحيانا يكون بعض الرواة يرويه موقوفا على الصحابي، والآخر يرويه مرفوعا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فهنا يكون قد حصل خلاف بين هذين الراويين، ويكونا ثقتين، فماذا ستفعل إذا لم تعرف مراتب الرواة، وترجيح بعضهم على بعض؟ لن تتمكن من معرفة الصواب من الخطأ في هذا الحديث المختلَف فيه، قال: (وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث) هذا الوجه الثاني هو المهم في علم العلل: أن تعرف مراتب الثقات، وتعرف ترجيح بعضهم على بعض، علم العلل يتوقف على هذا.

(ونحن نذكر -إن شاء الله تعالى- من هذا العلم كلمات جامعة مختصرة يسهل بها معرفته وفهمه لمن أراد الله تعالى به ذلك) فأراد أن ييسّر علينا هذا الطريق، فكتب هذه الفوائد والقواعد لتسهل علينا.

(ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة) لابد أن تحرص على هذا: طول الممارسة، كثرة العمل في علم الحديث، والبحث في أحوال الرجال (وكثرة المذاكرة) مع

إخوانك (فإذا عُدِم المذاكرة به) بحيث لم تجد أحدا يَفهم هذا الشأن فتتذاكر معه (فليكثر المطالعة في كلام الأئمة) فليتذاكر هو مع الأئمة، فليقرأ كلام أئمة هذا الشأن؛ كالدارقطني، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة، والإمام أحمد، ويحيى بن سعيد، وابن مهدي، وعلي بن المَديني، وغيرِهم، قال: (فليكثر المطالعة في كلام الأئمة العارفين: كيحيى القطان، ومن تلقى عنه، كأحمد، وابن المديني، وغيرهما) **وأنفعُها اليوم كتاب "العلل" للدارقطني**، مَن أراد أن يتمرّس حقيقة في هذا العلم، فليُكثر الاطلاع في هذا الكتاب، وليَنظر إلى هذا الإمام كيف يتعامل مع اختلاف الرواة في الحديث، **وكذلك من الكتب المفيدة اليوم كتاب "الضعيفة" للإمام الألباني -رحمه الله-**، وهو كتاب مفيد ونافع أيضا، لكن فائدته ليست كفائدة كتب المتقدمين كالدارقطني وأمثاله -رحمهم الله-، فأولئك حفاظ أئمة (فمن رُزق مطالعة ذلك وفهمه وفقُهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس، وملكة؛ صلُح له أن يتكلم فيه) بعد التعلم أولاً، ثم طول الممارسة ثانيا، فله بعد ذلك أن يتكلم في هذا العلم، وأن يُعلّل، وأن يصحح، ويضعّف.

(قال الحاكم أبو عبد الله) النيسابوري في كتابه "معرفة علوم الحديث": (الحجة في هذا العلم عندنا: الحفظ والفهم والمعرفة لا غير) الحفظ قد ذهب فما بقي لنا إلا الفهم، وكثرة المراجعة لكتب أهل هذا الفن.

(وذكر) أي: قال (ابن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم بعلل الحديث من أين قلت هذا؟ لم تكن له حجة) أي: عرفه بالخبرة، وكثرة الممارسة.

(وقد قسمته قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم، وحكم اختلافهم، وقول من يرجُح منهم عند الاختلاف.

والقسم الثاني: معرفة قوم من الثقات لا يوجد ذكر كثير منهم، أو أكثرهم في كتب الجرح قد ضعُف حديثهم، إما في بعض الأماكن، أو في بعض الأزمان، أو عن بعض الشيوخ دون بعض) **هذا القسم الثاني**: يفوت على كثير ممن يتكلم في هذا الشأن من طلبة العلم؛ تجده يحفظ أن فلانا من الناس "ثقة"، وينطلق على هذا الأساس، فإذا مرّ به إسناد فيه هذا الشخص، يقول: "فلان ثقة" ويمضي، وربما كان هذا الشخص في نفسه ثقة، لكنه في شيخ معيّن ضعيف، أو في بلد معيّن إذا روى عن أهلها يَهِم ويُخطئ، وإذا تجنّب هذه البلد أصاب، وكانت روايته صحيحة، هذا الصنف من الناس، كثير من الناس لا يعرفه، وأحيانا لا تجد الكلام الذي ذكره ابن رجب -رحمه الله- هنا في هذا الكتاب؛ لا تجده في بعض كتب الرجال، فلذلك أفرده بقسم مستقل، وهذا له علاقة أيضا بتعليل الأحاديث.

أما القسم الأول: وهو قسم مهم أيضا في علم العلل وهو معرفة مراتب الثقات، وإذا اختلف بعضهم مع بعض فأيُّهم يُقدّم عند الاختلاف؟

هذا ما أراد ابن رجب -رحمه الله- أن يُبيِّنه، ويُظهره في كتابه هذا.

قال -رحمه الله-: (القسم الأول: في معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيانُ مراتبهم في الحفظ، وذكرُ من يرجُح قوله منهم عند الاختلاف) تعلمون -بارك الله فيكم- أن الرواة يتفاوتون؛ لا يتساوون، فبعض الرواة ضعفاء لا يُحتجّ بهم؛ فهؤلاء ليس لنا كلام فيهم في مثل هذا الموضع، انتهى "ضعيف" قُضي الأمر، ضَعُف الحديث، وانتهى الأمر، لكن إذا كان الراوي "ثقة"، من الرواة الثقات مَن هو مكثر، ومنهم من هو غير مكثر، مقلٌّ.

فالرواة المكثرون هم الذين تدور عليهم غالب الأحاديث الصحيحة، وهم الذين يحصل بينهم الاختلاف، ويحصل أيضا عليهم الاختلاف، فعندما يختلفون في رواية حديث، ما بين الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وغير ذلك، كيف تريد أن تتعامل مع اختلافهم هذا؟ بمعرفة لمراتبهم، ومَن يُقدَّم منهم على الآخر، بذلك تستطيع أن تُرجِّح، وأن تَخرج بنتيجة بتصحيح بعض الروايات، وتضعيف الروايات الأخرى، مع أن الكل "ثقة"، لكن عند الاختلاف لابد أن يكون عندنا خطأ، الصواب واحد لا شك، مَن الذي أخطأ، ومَن الذي أصاب؟ هو هذا الذي تعرفه من خلال معرفتك لمراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض.

قال -رحمه الله-: (أصحاب ابن عمر) ابن عمر الذي هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب، صحابي ومكثر من رواية الأحاديث؛ أكثر من التحديث، وله أصحاب يُحدِّثون عنه، أصحاب مكثرون، وأصحاب مقلُّون، وبعضهم أوثق من بعض، في أثناء شرح ابن رجب في هذا الكتاب، قسّم مراتب الرواة عن المكثرين إلى أقسام،

فجعل لهم مرتبة أولى، مرتبة ثانية، مرتبة ثالثة، مرتبة رابعة...، وسبقه إلى ذلك بعض علماء العلل، طبعا هو تبع للعلماء الكبار؛ علماء العلل، فأوثق مَن يروي عن هذا الراوي، وأخصُّهم به؛ يُقدَّم؛ يُجعل في المرتبة الأولى[١]، ثم يأتي بعد ذلك الذي هو أقلُّ منه؛ فيوضع في المرتبة الثانية، ثم الذي أقل منه؛ فيوضع في المرتبة الثالثة...وهكذا.

الآن يريد أن يَذكر لنا أصحاب ابن عمر، إذا اختلفوا عليه، من يُقدَّم منهم؟ قال: (أشهرهم: سالم ابنه، ونافع مولاه) أشهر مَن يروي عن ابن عمر: هذان الاثنان: **سالم** ابنه ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد الأئمة الحفاظ، من فقهاء أهل المدينة، **ونافع** مولاه، ومولى ابن عمر؛ ونافع أكثَرَ من الرواية عن ابن عمر، روايته عنه في "الصحيحين"، وهي كثيرة، ونافع إمام حافظ، فكلاهما في درجة عليا في روايتهما عن ابن عمر، فإذا اختلفا فمَن يقدّم؟ وقد اختلفوا في بعض الأحاديث في روايتهما عن ابن عمر، فلنسمع، قال: (وقد اختلفا في أحاديث ذكرناها في باب رفع اليدين في الصلاة) أي: في أثناء شرحه لكتاب الترمذي (وقفها نافع، ورفعها سالم) ماذا ستفعل الآن؟ نافع مولى ابن عمر إمام، وسالم إمام، كلاهما حافظ، وكلاهما له صحبة طويلة لابن عمر، فمَن سنقدّم؟ ومَن سنأخّر في مثل هذا الاختلاف؟

(وسئل أحمد) أي: ابن حنبل، وهو إمام في علم العلل؛ في علم الحديث (إذا اختلفا) أي: سالم ونافع (فلأيهما تقضي؟) تُرجّح أيُّهما على الآخر، وتُصحح روايته،

---

[١] في الصوتية: (الثانية) وهي سبق لسان.

وتُضعّف رواية الآخر فقال: (كلاهما ثبت) ما رجّح الإمام أحمد إلى الآن، قال: "كلاهما ثبت"؛ كلاهما إمام (ولم ير أن يقضي لأحدهما على الآخر) ما قضى شيئا؛ توقَّف (نقله عنه المَرُّوذي).

(ونقل عثمان الدارمي عن ابن معين نحوَه) هذان إمامان كبيران[1]، حافظان، ثقتان، لهما طول صحبة لابن عمر، فهنا في هذه الرواية عن الإمام أحمد، وكذلك عن ابن معين، لم يُقدِّما أحدَهما على الآخر (مع أن المروذي نقل عن أحمد أنه مال إلى قول نافع في حديث: **"من باع عبداً له مال"**، وهو وقفه) يعني: جاء عن الإمام أحمد أيضا في رواية ثانية أنه سُئل عن حديث: **"مَن باع عبدا له مال"** تتمة الحديث: "مَن باع عبدا وله مال، فمالُه للبائع إلا أن يَشترط المبتاع" هذا الحديث رواه نافع، عن ابن عمر، عن عمر أنه قال: **"مَن باع عبدا وله مال، فمالُه للبائع إلا أن يَشترط المبتاع"** يعني: الحديث هنا موقوف على مَن؟ على عمر، ليس فيه ذكر النبي -صلى الله عليه وسلم-، ورواه الزُّهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: **"مَن ابتاع نخلا بعد أن تُأبَّر فثمرتها للبائع إلا أن يَشترط المُبتاع، ومَن ابتاع عبدا وله مال، فمالُه للذي باعه إلا أن يَشترط المُبتاع"** انظر هنا ماذا فعل سالم؟ رواه عن ابن عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وجاء عن نافع أنه رواه عن ابن عمر، عن عمر موقوفا، هذا اختلاف أم ليس اختلافاً؟ اختلاف؛ اختلفا، نافع وسالم، مَن يُرجّح في مثل هذه الحال؟ يقول هنا: (أن المروذي نقل عن أحمد أنه مال إلى قول

---

[1] أي: سالم ونافع.

نافع) أي: الموقوف، قال: (وكذلك نقل غيره عن أحمد أنه رجح قول نافع في وقف حديث: **"فيما سقت السماء العُشْر"**) هذان حديثان اختلف فيهما سالم ونافع، الحديث الثاني: **"فيما سقت السماء العُشْر"** رواه الزُّهري، عن سالم، عن أبيه أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: وذكره، وأما رواية نافع: فجاءت عن نافع، عن ابن عمر من قوله، فهنا الإمام أحمد رجَّح قول نافع في هذين الحديثين، لكن عندما سُئل في الأصل إذا اختلفا؛ لم يُرجّح أحدَهما على الآخر، فربما يكون الإمام أحمد عندما رجّح قول نافع في هذين الحديثين قد قامت عنده قرائن مُعيَّنة جعلته يُرجّح قول نافع على سالم جمعا بين الروايات التي رُويت عن الإمام أحمد –رحمه الله–؛ فنقول: أن الأصل أن الإمام أحمد لا يُرجّح بين نافع وسالم إلا إذا وُجدت عنده قرائن تُقوّي رواية أحدهما على الآخر، هذا الظاهر –والله أعلم–، جمعا بين الأقوال التي رويت عن الإمام أحمد –رحمه الله–، وفي المقابل نجد بالنظر في أقوال العلماء في هذين الحديثين، ننظر مَن وافق الإمام أحمد على ترجيح رواية نافع؛ الرواية الموقوفة قال المؤلِّف –رحمه الله–: (ورجّح النسائي، والدارقطني؛ قول نافع في وقف ثلاثة أحاديث: حديث **"فيما سقت السماء العشر"**) وهما وافقا الإمام أحمد، كذلك الإمام أحمد رجّح رواية نافع (وحديث **"من باع عبداً له مال"**) كذلك وافقا الإمام أحمد، فصار عندنا ثلاثة أئمة يُرجّحون الوقف في هذين الحديثين: الإمام أحمد، والنّسائي، والدارقطني (وحديث **"تخرج النار من قِبَل اليمن "**) حديث: **"تخرج نار من حَضْرَ مَوت"**، أو **"من نحو حضرموت قبل يوم القيامة تحشر الناس"**، (وكذا حكى الأثرم عن غير أحمد أنه رجّح قول نافع في هذه الأحاديث)

هؤلاء جماعة من الحفاظ الأئمة رجّحوا قول نافع على قول سالم؛ رجحوا الوقف فيها (وفي حديث: **"الناس كابل مائة"** أيضاً) كذلك اختلفوا في حديث: **"الناس كابل مائة، لا تكاد تجد فيها راحلة"** كذلك رجّحوا رواية نافع على رواية سالم، لكن نُكمل (وذكر ابن عبد البَّر أن الناس رجَّحوا قول سالم في رفعها) الناس: يعني علماء الحديث النُّقاد ؛ رجحوا قول سالم في رفعها، مِن شدّة قوّة هذين الإمامين في ابن عمر بالذات، اختلفت أقوال العلماء في ترجيح أحدهما على الآخر، فعند الاختلاف في مثل هذا تجدهم يختلفون؛ بعضهم يُرجّح نافعا، وبعضهم يرجح سالما، فمثلا تجد حديث: **"من باع عبداً له مال"** الحديث المرفوع من رواية سالم ؛ تجده في "صحيح مسلم"؛ خرّجه مسلم في "صحيحه" فهو يُصحّح رواية سالم، وحديث: **"فيما سقت السماء العُشر"** رواية سالم؛ تجده في "صحيح البخاري" [١٤٨٣] فالبخاري يُصحّح رواية سالم، فإما أن يكونا قد رجّحا رواية سالم على نافع، أو أن يكونا قد صحّحا الروايتين، فيُقال هنا: يجوز أن يكون الحديث مرويا على الصورتين؛ موقوفا ومرفوعا، فلا يَمنع ذلك من صحّته، **وخلاصة هذا الأمر**: إذا كان الإمامان قويين جدا كهذه الصورة التي معنا فيمن اختلفا عليه؛ فهنا ننظر إلى القرائن، أو ننظر هل تُوبع أحدهُما على روايته أم لا؟ فإن توبع أحدُهما على روايته نقوّي روايته بالمتابعة؛ فنرجّح روايته على الآخر، أما إذا لم يُتابع لا هذا، ولا ذاك، ولا يوجد عندنا قرائن، فمثل هذا يصح منا أن نقول: **بأن الحديث صحيح على الوجهين**؛ على وجه الوقف، وعلى وجه الرفع، فيكون صحيحا مرفوعا، ويكون صحيحا موقوفا، **هذه طريقة التعامل مع هذا الاختلاف**.

نكتفي بهذا القدر في يومنا هذا. والله أعلم

تفريغ المجلس الثاني من مجالس[1]: "فوائد وقواعد من علم العلل" لابن رجب الحنبلي

مازلنا في الكلام على: (**معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف**).

(**أصحاب نافع مولى ابن عمر**) تقدم معنا: ذكرنا أصحاب ابن عمر، وذكروا أن أشهرهم: سالم ابنه، ونافع مولاه، الآن يريد أن يتكلم عن أصحاب نافع.

قال: (وقد تقدم عن علي بن المديني أنه قسمهم تسع طبقات. وذكر أن أعلاهم أيوب السَّختياني، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع، وأن بعدهم ابن عَون، ويحيى الأنصاري، وابن جُريج، وبعدهم أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أميَّة، وبعدهم موسى بن عُقبة.

وذكر أن أثبت أصحاب نافع - عنده - أيوب السختياني.

وروي نحو ذلك عن ابن عيينة، وَوُهيب.

وخالفهم في ذلك يحيى بن معين، وقال: أثبت أصحاب نافع: مالك، هو أثبت من أيوب، وعبيد الله بن عمر، والليث بن سعد.

[1] الدقيقة: ١٧.

وقال يحيى القطّان: أثبت أصحاب نافع: أيوب، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وابن جُريج أثبت في نافع من مالك.

وعن أحمد روايتان:

إحداهما: قال: أثبت أصحاب نافع: عبيد الله، نقلها عنه المَرُّوذي، وابن هانيء.

والثانية: قال: أوثق أصحاب نافع عندي: أيوب، ثم مالك، ثم عبيد الله) الإمام أحمد نفسه نقلت عنه روايتان؛ مرة قال هذا، ومرة قال هذا (نقلها ابن هانيء – أيضاً –، وزاد في روايته، قال: ومحمد بن إسحاق ليس بذلك القوي، وموسى بن عقبة صالح الحديث) مَن قيل فيه بأنه **"صالح الحديث"** في الأصل يُكتب حديثه للاعتبار (وصخر بن جُويرية صالح أيضاً، قال: والعُمَري الصغير، يعني: عبد الله بن عمر، أحب إلي من عبد الله بن نافع) مولى ابن عمر، كلاهما ضعيف (وقال ابن مَعين: موسى بن عقبة "ثقة"، وكانوا يقولون: ليس هو في نافع مثل مالك.

وروي عن يحيى بن معين أنه لم يفضّل من أصحاب نافع الكبار أحداً) أي: جعلهم في نفس الدرجة.

(قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى: أيوب أحب إليك عن نافع أو عبيد الله؟ قال: كلاهما، ولم يفضل.

قلت: فمالك أحب إليك عن نافع أو عبيد الله؟ قال: كلاهما، ولم يفضل.

قلت: فعبد الله العُمري ما حاله في نافع؟ قال: صالح.

قلت: فالليث بن سعد، كيف حديثه عن نافع؟ قال: صالح، ثقة.

ومما اختلف فيه أصحاب نافع حديث "مَن حلف، فقال: - إن شاء الله - فلا حِنث عليه" رفعه: أيوب، ووقفه: مالك وعبيد الله، واختلف الحفاظ في الترجيح، وأكثرهم رجّح قول مالك).

بناءً على الخلاف الذي تقدّم معنا في تقديم أصحاب نافع بعضهم على بعض؛ حصل الخلاف في ترجيح الوقف – مثلاً – والرفع، عندما يختلفون هؤلاء الأصحاب فإذا كنت تُقدّم – مثلا – أيوب على مالك، فعندما يختلف أيوب مع مالك، فأيوب يروي الحديث موقوفا، ومالك يرويه مرفوعا؛ سترجّح رواية أيوب على رواية مالك؛ لأن أيوب عندك مقدّم في نافع على مالك، أما إذا كنت تعكس؛ فتُقدِّم رواية مالك على رواية أيوب؛ تصحح الرواية المرفوعة – مثلاً – التي يرويها مالك، وتحكم على الرواية التي يرويها أيوب بالشذوذ، أو العكس، بناء على معرفتك بأصحاب نافع، وتقديمك لبعضهم على بعض، **هذا هو ما ينفعنا في معرفة الأصحاب، ومَن يُقدّم منهم على الآخر.**

نرجع الآن خطوات قليلة إلى الخلف كي نعرف تقسيم عليّ بن المديني لأصحاب نافع، لفائدة ذلك، عندي في الطبعة هذه – طبعة همام سعيد – في ص (٦١٥)[١] عند شرح ابن رجب لشرط الترمذي في كتابه؛ شرطه في الرجال؛

---

[١] المجلد الثاني.

قال – رحمه الله –: (والترمذي – رحمه الله – يُخَرِّج حديث الثقة الضابط، ومَن يهم قليلاً) **مَن يهم قليلا**: صدوق، يكون حديثه حسنا (**ومن يهم كثيراً**) وهو الضعيف (ومَن يغلب عليه الوَهم، يخرج حديثه نادراً، ويُبَيِّنُ ذلك، ولا يسكت عنه.

وقد خرج حديث كثير بن عبد الله المُزَني، ولم يُجْمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب، وقد ذكرنا ذلك في مواضع، وقد حكى الترمذي في "العلل" عن البخاري، أنه قال في حديثه **"في تكبيرة صلاة العيدين"**) أي: في حديث كثير بن عبد الله المُزني (هو أصح حديث في هذا الباب، قال: وأنا أذهب إليه. وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه) **انظر الآن شروط الأئمة الستة في الرجال**، الآن شرط الترمذي، بيَّنه الحافظ ابن رجب – رحمه الله – يُخرّج حديث: الثقة الحافظ، ومَن خفّ ضبطه، ومَن يهم كثيرا، ومَن غلب عليه الوهم؛ كذلك يُخرّج حديثهم.

أما أبو داود فقال بأنه أحسن حالا من الترمذي و(هو أشد انتقاداً للرجال منه) فلذلك تجد أحاديث أبي داود أقوى من أحاديث الترمذي في الجملة.

قال – رحمه الله –: (وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه، وكثر) خلافا لمن؟ لأبي داود والترمذي، وهما يخرّجان لهذا النوع.

(وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتُكِلِّم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه) نعم، وإن كان يخرج لبعض الرواة الذي يقال فيهم: "صدوق" – مثلا –، أو "صدوق له أوهام" إلا أنه ينتقي، ويعرف ما الذي وهم فيه، وما الذي لم يهم فيه؛ فيجتنب ما وهم فيه، ويُخرّج له ما لم يهم فيه، ولكن شرطه مع ذلك أقوى من شرط الثلاثة: الترمذي، وأبي داود، والنسائي؛ شرط مسلم أقوى من شروط هؤلاء الثلاثة، **ومَن ادعى أن النسائي له شرط أقوى من شرط مسلم فهو مخطئ؛ كلامه غير صحيح، شرط مسلم في الرجال أقوى من شرط النسائي.**

(وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك) أشدّ من شرط مسلم (وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولمن ندر وهمه، وإن كان قد اعتُرِض عليه في بعض من خرج عنه) وإن كان هذا الاعتراض موجوداً، ولكن البخاري – رحمه الله – كان يُخرّج لبعض مَن عندهم أوهام، ومَن عندهم أخطاء، ولكنه كان ينتقي من رواياتهم، **ومع ذلك شرطه في الرجال أقوى من شرط مسلم، وهذا من أوجه الترجيح بين "صحيح" البخاري، و"صحيح" مسلم.**

ثم قال – رحمه الله –: (ونذكر لذلك مثالًا: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات: الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له) هذه الأوجه هنا التي ذكرها ابن رجب؛ هي أوجه ترجيح الرواة بعضهم على بعض في شيخهم، الآن لماذا نرجح – مثلا – رواية مالك على

رواية شعيب في الزهري مثلا؟ لماذا نرجحها؟ نرجحها لأن مالكا أضبط وأتقن، وصحبته أطول للزهري، وأعلم بحديثه، وهو أضبط له من شعيب – مثلا –، فهذا هو وجه الترجيح بين الرواة، **وإن كانت أحيانا وُجهات نظر علماء العلل تختلف من راو إلى آخر؛ فأحدهم يقدّم مثلا: مالكا على شعيب، وآخر يقدم شعيبا على مالك؛ نظرا لما علموا من هذا الراوي، وخصوصيته في شيخه، وقوة حفظه، هذه هي الضوابط التي يستعملها العلماء في ترجيح أحد الرواة على الآخرين.**

قال: (**الطبقة الأولى**: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له: كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومَعمر، ويونس، وعُقيل، وشعيب، وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري) **فالستة**: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه؛ كلهم يخرّجون لأصحاب هذه الطبقة، والبخاري – رحمه الله –، وكذلك مسلم يكثران من التخريج لهذه الطبقة – خصوصا البخاري –، تجده يكثر من تخريج أحاديث الزهري من رواية هؤلاء أصحاب الطبقة الأولى من أصحابه عنه.

(**الطبقة الثانية**: أهل حفظ وإتقان، [لكن] لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى) أي: أدنى؛ أنزل (كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، ونحوهم) هذه الطبقة الثانية، انظر بماذا اختلفت عن الطبقة الأولى: من حيث الحفظ، والإتقان، لا، فكلهم مشتركون في ذلك، ولكن الافتراق حصل في ماذا؟

الافتراق حصل في طول الصحبة والملازمة، وممارسة الحديث، لا شك أن التلميذ إذا جالس شيخه سنوات طويلة، وسمع كلامه ليل نهار؛ سيكون أثبت، وأتقن لحديث شيخه، وأحفظ لكلامه ممن يأتي، ويجلس ويسمع من شيخه مرة، أو مرتين، أو ثلاث ثم ينصرف، وهذا أمر ملموس، [و] معروف، نحن نلتمسه، فتأتي تجلس عند شيخك، وتسمع منه الكلام اليسير، ثم تذهب، وعندما تلتقي بشخص قد جالسه ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنة، تسمع منه أشياء، وتعلم منه أمورا يذكرها عن شيخك ما كنت تدري عنها شيئا لماذا؟ لأن طول الصحبة توثِّق، وتثبّت المعلومات، وتُعطي غزارة فيها.

فإذن: الملازمة، وطول الصحبة، مع الحفظ والإتقان؛ ترجح رواية صاحبها على الآخرين، هذه الطبقة الثانية نزلت عن الطبقة الأولى بالملازمة وطول الصحبة، مع أن الأوزاعي في أصله، والليث بن سعد أئمة حفاظ، لكنهم لم يُجالسوا الزهري كما جالسه مالك، وعبيد الله بن عمر العُمري، وابن عيينة، أولئك حجازيون: مالك، وابن عيينة حجازيون، فكانوا أقرب إلى الزهري، وإلى مجالسته ممن هم ليسوا حجازيين كالأوزاعي، والليث بن سعد.

لكن هنا في عَدّ النعمان بن راشد مع الأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر؛ نظر؛ لأن النعمان بن راشد هذا ضعيف؛ فهو في نفسه ضعيف، فلم يشاركهم في أصل الحفظ والإتقان – أصلاً –، عداك عن الصحبة والممارسة

التي فارق فيها الطبقة الأولى، **إذن**: هذا النعمان بن راشد ينبغي أن يكون في طبقة أنزل من طبقة الأوزاعي، والليث.

ثم قال – رحمه الله –: (وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري) أي: الطبقة الثانية، بل والبخاري أيضاً؛ البخاري يخرّج لأصحاب هذه الطبقة، التي هي الطبقة الثانية؛ يُخرّج للأوزاعي، والليث عن الزهري، وقد خرج البخاري – رحمه الله – رواية الأوزاعي عن الزهري، ورواية الليث بن سعد عن الزهري، وخرج أيضا رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري، وأما النعمان بن راشد فقد خرّج له تعليقاً، فينبغي أن يكون النعمان – هذا – في طبقة أنزل، **وينبغي أن يكون عندنا طبقة أنزل من هذه يخرّج لأصحابها مسلم، ولا يُخرّج لهم البخاري.**

توجد طبقة من أصحاب الزهري يخرج لهم مسلم، ولا يُخرّج لهم البخاري كعبد الرحمن بن إسحاق المدني – مثلاً –، وعمرو بن الحارث المصري، وبكر بن وائل، وغيرهم، هؤلاء من طبقة أقل من أصحاب الطبقة الثانية الذين ذكرهم ابن رجب[١]، هذه الطبقة يخرج لأصحابها مسلم، ولا يخرج لهم البخاري.

قال: (الطبقة الثالثة: لازموا الزهري، وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تُكلم في حفظهم) الآن انظر هؤلاء الطبقة الثالثة اشتركوا مع الطبقة الأولى في ماذا؟ في الملازمة والصحبة، لكنهم افترقوا عنهم في ماذا؟ افترقوا عنهم في: الحفظ، فعندنا

---

[١] نقل ذلك عن عليّ بن المديني.

أمران لابدّ أن يشترك فيهما الراوي مع أصحاب الطبقة الأولى كي يُعدّ من أصحاب الطبقة الأولى:

الأول: الحفظ.

الثاني: الملازمة وطول الصحبة.

الطبقة الثانية فارقت الأولى في (**الملازمة وطول الصحبة**)، الطبقة الثالثة فارقت الأولى في (**الحفظ**).

قال: (ولكن تُكلم في حفظهم: كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم.

وهؤلاء يخرج لهم أبو داود، والترمذي، والنسائي، وقد) وقد: للتقليل (يخرج مسلم لبعضهم متابعة) لكن لا يحتجّ بهم، انظر من هاهنا ارتقى صحيح البخاري، وصحيح مسلم على **الكتب الأربعة**: (سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه) كان البخاري ومسلم أرقى أصح، لماذا؟ لأنهم لا يخرّجون لأصحاب هذه الطبقة، الذين فيهم ضعف في الزهري.

(الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري، من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تُكلم فيهم) لاحظ الآن، هؤلاء فقدوا الشرطين: شرط الملازمة وطول الصحبة، وشرط الحفظ (مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصَّدَفي، وإسحاق بن أبي فَرْوة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصبَّاح، ونحوهم.

وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم) لاحظ الآن، الآن ارتقى كتاب أبي داود، وكتاب النسائي على ماذا؟ على كتاب الترمذي، انظر هذه الطبقة يُخرّج لهم مَن؟ الترمذي، لكن أبا داود، والنسائي لا يخرجان لأصحاب هذه الطبقة؛ لذلك كان كتاب النسائي، وكتاب أبي داود أقوى وأجود في رجالها من كتاب الترمذي، وكتاب النسائي أقوى من أبي داود في الرجال – كما مر معنا –.

(الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبد القُدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السَّقاء، ونحوهم) هؤلاء من المتروكين والكذّابين.

(فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم) لاحظ، لذلك نزلت "سنن" ابن ماجه عن هذه الكتب كلّها، لاحظ الآن، قال: (ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعدّه من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين) فكثير من أهل العلم كانت عندهم **الكتب الخمسة وهي**: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، ولا يَذكرون ابن ماجه سادساً معها.

عرفنا الضابط عندهم في التقديم والتأخير، وتقسيم هذه الطبقات.

وأصحاب الطبقة الواحدة يتفاوتون أيضا، الطبقة الأولى التي ذكرناها؛ جمعت الإتقان والحفظ، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له كمالك،

وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ويونس...، أيضا هؤلاء أنفسُهم يتفاوتون في الزهري كما سيأتي عندنا – إن شاء الله –، إذا اختلف أصحاب الزهري الثقات من هذه الطبقة ماذا نفعل؟ حديث مَن نقدّم؟ سيأتي معنا – إن شاء الله –.

نحن الآن في أصحاب نافع، وهم طبقات أيضا، ذكروا تقسيم هذه الطبقات كما قسّمنا أصحاب الزهري.

إذن: عندنا الكتب من حيثُ الشروط في الرجال:

- البخاري أقواها.
- ثم مسلم.
- ثم النسائي.
- ثم أبي داود.
- ثم كتاب الترمذي.
- ثم يأتي ابن ماجه.

هكذا ترتيبها من حيث قوّة الشروط في الرجال.

قال[1]: (وقد تقدّم عن عليّ بن المديني أنه قسمهم) أي أصحاب نافع (تسع طبقات) والتقسيم الذي ذكرناه لكم في الموضع الذي بعده مباشرة ذكر أصحاب نافع فقسّمهم إلى تسع طبقات على نفس طريقة تقسيم أصحاب الزهري (وذكر أن

[1] الدقيقة: ٤٢.

أعلاهم أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر ومالك، وعمر بن نافع) هذه الطبقة الأولى التي جمعت بين الحفظ والإتقان، ومعرفة الحديث، وطول الصحبة، وكثرة الملازمة.

(وأن بعدهم ابن عون، ويحيى الأنصاري، وابن جُريج، وبعدهم أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وبعدهم موسى بن عقبة) هذه الطبقات التي بعد الطبقة الأولى

(وذكر أن أثبت أصحاب نافع ـ عنده ـ أيوب السختياني) الآن أخذ يفاضل ويقارن بين ماذا؟ بين أصحاب الطبقة الأولى، فقدم أيوب، ذكرنا أصحاب الطبقة الأولى في نافع، وهم: أيوب، وعبيد الله، ومالك، وعمر، الآن يفاضل بينهم، فعليّ بن المديني يقدّم أيوب السَّختياني على عبيد الله، ومالك، وعمر (وروي نحو ذلك عن ابن عيينة، ووُهيب) كذلك ابن عيينة، ووُهيب يقدمان أيوب على البقية (خالفهم في ذلك يحيى بن معين، وقال: أثبت أصحاب نافع مالك، وهو أثبت من أيوب، وعبيد الله بن عمر، والليث بن سعد) هنا الآن يحيى بن معين أدخل الليث بن سعد في هذه الطبقة، ثم إنه قدّم مالكا على أيوب، فهذه مخالفة لعليّ بن المديني، وابن عُيينة، ووُهيب.

(وقال يحيى القطان: أثبت أصحاب نافع أيوب، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وابن جريج أثبت في نافع من مالك) ... إلخ ما ذكروا.

وأحمد نفسه عنه روايتان، إذن: المسألة الآن في التفضيل بين أصحاب الطبقة الأولى، أو حتى أحيانا في نفس الطبقات التسعة التي ذكرها عليّ بن المديني، يحصل خلاف بين أهل العلم، فبعضهم يضع الليث بن سعد في طبقة متأخرة، فيما أظن أن عليَّ بن المديني وضعه في الطبقة السادسة[1]، وبعضهم يقدمه، انظر يحيى بن معين قال: (أثبت أصحاب نافع مالك، وهو أثبت من أيوب، وعبيد الله بن عمر، والليث بن سعد) فيه إشارة إلى قوة الليث بن سعد، وتقديمه في الطبقات المتقدمة، إذن: فيحصل خلاف بين أهل العلم في مسألة التقديم والتأخير في الطبقات، وكذلك أيضا الخلاف حاصل في نفس الطبقة الواحدة في تقديم بعض رجالها على بعض، وكل حديث يمرُّ بنا عند الاختلاف بين الرفع والوقف، أو بين الوصل والإرسال، أو غير ذلك من صور الاختلاف عند الترجيح في الرواة، كلّ حديث يكون عندك فيه قرائن، عندك أدلة، تستطيع بها أن تقدم بعض الروايات على الروايات الأخرى بسببها؛ بسبب هذه القرائن والأدلة التي تجعلك ترجح البعض على الآخرين، وإذا لم تجد؛ تحاول أن ترجّح بين أقوال العلماء الذين اختلفوا في تقديم هؤلاء الأئمة كرواية مالك على عبيد الله، تحاول أن تنظر مَن الذي كلامه أصوب، هل مالك يقدّم؟ أم عبيد الله يقدم؟ تنظر في تراجِمهما ثم تخرج بنتيجة.

ثم بقية الأصحاب على نفس هذه الوتيرة التي ذكرنا، سيذكر لنا بعد ذلك أصحاب عبد الله بن دينار مولى ابن عمر، ثم أصحاب سعيد بن أبي سعيد المَقبُري، ثم

---

[1] وهو كذلك، شرح علل الترمذي (٦١٦/١).

أصحاب الزهري، وهكذا، يقارن بين أصحابهم حتى يُبيّن لك مَن الأقوى في شيخه، حتى عند الاختلاف تعرف مَن تقدّم، ومَن تأخر، ثم بعد ذلك – إن شاء الله – سنقرأ الأصحاب هؤلاء بشكل سريع؛ لأن الفكرة الآن المفروض قد تبلورت في أذهانكم، وارتسمت.

نكتفي بهذا القدر.

الدرس الثالث من دروس "الفوائد والقواعد في العلل" لابن رَجَب –رحمه الله–

نبدأ في "الفوائد والقواعد في العلل" لابن رَجَب –رحمه الله–، الآن –رحمه الله– يذكر لنا القسم الأول من أقسام الرجال، **ذَكر معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف**، ذَكر أصحاب ابن عمر، وأصحاب نافع، واليوم معنا أصحاب عبدالله بن دِينار. **عبدالله بن دِينار**: هو العَدَوي، أبو عبد الرحمن المدني.

قال: (**أصحاب عبد الله بن دِينار، مولى ابن عمر**:

قال أبو جعفر العُقَيلي: روى شُعْبَة، والثوري، ومالك، وابن عُيَيْنَة، عن عبد الله بن دِينار؛ أحاديث متقاربة) أي: قريب بعضها من بعض (عند شُعْبَة عنه نحو عشرين حديثاً، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثاً، وعند مالك نحوها، وعند ابن عُيَيْنَة بضعة عشر حديثاً.

وأما رواية المشايخ) أي: الذين ليسوا في درجة الحفاظ الذين تقدم ذكرهم ([وأما رواية المشايخ] عنه ففيها اضطراب، ثم ذكر منهم يحيى بن سعيد، وعبد العزيز بن الماجَشون وسُهيلاً، وابن عَجْلان، ويزيد بن الهاد، وهؤلاء الثلاثة رووا عن عبد الله

بن دِينار، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَة حديث **"الإيمان بضع وسبعون شُعْبَة"**[1]، قال: ولم يتابعهم أحد ممن سمينا من الأثبات، ولم يتابع عبد الله بن دِينار عن أبي صالح عليه أحد.

قال: وقد روى موسى بن عُبيدة ونظراؤه عن عبد الله بن دِينار أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم) أي: النكارة جاءت بسببهم، لا بسبب عبدالله بن دِينار (انتهى ما ذكره).

(وحديث **"الإيمان بضع وستون شُعْبَة"** مخرَّج في الصحيحين، خرّجه البخاري من طريق سليمان بن بلال[2]، وخرجه مسلم، من طريق سُهيل[3]، كلاهما عن عبد الله بن دِينار به) ولا يشترط في الحديث الصحيح أن يرويه عن الحافظِ حافظٌ مثلُه، بل لو رواه شيخ ثقة يُقبل حديثه، كما مرَّ معنا في شرح "الباعث"، وهذا المذهب قريب من مذهب البَرْدِيجي الذي مرّ معنا في "الباعث"، أنه يذكر الحديث إذا رواه حافظ عن حافظ يكون مقبولا عنده، وإذا رواه الثقة يسميه شاذا، هذا مر معنا في

---

[1] مسلم: ٣٥، والنسائي: ٥٠١٩ – ٥٠٢٠ كلاهما من طريق سليمان بن بلال.

[2] رقم: ٠٩.

[3] رقم: ٣٥.

"الباعث" هذا المبحث، لا يشترط في الحديث الذي يعتمد عليه أن يكون من رواية الحافظ عن الحافظ، إذا رواه الثقة عن الثقة يكون مقبولا، وليس من شرطه أن يكون الراوي حافظا؛ لذلك البخاري ومسلم أدخلا هذا الحديث في "صحيحيهما".

قال ابن رَجَب: (وحديث "الإيمان بضع وستون شُعْبَة" مخرج في الصحيحين، خرجه البخاري من طريق سليمان بن بلال، وخرجه مسلم، من طريق سهيل، كلاهما عن عبد الله بن دِينار به) وسليمان بن بلال وسهيل ليسا من الحفاظ الذين عدَّهم بداية.

(وقول العُقَيلي: لم يتابع عليه، يشبه كلام القَطَّان وأحمد والبَرديجي، الذي سبق ذكره في أن الحديث إذا لم يتابع راويه عليه؛ فإنه يتوقف فيه، أو يكون منكراً) هذا مذهب لبعض العلماء: الحديث إذا لم يكن من الحفاظ، ولم يتابع على حديثه؛ يتوقف فيه أو يكون منكرا، وهذا مر معنا بحثه في مبحث الشاذ ومبحث المنكر في شرح "الباعث الحثيث"، وقلنا: هذا كله خطأ، **والصواب:** أن الحديث إذا رواه الثقة عن الثقة يكون مقبولا كما هو مذهب جمهور أهل الحديث.

(وقد سبق أيضاً كلام أحمد في حديث **"النهي عن بيع الولاء وعن هبته"**[٤].

وقال البَرديجي: أحاديث عبد الله بن دِينار صحاح من حديث شُعْبَة ومالك وسفيان الثوري، ولم يزد على هذا. ولم يذكر ابن عُيَيْنَة معهم، كما ذكره العُقَيلي) هذه صحاح من حيث القوة في الصحة، أي: إنها صحيحة صحة قوية، أما إن أراد بأنها هي صحاح، وغيرها ليست بصحاح، فلا يُسلَّم له هذا، فإن الثقات الذين رووا عن عبد الله بن دِينار كثير، وقد أدخل الإمام البخاري والإمام مسلم في "صحيحيهما" رواية الكثير من الثقات عن عبد الله بن دِينار.

ثم قال -رحمه الله-: (أصحاب سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري) هو سعيد بن كيسان المَقْبُري، أبو سعيد المدني، ثقة يروي عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة، ويروي عن أبي هُرَيْرَة مباشرة، ويروي عن أبيه الذي هو كيسان عن أبي هُرَيْرَة.

(قال عبد الله بن أحمد: قال أبي) أي: أحمد ابن حنبل (أصح الناس حديثاً عن سعيد المَقْبُري ليث بن سعد) **الليث بن سعد**: الفَهمي، الحافظ، إمام أهل مصر في زمنه، وهذا القول أيضا قاله ابن خِراش (وعبيد الله بن عمر يقدَّم في سعيد) الآن صار

---

[٤] البخاري: ٢٥٣٥ من حديث شعبة عن عبد الله بن دينار ، ومسلم: ١٥٠٦ من حديث سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار.

عندنا الليث بن سعد وعبيد الله بن عمر من أقوى مَن روى عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري.

(وقال يحيى بن سعيد: ابن عَجْلان لم يقف على حديث سعيد المَقْبُري، ما كان عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة، وما روى هو عن أبي هُرَيْرَة) أي: لم يميز بين الروايتين، صار يخلِّط فيها ابن عَجْلان في روايته عن سعيد المَقْبُري، سعيد المَقْبُري كما تقدم معنا [أنه] يروي عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة، ويروي عن أبي هُرَيْرَة مباشرة، بعض الأحاديث يرويها عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة ولم يسمعها من أبي هُرَيْرَة، والبعض الآخر يرويه عن أبي هُرَيْرَة مباشرة، سمعه من أبي هُرَيْرَة ، فابن عَجْلان لم يحفظ أحاديث سعيد هذه، فلم يميِّز بين ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة، وما رواه سعيد عن أبي هُرَيْرَة فخلَّط بينها، هذا معنى كلام يحيى -رحمه الله-.

قال: (وقال يحيى بن سعيد: ابن عَجْلان لم يقف على حديث سعيد المَقْبُري، ما كان عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة، وما روى هو عن أبي هُرَيْرَة. أضعفهم عنه، يعني: عن المَقْبُري حديثاً ؛ أبو مَعْشَر) نَجيح بن عبد الرحمن السِّندي، هو في نفسه ضعيف أصلا.

وقال: (وقال عبد الله -أيضاً-: قال أبي: بلغني عن يحيى بن سعيد قال: لم يقف ابن عَجْلان على حديث سعيد المَقْبُري عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة. فترك أباه، فكان يقول: سعيد المَقْبُري عن أبي هُرَيْرَة) فأخذ يحدث بها، بهذه الطريقة كلها، لم يميز ما

رواه سعيد عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة، وسعيد عن أبي هُرَيْرَة فأخذ يحدث بها كلها عن سعيد المَقْبُري عن أبي هُرَيْرَة.

(وأصح الناس عن سعيد المَقْبُري؛ ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هُرَيْرَة، وما عن أبيه عن أبي هُرَيْرَة، وهو ثبت في حديثه جداً.

وقال ابن المديني: الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المَقْبُري) ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ثقة فقيه فاضل، إذن: فينبغي الحذر من رواية محمد بن عَجْلان عن سعيد المَقْبُري عن أبي هُرَيْرَة، فقد خلّط ابن عَجْلان فيها.

ثم قال: (أصحاب الزُّهْرِي: سبق أنهم خمس طبقات) قد تقدم وذكرناهم وقرأناهم في الدرس الماضي (وهم خلق كثير يطول عددهم)، وذلك أن الزُّهْرِي -رحمه الله- كإن إماما حافظا، وكان مكثرا من التحديث، فتلاميذه كثر (واختلفوا في أثبتهم وأوثقهم: فقالت طائفة: مالك) أي: مالك بن أنس، إمام دار الهجرة (قاله أحمد في رواية، وابن مَعِين) قالا: مالك أثبت مَن روى عن الزُّهْرِي.

(وذكر الفَلَّاس أنه لا يُختلف في ذلك) أي: في أن مالكا أثبت من روى عن الزُّهْرِي.

(قال أحمد في رواية ابنه عبد الله: مالك ثم ابن عُيَيْنة، قال: وأكثرهم عنه رواية يونس وعُقَيل ومَعْمَر، وقال: يونس وعُقَيل يؤديان الألفاظ) هذا من حيث كثرة الرواية، أما من حيث الإتقان والثقة فقالوا: مالك ثم ابن عُيَيْنة، أما من حيث كثرة الرواية فقالوا: يونس وهو ابن يزيد الأيلي، وعُقَيل وهو ابن خالد الأيلي، ومَعْمَر: هو ابن

راشد، وقال: (وعُقَيل يؤديان الألفاظ) أي: يؤديانها باللفظ، يذكران الألفاظ كما سمعاها.

(وقال أبو حاتم الرازي: مالك أثبت أصحاب الزُّهْرِي، فإذا خالفوا مالكاً من أهل الحجاز حُكم لمالك. وهو أقوى في الزُّهْرِي من ابن عُيَيْنة، وأقل خطأ منه. وأقوى من مَعْمَر وابن أبي ذئب) **ابن أبي ذئب**: هومحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب، ثقة فاضل فقيه -رحمه الله-.

(وقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: سمعت يحيى بن سعيد القَطَّان، وذكر يوماً أصحاب الزُّهْرِي فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثنى بسفيان بن عُيَيْنة، ثم ثلث بمَعْمَر، وذكر يونس بعده) وهؤلاء كلهم تجد البخاري ومسلماً قد اعتمدا عليهم في أحاديث الزُّهْرِي، فيخرجان أحاديث الزُّهْرِي من طريق هؤلاء الأئمة الحفاظ.

(وقالت طائفة: أثبتهم ابن عُيَيْنة، قاله ابن المديني، وتناظر هو وأحمد في ذلك) هنا حصل خلاف بينهم، فبعضهم يقدم مالكا على ابن عُيَيْنة، وبعضهم يقدم ابن عُيَيْنة على مالك (وبيَّن أحمد أن ابن عُيَيْنة أخطأ في أكثر من عشرين حديثاً عن الزُّهْرِي، وأما مالك فذكر له مسلم في كتاب "التمييز" عن الزُّهْرِي ثلاثة أوهام) طبعا هنا المسألة تكون نسبية، الآن هذه المقارنة تكون نسبية، الآن ننظر مثلا إذا روى مالك مائة حديث، وروى ابن عُيَيْنة مائة حديث فوهم ابن عُيَيْنة في عشرين حديثا عن الزُّهْرِي، ووهم مالك في ثلاثة أحاديث عن الزُّهْرِي، فيكون الترجيح لمن؟ للإمام

مالك؛ لأن الإمام مالكا يكون أحفظ في مثل هذا، لكن إذا روى ابن عُيَيْنة مثلا عن الزُّهْرِي ألف حديث، وأخطأ في عشرين، وروى مالك عن الزُّهْرِي مائة حديث وأخطأ في ثلاثة، هنا كيف سيكون الفرق؟ المسألة مسألة نسبية، وهنا نرجح رواية ابن عُيَيْنة على رواية مالك، هكذا تكون المقارنة لكن (وذكر أبو بكر الخطيب له وهمين عن الزُّهْرِي، وأحدهما ذكره مسلم) يعني:ثلاثة ذكرها مسلم واثنان ذكرها الخطيب البغدادي، وواحد من الاثنين التي ذكرها الخطيب ذكرها مسلم، إذن: المجموع الذي وهم فيه مالك أربعة، بينما ابن عُيَيْنة أكثر من عشرين حديثاً وهم فيها عن الزُّهْرِي، **والظاهر أنهما متقاربان في نسبة الأحاديث التي يرويانها عن الزُّهْرِي**.

(وقال يحيى بن سعيد: ابن عُيَيْنة أحب إلي في الزُّهْرِي من مَعْمَر.

ونقل عثمان الدَّارمي عن ابن مَعِين عكس ذلك.

وقالت طائفة: أثبتهم مَعْمَر، وأصحهم حديثاً، وبعده مالك) هذا قول ثالث الآن يقدم مَعْمَراً، ثم بعده يأتي مالك.

(قاله أحمد في رواية ابن هانيء عنه، وقال ابن أبي خَيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: أثبت أصحاب الزُّهْرِي مالك ومَعْمَر ويونس، كانوا عالمين به، قال: وحدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: سمعت ابن عُيَيْنة يقول: أخذ مالك ومَعْمَر عن الزُّهْرِي عرضاً، وأخذت سماعاً) عرفنا ما هو العرض وما هو السماع، **السماع**: يسمع من

لفظ الشيخ، **العرض**: يقرأ أحد الحضور على الشيخ، والشيخ يقر ذلك، صحيح أن هذا لا يؤثر من حيث التقديم في صحة الرواية عن الشيخ.

(فقال يحيى بن مَعِين: لو أخذا كتاباً لكانا أثبت منه، يعني: من ابن عُيَيْنَة) يعني:هذا لا يؤثّر، سواء أخذا عرضا، سماعا، كتابة ؛ لا يؤثّر فهما أقوى منه على جميع الحالات.

(قال: وسمعت يحيى يقول: ما أحد أحب إلي من سفيان ويونس ومَعْمَر وعُقَيل يعني:في الزُّهْرِي، وقد كان يونس وعُقَيل عالمين به.

وسمعت يحيى يقول: مَعْمَر أثبت في الزُّهْرِي من سفيان.

وذكر بإسناده عن يونس قال: كان عُقَيل يصحب الزُّهْرِي في حضره وسفره) لاحظ هنا إشارة إلى ماذا؟ يشير إلى طول الملازمة، طول الصحبة، إيش قال هنا؟

قال: (وذكر بإسناده عن يونس قال: كان عُقَيل يصحب الزُّهْرِي في حضره وسفره) لكي تعرف كيف يرجحون بين الرواة.

(وقال إبراهيم بن الجُنَيد: سئل يحيى بن مَعِين وأنا أسمع: من أثبت الناس في الزُّهْرِي؟.

قال: مالك، ثم مَعْمَر، ثم عُقَيل، ثم يونس، ثم شُعَيب، والأوزاعي والزُّبَيْدي) الزُّبَيْدي: محمد بن الوليد الزُّبَيْدي، الحِمصي، ثقة ثبت من كبار أصحاب الزُّهْرِي

(وابن عُيَيْنَة، فكل هؤلاء ثقات. قيل له: أيُّها أثبت، سفيان أو الأوزاعي؟ فقال:

الأوزاعي أثبت، والزُّبَيْدي أثبت منه، يعني: من ابن عُيَيْنة، قال: ومحمد بن أبي حفصة: ضعيف الحديث) آراء مختلفة.

قال: (قال: وسمعت يحيى بن مَعِين يقول: يونس شهد الإملاء من الزُّهْرِي للسلطان، وشُعَيب شهده -أيضاً-.

قال: وعبد الرحمن بن نَمِر عن الزُّهْرِي: ضعيف الحديث) يونس سمع إملاء من الزُّهْرِي، عندما كان يملي على السلطان، وكذلك شُعَيب.

(وقال عبد الله بن الإمام أحمد عن يحيى بن مَعِين، قال: ابن أبي ذئب عرضٌ على الزُّهْرِي) يعني: ابن أبي ذئب سمع من الزُّهْرِي عرضا (وحديثه عن الزُّهْرِي ضعيف، ثم قال: يضعفونه في الزُّهْرِي.

وسئل الجَوزَجاني:) الجَوزَجاني هذا: إبراهيم بن يعقوب الجَوزَجاني، أبو إسحاق، له كتاب "أحوال الرجال"، إمام حافظ ثقة، إلا أنه كان ناصبيا -رحمه الله-، **النّاصبة**: هم الذين ينصِبون العداء لآل البيت (وسئل الجَوزَجاني: من أثبت في الزُّهْرِي؟ قال: مالك من أثبت الناس فيه، وكذلك أبو أويس) هوعبد الله بن عبدالله بن أُويس، أبو أويس الأَصبحي، المدني قال فيه الحافظ: "صدوق يهم"، خرج له مسلم عن الزُّهْرِي ولم يخرج له البخاري أصلا (وكان سماعهما من الزُّهْرِي قريباً من السواء إذ كانا يختلفان إليه جميعاً، ومَعْمَر، إلا أنه يهم في أحاديث، ويختلف الثقات من أصحاب الزُّهْرِي، فإذا صحت الرواية عن الزُّبَيْدي فهو من أثبت الناس فيه،

وكذلك شُعَيب) شُعَيب بن أبي حمزة (وعُقَيل) ابن خالد (ويونس) بن يزيد الأيلي (بعدهم، ويونس بعدهم، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والليث بن سعد، فأما الأوزاعي فربما يهم عن الزُّهْرِي، وسفيان بن عُيَيْنَة كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزُّهْرِي، وإنما أقام يعني: الزُّهْرِي تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة، وفي حديثه يعني: ابن عُيَيْنَة عن الزُّهْرِي اضطراب شديد. وسفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر، وسليمان ابن كثير متقاربون في الزُّهْرِي، يعني: في الضعف) هؤلاء الثلاثة؛ روايتهم عن الزُّهْرِي ضعيفة، روايتهم عن الزُّهْرِي ضعيفة لا تصح، الآن هو ينتقد الروايات ويبين لك من أوثق ممن في الزُّهْرِي، وماذا انتُقد على بعضهم من الروايات.

(فأما ابن أبي ذئب فقد كان له معه صحبة إلا أنه يحكى عنه أنه لم يسمع من الزُّهْرِي، ولكن عرض عليه، والزُّبَيْدي وشُعَيب لزماه لزوماً طويلاً) لاحظ الآن، هذه ذكرها لماذا؟ للثناء عليهما ولتقوية روايتهما عن الزُّهْرِي قال: (لزماه لزوما طويلا، إذ كانا معه في الشام في قديم الدهر، وعُقَيل قد سأله عن مسائل كثيرة، تدل على خُبْر به، وكذا أبو أويس لزمه سنة وسنتين، فما وجدت من حديث يحكى عن الزُّهْرِي ليس له أصل عند هؤلاء فتأن في أمره) يعني: هؤلاء الذين ذكرهم آنفا هم من الحفاظ الثقات الكبار الذين جمعوا أحاديث الزُّهْرِي، فإذا لم تجده عندهم لم يروه واحد من هؤلاء فتأنى في أمره، توقف فيه، وانتبه وانظر إليه وتأمل، ربما يكون صحيحا وربما

يكون خطأً، إذ إن أصحاب الزُّهْرِي كثير، فلماذا أعرضوا عنه جميعا ولم يروه إلا -مثلا- ابن إسحاق، تحتاج أن تتأمل وتنظر في مثل هذا.

(وابن إسحاق روى عن الزُّهْرِي إلا أنه يمضغ حديث الزُّهْرِي بمنطقه حتى يعرف من رسخ في علمه أنه خلاف رواية أصحابه عنه) يعني: أنه يأتي بروايات عن الزُّهْرِي غير معروفة وليست على طريقة رواية أصحابه عنه.

(وإبراهيم بن سعد صحيح الرواية من الزُّهْرِي.

وذكر قوماً رووا عن الزُّهْرِي قليلاً أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزُّهْرِي أنها غير محفوظة. منهم، بُرد بن سِنان، ورَوح بن جناح، وغيرهما، انتهى كلام الجَوزَجاني) كلام عالم، حافظ كبير، يتكلم بعلم ومعرفة وإحاطة بأحاديث الزُّهْرِي -رحمه الله-.

(وكان الإمام أحمد سيىء الرأي في يونس بن يزيد جداً. وقدم عليه مَعْمَراً، وعُقَيلاً، وشُعَيب بن أبي حمزة، وقال: عُقَيل وإبراهيم بن سعد عن الزُّهْرِي أقل خطأ من يونس. وقال: إسماعيل بن أمية ثبت في الحديث، وهو أحب إلي حديثاً من أيوب بن موسى، وكان ابن عمه.

وقال: الذي صح لهُشيم عن الزُّهْرِي أربعة أحاديث، ذكر منها حديث الإفك، وسنذكر كلام أحمد في يونس في موضع آخر -إن شاء الله تعالى -) يعني: هشيم ما صح له في روايته عن الزُّهْرِي إلا أربعة أحاديث فقط.

(وأما ابن إسحاق وابن أخي الزُّهْرِي فتكلم أحمد في حديثهما عن الزُّهْرِي وليَّنه.

وقال: موسى بن عقبة ما أُراه سمع من ابن شهاب، إنما هو كتاب نظر فيه.

وقال ابن مَعِين: الأوزاعي في الزُّهْرِي ليس بذاك، أخذ كتاب الزُّهْرِي من الزُّبَيْدي) روايته عنه في الصحيحين؛ رواية الأوزاعي عن الزُّهْرِي (ذكره يعقوب بن شيبة من طريق أبي داود عنه، ثم قال يعقوب: الأوزاعي ثقة ثبت إلا روايته عن الزُّهْرِي خاصة فإن فيها شيئاً) فيها شيء تنزلها عن مرتبة رواية الأئمة الذين ذكروا مقدَّما كمالك ومَعْمَر وابن عُيَيْنة وغيرهم، لكن لا تنزله عن مرتبة الاحتجاج، يحتج به فروايته عن الزُّهْرِي موجودة في الصحيحين.

(وقال أبو حاتم الرازي: الزُّبَيْدي أثبت من مَعْمَر في الزُّهْرِي خاصة، لأنه سمع منه مرتين) **هذه من طرق الترجيح أيضا عندهم**: الذي يسمع من الشيخ مرة واحدة لا تكون روايته كرواية الذي يسمع منه مرتين أو ثلاث.

(وقال ابن المُبارك وابن مهدي: يونس بن يزيد كتابه صحيح.

وقال نُعيم بن حماد: سمعت ابن عُيَيْنة، يقول: كان زياد بن سعد عالماً بحديث الزُّهْرِي.

وقال عبد الله بن أحمد: (ثنا) إسحاق بن موسى الأنصاري، (ثنا) الوليد بن مسلم، قال: سمعت الأوزاعي يفضِّل محمد بن الوليد الزُّبَيْدي على جميع من سمع من الزُّهْرِي.

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله: ابن أبي ذئب سمع من الزُّهْرِي، ويزيد بن أبي حبيب لم يسمع من الزُّهْرِي، إنما هو كتاب.

ونقل عثمان بن سعيد عن يحيى بن مَعِين، قال: مَعْمَر أحب إلي من صالح بن كيسان يعني: في الزُّهْرِي.

قال: وابن جُريح ليس بشيء في الزُّهْرِي، وابن إسحاق ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزُّهْرِي، والماجَشون ليس به بأس، ومحمد بن أبي حفصة صويلح ليس بالقوي، وأسامة بن زيد في الزُّهْرِي ليس به بأس، وابن أخي الزُّهْرِي ضعيف، وزياد بن سعد في الزُّهْرِي ثقة، وسليمان بن موسى في الزُّهْرِي ثقة.

وقال الدَّارقطني: أبو أويس في بعض حديثه عن الزُّهْرِي شيء).

هذا كله يعتبر لك كالمرجع عندما تمر بك روايات لهؤلاء في كتب الحديث؛ ترجع إلى هذا المرجع وهذا الكتاب، كي تنظر في رواية كل واحد عن الزُّهْرِي، كي ترجِّح بينها عند الاختلاف.

ثم ذكر المؤلف -رحمه الله-: (أصحاب يحيى بن أبي كثير، وأصحاب هشام بن عروة، وأصحاب ابن جُريج، وأصحاب عمرو بن دِينار، وأصحاب الحسن البصري، وأصحاب محمد بن سيرين، وأصحاب ثابت البُناني، وأصحاب قتادة بن دِعامة السَّدوسي، وأصحاب أيوب السَّختياني، وأصحاب شُعْبَة، وأصحاب مَعْمَر

ابن راشد، وأصحاب حماد سلمة، وأصحاب الشعبي، وأصحاب أبي إسحاق السَّبيعي، وأصحاب إبراهيم بن يزيد النخعي، وأصحاب الأعمش، وأصحاب منصور ابن المُعتمر، وأصحاب سفيان بن سعيد الثوري، وأصحاب مكحول الشامي، وأصحاب الأوزاعي، وأصحاب بُكير بن عبد الله الأشج، وأصحاب يزيد بن أبي حبيب، ذكرهم جميعا، ونقل أقوال أئمة الحديث فيهم).

فعندما تمر بك رواية أحد هؤلاء الأئمة، ويختلف الرواة عنه ؛ ترجع إلى هذا المصدر كي تنظر كلام أهل العلم، ولا تنس عند الترجيح مع تقديم الأحفظ ؛ تقديم أيضا الأكثر، فأنت تركز عند اختلاف المحدثين في الرواية عن الراوي، تركز على الحفظ، وتركز أيضا على الكثرة، وعلى أي: قرينة تنفعك في تقوية إحدى الروايتين على الأخرى.

ثم بعد ذلك نبدأ بالقسم الثاني -إن شاء الله- اختصارا للوقت، فهكذا تكون الفكرة قد وصلتكم، وفهمتم المراد من هذا المبحث في هذا القسم.

نكتفي بهذا القدر -إن شاء الله- اليوم، وفي الدرس القادم نبدأ بالقسم الثاني: في ذكر قوم من الثقات لا يُذكر أكثرهم في أكثر كتب الجرح، وقد ضُعِّف حديثهم، إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ.

وهذا القسم أيضا قسم مهم جدا، ويقع بسبب الجهل به كثير من طلبة العلم في الأخطاء والأوهام التي تؤخذ عليهم، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

المجلس الرابع من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رَجَب الحنبلي --رحمه الله-- تعالى-

قال الشيخ الرَّملي -حفظه الله تعالى-[1]:

ذكر ابن رَجَب في البداية أنه قسّم فوائده إلى قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات، وتفاوتهم، وحكم اختلافهم، وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.

وقد تقدم الكلام في هذا القسم.

قال --رحمه الله--: (**القسم الثاني:** في ذكر قوم من الثقات، لا يُذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح، وقد ضُعِّف حديثهم:

إما في بعض الأوقات؛

أو في بعض الأماكن؛

أو عن بعض الشيوخ.

فهذا القسم تحته ثلاثة أنواع -كما ذكرنا-:)

---

[1] الدقيقة: ٢١.

الآن الكلام على الثقات، لانتكلم الآن عن الرواة الضعفاء، الضعفاء ضعوهم على جنب، الآن كلامنا كلُّه عن ثقات الُمحَدِّثين، من الُمحَدِّثين من الرواة من هو ثقة في نفسه، لكنه ضُعِّف في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ كما سيأتي مثاله -إن شاء الله-.

قال: (النوع الأول:

من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض.

وهؤلاء هم الثقات الذين خلَّطوا في آخر عمرهم.

وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً.

ومن أعيان هؤلاء: عَطاء بن السَّائب الثَّقفي الكوفي) هؤلاء الرواة الذين يريد أن يذكرهم الآن هم في الأصل ثقات، ثم بعد ذلك طرأ عليهم الاختلاط فضُعِّف حفظهم وساء بعد أن كان جيدا:

- فمن هؤلاء من استطاع الُمحَدِّثون أن يميزوا بين ما رواه وهو حافظ؛ وبين ما رواه بعد الاختلاط، فأعطَونا ضوابط نميز بها بين قديم حديثه، وجديده.
- ومن هؤلاء الرواة من اختلط ولم يستطع العلماء أن يميزوا بين قديم حديثه وجديده، فمن لم يميز حديثه ما بين القديم والحديث، فهذا يُترك حديثه كله، ويُضعَّف مطلقا؛ احتياطا لحديث رسول الله ﷺ، أما من تميز فنأخذ بالضابط

الذي ذكروه فيه ونمشي عليه، هذا ما نفعله مع من اختلط من الرواة أو تغير حفظه، وأسباب الاختلاط مختلفة كثيرة، منها من كان سبب اختلاطه أنه يعتمد على كتبه فلما احترقت كتبه أو ضاعت لم يعد يُحدِّث تحديثا جيدا، ومنهم من كبر، كان يعتمد على حفظه فكبر وساء حفظه، ومنهم من خلّط بسبب ذهاب بصره، والأسباب في هذا كثيرة لكن الضابط هو ما ذكرناه.

فمن هؤلاء الذين خلطوا: (عَطاء بن السَّائب الثقفي الكوفي:

يكني أبا زيد.

ذكر الترمذي في باب كراهية التزعفر والخَلوق للرجال، من كتاب الأدب من جامعه هذا، قال:

يقال: إن عَطاء بن السَّائب كان في آخر عمره قد ساء حفظه.

وذكر عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد، قال: من سمع من عَطاء بن السَّائب قديماً فسماعه صحيح. وسماع شُعْبَة وسفيان من عَطاء بن السَّائب صحيح) أي: من سمع منه قديما قبل الاختلاط فسماعه صحيح، ومنهم شعبة وسفيان (إلا حديثين عن عَطاء بن السَّائب عن زاذان، قال: شُعْبَة: سمعتهما منه بأخرة.

وذكر العُقَيلي من طريق عمرو الفلَّاس عن يحيى بن سعيد، قال: ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديث عَطاء بن السَّائب شيئاً في حديثه القديم، ثم قلت ليحيى: ما حَدَّث سفيان وشُعْبَة، صحيح هو؟

قال: نعم إلا حديثين كان شُعْبَة يقول: سمعتهما بأخرة.

ومن طريق علي قال: كان يحيى بن سعيد لا يروي من حديث عَطاء بن السَّائب إلا عن شُعْبَة وسفيان) هذا دليل على أنه علم من شُعْبَة وسفيان أنهما أخذا عن عطاء بن السَّائب قبل الاختلاط، ولم يعلم عن غيرهما ذلك.

(ومن طريق أبي النُّعمان، عن يحيى بن سعيد القَطّان، قال: عَطاء بن السَّائب تغير حفظه بعد، وحَمَّاد، يعني: ابن زيد سمع منه قبل أن يتغير) إذن: هذه الرواية عن يحيى القَطّان تدل على أنه كان يقبل أحاديث ثلاثة: سفيان وشُعْبَة وحَمَّاد بن زيد، ويعتبرهم هؤلاء جميعا أنهم قد أخذوا عنه قبل الاختلاط.

(**ذِكر من سمع منه قبل أن يتغير**: سفيان وشُعْبَة) الآن ذكر لنا هذه الأقوال كي يقرر لنا بأن عَطاء بن السَّائب قد اختلط، فنقل عن هؤلاء الأئمة هذا الكلام الذي نقله، كي يُبَيِّن لنا بأن عطاء بن السَّائب اختلط، ثم أخذ الآن يُبَيِّن لنا كيف نعرف من روى عنه قبل الاختلاط؟ ومن روى عنه بعد الاختلاط؟ إذن: عطاء بن السَّائب ممن تميز حديثه القديم عن حديثه الجديد، وميّزوا ذلك بالرواة، فعرفوا أن بعض الرواة قد روى عنه قديما، وأن بعضهم قد روى عنه حديثا، فأخذوا يميزون ويذكرون.

قال: (وقد تقدم أن يحيى بن سعيد نقل عن شُعْبَة أنه سمع منه حديثين بعد أن تغير) والحديثان من رواية عَطاء بن السَّائب عن زاذان، وغير ذلك من رواية شُعْبَة كلُّه رواه عنه قبل الاختلاط، إذن: شُعْبَة إذا روى عن عطاء بن السَّائب حديثا قبلناه إلا الحديثين المذكورين، كذلك سفيان إذا روى عن عطاء بن السَّائب حديثا قبلناه؛ لأن سفيان روى عنه قبل الاختلاط، وكذلك حَمَّاد بن زيد -كما تقدم- من كلام يحيى بن سعيد.

(ومنهم: **حَمَّاد بن زيد**، كما ذكرناه عن يحيى، وحكاه البخاري عن علي) علي: ابن المديني.

(ومنهم: **حَمَّاد بن سلمة**: نقله ابن الجُنيد عن يحيى بن مَعِين).

(ونقل عبد الله بن الدَّوْرقي عن ابن مَعِين، قال: حديث **سفيان** و**شُعْبَة** وحَمَّاد بن سلمة عن عَطاء بن السَّائب مستقيم) كم أصبح عندنا الآن؟ أربعة: سفيان، وشُعْبَة، وحَمَّاد بن زيد، وحَمَّاد بن سلمة.

(وقال ابن أبي خَيثمة: سمعت يحيى يقول: شُعْبَة وسفيان وحَمَّاد بن سلمة في عطاء خير من هؤلاء الذين بعدهم.

ونقل ابن المديني عن يحيى بن سعيد أن أبا عَوانة وحَمَّاد بن سلمة سمعا منه قبل الاختلاط وبعده) هذا قول آخر في حَمَّاد بن سلمة، حَمَّاد بن سلمة منهم من اعتبره روى قبل الاختلاط، ومنهم من يقول أنه روى عنه بعد الاختلاط، فحَمَّاد بن سلمة

حصل فيه خلاف بين الأئمة المتقدمين، فهنا يحيى بن سعيد يقول بأنه روى عنه قبل الاختلاط وبعد الاختلاط، إذن: رواية حَمَّاد بن سلمة عن عَطاء بن السَّائب إذا أخذنا بقول يحيى بن سعيد هنا؛ لا نحتج بها، لماذا؟ لأننا ما عرفنا ما الذي رواه عنه قبل الاختلاط، وما رواه عنه بعد الاختلاط، فنترك حديث حَمَّاد بن سلمة عن عَطاء بن السَّائب.

والبعض قال: لا، هو روى عنه قبل الاختلاط، فالخلاف حاصل فيه.

قال: (سمعا منه قبل الاختلاط وبعده، وكانا لا يفصلان هذا من هذا، خرَّجه العُقَيلي).

(ومنهم: **سفيان بن عُيَيْنَة**: روى الحُميدي عن سفيان، قال: كنت سمعت من عَطاء بن السَّائب قديماً، ثم قدم علينا قَدمة، فسمعته يُحدِّث ببعض ما كنت سمعته منه، فيخلط فيه، فاتقيته واعتزلته) هنا بيّن سفيان أنه لم يعتمد على ما رواه بعد الاختلاط (قال أبو داود: قال أحمد: سماع ابن عُيَيْنَة مقارِب، يعني: من عَطاء بن السَّائب، سمع بالكوفة.

ومنهم: **هشام الدَّسْتَوائي**، ذكره أبو داود عن بعضهم، ولم يسمه) هذا واحد جديد، هشام الدَّسْتَوائي عن عطاء.

(**ومن سمع منه بأخرة بعد اضطرابه:** جَرير، قاله أحمد ويحيى.

ومنهم: خالد بن عبد الله، قاله أحمد وعلي.

ومنهم: ابن عُلَيَّة، وعلي بن عاصم، قاله أحمد.

ومنهم: محمد بن فُضيل، قاله يحيى.

ومنهم: وُهيب وعبد الوارث، ذكره أبو داود وغيره.

ومنهم هُشَيْم، ذكره العِجْلِي وغيره.

وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً، ومن سمع منه بأخرة) هذا الذي يهمنا في الموضوع، ما هو الضابط؟ هل هناك ضابط نستطيع أن نأخذ به ونمشي عليه؟ هل هناك قاعدة في هذا الرجل؟ أم أن الأمر يتوقف على ما ذكره الأئمة المتقدمون؛ فمَن قالوا أنه روى عنه قبل الاختلاط؛ قبلنا حديثه، ومَن قالوا بأنه روى عنه بعد الاختلاط؛ تركنا حديثه؟ فهنا اختلف العلماء في الضابط في ذلك، قال ابن رجب -رحمه الله-: (وقد اختلفوا في ضابط من سمع منه قديماً، ومن سمع منه بأخرة:

فمنهم من قال: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة، فسماعه ضعيف، كذا نقله أبو داود عن أحمد.

ومنهم من قال: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحَمَّادان والدَّسْتَوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم وُهيب وإسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث، نقله أبو داود عن غير أحمد. وقاله أيضاً النَّسائي في سننه إلا أنه لم يسم.

ومنهم من قال: إن حَدَّث عطاء عن رجل واحد بعينه فحديثه جيد، وإن حَدَّث عن جماعة فحديثه ضعيف.

روى العُقَيلي بإسناده عن ابن عُلَيَّة، قال: قال لي شُعْبَة ما حَدَّثك عَطاء بن السَّائب عن رجاله عن زاذان ومَيسرة وأبي البُختري فلا تكتبه، وما حَدَّثك عن رجل بعينه فاكتبه) يعني: إذا قال: حَدَّثنا ميسرة فقط، وحَدَّث حديثا قال: هذا اكتبه، أما إذا جمع الرجال فقال: حَدَّثني زاذان وميسرة وأبي البُختري؛ فهذا دليل على أنه لم يحفظ هذا الحديث لمن هو؟ فذكر هؤلاء الشيوخ ومضى.

(ومن طريق علي بن المديني عن ابن عُلَيَّة، قال: قدم علينا عَطاء بن السَّائب البصرة، فكنا نسأله، قال: فكان يتوهم.

قال: فنقول له: من؟ فيقول: أشياخنا ميسرة وزاذان، وفلان، وفلان) عندما يهم ويخلّط يذكر جماعة من الشيوخ ويمضي.

(ومن طريق أبي بكر بن الأسود: سمعت ابن عُلَيَّة، قال: كان عطاء ابن السَّائب إذا سئل عن الشيء، قال:

كان أصحابنا يقولون: ويقال له: من؟ فيسكت ساعة، ثم يقول: أبو البختري وزاذان وميسرة.

قال: فكنت أخاف أن يجيء بهذا على التوهم فلم أحمل منها شيئاً.

ومنهم من قال: إذا حَدَّث عن أبيه فهو صحيح، وإذا حَدَّث عن الشيوخ مثل: ميسرة وزاذان، بعد التغير، فهو مضطرب.

قال أبو داود: سمعت أحمد، قال: كان فلان -بعض المُحَدِّثين سماه أحمد- عند عَطاء بن السَّائب، وكان إذا حَدَّث عن أبيه أحاديثه المشهورة كتبها، وإذا حَدَّث بأحاديث ميسرة وزاذان يعني: الشيوخ، لا يكتب، يعني: حين أُنكر عطاء.

واتفقوا على أن شُعْبَة وسفيان أصح حديثاً عنه من غيرهما.

قال أبو داود: قلت لأحمد: يشاكل أحد سفيان وشُعْبَة في عطاء؟ قال: لا، قلما يختلف عنه سفيان وشُعْبَة.

وقال أحمد بن أبي يحيى عن يحيى بن مَعِين: جميع من روى عن عطاء بن السَّائب روى عنه في الاختلاط إلا شُعْبَة وسفيان.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: كل شيء من حديث عَطاء بن السَّائب ضعيف إلا ما كان عن شُعْبَة وسفيان) وخالفه غيره، فزاد آخرِين، انظروهم إذا شئتم في "الكواكب النيِّرات"، و"مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر.

وهذا النوع من الرجال قد هان الأمر فيهم وسهل، عندما ألف فيهم العلماء مؤلفات، وجمعوهم في بعض الكتب، صار أمرهم سهلا، فمن أراد معرفة حالهم رجع إلى الكتب التي صنّفت في ذلك، ومن أنفعها: كتاب "الكواكب النيرات"

لابن الكيّال، كتاب جيد ومفيد في هذا الباب، وقد ألّف غيرُه في هذا الموضوع، وقد جمع فوائد ما ألّف من قبله، وألف هذا الكتاب، وذكر هو في مقدمة كتابه جماعة ممن ألف في هذا النوع، وهم مَن اختلط من المُحَدِّثين.

وكتب الرجال التي جمعت أقوال أهل العلم في الراوي قد ذكروا ذلك، ولم يهملوه، فأنت تجد كلام المِزِّي -رحمه الله-، وكلام ابن حجر في الكتب الستة، عندما يذكران الراوي يجمعان كل ما يقفان عليه من أقول علماء الجرح والتعديل في الراوي، ومن ذلك: أقوالهم في مسألة الاختلاط والتغير، كذلك يجمعونها ويضعونها في هذا الكتاب.

لكن يبقى النظر فيمن هم خارج الكتب الستة، أو من لم يجمع عالم من العلماء المتأخرين أقوال العلماء المتقدمين في الراوي، فيلزم حينئذ إذا أردت أن تقف على حال الراوي؛ أن يكون بحثك في حاله جامعاً لأقوال أهل العلم فيه، حتى تعرف أهو ممن قيل فيه بأنه اختلط، أو قيل فيه بأنه يدلّس، أو ليس كذلك.

وعَطاء بن السَّائب: الصحيح فيه: أنهم ذكروا جماعة ممن قيل فيهم أنهم لم يرووا عنه إلا ما رواه قبل الاختلاط، تجدونهم مذكورين في كتاب "الكواكب النيرات"، وكذلك في كتاب "مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر التي هي "هَدي السَّاري مقدمة فتح الباري"، في آخر هذا الكتاب تكلم الحافظ ابن حجر -رحمه الله- على الرواة الذين تُكلِّم فيه في صحيح البخاري، وعلى الأحاديث الذي تُكلّم فيها وهي

في صحيح البخاري، فمن هؤلاء الرواة: عَطاء بن السَّائب، وحُصين بن عبد الرحمن الذي بعده، ذكرهما الحافظ ابن حجر في مقدمة "الفتح"، وذكر التفصيل، والراجح في هذين الراويين، وفي غيرهما ممن خرّج لهم البخاري، وقيل فيه: بأنه اختلط

هذا النوع الأول: وهم الذين ضُعف حديثهم في بعض الأوقات دون بعض.

ثم ذكر من هؤلاء: حُصين بن عبد الرحمن، وسعيد بن إياس الجُريري، وسعيد بن أبي عَروبة، وعبد الله بن عبد الرحمن المسعودي، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثّقفي، وسفيان بن عُيَيْنَة، وصالح مولى التوأمة، وأبان بن صَمعة، ومحمد بن الفضل السَّدوسي، وأبو قِلابة الرَّقاشي.

ثم بدأ يذكر مَن يلتحق بالمختلطين ممن أضرّ في آخر عمره: فقال: (يلتحق بهؤلاء: من أضر في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيداً، فحَدَّث من حفظه أو كان يلقن فيتلقن.

وقد ذكر أبو خيثمة أن يزيد بن هارون كان يعاب عليه أنه لما أضر كان يأمر جارية له أن تلقنه الأحاديث من كتاب فيُحدِّث بها، وقد سبق ذكر ذلك.

فمنهم، عبد الرَّزَاق بن همام الصنعاني:

أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يُرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رُحل إلى عبد الرَّزَاق.

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانيء: عبد الرَّزَاق لا يُعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة وقد حَدَّث عن الزُّهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر، جاؤوا بخلافها.

ونقل الأثرم عنه معنى ذلك.

وقال في النيسابوري يعني: محمد بن يحيى الذهلي: قدم على عبد الرَّزَاق مرتين: إحداهما بعدما عمي.

وذكر الأثرم عن أحمد أنه ذكر له حديث "النَّار جُبار"[٢] فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء.

ثم قال: ومن يُحدِّث به عن عبد الرَّزَاق؟ قلت: حَدَّثني به أحمد بن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتابه وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي.

قال أبو عبد الله: حَكَوْا عنه عن الحُلواني أحاديث أسندها.

---

[٢] أبو داود: ٤٥٩٤، ابن ماجه: ٢٦٧٦.

وقد ذكر غير واحد أن عبد الرَّزَاق حَدَّث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لُقِّنها بعدما عمي. كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه.

وقال النَّسائي: عبد الرَّزَاق ما حُدِّث عنه بأخرة ففيه نظر.

وذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيى بن مَعِين قيل له: تحفظ عن عبد الرَّزَاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ "أنه مسح على الجبائر" فقال يحيى: باطل، ما حَدَّث به معمر قط. ثم قال يحيى: عليه مائة بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حَدَّث بهذا قط. هذا باطل ولو حَدَّث بهذا عبد الرَّزَاق كان حلال الدم. من حَدَّث بهذا عن

عبد الرَّزَاق؟ قالوا: فلان.

وفي بعض النسخ، قالوا: محمد بن يحيى. قال: لا والله ما حَدَّث به معمر. وعليه حِجّة من هنا إلى مكة إن كان معمر يُحدِّث بهذا.

قال عبد الله بن أحمد: هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه. عن علي، عن النبي ﷺ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئًا)

انظر كيف كان حفظهم -رحمهم الله- كانوا أئمة، يعرفون هذا الحديث، ويعرفون مَن حَدَّث به، ويحفظونه جيدا، فعندما روي لهم من حديث معمر؛ بادروا إلى

إنكاره، والحكم عليه بالإبطال؛ لأنهم يعرفون أن هذا الحديث لا يُحدِّث به ثقة، ولا يُعرف عن إمام، لكنه لقِّن لعبد الرَّزَاق بعدما عمي، فحَدَّث به بعد ذلك.

(قال عبد الله: وسمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عبد الرَّزَاق حديثاً قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه) كأنه كان كتابُه جيدا، لكن ما لقنه تلقينا بعدما عمي فهنا دخل عليه الوهم.

(وذكر بعضهم أن سماع الدَّبرِي من عبد الرَّزَاق بأخرة) **الدَّبَرِي**: إسحاق بن إبراهيم، صاحب عبد الرَّزَاق، وثّقه الدارقطني، وقال الحاكم فيه: "صدوق".

(قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرَّزَاق وللدّبري ست سنين، أو سبع سنين) أي: أن الدَّبَرِي سمع منه بعد الاختلاط بعدما عمي، وأصبح يلقّن، والدَّبَرِي هذا ممن روى عن عبد الرَّزَاق بعض "المُصنَّف".

هذا حاله كحال المختلِط تماما، نفس الحكم، نفس ما قيل في ذاك يقال في هذا -أيضا-، ومن هؤلاء أيضا: أبو حمزة السّكري، وعلي بن مُسهِر. ثم أخذ يذكر: (من يُحدِّث من كتابه فيَهِم في حديثه) ونقف عند هذا الموضع.

تفريغ الدرس الخامس من شرح "فوائد وقواعد في علم العلل" لابن رجب -رحمه الله-

نأتي الآن إلى الفوائد والقواعد في العلل للحافظ ابن رجب -رحمه الله.

كي نربط ما مضى بما هو آت: **قلنا: أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:**

الوجه الأول: معرفة أحوال الرواة من حيث التوثيق والتضعيف، وذكر أن كتب الجرح والتعديل قد توفرت، وفيها الكلام على هذا الأمر بحيث يتسنى لمن أراده أن يقف عليه.

ثم ذكر الوجه الثاني: وهو معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف. وهذا الوجه قسّمه -رحمه الله- إلى قسمين:

القسم الأول: معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات، وتفاوتهم، وحكم اختلافهم، وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.

وهذا قد تكلمنا عليه وانتهى.

ونحن الآن في القسم الثاني: وهو في معرفة قوم لا يوجد ذكر كثير منهم، أو أكثرهم في كتب الجرح، قد ضُعِّف حديثهم، إما في بعض الأماكن، أو في بعض الأحيان، أو عن بعض الشيوخ دون بعض.

أي: أنهم هم ثقات في أصلهم، ولكن دخل عليهم الضعف في بعض الحالات، أو في بعض الأحيان.

وذكر من هؤلاء النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض.

وذكرنا من هؤلاء الذين اختلطوا فكان حديثهم صحيحاً في البداية، ثم بعد أن اختلطوا أصبح حديثهم ضعيفا بعد الاختلاط، فمن روى عنهم قبل الاختلاط فحديثه عنهم صحيح، ومن روى عنهم بعد الاختلاط ضعيف مردود.

وذكر أقواما ممن اختلط من الرواة، وذكرنا الترجمة الأولى، ثم بقية التراجم مررنا عليها سريعا من غير قراءتها؛ لأن قراءة الترجمة الأولى تكفي بحيث نفهم الموضوع المراد، وهذا المراد من الأمر.

ثم الباقي يبقى كمرجع عندك، وقلنا: بأن موضوع المختلطين، أو من يلحق بهم كما سيأتي، قد كفانا أمرهم من ألَّف في هذا الفن، وذكرنا أن أجود الكتب المؤلفة في ذلك كتاب "الكَواكب النَّيِّرَات"لابن الكيّال، فقد جمع من اختلط من الرواة، وتكلم عليهم بما فيه الكفاية.

ذكر ابن رجب معنا هنا الآن، قال: (من يلتحق بالمختلطين ممن أضرَّ في آخر عمره:) هذا لم يختلط ولكنه عمي؛ أصابه العمى، وكان يعتمد على كتابه لا على حفظه، فساء تحديثه بسبب أنه كان يطلب من يلقنه ما في كتابه من أحاديث، ويحدث به فصار يلقن الحديث تلقينا، وهذا يشترط كي يصح تلقينه هذا أن يكون الملقِّن معروفا، وأن يكون ثقة، وهذا ما لم يُعرف في كثير ممن حصل معهم هذا الشيء، فلذلك ردوا أحاديثهم، أصابهم العمى، وكانوا يعتمدون على كتبهم.

أما الحفاظ الذين كانوا يعتمدون على حفظهم، فلم يؤثر فيهم ذلك لأنه يعتمد على ما في ذاكرته، لا على ما في كتابه.

قال رحمه الله-: **(من يلتحق بالمختلطين ممن أضر فى آخر عمره:**

يلتحق بهؤلاء من أضر في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيداً، فحدث من حفظه، أو كان يلقن فيتلقن) أما أن يكون قد اعتمد على كتابه، فلما عمي صار بحاجة إلى أن يعرف ما في كتابه، فطلب أن يُلقَّن فلقنوه ما في كتابه، أو لم يكن حافظا جيدا فحدث من حفظه، وكان اعتماده أيضا على كتبه فحدث من حفظه، فخلط في حديثه.

قال: (وقد ذكر أبو خيثمة أن يزيد بن هارون كان يعاب عليه أنه لما أضر كان يأمر جارية له أن تلقنه الأحاديث من كتاب فيحدث بها، وقد سبق ذكر ذلك) يزيد بن هارون: معروف، أحد الحفاظ الثقات قالوا: بأنه عندما أضر، أي: عمي (كان يأمر جارية له أن تلقنه الأحاديث من كتاب فيحدث بها) وهذه الجارية لا نعلم ما حالها هل لقنته تلقينا صحيحا؟ أم تلقينا سيئا؟ هذا يعود على حديثه بالضعف، لكن هذا في يزيد بن هارون الظاهر أنه كان نادرا؛ لأن يزيد بن هارون كان حافظا -رحمه الله-، وكان يعتمد على حفظه، وكان قوي الحافظة، يحفظ خمسة وعشرين ألف إسناد، فالظاهر أن ما ذكره أبو خيثمة كان قليلا نادرا، لا يعول عليه، ولا ينظر إليه.

ثم قال -رحمه الله-: (فمنهم عبد الرَّزَاق بن همام الصنعاني:

أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رحل إلى عبد الرَّزَاق.

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانىء: عبد الرَّزَاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة) هذا السبب في أنه لا يعبأ بحديث من سمع منه بعدما ذهب بصره؛ لأنه كان يلقن أحاديث باطلة (وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها.

ونقل الأثرم عنه معنى ذلك) حدث عن الزهري بأحاديث كتبها الامام أحمد من أصل كتاب عبدالرَّزَاق، رووا عنه هؤلاء الذين سمعوا منه بعد ما عمي؛ رووا عنه أحاديث عن الزهري جاؤوا بخلاف ما سمع الإمام أحمد، أو بخلاف ما أخذ الإمام أحمد عنه من أصل كتابه، فعندما خالفت هذه الأحاديثُ الأحاديثَ التي أخذها الإمام أحمد؛ علموا أن الرجل قد تغيّر حاله (ونقل الأثرم عنه معنى ذلك) نقل الأثرم عن الإمام أحمد معنى ما نقله عنه إسحاق بن هانئ.

(وقال في النيسابوري يعني محمد بن يحيى الذُّهلي: قدم على عبد الرَّزَاق مرتين: إحداهما بعدما عمي) أي: أن محمد بن يحيى الذهلي قدم على عبد الرَّزَاق مرة قبل أن يعمى، فسمع منه سماعا صحيحا، ومرة بعدما عمي فسمع منه سماعا سيئا، لا يعتمد عليه.

(وذكر الأثرم عن أحمد أنه ذكر له حديث "النار جُبَار"[١] فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء) هذا الحديث يرويه عبدالرَّزَاق (ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرَّزَاق؟ قلت: حدثني به أحمد بن شَبُّويَه) هذا كان حافظا ثقة (قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتابه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي.

قال أبو عبد الله: حكَوْا عنه عن الحُلواني أحاديث أسندها.

وقد ذكر غير واحد أن عبد الرَّزَاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لقنها بعدما عمي. كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه) هذه الأحاديث

---

[١] أبو داود: ٤٥٩٤، وابن ماجه: ٢٦٧٦.

التي رواها في فضل علي وأهل البيت، أحاديث مناكير، فقالوا: بعضها رواه عنه الضعفاء فهذه لا تعتمد، وبعضها رواها عنه الثقات، ولكنهم من الذين رووا عنه بعد ما عمي، فرواياتهم عنه غير صحيحة لأنه كان يلقن.

(وقال النسائي: عبد الرَّزَاق ما حدث عنه بأخرة ففيه نظر) أي: الأحاديث التي حدثوها عنه في آخر عمره، فهذه فيها نظر؛ لأنه كان يلقن كما تقدم.

(وذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين قيل له: تحفظ عن عبد الرَّزَاق عن مَعمَر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضَمْرَة عن علي عن النبي ﷺ "أنه مسح على الجبائر" فقال يحيى) أي: ابن معين (باطل، ما حدث به مَعمَر قط. ثم قال يحيى: عليه مائة بدنة مقلدة مجللة إن كان مَعمَر حدّث بهذا قط) فهو جازم من أن مَعمَرا لم يحدث بهذا الحديث مطلقا (هذا باطل، ولو حدث بهذا عبد الرَّزَاق كان حلال الدم. من حدث بهذا عن عبد الرَّزَاق؟ قالوا: فلان.

وفي بعض النسخ، قالوا: محمد بن يحيى. قال: لا والله ما حدث به مَعمَر. وعليه حجة من هنا إلى مكة إن كان مَعمَر يحدث بهذا) هذا الخطأ فيه الظاهر من عبد الرَّزَاق لأن محمد بن يحيى كان ممن روى عنه بعد ما عمي كما تقدم عن الإمام أحمد -رحمه الله-.

(قال عبد الله بن أحمد: هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي، عن النبي ﷺ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً) هذا أصل الإسناد، ذاك الحديث الذي رواه عبدالرَّزَاق، ولكنه لقن هذا الحديث، فرواه بعد التلقين.

(قال عبد الله: وسمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عبد الرَّزَاق حديثاً قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه) هذا يبين بأن رواية يحيى عن عبد الرَّزَاق رواية جيدة، معتبرة لماذا؟ لأنه أخذ عنه من أصوله، فما أخذ عنه بعد ما عمي، وصار يتلقن.

(وذكر بعضهم: أن سماع الدَّبَري من عبد الرَّزَاق بأخرة) إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري: هوثقة، ولكن سماعه من عبدالرَّزَاق كان بعد ما عمي عبدالرَّزَاق، والدَّبَري هذا يروي بعض "المصنَّف" عن عبدالرَّزَاق.

(قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرَّزَاق، وللدَّبري ست سنين أو سبع سنين) يعني كان صغيرا سمع منه بأخرة، على كلٍّ ذكر ابن الكَيَّال في "الكَواكب النَّيِّرَات" جماعة ممن رووا عن عبد الرَّزَاق في آخر عمره، فممكن أن تراجعها أنت إذا أردت أن تعرف من الذي روى عنه قبل أن يعمى، وبعد ذلك، بإمكانك أن تراجع "الكَواكب النَّيِّرَات".

ثم ذكر -رحمه الله-: **أبا حمزة السكري، وعلي بن مُسهر** من الذين حالهم كحال عبدالرَّزَاق.

ثم قال -رحمه الله-: **(ومن هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتابهم فيضبطون:)** هؤلاء كان حفظهم فيه ضعف، وكانت لهم كتب، وتقدم معنا في علم الحديث أن الحفظ حفظان:

حفظ صدر.

وحفظ كتاب.

فكانوا إذا حدثوا من كتبهم أجادوا، حدثوا بأحاديث قوية، ولكن إذا اعتمدوا على حفظهم، وحدثوا منه أساؤوا وحدثوا بأحاديث واهية، فهؤلاء القوم ذكروا منهم:

- عبد الرَّزَاق بن همام الصنعاني، وقد تقدم معنا لأنه كان يحدث من كتابه في الأصل، فلما أضرَّ صار يحدث من حفظه، فأتى بأشياء منكرة.
- وذكر أيضا: عبد العزيز الدراوردي.
- وذكر همام بن يحيى العَوْذي.
- وشريك بن عبدالله النخعي.
- وحماد بن أبي سليمان.
- وحفص بن غِياث.
- وشبيب سعيد الحَبَطي.
- وإبراهيم بن سعد الزُّهري.
- وأبو داود الطيالسي.
- ويونس بن يزيد الأيلي.
- وعبد الصمد بن حَسَّان.

هؤلاء كلُّهم ممن كانت لهم كتب صحيحة، كتبهم كانت صحاح، ولكن في حفظهم إضطراب وضعف، وهؤلاء كلهم حكمهم حكم المختلط: إن تميز لنا ما رووه في حال صحة روايتهم فيقبل؛ إن تميز لنا وعرفنا ما هو الضعيف من الصحيح من حديثهم أخذنا بالصحيح وتركنا الضعيف، وإذا لم يتميز لنا شيء من ذلك تركنا كل أحاديثهم احتياطا لحديث النبي ﷺ.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: **(النوع الثاني: من ضُعِّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب:)** الآن انتهى من النوع الأول: وهو من ضعف في بعض الأوقات، الآن بدأ في النوع الثاني: وهو من ضعف في بعض الأماكن، لا في بعض الأوقات.

قال: **(النوع الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب:**

الضرب الأول: مَن حدّث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه) أي: حدث في مكان آخر، وأخذ الحديث من كتابه مباشرة (فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط) ذكر من هؤلاء: مَعمَر بن راشد.

قال: (فمنهم مَعمَر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد) كان يحدث في اليمن من كتبه، فكانت روايته صحيحة وجيدة، فلما ذهب إلى البصرة حدث من حفظه، فحدث بأحاديث واهية ضعيفة.

قال: (فمنهم مَعمَر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد.

قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبد الرَّزَاق عن مَعمَر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر -يعني باليمن-، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة)

رواية عبدالرَّزَاق عنه؛ لأن عبدالرَّزَاق يمني سمع منه في اليمن، وفي اليمن كان يحدث من كتبه وينظر في كتبه، بينما عندما ذهب إلى البصرة حدث من حفظه فأخطأ، رواية البصريين عنه صارت ماذا؟ ضعيفة، في رواية البصريين عنه أحاديثه تكون مضطربة، أما إذا روى عنه أهل اليمن فحديثه يكون جيدا، فهذا إذا حدث بالحديث عنه أهل اليمن فحديثه جيد، وإذا

حدث بحديثه عنه أهل البصرة فحديثه سيء، فهذا يبين لك أن حديثه في اليمن جيد، وحديثه في البصرة ضعيف.

(وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من مَعمَر، حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه.

فمما اختلف فيه باليمن والبصرة) أي: مما اختلف فيه حديثه في اليمن وحديثه في البصرة (حديث: "أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زُرارة من الشوكة" رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً. ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس[٢]) فما هو الصواب في مثل هذا؟ يكون الصواب: هي رواية أهل اليمن عنه، عن أبي أُمامة بن سهل مرسلا.

قال: (والصواب: المرسل.

ومنه حديث: "إنما الناس كإبل مائة".

رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً[٣]. ورواه بالبصرة مرة كذلك) أي: مرة رواه عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا كروايته في اليمن (ومرة عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة[٤]) الصواب ماذا؟ الصواب: ما رواه في اليمن.

(ومنه حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه: "أن غَيلان أسلم وتحته عشر نسوة" الحديث.

قال أحمد في رواية ابنه صالح: مَعمَر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان، ورجع باليمن، فجعله منقطعاً) فالصواب: ما حدث به في اليمن، لا ما حدث به في البصرة.

ثم ذكر مثله: **مَعمَر، وهشام بن عُروة، وعبد الرحمن بن أبي الزِّناد، ويزيد بن هارون، وعبدالرَّزَاق بن همام، وعبيد الله بن عمر العُمَري، والوليد بن**

---

[٢] الترمذي: ٢٠٥٠.

[٣] مسلم: ٢٥٧٤.

[٤] المعجم الأوسط للطبراني: (٨/٦٠ رقم: ٧٩٦٤)، وقال عقبه: " لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا وُهَيْبٌ " .
وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ".

مسلم الدمشقي، والمسعودي، ثم بدأ بالضرب الثاني، ونقف عند الضرب الثاني كي لا نطيل عليكم.

تفريغ الدرس السادس من شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" لابن رَجَب الحنبلي

قال الشيخ علي الرملي –حفظه الله تعالى–[1]:

نبدأ الآن بكتاب "الفوائد والقواعد في علم العلل"، وكنا في الدرس الماضي قد وصلنا عند **النوع الثاني**: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب، **وذكرنا الضرب الأول وهو**: من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط، **وذكر منهم مَعْمَر بن راشد.**

ومعنا اليوم: **(الضرب الثاني: من حدث عن أهل مصر أو إقليم)** عن أهل مصر: يعني عن أهل بلد **(أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ:)**

- إسماعيل بن عَيَّاش:

(فمنهم: إسماعيل بن عَيَّاش الحمصي أبو عُتبة، إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد.

وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

[1] الدقيقة: ٢٤.

هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه، منهم: أحمد ويحيى والبخاري وأبو زرعة.

وقد ذكر الترمذي ذلك -أيضا- في كتاب الوصايا في باب ما جاء: "لا وصية لوارث") قال هناك --رحمه الله--[٢]: "وَرِوَايَةُ إسماعيل بْنِ عَيَّاش عَنْ أهل الْعِرَاقِ وَأهل الْحِجَازِ لَيْسَ بِذَلِكَ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُمْ مَنَاكِيرَ، وَرِوَايَتُهُ عَنْ أهل الشَّامِ أَصَحُّ، هَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إسماعيل).

ثم قال ابن رَجَب -رحمه الله--: (وذكرنا هناك كلام الحفاظ بألفاظهم في هذا المعنى، وذكرنا كلامهم في إسماعيل بن عَيَّاش، وبقية بن الوليد، في ترجيح أحدهما على الآخر بما فيه كفاية)

خلاصة هذا: أن إسماعيل بن عَيَّاش حديثه عن الشاميين صحيح، أما حديثه عن غيرهم فلا، فأنت إذا مر بك في إسناد؛ تنظر: هل شيخه الذي يروي عنه شامي أم حجازي أم عراقي أم غير ذلك؟ إذا كان شاميا فتصحح حديثه، وإذا كان غير ذلك فلا يصحح حديثه، هذا معنى كلامهم -رحمهم الله-.

ثم ذكر من هؤلاء أيضا: **بقية بن الوليد، ومَعْمَر بن راشد، وفرَج بن فَضالة، وخالد بن مَخْلد القَطَوَاني**، وذكر أيضا: **ابن عُيينة**.

---

[٢] سنن الترمذي: عقب حديث: ٢١٢٠.

(**الضرب الثالث: من حدَّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه)** هذا الفرق الذي بينه وبين الذي تقدم: أن الوهم والخطأ وقع من الراوي يعني: فيما تقدم معنا وقع من إسماعيل بن عَيَّاش، لا من أهل الحجاز، ولا من أهل العراق؛ الخطأ الذي وقع في حديثه وقع بسببه هو؛ هو الذي ساء تحديثه عن غير أهل الشام.

أما هذا النوع: (من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه) هاهنا الوهم والخطأ كان ممن حدث عن هذا الراوي، لا منه هو، يعني أهل بلد مَعِينة، هم الذين أخطأوا في روايتهم عن هذا الراوي، وليس هو الذي أخطأ في التحديث في بلدهم كما حصل مع مَعْمَر، أو كما حصل مع إسماعيل بن عَيَّاش، لا، هذا أهل البلد هم الذين أخطأوا في رواية حديثه، وليس هو السبب في الأخطاء التي وقعت في الحديث.

فذكر منهم: زُهَيْر بن محمد الخُرَسَاني.

(فمنهم: زُهَيْر بن محمد الخُرَاسَاني، ثم المكي، يكنى أبا المنذر، ثقة، متفق على تخريج حديثه؛ مع أن بعضهم ضعفه.

وفصل الخطاب في حال رواياته: أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرِّج عنه في "الصحيح" فمن رواياتهم عنه. وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ من الآنكار.

قال أحمد في رواية الأَثْرَم: الشاميون يروون عنه أحاديث مناكير، ثم قال: تُرى هذا زُهَيْر بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا؟! ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر، أحاديث مستقيمة صحاح)

هنا الإمام أحمد --رحمه الله-- أنكر رواية الشاميين عن زُهَيْر بن محمد الخُرَسَاني هذا، حتى قال: (ترى هذا زُهَيْر بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا) قال: لعلهم قلبوا اسمه؛ رووا عن شخص آخر وغيروا اسمه إلى زُهَيْر بن محمد، من شدة المنكرات التي رويت على اسم هذا الرجل من قبل أهل الشام، فرواية أهل الشام عن زُهَيْر بن محمد هذا منكرة، والحمل فيها على أهل الشام لا على زُهَيْر، لذلك أفرد ابن رَجَب -رحمه الله- هذا النوع بنوع مستقل.

ثم قال -رحمه الله-: (وأما أحاديث أبي حفص التِّنِّيسِي عنه، فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا. أما بواطيل فقد قاله) أي: جزم بأن الإمام أحمد قال كلمة بواطيل في نقله لهذا الكلام عن الإمام أحمد، وأبو حفص التنيسي هذا شامي (وقال البخاري في زُهَيْر: روى عنه ابن مهدي والعَقَدِي، وموسى بن مسعود، وروى عنه أهل الشام أحاديث مناكير) انظر كيف تتابعوا على هذا الحكم (قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زُهَيْر آخر) ليس هذا زُهَيْر؛ لأن المناكير التي رويت عنه، هذه أخطأء ومناكير لا يرويها عنه أهل العراق مثلا، لكنها تقع في روايات أهل الشام عنه، قال: كأنهم يروون عن زُهَيْر آخر، ليس هذا زُهَيْر لشدة المنكرات التي رويت

في ذلك (وقال البخاري -أيضا-: روى عنه الوليد بن مسلم، وعمرو بن أبي سلمة مناكير عن ابن المنكدر، وهشام بن عروة، وأبي حازم.

قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زُهَيْر آخر فقلبوا اسمه.

وقال أبو حاتم: في حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه فما حدث من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح)

هنا الآن أبو حاتم حمل العهدة في المنكرات التي رواها أهل الشام عن زُهَيْر لزُهَيْر نفسه، لا لأهل الشام، فجعله من النوع الذي تقدم معنا: فيمن روى روايات في بلد فأجاد، وروى روايات في بلد آخر فساء حفظه فتغيرت روايتهم عنه، وجعل الحمل في ذلك على زُهَيْر نفسه، لا على أهل الشام، فهنا أبو حاتم الرازي خالف الإمام أحمد والذين معه الذين حمّلوا العهدة في المنكرات على أهل الشام، لا على زُهَيْر.

(قال ابن عَدي: لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه؛ فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به. انتهى)

هنا ابن عدي كذلك يذكر أن الشاميين إذا حدّثوا عنه أخطأوا عليه، أما إذا حدث عنه أهل العراق فروايتهم عنه شبه مستقيمة وجيدة.

وإن كانوا اختلفوا فيمن هو السبب في الخطأ، إلا أنهم كلهم مطبقون على أن رواية الشاميين عنه غير مستقيمة ومنكرة.

(وقد خرج الترمذي من رواية الشاميين عنه غير حديث، كحديث: "كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يسلم تسليمة واحدة".

وحديث: قرأ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على أصحابه سورة الرحمن، الحديث.

والحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه كثيراً كالوليد بن مسلم وعمرو بن أبي سلمة، ثم يقول: صحيح على شرطهما، وليس كما قال)

انظر هنا ما السبب في تخريج الترمذي والحاكم لحديث أهل الشام عنه؟ السبب في ذلك: التساهل فهما يتساهلان لا كصاحبي الصحيحين: البخاري ومسلم؛ لم يخرجوا من رواية الشاميين عنه، وإنما خرجوا من رواية العراقيين عنه، أما الترمذي والحاكم فقد خرجا من رواية الشاميين، فهما يتساهلان لا كأصحاب الصحيح.

وهذا من أوهام الحاكم أيضا أنه يقول: صحيح على شرطهما أيضا؛ لأن الحاكم ينظر إلى أفراد الرواة، ولا ينظر إلى النسق الذي أخرجوا به، فمثلا ينظر إلى الوليد بن مسلم فيقول: قد خرجا له، وينظر إلى زُهَيْر بن محمد فيقول: قد خرجا له، فيأتي لرواية الوليد بن مسلم عن زُهَيْر بن محمد ويقول: هو على شرطهما، وليس هذا على شرطهما لأن النسق هنا اختلف، هما وإن أخرجا للوليد بن مسلم، لكنهما لم يخرجا رواية الوليد بن مسلم عن زُهَيْر بن محمد، خرجا للوليد بن مسلم، وخرجا لزُهَيْر

بن محمد، لكن رواية الوليد بن مسلم عن زُهَيْر بن محمد لم يخرجاها، فلا بد من النظر في النسق؛ في نسق الإسناد حتى يقال: بأنه على شرطهما أو لا؟

ثم ذكر بعد ذلك من هؤلاء أيضا: **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، و أيوب بن عُتبة.**

ثم قال -رحمه الله-: (النوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم:) هم في الأصل ثقات، لكن ضعفوا في روايتهم عن بعض الشيوخ فقط، قال: (وهؤلاء جماعة كثيرون:) ذكر منهم: **حَمَّاد بن سَلَمَة**، سيبدأ أولا بذكر الرواة أو الرجال الذين أتقن حَمَّاد بن سَلَمَة حديثهم، ثم يثني بعد ذلك ببعض الرواة الذين أساء أو أخطأ حَمَّاد بن سَلَمَة في حديثهم.

قال: (فمنهم حَمَّاد بن سَلَمَة البصري -رضي الله عنه-.

وقد ذكرنا فيما تقدم أنه أثبت الناس حديثاً عن ثابت.

وكذلك حديثه عن علي بن زيد بن جُدعان، هو حافظ له، وقد ذكرنا ذلك فيما سبق أيضا) فرواية حَمَّاد بن سَلَمَة عن هذين الشيخين قوية جيدة، وإن كان علي بن زيد ضعيف لذاته، لكن رواية حَمَّاد بن سَلَمَة عنه أفضل الروايات.

قال: (قال يعقوب بن شيبة: حَمَّاد بن سَلَمَة ثقة، في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم، مقدم على غيره فيهم.

منهم: ثابت البُناني، وعمار بن أبي عمار) إذن: خلص عندنا إلى الآن: روايته عن ثابت البناني، وروايته عن علي بن زيد، وروايته عن عمار بن أبي عمار؛ قوية جيدة.

(وقال أحمد في رواية الأَثْرَم: لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن حُمَيد من حَمَّاد بن سَلَمَة، سمع منه قديماً، يروي أشياء مرة يرفعها. ومرة يوقفها)

أي: أنه يحفظ ويعلم ما هو المرفوع من الموقوف، فيميز بينهما، لا يرفع الجميع ويوقف الجميع كما يفعل بعض من ساء حفظه، لا، هنا يميز يعرف ما حفظه عن شيخه مرفوعا وما حفظه عنه موقوفا، هذا يدل على أنه أتقن أحاديث شيخه.

قال: (قال: وحُمَيد يختلفون عنه اختلافاً شديداً. وقال في رواية أبي الحارث: ما أحسن ما روى حماد عن حُمَيد.

وقال في رواية أبي طالب: حَمَّاد بن سَلَمَة أعلم الناس بحديث حُمَيد وأصح حديثاً.

وقال أيضا في روايته: حَمَّاد بن سَلَمَة أثبت الناس في حُمَيد الطويل، سمع منه قديماً، يخالف الناس في حديثه، يعني في حديث حُمَيد.

وقال أحمد في رواية علي بن سعيد: محمد بن زياد صاحب أبي هريرة ثقة، وأجاد حَمَّاد بن سَلَمَة الرواية عنه.

وأما سماعه من أيوب فسمع منه قديماً، قبل حماد بن زيد ثم تركه، وجالسه حماد بن زيد فأكثر عنه، وكان حماد بن زيد أعلم بحديث أيوب من حَمَّاد بن سَلَمَة، قاله الإمام أحمد أيضا.

وقال في رواية حنبل: حَمَّاد بن سَلَمَة يسند عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه)

أي: أن حماد بن زيد أجود منه في روايتهما عن أيوب.

قال: (**وأما الشيوخ الذين تكلم في رواية حماد عنهم، فمنهم:**) هذا هو شاهدنا من الموضوع (**قيس بن سعد**: قال أحمد: ضاع كتابه عنه، فكان يحدث من حفظه فيخطىء) أي: حَمَّاد بن سَلَمَة ضاع كتابه الذي كتب فيه أحاديث قيس بن سعد، فأخذ يحدث من حفظه فأخطأ في أحاديثه.

(وضعف يحيى بن سعيد القطان روايات حَمَّاد بن سَلَمَة عن قيس بن سعد، ورواياته عن زياد الأعلم.

قال البيهقي: حماد ساء حفظه في آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه، ويجتنبون ما تفرد به عن قيس خاصة) هذا دليل على أن روايته عن قيس بن سعد ضعيفة لا تُقبل.

(وقد ذكرنا في الزكاة حديث حماد، عن قيس، عن أبي بكر بن حَزم، في فرائض الصلاة.

وقال أحمد في رواية الأَثْرَم: حَمَّاد بن سَلَمَة إذا روى عن الصغار أخطأ، وأشار إلى روايته عن داود بن أبي هند.

وقال مسلم في كتاب "التمييز": اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت حَمَّاد بن سَلَمَة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن مَعِين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة. وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجُريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبد الوارث، ويزيد بن زُريع. انتهى)

لكن حديثه عن هؤلاء لا ينزل إلى درجة عدم الاحتجاج به، بخلاف روايته عن قيس بن سعد فإنها تنزل إلى درجة الضعف، فلا يحتج بها.

قال ابن رَجَب: (ومع هذا فقد خرَّج مسلم في صحيحه لحَمَّاد بن سَلَمَة عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجُريري ويحيى بن سعيد الآنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار) انظر مع أنه ذكر ما ذكر مسلم في كتاب "التمييز" إلا أنه خرج روايته عن هؤلاء، ولكنه لم يخرجها للاحتجاج بها بمفردها، قال: (ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات، ووافقوه عليه، لم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه، والله أعلم) إذن: هنا لم يخرج له عنهم احتجاجا، وإنما خرج له عنهم في المتابعات، وهذا لا يدل على أنه يحتج بروايته عنهم، فجعلها مما

تصلح في المتابعات لكن الصحيح -إن شاء الله- أن روايته عن هؤلاء يحتج بها لا تصل إلى درجة الضعف، أو إلى درجة عدم الاحتجاج بها عن هؤلاء الثقات كأيوب وقتادة ويحيى بن سعيد وغيرهم.

(وقد قيل: إن من سمع من حماد تصانيفه فليس حديثه بذاك، ومن سمع منه النسخ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعه جيد.

قال جعفر الطيالسي عن يحيى بن مَعِين: من سمع من حَمَّاد بن سَلَمَة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حَمَّاد بن سَلَمَة نُسخًا فهو صحيح)

على كلٍّ: روايته عن المذكورين فيها خلاف، والصحيح -إن شاء الله-: أنه يُحتج بروايته عن أيوب ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار، أما روايته عن قيس بن سعد فهذه التي لا يحتج بها.

ثم ذكر -رحمه الله-: **جَرير بن حازم، ومحمد بن عَجلان، وعاصم بن بَهدَلة، وهشام بن حسَّان، سليمان التيمي، وجعفر بن بَرقان، ومَعقِل بن عبيد الله الجَزري، والمُغيرة بن مسلم، وعِكرمة بن عمار، وسِماك بن حرب، وعمرو بن أبي عمر، سماك بن حرب** -أظنه سيذكر روايته عن عكرمة، وذكر روايته عن عكرمة معروف بأن روايته عن عكرمة مضطربة-، **ذكر عمرو بن أبي عمرو، وداود بن الحصين، والأوزاعي، والأعمش، وسفيان، ومنصور بن المعتمر، وحماد بن زيد، وحبيب بن أبي ثابت، وعبد الكريم بن مالك الجزري، ومَعْمَر بن راشد، ومطر بن طَهمان الوراق، وأبا**

مَعشر، ويزيد بن إبراهيم، وعبد المجيد بن عبد العزيز، وهشام بن سليمان، وورقاء بن عمر، وأصحاب الزهري: من ضعف في الزهري، ومن ضعف في عبيد الله بن عمر العمري، وذكر أيضا: عبدالعزيز بن محمد الدَّارَوردي، وقَبيصة بن عُقبة، ويعلى بن عبيد، وأبا معاوية الضرير: محمد بن خازم، ومحمد بن كثير الصنعاني، وزيد بن الحُباب العُقلي، وسلمة الأحمر، ويونس بن أبي إسحاق.

هؤلاء كلهم: ذكرهم وذكر من ضعفوا فيهم، لكن دائما تحتاج أن تتأمل كلام أهل العلم في الراوي، وتحتاج أن تزن كلامهم بميزان دقيق، هل يعنون بضعفه في الشيخ المُعَيَّن الضعف الذي لا يحتج به معه؟ أم أنه ضعف خفيف يحتج به، ولكن يكون في درجة الحسن؟ أم أنه ضعف يصلح في الشواهد والمتابعات، أو لا يصلح في الشواهد والمتابعات كل هذا كلام أهل العلم يدل عليه وتستطيع أن تفهمه من كلامهم.

ثم بدأ بعد ذلك في: (ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم).

نتوقف إلى هنا -إن شاء الله-.

تفريغ الدرس السابع من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" لابن رجب

قال الشيخ علي الرملي –حفظه الله تعالى–:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

معنا اليوم الدرس السابع من دروس شرح كتاب "العلل والفوائد" لابن رجب –رحمه الله تعالى–.

وقفنا في الدرس الماضي عند قول المؤلف –رحمه الله–: (ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم) وهو من ضمن (النوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم)

هنا يريد أن يذكر نوعا من الشيوخ هو في أصله ثقة، وروايته مقبولة، لكن يوجد عندنا حالة أو صورة يفعلها أو تصير بها روايته ضعيفة، ما هي هذه الصورة؟

يجمع الشيوخ؛ ما معنى جمع الشيوخ؟

معنى جمع الشيوخ: أن يأتي هذا الراوي، ويسمع حديثا مَعِينا من أكثر من شيخ، من اثنين، من ثلاث، من أربعة، يسمع منهم، يحدثونه نفس الحديث، فبدل أن يروي

الحديث عن كل واحد من شيوخه بمفرده، يذهب يجمعهم كلهم، فيقول حدثني فلان وفلان، عن فلان، فيجمع الشيوخ، ويخلط بين رواياتهم.

بعض الحفاظ كان متقنا حافظا قويا في حفظه، فكان يجيد هذا الفعل، كان يجيد هذا الفعل ويتقنه، ويروي الرواية بشكل سليم، لكن بعضهم كان يخلط، فضعف بسبب هذا الفعل.

فإذا فعل هذا وروى عن أكثر من شيخ الحديث؛ لا يقبل منه، وإذا روى رواية عادية عن شيخ؛ يقبل منه، هذا الذي يريد أن يذكره ابن رجب في هذا المبحث.

فخلاصة هذا المبحث ستكون: أن الجمع بين روايات الشيوخ لا يقبل إلا من حافظ عارف بمواطن الاتفاق والاختلاف، فلا يجمع بين روايات مختلفة فيوهم أنها متفقة.

قال المؤلف -رحمه الله-: (قد تقدم عن شُعْبَة أنه قال لابن عُلَيَّة: إذا حدثك عطاء بن السائب عن رجل وأحد فهو ثقة، وإذا جمع فقال: زاذان وميسرة وأبو البختري فاتقة، كان الشيخ قد تغير)

فكانوا يخشون أن يكون عطاء؛ عطاء قد تغير حفظه لذلك تجد عطاء بن السائب بعد أن اختلط، من روى عنه بعد الاختلاط لا يقبلون منه، ومن روى قبل الاختلاط يقبلون منه، فروايته عندما يجمع الشيوخ كانوا يخشون منها؛ لأنه كان قد تغير حفظه، فيخشون أن يذكرهم على سبيل التوهم، يذكر جماعة من شيوخه،

يعني: ما عاد يستطيع أن يميز، فيجمعهم ويمشي، وهذا عطاء طبعا قد تقدم الكلام فيه في نوع سابق فيمن ضعف حديثه في بعض الأوقات، وهم من اختلط في الحديث.

قال: (وقد ذكره يعقوب بن شَيْبَة بهذا اللفظ، وقال: أحسب علي بن طِبْرَاخ حدثني بهذا، عن ابن عُلَيَّة، أو بعضه وكذلك.

وكذلك قال الدارقطني في ليث بن أبي سُليم: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد) لكن الصحيح أن ليث بن أبي سليم ضعيف مطلقا.

قال: (ونقله عنه البَرقاني) يعني: نقل الخبر الذي ذكره عن الدارقطني البرقاني (وهذا أصله من قول شُعْبَة لليث بن أبي سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة عطاء وطاووس ومجاهد؟!) يسأله سؤال إنكار.

(قال أبو نُعَيْم: قال شُعْبَة لليث: كيف سألت عطاء وطاووساً ومجاهداً كلهم في مجلس واحد؟.

قال ابن أبي حاتم: يعني: كالمنكر عليه اجتماعهم) يعني: أنت سمعت منهم منفردين فكيف رويت عنهم هكذا بشكل مجتمع؟ وأين سمعت منهم جميعا في مجلس واحد؟ هذا لا يكون منك (قال يعقوب بن شَيْبَة: يقال إن ليثاً كان يسأل عطاء وطاووساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه) ركزوا هنا الآن، انظروا أين الإشكال في روايته عن مجموعة من المشايخ مرة واحدة.

قال: (كان يسأل عطاء وطاووساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه) يعني: يجيب عطاء بإجابة، وطاووس بإجابة أخرى، ومجاهداً بإجابة أخرى، فيختلفون فيه.

قال: (فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له) يعني: إيش؟ يعني: يغير ما قالوه، لكن لم يكن يتعمد هذا، هذا من الوهم، من الخطأ الذي كان فيه.

قال: (وقد طعن بمثل هذا على جابر الجُعْفِي) جابر الجُعْفِي كان يفعل مثل هذا، وطعنوا عليه فيه، طبعا جابر الجُعْفِي وليث بن أبي سُليم أصلهما من الضعفاء.

قال: (كان يجمع الجماعة في المسألة الوأحدة، وربما سأل بعضهم) يعني: ما يكون قد سأل الجماعة كلهم، ويضع الجماعة كلهم ويمشي.

قال: (وأما يحيى فضعّف ليثاً، وقال: إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً) شوف الآن يحيى يرى ضعف ليث، لكن إذا جمع الشيوخ، فيصير ضعفه أشد، وهذا القول الصحيح فيه.

(قال الميموني: سمعت يحيى ذكر ليث بن أبي سليم، فقال: هو ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع بين طاووس وغيره فزيادة. هو ضعيف.

وكذلك ذكر بعضهم في ابن إسحاق.

قال أحمد في رواية المروذي: ابن إسحاق حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا) أي يخلط.

(وكذلك قيل في حماد بن سلمة:

قال أحمد في رواية الأثرم، في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي اسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في آنية المشركين) لاحظ هنا حَمّاد بن سَلَمَة يرويه عمن؟ عن أيوب وقتادة مع بعضهما، عن أبي أسماء إلى آخره.

(قال أحمد: هذا من قِبل حماد) يعني: رأى أحمد الآن أن فيه خطأ في الحديث، لكن ممن الخطأ؟ قال من قبل حماد، يعني: حماد الذي أخطأ فيه.

(كان لا يقوم على مثل هذا) لا يقدر عليه، يعني: لضعف حفظه.

قال: (كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسناداً وأحداً، وهم يختلفون) أي: روايات مختلفة فيجعلها متحدة، وهذا المشكل في مثل هذا العمل.

(وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه "الإرشاد": ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لم لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: ثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، عن أنس وربما يخالف في بعض ذلك)

حماد بن سلمة في أصله ثقة، لكن في حفظه بعض الشيء، فإذا جمع بهذه الطريقة يجعل الروايات متحدة وهي في أصلها ربما تكون مختلفة؛ لذلك يخالفونه في هذه الروايات، فكان إذا جمع يكون فيه شيء من الضعف (فقلت) ترى الآن الفرق ما

بين من جمع وكان حافظا متقنا ويعرف متى اتفقوا ومتى اختلفوا فيروي عنهم الاتفاق، ويروي عنهم الاختلاف، ويميز هذا من هذا، وبين من لا يستطيع أن يفعل ذلك، ويخلط بين الروايات.

(فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد) انظر الآن، يقول لك: ليش ضعّفوا حماد بن سلمة لما يجمع الشيوخ، وهذا ابن وهب يفعل ذلك، ولم يضعفونه، وقد اتفقوا على الاحتجاج به (فيقول) يعني: ابن وهب (أنا) [أي:] أخبرنا (مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟) يعني: لماذا قبلتم ابن وهب، ولم تقبلوا حماد بن سلمة مع أنهما يفعلان نفس الفعل؟ (فقال) أجابه الحافظ هذا (ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ) هذا هو السبب.

قال: (ومعنى هذا: أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقه واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه ، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك، وغيره)

هذا هو، هذا الضابط في الموضوع، إذا كان حافظا كالزهري يعرف متى اتفق الشيوخ فيجمع بين روايتهم، فيرويها باتفاقهم، ومتى اختلفوا فيميز، فيقول: هذا روى كذا، وهذا روى كذا. كما فعل الزهري في حديث الإفك، الزهري لما روى حديث الإفك رواه عن جماعة من شيوخه حديث الإفك هو حديث عائشة في قصة

الإفك، هذا الحديث رواه عن عروة، وعن سعيد بن المسيب، وعن علقمة بن وقاص، وعن عبيد الله بن عبدالله، عن عائشة -رضي الله عنها-: رواه عنهم جميعاً الزهري، لكن الزهري إمام لما يروي عن جمع كهؤلاء يكون عارفا كيف يميز بين رواية هذا عن هذا، فيروي الرواية في الجملة تكون متفقة، لكن فيها بعض الاختلافات، فلما يأتي الاختلاف يقول: قال فلان كذا وقال فلان كذا فيميز، أما أولئك لا، كانوا يخلطون؛ لأن حفظهم لا يصل إلى درجة أن يتقنوا مثل هذا الجمع.

قال المؤلف: (وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي) الواقدي في نفسه متروك أصلا (وغيره ممن لا يضبط هذا، كما أنكر على ابن إسحاق وغيره) ابن إسحاق يحتج به، لكن إذا فعل هذا، لا يقدر عليه (وقد أنكر شُعْبَة أيضاً على عَوْف الأعرابي.

قال ابن المديني: سمعت يحيى، قال: قال لي شُعْبَة في أحاديث عَوْف، عن خلاس، عن أبي هريرة، ومحمد عن أبي هريرة إذا جمعهم قال لي شُعْبَة: ترى لفظهم وأحداً؟!) يعني: أنكر هذا (قال ابن أبي حاتم: أي كالمنكر على عَوْف) يعني: عَوْف لما يأتي ويجمع رواية خلاس ورواية محمد عن أبي هريرة، تجد فيه اختلافا في ألفاظهم وهو يجمعها ويجعل ألفاظهم متحدة.

قال: (وكذلك أنكر يحيى بن مَعِين على عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العُمري أنه كان يحدث عن أبيه وعمه.

ويقول: مِثلاً بمثل سواء بسواء) يعني: نفس الرواية تماما (واستدل بذلك على ضعفه، وعدم ضبطه.

وقد ذكر يعقوب بن شَيْبَة أن ابن عيينة كان ربما يحدث بحديث وأحد عن اثنين، ويسوقه سياقة وأحد منهما. فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه)

يعني: يكون أحد شيوخه رواه متصلا أو موقوفا، والآخر رواه مرسلا أو مرفوعا فيرويه عن الاثنين متصلا أو مرفوعا، فيوهم أن رواية الثاني كذلك.

فإذا كان أحد الشيخين ضعيفا لا يقبل الحديث الذي يجمع فيه ابن عيينة بين الشيوخ؛ لأنه ربما يروي مثلا عن اثنين من الشيوخ أحد الشيخين ضعيف وهو الذي وصل الحديث، والآخر ثقة وهو الذي أرسل الحديث، ويرويه ابن عيينة عن الاثنين متصلا، كيف سنعرف نحن هنا، هذا فيه إشكال، الآن يوهمنا ابن عيينة أن كلا الشيخين روى الحديث متصلا، وهكذا الظاهر، لكن ابن عيينة كان حافظا، ما كان يفعل ذلك على سبيل الوهم والخطأ، لا، لكن في الظاهر أن الأمر جاء من قبل التدليس والله أعلم، على كلٍّ.

قال: (ومن هؤلاء من كان يجمع بين المشايخ لاختلاطه، وهو لا يشعر، كما قيل عن عطاء بن السائب أنه كان يأتي بذلك على وجه التوهم) إذن: عندنا ممن كان يفعل ذلك من اختلط، وعندنا من كان يدلس، وعندنا من كان بسبب سوء حفظه، إذا جمع بين الشيوخ وإن كان ثقة في الأصل.

قال: (وكذلك قيل في أبي بكر بن أبي مريم، قال أحمد عن إسحاق بن راهويه، عن عيسى بن يونس: لو أردت أبا بكر بن أبي مريم يجمع لي فلاناً وفلاناً وفلاناً لفعل، يعني يقول: عن راشد بن سعد، وضمرة بن حبيب، وحبيب بن عُبيد) أي: أنه كان يقبل التلقين، ويجمع بين الشيوخ لسوء حفظه بعد اختلاطه.

قال المؤلف -رحمه الله-: **(ذكر من حدَّث عن ضعيف وسماه باسم ثقة:)** حدث عن راو ضعيف ويسميه باسم راو ثقه.

قال: (رواية أبي أسامة) الذي هو حماد بن أسامة: ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بِأَخَرَةٍ يُحدِّث من كتب غيره. كذا قال ابن حجر (عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي.

قال محمد بن عبد الله بن نُمَير: ليس هو بابن جابر المعروف، إنما هو رجل يسمى بابن جابر كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث)

انتبهوا الآن، هذا الفعل من أبي أسامة وقع منه على سبيل الخطأ، أبو أسامة حماد بن أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي، ماذا فعل؟ غير الاسم، يوجد عندنا في الرواة اثنان يقال لهم عبد الرحمن بن يزيد: أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي هذا الثقة، وهذا أبو أسامة، لم يرو عنه إنما روى عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ذاك ضعيف.

أبو أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، فكان يغير اسمه ويقول: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فيوهم أنه يروي عن الثقة وهو حقيقة يروي عن الضعيف.

وهذا إشكال، لكن هذا وقع لأبي أسامة من قبيل الخطأ كما ستأتي القصة إن شاء الله، فمثل هذا أنت عندما تمر بالإسناد تقول: هذا إسناد صحيح، وقد وقع بعض الأفاضل في زمننا هذا في هذه، لا أدري هو لم يطلع عليها، أو أنه قد فاتته في اللحظة التي صحح فيها الحديث، فصحح إسنادا من هذا القبيل من رواية أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي قال: إسناد صحيح، رأيتم أين الخطأ، لم تنتبه لمثل هذا وحفظته تقع في مثل هذا الزلل، أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي هذا الإسناد خطأ، والصواب: أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، أخطأ فيه أبو أسامة وسماه ابن جابر؛ لأنه ظن نفسه قد سمع من ابن جابر، وهو في الحقيقة سمع من ابن تميم، هذه الصورة تحفظونها، رواية أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي خطأ، صوابها: أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف وليس الثقة.

قال: (رواية أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي.

قال محمد بن عبد الله بن نُمَير: ليس هو بابن جابر المعروف، إنما هو رجل يسمى بابن جابر كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث) ابن جابر المعروف الذي هو

الدمشقي، الآن محمد بن عبدالله بن نُمَير يقول لك: هذا خطأ أكيد أن ابن جابر الدمشقي ليس هو الذي يروي عنه أبو أسامة، من أين عرفوا هذا؟

مَن وصلته القصة والخبر عرف من خلال ما أُخبر به.

لكن هم عندما يكون الواحد منهم يحفظ حديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

من أجل أن تعرفوا الآن أذكر لكم هذا حتى تعلموا الفرق ما بين علم السلف وعلم الخلف، علم أولئك الحفاظ أصحاب المعرفة بالعلل، وعلم المتأخرين الذين هم عبارة عن باحثين، هؤلاء الحفاظ كيف عرفوا أن أبا أسامة يخطئ في اسم عبدالرحمن بن يزيد بن جابر؟

عرفوا بحفظهم؛ لأنهم يحفظون روايات عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي، يحفظون أحاديثه كلها، يحفظونها برواية تلاميذه عنه، يحفظونها عن طلبته، فلما يأتي أبو أسامة ويروي روايات عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي ويجدونها مختلفة تماما عما يرويه طلبة عبدالرحمن بن يزيد جابر عنه، يجدون أبا أسامة يروي أحاديث مختلفة تماما عنه، ليست هي أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي.

ويحفظون روايات أيضا عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف، فلما يأتي أبو أسامة، ويروي روايات عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، ويسميه ابن جابر، يكونون مباشرة عرفوا الخطأ، فقال: (وَهِم أبو أسامة فكان يسميه ابن جابر، وهو ابن يزيد بن تميم حقيقة، وليس ابن جابر) طبعا هنا محمد بن عبدالله بن نُمَير سمى الاثنين بابن جابر،

ليست مشكلة الآن عندنا هذه التسمية، المهم في الموضوع أن ذاك رجل، وهذا رجل آخر.

انظر الآن انتبه قال: (قال: ألا ترى روايته لا تشبه شيئاً من حديثه الصحاح الذي يروي عنه أهل الشام، وأصحابه الثقات؟) رأيتم كيف عرفوا؟ هكذا يعقدون المقارنة؛ قارنوا بين روايات أبي أسامة وروايات تلاميذ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي، فوجدوها مختلفة تماما لا تشبهها، كيف؟ حفاظ، ما تأتي أنت تقارن نفسك بهؤلاء الحفاظ، هؤلاء حفاظ يعني: أنهم يحفظون حديث الرجل وحديث شيخه وحديث تلاميذه، فيقارنون، فيعرفون من أين الخطأ، لا يمكن من لا يحفظ أحاديث ابن جابر وابن تميم أن يصل إلى هذه النتيجة.

هؤلاء أئمة أصحاب علم، حفظ، ما تقارن نفسك بهم، أنت باحث، إيش ما وصلت، أنت باحث وتعتمد عليهم، فلما يأتي حافظ من الحفاظ ويقول لك: هذا الحديث لا يشبه حديث فلان، لا تقارعه، لا تضع رأسك برأسه، وتقول هم رجال ونحن رجال، وتقول للحافظ: من أين لك هذا؟ ولا هذا كلام لا يسلَّم! إيش عرفك أنت بهذا، عندك قدر يجب أن لا تتجاوزه، وأن تعرف قدر نفسك، هؤلاء حفاظ علماء علل، ينبغي أن تسلم لهم في المواطن التي لا يمكنك أنت أن تتدخل فيها، وأن تتكلم فيها لعدم قدرتك على ذلك، اعرفوا للسلف قدرهم في كل شيء، العلم ينقص، وما يأتي عام إلا والذي بعده شر منه، والحفظ يقل، وأنتم ترون عندما

تقرؤون تراجم السلف، وترون قدر حفظهم وترون قدر أنفسكم وقدر حفظكم، تعلمون أن هذا كله يقل، يضعف، فمهما بلغ الخلف لا يدركون السلف في علمهم وتقواهم، هذه القرون الثلاثة الأولى فضلها الله سبحانه وتعالى من عنده: **"خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"**[1] هم خير في الدين، وخير في العلم، خير في التقوى، خير في الاتباع، فإذا أردت النجاة، وأردت الاستقامة، وأردت الوصول إلى الحق فاتبعه، لا تخرج عن طريقه.

تعلموا العلل، انظروا الآن، شفتوا الآن كيف فعلوا ، من أين لنا نحن مقدرة على هذا؟! ما نقدر عليه، ما لنا إلا أن نتبعهم في هذا.

قال: (كأن ابن نُمَير يشير إلى أن أبا أسامة علم ذلك، وتغافل عنه، فكان يوهِّن أبا أسامة ويتعجب ممن يحدث عنه) فكان يضعفه يعني، هذا الكلام ليعقوب الفسوي، قال يعقوب: (كأن ابن نُمَير يشير إلى أن أبا أسامة علم ذلك، وتغافل عنه، فكان يوهن أبا أسامة ويتعجب ممن يحدث عنه) يعني: هل كان أبو أسامة الآن يتعمد هذا الفعل؟ يغير الاسم عمدا؟ لا، الصحيح: أنه لم يكن يغيره عمدا، وإن ظن هذا ابن نُمير، إن كان حقيقة ظنه، ولكنه غير صحيح كما سيأتي إن شاء الله ويبين ذلك.

قال: (نقله يعقوب الفسوي عن ابن نُمَير.

---

[1] البخاري: ٢٦٥٢، ومسلم: ٢٥٣٣.

ومما روي عن أبي أسامة، عن ابن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة، حديث "الحمى حظ المؤمن من النار".

ورواه من الشاميين: أبو المغيرة عن ابن تميم) عمن؟ عن ابن تميم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وليس عبدالرحمن بن يزيد بن جابر (عن إسماعيل، بهذا الإسناد فقوي بذلك أن أبا أسامة إنما رواه عن ابن تميم) يعني أخذه من ابن تميم، إذن: هذا الحديث حديث ابن تميم، وليس حديث ابن جابر.

(وقال أبو عبيد الأجري عن أبي داود) يعني السجستاني صاحب السنن (أبو أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وغلط في اسمه فقال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. قال: وكلما جاء عن أبي أسامة ثنا عبد الرحمن بن يزيد فهو ابن تميم) إيش قال هنا أبو داود؟ قال: (وغلط في اسمه) يعني: من باب الغلط، وليس من باب التعمد.

(كذلك روى حسين الجُعْفِي عن ابن جابر عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

"أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة" الحديث، فقالت طائفة: هو حديث منكر، وحسين الجُعْفِي سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي، وروى عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبته.

ومن ذكر ذلك: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حِبّان، وغيرهم.

وأنكر ذلك آخرون، وقالوا: الذي سمع منه حسين هو ابن جابر) يعني حصل لحسين الجُعْفِي كما حصل لأبي أسامة، فكان يغيِّر.

(قال العِجلي: سمع من ابن جابر حديثين في الجمعة) طبعا الآن هنا الحفاظ اختلفوا في حسين الجُعْفِي هل روايته كانت عن ابن جابر أم عن ابن تميم؟

قال: (كذا أنكر الدارقطني على من قال: إن حسيناً سمع من ابن تميم، وقال: إنما سمع من ابن جابر، قال: والذي سمع من ابن تميم هو أبو أسامة وغلط في اسم جده: فقال: ابن جابر، وهو ابن تميم) يعني: الآن العجلي والدارقطني يقولان حسين الجُعْفِي سمع من ابن جابر ما في خطأ، أما البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود وابن حِبّان وغيرهم من الحفاظ قالوا: بلى، أخطأ.

(وقد ذكرنا هذا الحديث والكلام عليه في أول كتاب الجمعة.

وقد استنكر البخاري روايات الكوفيين جملة عن ابن جابر.

قال البخاري: أهل الكوفة يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنما أرادوا ـ عندي ـ عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث. وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر) إذن: هنا البخاري لا يقتصر فقط على تخطئة أبي أسامة في روايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، بل

ويخطّئ أيضا رواية أهل الكوفة جميعا فيقول: هم يخطئون في عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، روايتهم عن ابن تميم، ويجعلونه ابن جابر.

طبعا هنا الذين ذكروا هذا في أبي أسامة قالوا: بأن أبا أسامة قد سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، ولكنه لم يعرفه فظنه ابن جابر، فصار يروي عنه ويسميه بابن جابر، فكان هذا من باب الخطأ منه -رحمه الله- وأبو أسامة ثقة كما ذكرنا، فيحتج بحديثه إلا في هذه الرواية كوننا عرفنا علتها والحمد لله، هذه الترجمة الأولى من حديث من روى عن ضعيف وسماه باسم ثقة.

الثانية: (زهير بن معاوية:

روى عن واصل بن حِبّان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عدة أحاديث: منها "حديث الكمأة"، وحديث "الحبة السوداء" وحديث "عرضت علي الجنة" قال أحمد وأبو داود: انقلب على زهير اسم صالح بن حيّان فقال: واصل بن حِبّان.

يعني إنما يروي عن صالح بن حيّان فسماه واصلاً.

وقال ابن مَعِين: سمع منهما معاً فجعلهما واحداً، وسماه واصل بن حِبّان.

قال أبو حاتم: زهير مع إتقانه أخطأ في هذا، ولم يسمع من واصل بن حِبّان، ولم يدركه إنما سمع من صالح بن حيّان) يعني: على كل حال: هم مختلفون في سماعه من واصل بن حِبّان وهو ثقة، وصالح بن حيّان ضعيف، هل سمع من واصل بن

حِبّان أم لا؟ فيه خلاف بينهم، لكن على كل حال سمع أم لم يسمع هو صار يغيره باسم صالح بن حيّان، فأنت تظنه الثقة وهو الضعيف.

قال: (وهذا يوافق قول أحمد وأبي داود ويخالف قول ابن مَعِين، وقد ذكرنا حديثه في الحبة السوداء، وحديثه الآخر في الكمأة في كتاب الطب، فعلى قول يحيى يتوقف في رواية زهير، عن واصل بن حِبّان، حتى يعرف الحديث عند غيره عن واصل.

وأما على قول أحمد، ومن وافقه، فروايات زهير عن واصل ضعيفة ولا بد، لأنها عن صالح بن حيّان من غير تردد، وصالح بن حيّان القرشي فيه ضعف، وواصل بن حِبّان ثقة.

وقد اشتبه على كثير من المتأخرين صالح بن حيّان القرشي الكوفي الذي يروي عن ابن بُريدة بصالح بن حيّان والد الحسن، وعلي، فإنه يقال له: صالح بن حيّان، والمشهور في نسبه صالح بن حي الهمذاني الكوفي، وهو ثقة كبير).

ثم ذكر الترجمة التي بعده وهي: (**أبو بَلْج الواسطي**:

يروي عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحاديث، منها: حديث طويل "في فضل علي"، أنكرها الإمام أحمد في رواية الأثرم، وقيل له: عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس؟ قال: ما أدري، ما أعلمه.

وذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ أن أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور، إنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة، وهو ضعيف.

وليس هذا ببعيد، والله أعلم)

ثم ذكر: (**جرير بن عبد الحميد الضبي**:

روى عن عاصم الأحول أحاديث.

وكان قد اشتبه عليه حديث عاصم الأحول بحديث أشعث بن سوار فلم يفصل بينهما، فميزها له بَهزٌ، فحدث بها على قول بهز.

قيل ليحيى بن مَعِين: كيف تكتب هذه الأحاديث عن جرير إذا كانت هكذا؟ قال: ألا تراه قد بين لهم أمرها، كأنه يبين لهم، ثم يحدثهم بها.

وقال أحمد: لم يكن جرير ذكياً في الحديث، ثم ذكر عنه هذه الحكاية بالمعنى.

وروايات الشاميين عن زهير بن محمد، قال أحمد: ينبغي أن يكون قلب اسمه أهل الشام، يعني: سموا رجلاً ضعيفاً زهير بن محمد، وليس بزهير بن محمد الخراساني)

لأنهم تتبعوا روايات زهير بن محمد الخرساني، وجدوا أن الشاميين يروون عنه أحاديث ليست هي الأحاديث التي يرويها عنه طلبته الثقات (ونقل الترمذي في علله عن البخاري أنه قال: أنا أتقى هذا الشيخ، كأن حديثه موضوع، ليس هذا –

عندي- زهير بن محمد) يعني: الشامي إذا روى عن زهير بن محمد تكون منه حذرا، فليس هو الخرساني الثقة، فإنما يروون عن غيره أحاديث هي موضوعة، شديدة الضعف.

قال -رحمه الله-: (ذكر من روى عن ضعيف وسماه باسم يتوهم أنه اسم ثقة) يتوهم: توهم يعني، فكأن الموضوع فيه تدليس، هو روى عن شخص ضعيف يسميه باسم أنت تظن بأنه روى عن شخص ثقة، لكنه ليس كذلك (منهم: عَطِية العَوْفي:

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكر عَطِية العَوْفي، فقال: هو ضعيف الحديث، بلغني أن عَطِية يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، قال أبو سعيد) وحتى في بعض الروايات كان طلبته يخطئون عليه فيظنونه أبا سعيد الخدري، فيضيفون (الخدري) فيحصل الخطأ، هو مدلس، عَطِية العَوْفي مدلس، ويفعل ذلك تدليسا، فيقول: أبو سعيد، فيوهمهم أنه الخدري، وهو الكلبي حقيقة، فبعض الطلبة توهم هذا، وصار يضيف عليها (الخدري) فحصل الإشكال في الأمر، فرواية عَطِية العَوْفي، عن أبي سعيد هذه هي علتها، هذه تجدونها كثيرا في التفسير، انتبهوا لها.

(قال عبد الله: و ثنا أبي، ثنا أبو أحمد الزبيري، سمعت الثوري، قال: سمعت الكلبي قال: كناني عَطِية بأبي سعيد، ولكن الكلبي لا يُعتمد على ما يرويه) الكلبي ضعيف أصلاً.

(وإن صحت هذه الحكاية عن عَطِية فإنما يقتضي التوقف فيما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة.

فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته) هكذا قال، لكن غيره قال: لا، هي مذكورة على سبيل التوهم والخطأ، على كل حال: عَطِية العَوْفي كله لا يُحتج به، وهو ضعيف.

(ومنهم: الوليد بن مسلم:

كان كثير التدليس، وكان يروي عن الأوزاعي فيقول: ثنا: أبو عمرو ويروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي، وهو ضعيف جداً فيقول: ثنا أبو عمرو)

لما يقول: حدثنا أبو عمرو، أبو عمرو: الأوزاعي، كنيته كنية الأوزاعي، فلما يقول لك: أبو عمرو: تظنه يروي عن الأوزاعي، وهو يروي عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف، لأنه مدلس (وحكى ذلك ابن حِبّان، وغيره) هنا الآن هذا (الوليد بن مسلم) مدلس تدليس تسوية، مدلس تدليس شيوخ أيضا فتنتبه لهذا.

(ومنهم: بقية بن الوليد:

وهو من أكثر الناس تدليساً وأكثر شيوخه الضعفاء مجهولون لا يعرفون، وكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزُّبَيْدي أو عن زرعة بن عمرو الزُّبَيْدي، وكلاهما ضعيف الحديث، فيقول: ثنا الزُّبَيْدي فيظن أنه محمد بن الوليد الزُّبَيْدي، صاحب الزهري) وهو ثقة يقول لك: حدثنا الزُّبَيْدي، من الزُّبَيْدي؟ تظنه محمد بن الوليد الزُّبَيْدي وهو ثقة، ولكنه في الحقيقة يروي عن اثنين ضعفاء بهذه النسبة.

(وقد تقدم له عنه في كتاب الصيام في باب الكحل للصائم، حديث رواه عن الزُّبَيْدي وظنه بعضهم محمد بن الوليد فنسبه كذلك، وأخطأ، وإنما هو سعيد بن عبد الجبار.

ومنهم: حسين بن واقد:

يروي عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، وعنده عن أيوب السختياني، وعن أيوب بن خَوْط. وأيوب بن خَوْط ضعيف جداً. فالمنكرات التي عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هي عن أيوب بن خَوْط، ذكره ابن حِبّان) إذن: تنتبه من رواية حسين بن واقد عن أيوب، أيوب هذا ليس هو أيوب السَّخْتِياني، وإنما هو أيوب ابن خَوْط الضعيف، فهو يذكر لك أيوب وأنت تظنه الثقة، وهو الضعيف؛ ضعيف جدا ابن خَوْط هذا.

إلى هنا نكتفي بهذا القدر، والحمد لله.

تفريغ الدرس الثامن من شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رجب

قال الشيخ علي الرّملي –حفظه الله تعالى-:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فاليوم معنا درس جديد من دروس شرح "القواعد والفوائد" التي ذكرها ابن رجب –رحمه الله– في العلل، وقفنا في الدرس الماضي عند **تدليس التسوية** بعد أن انتهينا من **(ذكر من روى عن ضعيف، وسماه باسم يتوهم أنه اسمه ثقة).**

قال المؤلف –رحمه الله-: (وأما من روى عن ضعيف فأسقطه من الإسناد بالكلية فهو نوع تدليس) عرفنا التدليس في كتب المصطلح، ودرسناه هناك بما فيه الكفاية، لا داعي للإعادة. قال: (ومنه ما يسمى التسوية) أي: تدليس التسوية، وهونوع من أنواع التدليس.

قال: (وهو أن يروي عن شيخ له ثقة، عن رجل ضعيف، عن ثقة، فيسقط الضعيف من الوسط) هذا الذي عرَّفناه في المصطلح سابقا، يروي الراوي عن شيخه الثقة، ثم يسقط شيخ شيخه لأنه ضعيف، ويكون شيخه قد سمع من الشيخ الأعلى، يكون سمع من شيخه الضعيف، ومن شيخ شيخه أيضا، فعندما يسقط الضعيف يوهمك أن شيخه قد رواه عن الشيخ الثقة الأعلى.

قال: (وكان الوليد بن مسلم، وسُنيد بن داود وغيرهما يفعلون ذلك) وكان الوليد بن مسلم من أشهر من يفعل هذا النوع من التدليس، وهو تدليس التسوية؛ لذلك لا نقبل حديثه إلا إذا صرح بالتحديث بينه وبين شيخه، وبين شيخه وشيخ شيخه، أقل الأحوال أن يصرح بالتحديث في طبقتين، وبعض العلماء اشترط أن يصرح بالتحديث في الإسناد كله.

قال: (وذِكر أفراد الأحاديث التي فُعل فيها ذلك يطول جداً) يعني: لو أراد أن يبين لك الروايات التي حصل فيها تدليس التسوية، طال الكلام.

قال: (لكن نذكر بعض الأسانيد، التي كان رواتها يسقطون منها الضعيف غالباً:) يذكرها لك كالأمثلة.

قال: (فمن ذلك رواية عبد الرزاق عن ابن جُرَيْج عن صفوان بن سُلَيْم:

قال أبو عثمان البَرْذَعِي: سمعت أبا مسعود، أحمد بن الفرات، يقول: رأيت عند عبد الرزاق، عن ابن جُرَيْج، عن صفوان بن سُلَيْم أحاديث حساناً، فسألته عنها، فقال: أي شيء تصنع بها؟ هي أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى) يعني: الأسلمي المتروك (قال أبو مسعود: فتركتها، ولم أسمعها. انتهى).

قال: (ويقال: إن ابن جُرَيْج كان يدلس أحاديث صفوان، عن ابن أبي يحيى، وكذلك أحاديث ابن جُرَيْج، عن المطلب بن عبد الله بن حَنطَب) يعني هذا الإسناد: "عبد الرزاق عن ابن جُرَيْج عن صفوان بن سُلَيْم" قد أسقط منه عبدُالرزاق إبراهيمَ بن

أبي يحيى الأسلمي، يكون الإسناد: "عبد الرزاق عن ابن جُرَيْج عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي عن صفون بن سُلَيْم" هكذا الإسناد يكون، وإبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي هذا متروك.

(قال ابن المديني، لم يسمع منه، وإنما أخذ حديثه عنه عن ابن أبي يحيى.

وقال ابن المديني ـ أيضاً ـ: "كل ما في كتاب ابن جُرَيْج أخبرت عن داود بن الحُصين، وأخبرت عن صالح مولى التوأمة، فهو من كتب إبراهيم بن يحيى) هكذا عندي ابن يحيى، وهو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي.

قال: (ومنها) أي: التي حصل فيها تدليس تسوية أيضا (رواية عَبّاد بن منصور، عن عِكرمة، عن ابن عباس، وقد قيل إنها كلها مأخوذة عن ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة. وله حديث في اللعان عن عكرمة.

قال أحمد: "إنما رواه عن ابن أبي يحيى"، وقد ذكرناه في أبواب اللعان، وله حديث آخر في الحجامة، وحديث في الاكتحال، وقد ذكرناهما ـ أيضاً ـ وقد سئل عنهما عباد فقال: حدثنيهما ابن أبي يحيى عن داود، عن عكرمة)

قال: (ومنها: أحاديث متعددة يرويها الحسن بن ذكوان، عن حَبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضَمرة عن علي، يرويها عنه عبد الوارث بن سعيد إنما رواها الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد الواسطي، وهو كذاب ـ متهم بالوضع عن حَبيب،

ثم أسقط عَمْرًا من إسنادها. وكلها بواطيل قاله الإمام أحمد. وقال ابن المديني نحو ذلك) يعني: هذه تحفظ حتى لا تمر عليك في أثناء عملك في الحديث.

(وقال ابن معين: بين الحسن وحَبيب رجل غير ثقة، وقال أيضاً: لم يسمع الحسن من حَبيب، إنما سمع حديثه من عمرو بن خالد عنه، وعمرو متروك.

وقد ذكرنا من هذه الأحاديث أحاديث متعددة متفرقة في الكتاب وبيّنا علتها.

وروى ابن جُرَيْج عن حَبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي مرفوعاً، حديثاً في كشف الفخذ. قال أبو حاتم: لم يسمعه ابن جُرَيْج من حَبيب، فأرى أن ابن جُرَيْج أخذه عن الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد، عن حَبيب.

وقال ابن المديني: أحاديث حَبيب عن عاصم بن ضمرة لا تصح إنما هي مأخوذة عن عمرو بن خالد الواسطي.

ولكن ذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني أنه قال في حديث ابن جُرَيْج هذا رأيته في كتب ابن جُرَيْج: أخبرني إسماعيل بن مسلم، عن حَبيب.

وحَبيب، قال أبو حاتم: لا تثبت له رواية عن عاصم.

وقد سبق ذكر حديث الفخذ في أبواب الأدب.

ومنها: أحاديث يرويها عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عُتبة بن حُميد، عن عُبادة بن نُسي، عن عبد الرحمن بن غَنم عن معاذ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد قيل

أنها كلها مأخوذة عن محمد بن سعيد، المصلوب في الزندقة، المشهور بالكذب والوضع، وأنه أسقط اسمه من الإسناد بين عتبة وعبادة. ومن جملتها حديث المِنديل بعد الوضوء، وقد سبق في كتاب الطهارة) هذه التي ذكر هنا كلها أمثلة على ما حصل من تدليس التسوية، وبعض المدلسين الذين ذُكروا ضعفاء أصلا، وبعضهم ثقات، ولكن كما ذكرنا يشترط في رواية من ثبت عنه هذا التدليس أن يصرح بالتحديث في طبقتين، وينتهي الأمر إن شاء الله.

قال: (ذكر من سمع من ثقة مع ضعيف فأخذ حديثه وهو لا يشعر:

منهم: عثمان بن صالح المصري) يعني: ذكر من سمع من ثقة مع ضعيف فأخذ حديثه وهو لا يشعر، أخذ حديث الضعيف وهو لا يدري، هو يريد حديث ثقة، وسمع من الثقة لكن كان أيضا معه ضعيف، فأخذ من الضعيف وهو لا يشعر.

(منهم عثمان بن صالح المصري:

قال البَرْذَعِي عن أبي زُرعة: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب) لماذا يقولون هذا؟ لأنه ما يقع في حديثه أحاديث مكذوبة، فيُشك في أنه هو الذي يكذب فقال هنا وبسرعة: لا، عثمان ما كان عندي ممن يكذب، قال و(لكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نَجِيح) خالد بن نَجِيح هذا المصري كذاب كان يضع الحديث، قال: و(لكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نَجِيح فكان خالد إذا سمعوا من الشيخ) إذا سمعوا من شيخ معيّن (أملى عليهم ما لم يسمعوا فبُلُوا به) املى عليهم بعض الأحاديث التي

هم يظنون أنها أحاديث الشيخ، وهو يكذب عليهم، يعطيهم أحاديث أخرى (وقد بُلي به أبو صالح أيضاً، يعني: كاتب الليث في حديث زُهير بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر، ليس له أصل إنما هو من حديث خالد بن نَجِيح.

قلت: وهذا الحديث قد ذكرناه في فضائل الصحابة وذكرنا قول أحمد فيه إنه موضوع.

وكذا ذكر أبو زرعة وأبو حاتم في عبد الله بن صالح بن أبي صالح أن خالد بن نَجِيح كان يدسُّ له في كتبه أحاديث.

ومنهم: يحيى بن بُكير وغيره ممن سمع من مالك بعرض حَبيب) حَبيب هذا هو حَبيب بن أبي حَبيب الوراق، قال أبو حاتم: "متروك الحديث" وهذا كان يعرض الأحاديث على مالك وهم يسمعون.

قال: (ممن سمع من مالك بعرض حَبيب كاتبه) كاتب مالك.

(قال عباس وغيره: عن ابن مَعين: حَبيب كان يقرأ على مالك وكان يَخْطِرِف للناس، ويصفح ورقتين وثلاثة) يخطرف للناس: يقرأ قراءة سريعة، بشكل خاطف، فيجعل الصفحتين صفحة واحدة أو أكثر ويمشي.

قال: (قال يحيى: سألوني عنه بمصر فقلت: ليس بشيء.

قال: وكان يحيى بن بكير سمع بعرض حَبيب، وهو شر العرض) حَبيب كان يعرض الحديث على مالك، ويحيى بن بكير سمع على مالك بهذا العرض.

(قال الأثرم عن أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرأون عليه الخطأ، وهو شبه النائم.

قال ابن حبان: امتحن أهل المدينة بحَبيب بن أبي حَبيب الوراق كان يدخل عليهم الحديث فمن سمع بقراءته عليهم فسماعه لا شيء انتهى.

وممن كان يستملي استملاء سيئاً إبراهيم بن بشار الرمادي كان يملي على الناس ما يحدث به سفيان بن عيينة بزيادة وتغيير، قاله أحمد ويحيى، ولكن لا أعلم من كتب بإملائه) **الاستملاء**: يعني: يحدث الشيخ، وهذا ابن بشار يُسمع الناس، ويحدث وراء الشيخ كي يسمع الناس، فكان يزيد ويغير.

قال: (وقد روى قُتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد حديث الجمع بين الصلاتين في السفر. وهو غريب جداً فاستنكره الحفاظ ويقال: إنه سمعه مع خالد بن الهيثم فأدخله على الليث، وهو لا يشعر. كذا ذكره الحاكم في علوم الحديث، وقد سبق الكلام عليه مستوفى في كتاب الصلاة) هذا كله الكلام تجدونه في كتب العلل، وفي تراجم الرجال، فلذلك من يريد أن يشتغل بعلم الحديث لابد أن يمر على تراجم الرجال، ويحفظ بعض هذه الصور التي ذكرت، يعني: إذا كان الراوي ثقة ينبغي أن يحفظ أن هذا الثقة فيه إشكال، إما عن شيخ معين، أو في حديث معين، أو في

روايته عن أهل بلد معينين، ينبغي أن يكون حافظا لهذا، مش خلاص يحفظ أنه ثقة ويظل ماشياً خلاص هكذا، لا، هذا يوقعه في الزلل، فينبغي أن يكون على اطلاع دائم بكتب العلل ، ويكثر من النظر فيها.

قال المؤلف -رحمه الله-: ([تخريج المتكلم فيه في الصحيح]) يعني: يوجد في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم، ونحن نعلم أن هذين الكتابين كل ما فيهما صحيح إلا بعض الأحاديث التي انتقدت عليهما، طيب، لكن في بعض الرجال متكلم فيهم، مخرج لهم في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم.

قال: (تنبيه: اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه) هذا أمر لا ينكر، موجود هذا (إما متابعة واستشهاداً وذلك معلوم) إذا متابعة واستشهاد فما فيه إشكال، هو يكون فيه ضعف خفيف، لكنه متابع، أو يصلح شاهدا، فهو مدعوم خلاص، ما فيه أي مشكلة في هذا الأمر (وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى) يعني: هو في نفسه ممكن يكون فيه ضعف، لكن الحديث من طريق أخرى صحيح ثابت، وإن كان الراوي ضعيفا، لكن الحديث مروي من طرق أخرى صح بذلك، يخرجونه.

قال: (ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه) هذا السبب أنه جعله يخرج الحديث من طريق هذا الضعيف دون الثقة، مع أنه مروي الحديث من رواية الثقات لكن لماذا اختار هذا الضعيف بالذات قال: (ولكن لم يكن

وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو) إما أنه لم يقع له أصلا ما سمعه، إلا من طريق هذا الضعيف مطلقا، أو أنه عنده وسمعه من طريق أخرى من طريق الثقات، لكنه نازل ومن طريق الضعيف هذا عال، خرج الطريق العالية، وترك الطريق النازلة؛ لأن الحديث عنده خلاص ثابت.

قال: (فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو، إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه) يعني: الحديث الآن مروي من رواية الأعمش وهو محفوظ من رواية الأعمش ومعروف، ورواه عنه الثقات، لكن المؤلف مسلم صاحب الصحيح مثلا لم يقف عليه، ولم يسمعه إلا من طريق نازلة برواية الثقات عن الأعمش، لكن برواية الضعفاء وقف عليه، أو سمعه منه بطريق عالية فيخرج الطريق العالية.

(قال أبو عثمان سعيد بن عثمان البَرْذَعِي: شهدت أبا زرعة وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر، وقَطَن بن نُسير، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري، في كتابه الصحيح، في حكاية طويلة ذكرها) يعني: الآن أبو زرعة ينكر على مسلم إخراجه لبعض الضعفاء.

(قال: فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت ذلك لمسلم) فماذا كان عذر مسلم اسمعوا الآن (فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن بن نسير، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم) إذن: هو يعلم أن هذه الأحاديث التي رواها عن هؤلاء

الضعفاء، مروية بطرق أخرى عن الثقات، طيب لماذا خرجتها من طريق الضعفاء؟ قال: (إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع) يعني: بعلو، يعني: وقع الحديث عنده سمعه من طريق هؤلاء الضعفاء بعلو، ومن طريق الثقات بنزول قال: (ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك) بس أرويه من طريق الضعفاء؛ لأنها أعلى مع أن الحديث محفوظ عندي وثابت من طريق الثقات ما فيه إشكال.

قال: (وأصل الحديث معروف من رواية الثقات انتهى) هذا كلام صريح من مسلم في سبب إدخاله لبعض الضعفاء في صحيحه.

قال: (وهذا قسم آخر ممن خرج له في الصحيح على غير وجه المتابعة والاستشهاد، ودرجته تقصر عن درجة رجال الصحيح عند الإطلاق) فأنت تنتبه فليس كل رجل أدخل في الصحيح، وخُرِّج له في الصحيحين فهو ثقة، بل متكلم في بعضهم مضعف بعضهم بإقرار صاحب الصحيح نفسه أنهم ضعفاء، ولكن إما السبب في إخراجه أن الحديث محفوظ عنده من طريق أخرى وأراد العلو، أو أن صاحب الصحيح ينتقي انتقاء من رواية الضعيف كما فعل البخاري

-رحمه الله- مع بعض من روى عنهم من الضعفاء، انتقى من أحاديثهم الأحاديث التي علم أنهم أتقنوها وحفظوها، فأخرجها في صحيحه، هذه من الأسباب التي

دفعتهم إلى الإخراج عن الضعيف في صحيحهم، لكنهم يعلمون أن الحديث صحيح، والحديث يكون ثابتا عندهم لا إشكال والله أعلم.

والحمد لله، ونكتفي بهذا القدر، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ومنكم.

الدرس التاسع من شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" لابن رَجَب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمُد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس التاسع من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" لابن رَجَب الحنبلي --رحمه الله- تعالى-.

قال المؤلف --رحمه الله- تعالى-: ([قواعد في العلل]: ولنختم هذا الكتاب بكلمات مختصرات، من كلام الأئمة، النقاد، الحفاظ، الأثبات، وهي في هذا العلم كالقواعد الكليات، يدخل تحتها كثير من الجزئيات. والله الموفق للخير، والمعين عليه في كل الحالات).

القاعدة الأولى: (قاعدة: الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط، وقد قال أبو عبد الله بن مَندَه: إذا رأيت في حديث: "فلان الزاهد" فاغسل يدك منه) إذا جاءك في الإسناد قالوا: حدثنا فلان الزاهد (فاغسل يدك منه) أي: اعلم أن الحديث هالك.

(وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث) وقد تقدم معنا في "الباعث" معنى هذا الكلام.

(وقد ذكرنا ذلك مستوفى فيما تقدم.

والحفاظ منهم قليل. فإذا جاء الحديث من جهة أحد منهم، فليتوقف فيه حتى يتبين أمره) هذا الكلام أغلبي؛ أي: في الغالب هذا حال الزهاد العباد الذين لا يعتنون بعلم الحديث، والا فمن العباد الزهاد من وثَّقهم علماء الجرح والتعديل، وعُرفوا باهتمامهم بحفظ حديث رسول الله ﷺ؛ لأنهم كانوا من أهل الصدق، ويحفظون أحاديثهم جيدا؛ لذلك زكاهم علماء الجرح والتعديل، وعلماء الجرح والتعديل بينوا لنا من يعتمد عليه ومن لا يعتمد عليه من هؤلاء القوم.

والذي نستفيده من هذه القاعدة: ألا نغتر بقول علماء الجرح والتعديل مثلا أو غيرهم في الراوي: أنه كان عابدا زاهدا، أو إذا جاء في الإسناد بأنه فلان العابد، أو الزاهد؛ لا نغتر بذلك حتى نعلم صدقه وحفظه، هذا المراد من هذه القاعدة الأولى.

(القاعدة الثانية: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي) هنا الكلام عن الفقهاء الذين يعتنون بالرأي؛ أي: الإفتاء بالرأي؛ بالقياس (حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون

الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً) ذلك لعدم اهتمامهم بها، فالذي لا يهتم بالأسانيد لا يحفظها جيدا (ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه. وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم، وقد اختصر شَريك حديث رافع بن خديج في الْمُزارعة، فأتى به بعبارة أخرى فقال:

"من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء، وله نفقته") هذا الحديث الذي رواه شَريك من حديث رافع ابن خَديج، اختلف العلماء فيه:

فمنهم من صححه.

ومنهم من ضعفه.

وذكروا له عللا كثيرة:

- فمنهم من أعلّه بشَريك.
- ومنهم من أعله بالانقطاع بين عطاء ورافع.
- ومنهم من أعله بالانقطاع بين عطاء ورافع وبين أبي إسحاق وعطاء، وقال الإمام أحمُد فيه: (عن رافع ألوان) أي: جاء عن رافع بن خَديج بألوان؛ بأشكال، (ولكن

أبا إسحاق زاد فيه: "زرع بغير إذنه" وليس غيره يذكر هذا الحرف)، وممن ضعفه الدَّارَقُطْني والبيهقي.

- وأوجد بعضهم لشَريك متابعة، وكذلك وجدوا متابعة لأبي إسحاق، ولكن علماء العلل لم يعتبروا هاتين المتابعتين، وذكروا أن الحديث عندهم معروف بشَريك بإسناده، وكأنهم ذهبوا إلى نكارة هذه المتابعات.

- **وأقوى العلل التي عللوا بها هذا الحديث هي الانقطاع بين عطاء ورافع بن خَديج،** فقد نص على هذا الانقطاع غير واحد من الحفاظ؛ منهم أبو زرعة وغيره، ومن رد على هذه العلة لم يأت بشيء، وقول أبي حاتم: "إنه أدرك رافعا" لا ينفع مع تصريح العلماء الحفاظ بعدم سماعه منه، مجرد الإدراك لا يكفي مع تصريح علماء الجرح والتعديل بعدم سماعه منه.

فالصحيح في هذا الحديث: أنه ضعيف بسبب انقطاعه بين عطاء ورافع، وابن رَجَب هنا ذهب إلى تعليله بكونه يشبه كلام الفقهاء، فهو عنده لا يشبه كلام النبي ﷺ، وهذا التعليل بهذه الطريقة إنما يقدر عليه من مارس علم العلل حتى أصبح كالسجية له، فمن كثرة مخالطته لأحاديث النبي ﷺ وقراءته لها، وسماعه لها؛ تصبح عنده ملكة في معرفة ما هو من أقوال النبي ﷺ، وما لا يشبه أقواله، وهذا أمر معروف.

أنت مثلا إذا جالست شخصا، وأطلت مجالسته وعرفته معرفة جيدة، وعرفت أسلوبه في الكلام، وما هو الكلام الذي يخرج منه والكلام الذي لا يخرج منه، عندما يُنقل لك خبر عنه بأنه قال كذا وكذا، وأنت من خلال معرفتك الطويلة به، وممارسة أقواله تستطيع أن تحكم على هذا الكلام الذي نقل إليك بأنه لا يقوله، تقول: فلان مستحيل لا يتكلم بكلامك، هذا يقولون له من أين عرفت؟ قال: أنا أعرف الرجل من سنين، فيعني ذلك أنك صاحب خبرة ومعرفة جيدة به، فبإمكانك عندئذ أن ترد الأخبار التي تستنكرها من خلال معرفتك بهذا الرجل، وبما يخرج منه، كذلك علماء العلل في الحديث يعللون بهذه الطريقة من كان منهم ممارسا وحافظا لأحاديث النبي ﷺ، وخبيرا بها ؛ يتمكن من رد بعض الأحاديث بكونها لا تشبه أقوال النبي ﷺ.

هنا ابن رَجَب -رحمه الله- أعل بهذه العلة فقال هذا اللفظ الذي ذكره شَريك (هذا يشبه كلام الفقهاء) لا يشبه كلام النبي ﷺ.

قال: (وكذلك روى حديث أنس "أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطلين من ماء." وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: أنه كان يتوضأ بالمُد) لفظ الحديث الوارد عن النبي ﷺ **"أنه كان يتوضأ بالمُد"** ففهم شَريك من المُد أنه رطلان، فروى الحديث بالمعنى فقال بأنه (كان يتوضأ برطلين من ماء).

هذا كله يريد أن يثبت أن الفقهاء الذين لا يشتغلون بالحديث، ولا يحفظونه حفظا جيدا، يروونه بالمعنى من غير ذكر لأسانيده، وعندما يروونه بالمعنى الذي هم فهموه؛ ربما أخرجوه عن معناه الذي أراده النبي ﷺ أصلا.

ثم قال: (وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: أنه كان يتوضأ بالمُد، والمُد عند أهل الكوفة رطلان) وشَريك من أهل الكوفة (وكذلك سليمان بن موسى الدمشقي، الفقيه، يروي الأحاديث بألفاظ مستغربة.

وكذلك فقهاء الكوفة، ورأسهم حماد بن أبي سليمان، وأتباعه.

وكذلك الحَكَم بن عُتَيبة، وعبد الله بن نافع الصائغ، صاحب مالك وغيرهم.

قال شعبة: كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ.

قال ابن أبي حاتم: كان الغالب عليه الفقه، ولم يرزق حفظ الآثار.

وقال شعبة أيضاً: كان حماد ومُغيرة أحفظ من الحكم، يعني مع سوء حفظ حماد للآثار كان أحفظ من الحكم.

وقال عثمان البَتِّي: كان حماد إذا قال برأيه أصاب، وإذا قال: قال إبراهيم أخطأ) أي إذا اجتهد وأفتى بالرأي أصاب؛ لأنه من أصحاب الرأي المشتغلين به، لكن إذا قال:

قال إبراهيم أي: إذا روى رواية عن إبراهيم أخطأ، لماذا؟ لأنه ليس من أهل حفظ الروايات، لا يحفظ، ولكن يتكلم بالرأي فهو يخطئ في الرواية، لأنه لا يحفظ جيدا.

(قال أبو حاتم الرازي: حماد صدوق، لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش) بسوء حفظه (وكان حماد إذا سئل عن شيء من الرأي سُرَّ به) فرح؛ لأنه ميدانه، فيستطيع أن ينطلق به براحته (فإذا سُئل عن الرواية ثقلت عليه) لأنه يتكلفها تكلفا (وربما كان يسأل عن شيء من حديث إبراهيم فيقول: قد طال العهد بإبراهيم) أي: أنه نسي؛ لعدم اشتغاله بالرواية وبمعاهدة محفوظاته.

(قال حماد بن سلمة: كنت أسأل حماد بن أبي سليمان عن أحاديث مسنده، وكان الناس يسألونه عن رأيه، فكنت إذا جئت قال: لا جاء الله بك) فما كان يحب مجيء حماد بن سلمة، كان يحب مجيء الذين يسألونه عن رأيه، عن الشيء الذي يجيده، لكن إذا جاء حماد الذي يسأله عن الشيء الذي يتكلفه تكلفا، كان يقول: "لا جاء الله بك" أي: كما نقول نحن اليوم: "الله لا يجعلني أشوف وجهك".

(قال حماد بن زيد: قدم علينا حماد البصرة، فجعل فتيان البصرة يسخرون به، فقال له رجل:

ما تقول في رجل وطىء دجاجة ميتة، فخرج منها بيضة؟

وقال له آخر: ما تقول في رجل طلق امرأته ملء سُكرُّجَة) لأنه يفتي بالرأي يأتونه بمسائل فرضية، فيها تكلف، بعيدة عن الواقع، على طريقة أهل الرأي في تكلف المسائل، وأهل البصرة كانوا معروفين بالحديث، فكانوا يسخرون من أهل الرأي.

(قال ابن حِبَّان: الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته) أي: في رواية المتون (لا يجوز -عندي- الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون، دون الأسانيد) لا يعتنون بالأسانيد، يعتنون بحفظ المتون فقط، لكن هذا في الفقيه الذي لا يشتغل بحفظ الأسانيد، وليس في كل فقيه من الفقهاء.

فمن الفقهاء فقهاء الحديث من كانوا حفاظا يحفظون المتون والأسانيد، فقهاء أهل الرأي يعتمُدون على الرأي فلا يحفظون الأحاديث جيدا، بينما فقهاء أهل الحديث كانوا يحفظون الأحاديث ويعتنون بها إسنادا ومتنا.

قال: (وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه. وإذا ذكروه) كذا عندي كلمة "ذكروه" هكذا وقعت هنا في الكتاب، وفي "المجروحين" لابن حِبَّان (ذكروا) كي تستقيم هذه العبارة، إذا رددناها إلى ما في "المجروحين" استقامت (وإذا ذكروا أول أسانيدهم يكون: قال رسول الله ﷺ فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحداً) أي: أنهم يهملون الإسناد تماما، إذا

أرادوا أن يذكروا الحديث ذكروه عن النبي ﷺ مباشرة، وكان وقتهم بحاجة إلى معرفة الأسانيد، ليس كوقتنا اليوم الذي حفظت فيه الأحاديث واستقر أمرها، وعرفت مصادرها.

قال: (فإذا حدث الفقيه من حفظه ربما صحَّف الأسماء، وأقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم) لسوء حفظه (لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه) أي: صحيحا تاما، أتى به بشكل تام "على وجهه" كما هو مروي، كما سمعه؛ لأنه يعتني بالمتن، ولكنه لا يعتني بالإسناد، هذا معنى كلمة (على وجهه) أما الحاشية التي كتبها المحقق فهي خطأ، ما فهم كلمة "على وجهه" فهما صحيحا، قال: "أي كما بلغه أو قرأه بما فيه من علة أو خطأ" ليس هذا المراد، ولكن المراد أنه يرويه على الوجه الذي سمعه بشكل تام، على وجه صحيح، هذا المراد من كلامه؛ لأنه هو يتكلم عن الفقهاء الذين يجيدون المتون، والذين يهملون الاعتناء بالأسانيد، هذا هو موضع انتقاده، فلا يُنتقد عليهم أنهم لا يجيدون المتون ولا الأسانيد، وكلام الرجل الآتي يبين المراد.

قال: (فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد) ما قال: يوافق الثقات في الأسانيد والمتون، قال: (أو يوافق الثقات في الأسانيد) لأنه

يجيد المتون، ولكن كلامه هنا عن الأسانيد (قلت:) الكلام الآن لابن رَجَب (هذا إن كان الفقيه حافظاً للمتن) انظر هذا الكلام الذي يبين المراد من كلام ابن حِبَّان (هذا إن كان الفقيه حافظاً للمتن) أي مجيدا له (يرويه على وجهه) أي: صحيحا كما سمعه.

(فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء) هذه الطائفة الثانية التي جاء الكلام عليها الآن (وإنما يروي الحديث بالمعنى، فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون، إلا بما وافق الثقات في المتون، أو يحدث به من كتاب موثوق به) الآن أصبح عندنا نوعان من الفقهاء:

- نوع يحفظ المتون، ولا يقيم الأسانيد.

- ونوع آخر لا يقيم الأسانيد، ولا يحفظ المتون.

النوع الأول تكلم عنه ابن حِبَّان، والآن أتمم الفائدة ابن رَجَب -رحمه الله تعالى- قال: (إلا بما وافق الثقات في المتون، أو يحدث به من كتاب موثوق به).

قال: (والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف، ولهذا نرى كثيراً من الفقهاء يتأولون الأحاديث بتأويلات مستبعدة جداً، بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأول به غير مراد بالكلية) هنا الانتقاد الشديد على الفقهاء الذين لا يعتنون بالأسانيد من وجه، وعلى الفقهاء الذين لا يعتنون

بالأسانيد من وجه، وعلى الفقهاء الذين يروون المتون بالمعنى فيصرفونها إلى المعنى الذي هم يفهمونه، لكن ألم يمر معنا في علم المصطلح، أننا جوزنا الرواية باللفظ والرواية بالمعنى، فإذن: ما وجه الانتقاد على الطائفة الثانية من الفقهاء الذين يروون المتون بالمعنى؟ الشرط الذي ذكرناه في كتب المصطلح: **أنه يجب على من أراد أن يروي الحديث أن يرويه بلفظه، أو يرويه بمعناه بشرط أن يكون عالما بما يحيل المعنى.**

طيب، هؤلاء فقهاء إذا فهم، عالم بما يحيل المعنى، لكن كل واحد منهم يفهم المعنى بشكل مختلف عن الآخر.

لذلك **قال الخطيب البغدادي -رحمه الله-** ذاكرا قيدا مهما جدا في هذه المسألة تفصل لك ما يجوز روايته بالمعنى، وما لا يجوز، فذكر -رحمه الله-: "أن الأحاديث قسمان: قسم معناه ظاهر معلوم لا يخفى على أهل العلم، بحيث يتفقون على معناه، أو أن أغلبهم يتفق على معنى هذا الحديث الذي معناه ظاهر ومعلوم.

والقسم الثاني: الأحاديث التي في معناها خفاء وغموض، وتحتمل أكثر من وجه في المعنى" هذا القسم الثاني الذي لا تجوز روايته إلا باللفظ؛ لأن فهم المعنى يختلف من شخص إلى آخر، فيؤدي ذلك إلى ضياع المعنى الذي أراده النبي ﷺ، بخلاف القسم الأول يكون معناه ظاهرا معلوما لغالب العلماء أو لكلهم، فذاك القسم تجوز روايته

بالمعنى لمن كان عالما بما يحيل المعنى، هذا هو التفصيل في هذه المسألة، فلما ذكر ابن ابن رَجَب -رحمه الله- الكلام الذي ذكره (فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه.

وقد سبق أن شَريكاً روى حديث الوضوء بالمُد بما فهمه من المعنى. وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك) إذن: علمنا ما هو الضابط في الرواية بالمعنى.

الأمر الأول:

نقول:

الأحاديث قسمان: قسم معناه ظاهر معلوم، فهذا يجوز روايته بالمعنى بشرط أن يكون الراوي بالمعنى عارفا بما يحيل المعنى.

القسم الثاني: وهو من الأحاديث التي في معناها خفاء، وفيها احتمال، وفيها إجمال، فمثل هذه لا تجوز روايتها بالمعنى، بل الواجب أن تروى باللفظ حتى يحفظ المعنى الذي أراده النبي ﷺ. هذا هو التفصيل في هذه المسألة.

أما الفقهاء الذين لا يقيمون الأسانيد فهؤلاء لا تقبل منهم رواية لعدم اعتنائهم بالأحاديث، وكل هؤلاء قد بينهم علماء الجرح والتعديل، وفرَّقوا بين الفقيه الذي يعتني بالأسانيد ويحفظها جيدا، ويحفظ متون الأحاديث ولا يحيلها عن معانيها وبين

الفقهاء الذين لا يهتمون بذلك، أو الذين يروون بالمعنى فيأتون بمعان تخالف ما يرويه غيرهم من ألفاظ الأحاديث، أو معانيها فرّقوا بين هؤلاء وهؤلاء، واختصروا لنا ذلك كله بكلمات يسيرات؛ أن يقولوا لنا: فلان ثقة، أو فلان ضعيف، وينتهي الأمر عند ذلك، **فالواجب علينا الآن: أن نرجع إلى كلام العلماء في مثل هؤلاء الفقهاء، فما ذكروه فيهم بعد فحص وتمعن منهم في أحوالهم فما لنا إلا أن نسلِّم لهم فيما ذكروه، فهم أهل هذا الشأن، وبه أعرف.**

ثم قال -رحمه الله-: (قاعدة) القاعدة الثالثة: (الثقات الحفاظ إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء) انظروا الآن، القضية عكسية، في القاعدة الثانية تكلم عن الفقهاء الذين لا يقيمون الأسانيد، أو الذين يروون المتون بالمعنى فيخالفون اللفظ، أو يخالفون المعنى المراد.

الآن يريد أن يتكلم عن الثقات الحفاظ، أهل الحديث إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء.

(قال ابن حِبَّان: -عندي- لا يجوز الاحتجاج بحديثهم. لأن همتهم حفظ الأسانيد والطرق، دون المتون) هؤلاء عكس أولئك، هؤلاء اهتموا بالأسانيد وبالرجال، وبحفظهم، وإتقان أسانيدهم، ولكنهم أهملوا المتون.

(قال: وأكثر من رأينا من الحفاظ كانوا يحفظون الطرق) أي: الأسانيد (ولقد كنا نجالسهم بُرهة من دهرنا) أي: زمنا (على المذاكرة) نذاكرهم في الأحاديث التي يحفظونها (ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة، يشيرون إليها) يشيرون إليها إشارة، يعني: يذكر لك الإسناد ثم يقول لك: قال رسول الله ﷺ: **"إنما الأعمال بالنيات"** يعني: أكمل، يعني: الحديث يكون معروفا عندك وينتهي، لا يذكرون المتن كاملا.

(قال: ومن كانت هذه صفته، وليس بفقيه، فربما يقلب المتن، ويغير المعنى إلى غيره، وهو لا يعلم، فلا يجوز الاحتجاج به، إلا أن يحدث من كتابه، ويوافق الثقات).

قال ابن رَجَب -رحمه الله-: (وقد ذكرنا هذا عن ابن حبان، فيما تقدم، وبينا أن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هو مختص بمن عرف منه عدم حفظ المتون وضبطها، ولعله يختص بالمتآخرين من الحفاظ، نحو من كان في عصر ابن حبان، فأما المتقدمون كشُعبة، والأعمش، وأبي إسحاق، وغيرهم، فلا يقول ذلك أحد في حقهم، لأن الظاهر من حال الحافظ المتقن حفظ الإسناد والمتن، إلا أن يُوقَف منه على خلاف ذلك، والله أعلم) العبرة بما يُظهر من روايات له يتبيّن لنا منها هل يوافق الثقات بحيث يوثق؟ أو يخالفهم بحيث يضعف؟ هذه العبرة، فالثقات الحفاظ من أهل

الحديث ما كانوا جميعا يعتنون بالإسناد، ويتركون الاعتناء بالمتون، هذا لم يكن معروفا عن الثقات الحفاظ المتقدمين، إنما عرف عن المتأخرين، على كلٍّ: من عرف عنه بأنه لا يقيم المتون فهذا يضعف، ومن عرف عنه أنه يحفظها جيدا ويقيمها فهذا يوثق، وهذا ما فعله علماء الجرح والتعديل، فمن عرفوا منه الحفظ والإتقان للإسناد والمتن وثَّقوه، ومن عرفوا منه أنه يقيم الإسناد ولا يقيم المتن، أو يقيم المتن ولا يقيم الإسناد ضعفوه، فكفونا هذا الشأن.

قال: (وقد سبق قول الشافعي أن من حدث بالمعنى، ولم يحفظ لفظ الحديث، إنه يشترط فيه أن يكون عاقلاً لما يحدث به من المعاني) لا شك، هذا شرط في من أراد أن يحدث بالحديث بالمعنى، يجب أن يكون فاهما لمعنى الحديث، حتى لا يغير المعنى وهو لا يدري.

قال: (عالماً بما يحيل المعنى من الألفاظ) يعرف ما يغير المعنى (وأن من حدَّث بالألفاظ) ما حدث بالمعنى، حدث باللفظ (فإنه يشترط أن يكون حافظاً للفظ الحديث، متقناً له، والله أعلم) وقد كفانا علماء الجرح والتعديل التمييز بين هؤلاء الرواة، فوثَّقوا من توفرت فيه شروط التوثيق التي تقدمت معنا، وضعفوا من تخلّفت عنه، وبقي علينا أن نفهم كلامهم في الجرح والتعديل فقط.

الآن القاعدة الرابعة[1]: القاعدة الرابعة: هذه قاعدة مهمة جدا، انتبهوا لها.

قال -رحمه الله-: (**قاعدة**: إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد، وانفرد واحد منهم بإسناد آخر) بنفس الحديث الكلام على حديث واحد (إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد) وجاء راو من الرواة فرواه بإسناد آخر، هذه صورة المسألة الآن (فإن كان المنفرد منهم ثقة حافظاً، فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو المتون، وقد تقدم الكلام على ذلك) عندنا حديث: رواه الحفاظ الثقات بإسناد واحد، اتفقوا عليه، وجاء أحد الثقات الحفاظ فرواه بإسناد آخر، فما حكم رواية هذا الواحد الذي خالف الثقات؟

قال المؤلف -رحمه الله-: (حكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد أو في المتون) فما قلناه في زيادة الثقة نقوله هنا، وإن شاء الله أنكم تحفظون ما ذكرناه في زيادة الثقة.

[1] الدقيقة: ٣٣.

قال –رحمه الله–: (وقد تردد الحفاظ كثيراً في مثل هذا) حتى إن بعضهم يحكم على مثل هذه الصورة بحكمين، تجد له أحيانا حكما، وتجد له حكما آخر، ترجيحا آخر في موضع ثان، وسيأتي لنا المثال، هل ترددهم من هذه الناحية.

قال: (هل يُرَدُّ قول من تفرد بذلك الإسناد، لمخالفة الأكثرين له، أم يقبل قوله، لثقته وحفظه) هنا التردد الذي حصل عند الحفاظ؛ ترددوا لذلك، هل يردون قوله لمخالفته للذين هم أكثر منه عددا أوأحفظ منه؟ أم يقبلون روايته لأنه حافظ ثقة كبير؟ هنا حصل التردد بين الحفاظ، فيخالف بعضهم بعضا في مثل هذه الصورة، بل الواحد منهم أحيانا يتردد ويقول قولين في المسألة، فلننظر الآن.

قال: (ويقوي قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث) **واسع الحديث**: أي أنه مكثر كالزُّهْري، والأعمش، وشُعبة، وأمثال هؤلاء، إذا كان الراوي الذي روى إسنادا خالف به من هم أكثر عددا منه، روى هذا الإسناد عن شيخ مكثر؛ واسع الحديث، يقول ابن رَجَب: "يقوى القول بقبول زيادته هذه"، وهذا الإسناد الجديد الذي أتى به.

نزيد المسألة إيضاحا بالمثال، قال: (يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزُّهْري، والثوري، وشعبة، والأعمش) أي: أنه واسع الحديث، يقول: (ويُقوي

قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزُّهْري، والثوري، وشعبة، والأعمش) يمكن أن يحمل الحديث عن هذا الشيخ الذي روى عنه، كونه مكثرا، وكونه حافظا، وكونه أيضا رحَّالة، فيكون قد التقى بعدة شيوخ، وأخذ عن جماعة منهم، فلا يبعد عندئذ أن يكون له في الحديث إسنادان، قال: في مثل هذه الحالة يقوى القول بقبول هذه الزيادة.

(مثال ذلك:) وبالمثال يتضح المقال، انتبهوا معي على المثال، قال: (ما روى أصحاب الأعمش) الآن الأعمش هذا هو واسع الحديث، أي كثير الحديث (ما روى أصحاب الأعمش مثل وكيع، وعيسى بن يونس، وعلي بن مُسهِر، وعبد الواحد بن زياد، وغيرهم عن الأعمش) جماعة، تأمل الآن الحديث، الآن المثال الذي معنا يدور على من؟ على الأعمش الذي هو واسع الحديث، حافظ مكثر، الحديث الذي معنا يدور على الأعمش، أصحاب الأعمش: وكيع وعيسى وعلي وعبد الواحد وغيرهم؛ يروون هذا الحديث عن الأعمش (عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن عبد الله) ركز على الإسناد، انظر إلى إسناده ، واقرأه مرتين وثلاث، أكثر من واحد من أصحاب الأعمش يروونه عن الأعمش (عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن عبد الله) هذه صورة الإسناد الأول عن الأعمش (أنه كان مع النبي ﷺ في حرث المدينة، فمرَّ على نفر من

اليهود، فسألوه عن الرُّوح... الحديث) مشهور هذا الحديث، وهذا إسناده، وهؤلاء أصحاب الأعمش الذين رووا عنه هذا الحديث بهذا الإسناد.

قال: (وخالفهم ابن إدريس، فرواه عن الأعمش) نفس الأعمش الذي هو واسع الحديث (عن عبد الله بن مُرَّة، عن مسروق عن عبد الله، ولم يتابع عليه) أي: أنه تفرد بهذا الإسناد، لاحظ الإسناد الآن (الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله) تبين لكم إن شاء الله الفرق بين الإسناد الأول والإسناد الثاني:

الإسناد الأول: الأعمش، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن عبد الله.

لاحظ الإسناد الثاني: الأعمش عن عبد الله بن مرة، عن مسروق عن عبد الله.

إذن: حصل تغيير:

الإسناد الأول: الأعمش يرويه عن إبراهيم.

الإسناد الثاني: الأعمش يرويه عن عبد الله بن مرة.

شيخ إبراهيم في الإسناد الأول: عَلْقَمَة.

شيخ عبدالله بن مرة في الإسناد الثاني: مسروق.

إذن: حصل اختلاف على الأعمش أم لم يحصل؟ حصل اختلاف على الأعمش.

قال هنا: (ولم يتابع عليه) عبدالله بن إدريس تفرد بهذا الإسناد عن الأعمش، ما تابعه أحد.

قال: (فصححت طائفة الروايتين عن الأعمش) طائفة؛ جماعة من علماء العلل صححوا الروايتين الإسنادين، صححوهما قالوا: الأعمش مكثر لا يبعد أن يكون له في هذا الحديث شيخان، فيكون قد سمعه من إبراهيم مرّة، ومن عبدالله بن مُرّة مَرّة، فسمعه على الصورتين، ولا يبعد أن يكون لعبدالله بن مسعود فيه تلميذان يرويانه عنه: مسروق وعَلْقَمَة، وأخذه عن مسروق عبدالله بن مرة، وأخذه عن عَلْقَمَة عن إبراهيم، إذن: بما أن الأعمش مكثر واحتمالية أن يكون قد حمل هذا الحديث عن الشيخين موجودة وقوية، قالوا: ما الذي يمنع أن يكون الأعمش قد حدث به عن الشيخين، وسمعه جماعة عن الأعمش عن إبراهيم عن عَلْقَمَة، وسمعه عبدالله بن إدريس عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، ما الذي يمنع هذا؟ قالوا: إذن: يصح من كلا الوجهين، كون عبد الله بن إدريس ثقة ثبت فقيه عابد زاهد، إذا كان ثقة ثبت بهذه الدرجة من القوة إذن فلا نوهمه.

إذن: عندنا قرائن الآن تجعلنا نصحح الوجهين: الأعمش مكثر، عبدالله بن إدريس ثقة ثبت فاحتمالية خطأه في هذا الإسناد بعيدة، واحتمال أن يكون الأعمش قد رواه من طريقين قوية إذن: فتصحح الطريقان وينتهي الأمر.

ثم قال -رحمه الله-: (وخرّجه مسلم من الوجهين) فمسلم يصحح الوجهين، الإسنادين صححهما مسلم؛ لأنه أخرجهما في صحيحه، فهو رجح أنه محفوظ من الجهتين.

(وقال الدَّارَقُطْني: لعلهما محفوظان) الدَّارَقُطْني إيش؟ أقرّ مسلما في كون الطريقين صحيحين قال: (لعلهما محفوظان، وابن إدريس من الأثبات) أي: الذي يتحمل مثل هذه المخالفة (ولم يتابع على هذا القول) ابن إدريس ما توبع على رواية هذا الإسناد الذي ذكره.

لكن هذا كلام الدَّارَقُطْني في "العلل"، وأما كلامه في "التتبع" لاحظ الآن في مثل هذه المسألة كيف حتى الحافظ الواحد يختلف اجتهاده مرة هكذا ومرة هكذا، انظر الآن الدَّارَقُطْني هاهنا وافق مسلما في أن الطريقين صحيحان.

لكن في "التتبع" الذي ينتقد فيه أحاديث مسلم؛ صوّب رواية الأكثر، فلما ذكر رواية الأكثر؟ قال: "وهو الصواب" إشارة إلى ماذا؟ إلى شذوذ رواية عبدالله بن إدريس،

ووافقه شيخنا -رحمه الله- شيخنا الوادعي؛ وافقه في "التتبع" على كون رواية ابن إدريس شاذة، الدَّارَقُطْني له قولان في المسألة.

(قلت:) الكلام هنا لابن رَجَب (ومما يشهد لصحة ذلك أن ابن إدريس) صحة ماذا؟ صحة قول الدَّارَقُطْني أن الطريقين محفوظان (ومما يشهد لصحة ذلك أن ابن إدريس روى الحديث بالإسناد الأول أيضاً) يعني: ابن إدريس روى عن الأعمش الإسنادين، فوافق الأكثر مرة، وخالفهم وتفرد بالإسناد الثاني مرة ثانية، وهذا جعله ابن رَجَب قرينة ترجِّح حفظ ابن إدريس للطريقين.

ثم قال: (وهذا مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة) يعني: هذا الترجيح بهذه القرينة ليس من عند ابن رَجَب، بل هو من عند الأئمة الحفاظ طريقتهم هكذا، فروايته للحديث بالإسنادين يدل على أنه لم يهم فيه، بل هو حفظه وأتقنه حتى أنه حفظ الطريقين.

قال المؤلف: (فخرجه ابن أبي خَيثمة في كتابه، ثنا عبد الله بن محمد أبو عبد الرحمن الكِرماني كتبت عنه بكَفر بَيَّا ، ثنا عبد الله بن إدريس، عن الأعمش، عن إبراهيم عن عَلْقَمَة عن عبد الله قال: إني لأمشي مع النبي ﷺ فذكره) هذه رواية ابن إدريس التي وافق فيها الأكثر.

والمسألة في مثل هذا الإسناد الثاني محل اجتهاد.

والذي يترجح عندي في هذا: أن الصواب مع الأكثر، واحتمال وهم ابن إدريس أقوى من احتمال حفظه للإسناد الثاني، فالأعمش مكثر وحافظ، وتلاميذه كثر وكثر جدا، وطلبة الحديث كانوا حريصين على الأسانيد الغرائب كهذا الإسناد الذي رواه ابن إدريس، فلو كان هذا محفوظا عن الأعمش لما تركه تلاميذه الكبار، فتفرد ابن إدريس به يعتبر من أوهامه وأخطائه؛ إذ إنه ما من ثقة وإن علا حفظا وإتقانا إلا وله أخطاء وأوهام، فاحتمالية خطأ ابن إدريس في هذه الرواية أقوى من احتمالية حفظه، فالصواب مع الدَّارَقُطْني في كتابه "التتبع" حيث أشار إلى أن رواية ابن إدريس شاذة، وهو الصواب.

لكن لاحظ هنا الكلام كله في ماذا؟ في نقاش الإسناد هذا الثاني الذي ذكره ابن إدريس، فإذن: المحفوظ عندنا الإسناد الأول، كونه محفوظا ما في إشكال في هذا، ولا فيه خلاف فيه، لكن الخلاف في الإسناد الثاني؛ الإسناد الذي رواه ابن إدريس عن الأعمش عن عبدالله بن مرة، والصواب أنه شاذ، لكن يبقى الحديث صحيحا بالإسناد الأول.

في بقية الأحاديث التي هي خارج الصحيحين بعد أن نرجّح بين الإسنادين، وأن نعرف ما هو المحفوظ وما ليس بمحفوظ، ننظر بعد ذلك في حال الإسناد المحفوظ، خلاص، الشاذ غلط انتهينا منه، يبقى عندنا المحفوظ ننظر فيه، ربما يكون الإسناد المحفوظ هذا ضعيفا بسبب ضعف أحد رواته، أو انقطاعه، أو أي سبب من الأسباب الأخرى، نحن الآن في أثناء نقاشنا كله الذي تقدم، فقط نريد أن نعرف ما هي الرواية الصحيحة عن الأعمش، أيُّ أسانيد الأعمش هو الصحيح، الذي رواه الأعمش فعلا ولم يخطئ فيه أحد تلاميذه.

الآن النقاش في هذه القاعدة على الثقة الحافظ الذي بلغ درجة عالية في الحفظ، إذا خالف من هم أحفظ منه أو أكثر منه عددا، هاهنا النقاش.

المسألة محل اجتهاد ومحل خلاف كما تقدم معنا، لكن **الذي تطمئن إليه نفسي والذي أدين الله به: أن الإنسان مهما بلغ من الحفظ، ومهما بلغ من الإتقان فخطؤه وارد، ووهمه محتمل، فلا يصح أن نقبل روايته مع مخالفته لمن هم أحفظ منه أو أكثر منه عددا،** والدليل على ذلك: أنه ما من حافظ من الحفاظ إلا ووجدوا له أوهاما وأخطاءً في روايات رواها، إذن: فلا يصح أن نعامل أحاديثه على أنها مسلمة تماما، حتى وإن خالف الحفاظ الثقات.

* ثم ذكر الحافظ ابن رَجَب -رحمه الله- مثالا ثانيا على المسألة نفسها فقال: (مثال آخر: روى أصحاب الزُّهْري، عن الزُّهْري) الآن الشخص المكثر عندنا واسع الحديث هو الزُّهْري، اختلف عليه أصحابه في رواية حديث قال: (روى أصحاب الزُّهْري، عن الزُّهْري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ: "حديث الفأرة في السمن") احفظ الآن الإسناد الأول (روى أصحاب الزُّهْري، عن الزُّهْري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ).

(ورواه مَعْمَر عن الزُّهْري) مَن الذي خالف مِن أصحاب الزُّهْري الآن؟ هو مَعْمَر (ورواه مَعْمَر عن الزُّهْري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة) اختلف الإسناد، الحديث واحد، عن الزُّهْري نفسه (رواه مَعْمَر عن الزُّهْري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة) خالف فيه أصحاب الزُّهْري: مَعْمَر، تقدم معنا في كتاب "الفوائد" من هذا الكتاب الذي كنا نشرحه في بداية الكتاب، تقدم معنا: أن أصحاب الزُّهْري طبقات، والطبقة الأولى من أصحاب الزُّهْري الثقات الأثبات فيه، يقدم بعضهم على بعض، فبعضهم قدَّم مالكا على مَعْمَر، والبعض قدم مَعْمَرا، والبعض قدم سفيان بن عُيينة، وقد تقدم هذا معنا في أول كتاب "الفوائد"، وذكرنا هناك إذا اختلفوا من يقدم على من؟ هذا

المثال الذي بين أيدينا متعلق بهذه المسألة نتركه للدرس القادم، لأن الكلام عليه يطول.

فنكتفي بهذا القدر في يومنا هذا، ونكمل في الدرس القادم إن شاء الله.

تفريغ المجلس العاشر من مجالس "فوائد وقواعد في علم العلل" لابن رجب الحنبلي

قال الشيخ عليّ الرّملي - حفظه الله تعالى -:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله، وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فلازلنا في شرح "قواعد وفوائد في علم العلل" التي جمعها الحافظ ابن رجب

- رحمه الله -، ووقفنا في الدرس الماضي عند القاعدة الرابعة، وهي قاعدة مهمة جدا في علم العلل تتعلق باختلاف الثقات الحفاظ في رواية الأسانيد، فإذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد، وخالفهم أحد الثقات الحفاظ، فروى نفس الحديث بإسناد آخر، هل يُقبل منه ما رواه مع مخالفته للحفاظ الأثبات؟ أم أنه يردُّ ويعتبر شاذا؟

المسألة متصورة في مخالفة الثقة الحافظ، هنا حصل الخلاف بين علماء العلل، حتى إن العالم الواحد يختلف قوله في هذه المسألة أحيانا.

مما ذكره لنا المؤلف أن الخلاف إذا كان على أحد حفاظ الحديث المكثرين، يَقوى القول بقبول رواية من تفرد عنه من الثقات الحفاظ، وذكر لنا مثالا على ذلك في الدرس الماضي ذكرناه، وسيزيدنا اليوم مثالا آخر فنسمع ما يقول:

قال – رحمه الله –: (روى أصحاب الزهري، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة) هنا المحدث الحافظ واسع الحديث، هو من في هذا المثال؟ هو الزهري، مدار الحديث الآن على الزهري، الزهري هنا الآن يسمى مخرج الحديث، ركزوا معي، الحديث الآن يدور على الزهري، الزهري من الحفاظ المكثرين، واسعي الحديث، وكون الحديث يدور عليه، فهو مخرج الحديث، روى أصحابه عنه هذا الحديث بالإسناد الذي ذكره المؤلف، رووه عنه (عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة عن النبي ﷺ : "حديث الفأرة في السمن") هكذا ذكر المتن باختصار، هذه طريقة المحدثين، عندما يكون اشتغالهم فقط بالإسناد وليس بالمتن، يذكر لك طرفا من المتن حتى تعرف الحديث، ثم يكمل كلامه على الإسناد .

حديث: الفأرة في السمن": عندما سئل النبي ﷺ عن فأرة وقعت في السمن؟ قال – عليه الصلاة والسلام –: **"أَلْقُوا مَا حَوْلَهَا وَكُلُوا"**[1]، هذا حديث الفأر في السمن، هذا الحديث كما ذكر عندنا أن أصحاب الزهري رووه: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبي ﷺ.

وخالف أصحاب الزهري في هذا الحديث: أحد الثقات الحفاظ، خالف أصحاب الزهري في أمرين: في الاسناد، وفي المتن أيضاً.

فزاد زيادة في المتن لم يذكرها أصحاب الزهري عنه، – سيأتي الكلام عن قضية المتن –.

أما في الإسناد فكيف روى معمر هذا الحديث عن الزهري؟ رواه معمر هو الذي خالف بقية أصحاب الزهري، رواه عن الزهري، عن ابن المسيَّب، عن أبي هريرة، لاحظتم الخلاف الآن: باقي السند بالكامل بعد الزهري.

---

[1] أخرجه أبو داود: ٣٨٤١.

خالف فيه معمر أصحاب الزهري، فأصحاب الزهري يروونه: عن الزهري، **عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة**. بينما معمر رواه: عن الزهري، **عن ابن المسيب، عن أبي هريرة**.

الآن هذه مسألتنا: جماعة من الحفاظ الثقات رووا الحديث عن شيخهم بإسناده، وخالفهم واحد أيضا هو ثقة حافظ، فروى الحديث عن نفس الشيخ بإسناد آخر.

هل يُقبل منه هذا؟ ويقال: بأن الحديث محفوظ بإسنادين؛ كون الزهري من المكثرين، ومن الرحالين الذين سمعوا من أكثر من شيخ.

أم يقال: بأن هذا وهم من معمر إذ خالف جماعة من الثقات الحفاظ؟ وتلاميذ الزهري كثر، وعندهم حرص شديد على تتبع مثل هذه الغرائب، فحرصهم يمنعهم من ترك مثل هذه الرواية، فلماذا يتفرد بها معمر؟

الذي يظهر لي: أن الثاني هو الأقوى؛ تلاميذ الزهري كثر، ومنهم حفاظ ثقات جبال، وكان المحدثون يحرصون حرصا شديدا على تتبع مثل هذه الروايات الغريبة وروايتها، فلماذا لم يروها إلا معمر؟

وإذا كنا نعلم نحن في الأصل أنه ما من حافظ ثقة إلا وهو يهم ويخطئ، ووجدنا للثقات الحفاظ مثل معمر، وغيرِه؛ وجدنا لهم أخطاء، وتفردات وغرائب، ومنكرات؛ مع مخالفته لمن هم أكثر منه عددا، وأقوى منه حفظا؛ إذن لا نقول في مثل هذه الحالة: بأن هذا الإسناد الذي ذكره محفوظا، بل هو شاذ.

لكن الخلاف حاصل في المسألة، قال ابن رجب - رحمه الله -: (فمن الحفاظ من صحح كلا القولين) فصار عنده الحديث محفوظا بالإسنادين (ومنهم: الإمام أحمد، ومحمد بن يحيى الذُّهْلي، وغيرهما) لأنه - كما ذكرنا - معمر عندهم من أثبت الناس في الزهري - كما تقدم معنا في أول كتاب الفوائد -، فكونه من أثبت الناس في الزهري، فلا يبعد أن يكون حفظ هذا الإسناد، وحفظ ما لم يحفظ غيره.

قال: (ومنهم من حكم بغلط معمر، لانفراده بهذا الإسناد) إي نعم، لماذا تفرد بإسناد كهذا مع كثرة تلاميذ الزهري؟ ومع حرصهم على أخذ مثل هذه الغرائب، فتفرده هنا يقوي الظن بوهمه.

قال: (لانفراده بهذا الإسناد، منهم البخاري، والترمذي، وأبو حاتم، وغيرهم) كما ذكرنا لأنه مهما بلغ من الثقة يحتمل أن يكون أخطأ فيه؛ لأنه خالف من هم أكثر منه وأحفظ - من أصحاب الزهري -؛ لأنهم أكثر منه عددا، وأحفظ أيضا، فروايتهم تُقدَّم على روايته.

من هؤلاء الحفاظ الذين خالفوه: سفيان بن عيينة ومالك، وقد قدمهما بعض علماء العلل في روايتهما عن الزهري، قدموهما على معمر، وروايتهما لهذا الحديث أخرجها البخاري في "صحيحه".

وسئل ابن عيينة في نفس صحيح البخاري، وردت هذه الرواية، سئل سفيان بعدما رواه فقيل له: فإن معمرا يحدثه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؟ قال ابن عيينة: مَا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: إِلَّا عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُهُ مِنْهُ مِرَارًا"[1] لاحظ، ماذا قال سفيان؟ قال: "سمعته منه مرارا" عدة مرات سمع هذا الحديث من الزهري، ما سمعه ولا مرة يحدث به على الصورة التي حدث بها معمر، ها هنا قرائن قوية على أن معمراً وهم في ذلك.

[1] صحيح البخاري: ٥٥٣٨.

والبخاري هاهنا عندما يسوق مثل هذا يذكره، كي يشير إلى وهم معمر في روايته، بل أتى - رحمه الله - بما هو أقوى من ذلك؛ فذكر عند ذكره لهذا الحديث؛ ذكر مذهب الإمام الزهري في المسألة، فتبين أن مذهب الإمام الزهري أنه لا يفرِّق بين الجامد والمائع في السمن الذي سقطت فيه الفأرة، والرواية التي رواها معمر زاد فيها زيادة تدل على التفريق بين الجامد والمائع، وهذه من طريقة علماء العلل في تضعيف بعض الأحاديث؛ عندما يرد عن المحدث الحافظ كالزهري المعروف باتباعه لسنة النبي ﷺ عندما يأتي عنه ما يخالف ما روى، ويكون مذهبه مخالفا لما روى؛ يستدلون بذلك على تعليل الرواية المرفوعة، ويقولون: مذهبه يخالف هذا الحديث، وإحسانا للظن به، يقولون: يستحيل أن يخالف ما يروي وهو متبع للسنة معروف بتعظيمه لها، فبهاتين القرينتين أشار الإمام البخاري - رحمه الله - إلى تضعيف رواية معمر، **والصواب معه - إن شاء الله -**.

قال المؤلف - رحمه الله -: (وذكر الذُّهْلي أن سعيد بن أبي هلال تابع معمراً على روايته عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، إلا أنه أرسله ولم يذكر أبا هريرة) هنا ذكروا متابعة لمعمر كي يقووا بها رواية معمر، ولكنها مع ذلك

وإن كان اتفق مع معمر في روايته عن الزهري، عن سعيد، إلا أنه خالفه في عدم ذكر أبي هريرة في الإسناد.

قال: (ويدل على صحة رواية معمر أنه رواه بالإسنادين كليهما) لأنهم بهذه الطريقة يستدلون على قوة حافظته لهذا الحديث، فيقولون لو أنه وهم لرواه بالإسناد الثاني فقط، لكن كونه روى الحديث بالإسنادين؛ دل ذلك على أنه حفظ الإسنادين، لكن هذا لا يُسلَّم على إطلاقه، فربما يكون رواه في وقتين مختلفين، فحفظ مرة، وأخطأ أخرى.

قال – رحمه الله –: (وأما لفظ الحديث) هنا الآن سنأتي للاختلاف في إيش؟ في متن الحديث، وهي المسألة الثانية التي خالف فيها معمر أصحاب الزهري في رواية هذا الحديث عن الزهري.

قال: (وأما لفظ الحديث بالتفريق بين الجامد والمائع فقد ذكره معمر، عن الزهري بالإسنادين معاً) أيضا الزيادة التي فيها التفريق بين الجامد والمائع: رواها معمر بالإسنادين، بالإسناد الذي رواه به الحفاظ من رواية الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة، وبالإسناد الثاني: وهو الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، أما لفظ الجماعة فقالوا: حدثنا الزهري،

قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أنه سمع ابن عباس، يحدثه: عن ميمونة: أن فأرة وقعت في سمن فماتت، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال: «ألقوها وما حولها وكلوه».

وأما رواية معمر فقال: عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه أنه سئل عنه، فقال: «إذا كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعا فلا تقربوه».

قال: (وتابعه الأوزاعي عن الزهري، فرواه عن عبيد الله، عن ابن عباس.

وكذلك رواه إسحاق بن راهويه، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، لكنه حمل حديث ابن عيينة على حديث معمر).

هنا رواية إسحاق بن راهويه، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، خالف أصحاب ابن عيينة.

خالف إسحاق بن راهويه أصحاب ابن عيينة في هذه الرواية، فرووا الحديث بدون هذه الزيادة، فهي أصلا عن ابن عيينة شاذة.

على كلٍّ: فهمنا الموضوع الذي أردناه، ومن أراد تحقيق القول في هذا الحديث؛ فليرجع الى الضعيفة رقم: (١٥٣٢) للعلامة الألباني - رحمه الله

-، فقد حرَّر القول فيه، وذهب إلى شذوذ هذه الزيادة، وهي زيادة التفريق بين الجامد والمائع.

قال – رحمه الله –: (وقد سبق ذلك كله مستوفىً في كتاب الأطعمة).

قال: (فأما إن كان المنفرد عن الحفاظ سيىء الحفظ، فإنه لا يعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم) إذا كان المنفرد ليس من الثقات الحفاظ؛ فمثل هذا ما فيه إشكال فإنه يكون وَهْما وخطأ، فيُحكم عليه بالخطأ.

(مثال ذلك: أن أصحاب الزهري رووا عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قصة المجامِع في رمضان)

أظن الحديث عندكم معروفا، نذكره لكم لمن لا يعرفه، حديث أبي هريرة قال: (أتى رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ ، قَالَ: **وَمَا شَأْنُكَ**؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ) أي: جامع زوجته في نهار رمضان، فقال له النبي ﷺ: (**فهَلْ تَجِدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً**؟، قَالَ: لَا، قَالَ: **فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ**؟، قَالَ: لَا، قَالَ: **فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا**، قَالَ: لَا، قال: **إجلس**، فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: **تَصَدَّقْ بِهِ** ، فَقَالَ يا رسول الله: مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أهل بيت أَفْقَرُ مِنِّي، قال: فضحك رسول الله ﷺ حتى

بدت ثناياه، قَالَ: **فأطعمه إياهم**). هذا الحديث رواه أصحاب الزهري عن الزهري، عن حُميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، متفق عليه بهذا الإسناد، خرجه البخاري ومسلم بهذا الاسناد[1].

(ورواه هشام بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة)

الآن الذي خالف هو **هشام بن سعد**، خالف أصحاب الزهري، ومنهم أئمة حفاظ، وهشام بن سعد الصحيح فيه أنه ضعيف في غير روايته عن زيد بن أسلم.

فمع مخالفته للثقات الحفاظ، تكون روايته منكرة؛ لأنه خالف الحفاظ فجاء بإسناد يخالف ما رواه أصحاب الزهري الثقات الحفاظ.

وكذلك إن كان الراوي صدوقاً أيضا يحكم على روايته بالشذوذ، وكذلك الثقة الذي لم يبلغ درجة الثقة الحافظ هؤلاء يحكم على روايتهم بالشذوذ أو النكارة.

---

[1] البخاري: ٦٧٠٩، ٦٧١١، ومسلم: ١١١١.

قال المؤلف – رحمه الله –: (فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظُ يخالفونه، فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه) لا نكاد نشك في ذلك؛ (لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرًا، فيسلكه من لا يحفظ)

أي: لا يحفظ جيدا، **هذه طريقة جديدة من طرق تعليل الحديث عند علماء العلل**، ما هي؟ سلوك الطريق المشهور، ويسميه علماء العلل **"سلوك الجادة"**.

فيقولون: فلان سلك الجادة، فماذا يعنون بالجادة؟ يعنون بالجادة: الطريق المشهورة المعلومة.

مثلا: عندنا رواية ثابت عن أنس رواية مشهورة، ثابت يكثر من الرواية عن أنس، والأحاديث التي جاءت عن ثابت عن أنس كثيرة، فهذه تسمى جادة.

فإذا جاءنا راويان: أحدهما ثقة، والآخر ثقة، أحدهما سلك الجادة، والآخر جاء برواية غريبة، فلمن نحكم؟ نحكم لمن جاء بالرواية الغريبة، لماذا؟ لأن الإتيان بالرواية الغريبة صعب شديد، وحفظ الجادة أسهل بكثير، فاللسان

معتاد عليها، والذهن قد حفظها وأتقنها، فإذن: رواية الحديث بالجادة أسهل وأيسر وأسبق، والذي روى الرواية الغريبة غير المعتادة هذا يكون قد حفظ وأتقن؛ لذلك جاء بالشيء الجديد، فيحكمون هنا لرواية من؟ لرواية من أتى بالرواية الغريبة، لا لمن سلك الجادة، فيعللون الرواية الأخرى، ويقولون: فلان سلك بها الجادة، مشى على ما اعتيد عليه وما اشتهر.

لكن هذا ليس على إطلاقه، يعني: إن جاء جماعة من الثقات أربعة أو خمسة، رووا الحديث، وذكروا الإسناد الذي هو على الجادة، وخالفهم أحدهم فروى حديثاً بإسناد غريب ليس هو على الجادة، لا، هنا نحكم على روايته بالشذوذ، ونصحح رواية الثقات.

لأن قرينة الجمع عندنا أقوى من القرينة الثانية، فيكون الصواب مع الجماعة. هذا موضوع سلوك الجادة.

فإذا جمع الراوي بين سلوك الجادة، وبين سوء الحفظ ف **"ضِغْثٌ عَلَى إِبَّالَةٍ"**[1] خلاص، انتهى الأمر، اتضح الأمر تماما أنه لم يحفظ، هذه هي صورة المسألة المطروحة عندنا هاهنا.

قال - رحمه الله -: (فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه) ما نكاد نشك أنه أخطأ، خلاص عندنا قرينتان قويتان جدا: **سوء حفظه**، وثانيا ماذا؟ **سلوك الجادة** (لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ) **قال الحافظ ابن حجر**: "ومن عَدَل عنها - أي الجادة - دل على مزيد حفظه" على إتقانه، **وقال أبو حاتم** في حديث فيمن خالف الجادة فيه قال: "كان أسهل عليه حفظا" يعني: هو بمخالفته الجادة قد حفظ شيئا هو كان صعبا عليه، وكان سلوك الجادة أسهل عليه في الحفظ، فلو أنه لم يحفظ لسلك الجادة، وكثيرا - كما ذكرنا - من العلماء من يعلل بمجرد سلوك الجادة.

---

[1] هو مثل من الأمثال العربية، ومعناه: (بليَّةٌ على أخرى) كما في "مجمع الأمثال" للمَيداني (١/ ٤١٩).

قال المؤلف - رحمه الله -: (ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن أبي سُبيعة الضُبعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أحب فلاناً. قال: أعلَمْتَه؟ قال: لا، الحديث. هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت) مر معنا أن أثبت أصحاب ثابت: حماد بن سلمة، وذكرنا في المقدمة عند الفوائد وعند الاختلاف في مثل هذه الصور، نرجع إلى ذاك الموضع ونرى، فذُكر هناك بأن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت، قال: (وأثبتهم في حديثه، كما سبق) في الفوائد (وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت كمُبارك بن فُضالة، وحسين بن واقد) هنا المخالفون كم واحد؟ اثنان (ونحوهما أيضاً) أكثر من اثنين، لكن قوة حماد بن سلمة في ثابت، مع سلوك هؤلاء القوم للجادة، وسوء حفظ بعضهمح رجحت رواية حماد على روايتهم.

فقال: (فرووه عن ثابت، عن أنس عن النبي ﷺ) لاحظ الآن، حماد بن سلمة كيف رواه؟ (عن ثابت، عن حبيب بن أبي سُبيعة الضبعي، عن الحارث أن رجلاً...) إلى آخره، إسناد جديد، إسناد غير مشهور، أما الأخرون فرووه عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ، رواية ثابت عن أنس: مشهورة معلومة، رويت بها الكثير من الأحاديث (وحكم الحفاظ هنا

بصحة قول حماد، وخَطَأِ من خالفه، منهم: أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني) لقرينتين:

الأولى: أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت.

الثانية: أن حماد بن سلمة خالف الجادة، وأولئك سلكوا الجادة.

(قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق) مبارك بن فضالة (يعني: أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ.

وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة.

وقد سبق إلى نحو ذلك ابن عيينة وابن مهدي، فإن مالكاً روى عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ، قال: **"أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذه من هذه"**.

وخالفه ابن عيينة، فرواه عن صفوان بن سليم ، عن أُنيسة، عن أم سعيد بنت مرة الفِهرية، عن أبيها، عن النبي ﷺ.

ورجَّح الحفاظ كأبي زرعة، وأبي حاتم قول: ابن عيينة في هذا الإسناد على قول مالك) لماذا؟

(قال الحميدي: قيل لسفيان: إن عبد الرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك؟ قال سفيان: وما يدريه، أدرك سفيان صفوان؟ قالوا: لا، لكنه قال: إن مالكاً قال: عن صفوان، عن عطاء بن يسار. وقال سفيان: عن أنيسة عن أم سعيد بنت مرة، عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟) الإسناد الذي رواه مالك إسناد معروف، أما سفيان جاء بإسناد غريب، من أين جاء به؟ ما جاء به إلا من قِبل حفظه القوي، فحفظ حفظا جيدا، فروى هذا الإسناد بهذه الصورة، ومالك سلك فيه الجادة؛ لذلك رجّحوا رواية ابن عيينة على رواية مالك (فقال سفيان: ما أحسن ما قال) أعجبه هذا النقد (لو قال لنا صفوان، عن عطاء بن يسار كان أهون علينا من أن يجيء بهذا الإسناد الشديد) كله نفس الكلام (ومن ذلك أن حصين بن عبد الرحمن روى عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبي ﷺ حديث رفع اليدين في الصلاة، ورواه شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البَختري، عن عبد الرحمن اليَحصُبي، عن وائل بن حُجر، عن النبي ﷺ.

وسئل عن ذلك أحمد، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع شعبة عن أبي البَختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل؟! يشير إلى أن هذا إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ، بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه، فإنه طريق مشهور) هذه صور من تعليلات العلماء بماذا؟ بسلوك الجادة، وترجيح من لم يسلك الجادة على من سلك الجادة.

نكتفي بهذا - إن شاء الله - في يومنا هذا، ونكمل في الدرس القادم، نعم، تفضلوا من عنده سؤال فليتفضل:

[السؤال الأول]: يا شيخ ما الفائدة من تعليل الحديث بهذه القاعدة، إذا ثبت عن الراوي ما يخالف ما روى، هل هي زيادة اطمئنان؟ لأننا إذا نظرنا في الأحاديث التي أُعلت بهذه القاعدة؛ نجد أنها كلها معللة أيضا بعلة أخرى؛ كمخالفة العدد من الثقات، أو من هو أوثق منه.

فالذي فهمت: أنها علة ضمنية - فجزاكم الله خيرا - لو توضحوا لي، أو ما فهمته صحيحا، أم لا؟

[الجواب]: بعض أهل العلم من المتقدمين يعللون بمجردها، وليست هي القرينة فقط، يستأنسون فقط بها استئناسا، لا، بعضهم يعتمد على هذا ويعلل الروايات بها، فيقول: ما يخالف العالم الجهبذ المعروف باتباع السنة؛ لا يخالف ما رواه من السنة.

لكن الذي يظهر لي: أنها قاعدة تصلح للاستئناس بها، لا للاعتماد عليها، لماذا؟ لأن أوجه التأويلات في المسائل الفقهية كثيرة جدا، فربما يكون هذا العالم الذي خالف ظاهر ما روى، ربما يكون قد وقف على حديث أقوى في دلالته من الحديث الذي رواه هو، فذهب إلى ذاك، وتأول ما رواه هو، هذا احتمال من الاحتمالات.

وربما يكون هذا الحديث الذي رواه عنده منسوخا، أو أي شيء من ذلك، فالتأويلات، وفهم الأحاديث؛ يختلف فيها الناس من شخص إلى شخص؛ **فلذلك لا يصح أن نأخذها قاعدة مطردة**، وقاعدة نستدل بها على تعليل الروايات التي وردت بأسانيد صحيحة ليس فيها علة إلا مجرد هذا القول، **هذا الذي أعتقده - والله أعلم -**، فهي إذن للاستئناس فقط، لتقوية مثل هذا الخلاف الذي حصل معنا، والذي تقدم وذكرناه من كلام ابن رجب - والله أعلم -.

[السؤال ثاني]: بالنسبة لسلوك طريق الجادة، هل نقيس ذلك على الحديث المشهور يعني كما قال الشيخ مقبل: "رغم كونه مشتهرا بين العلماء نبحث فيه"، وسلوك الجادة هل ينقسم إلى شهرة علماء، وشهرة عوام؟

[الجواب]: لا، المقصود بسلوك الجادة شهرة الأسانيد عند المحدّثين الذين يحفظون الأحاديث، فعندما يأتي يحدث ويكون قد حفظ عشرات الأحاديث من روايات: مثلا ثابت عن أنس، عندما يكون قد حدّث بعشرات الأحاديث من مثل هذه الأحاديث، يكون قد سهل عليه حفظ مثل هذه الطريق، وأخذ عليها لسانه، فمن السهل أن يرويها، بخلاف ما يكون عنده من طرق أخرى تأتيه من طريق غريبة لا يعتاد عليها اللسان، وليست هي عالقة بالذهن بشكل قوي، فمثل هذه الحالة تكون روايته أقوى، فالشهرة وعدم الشهرة اعتمادها على الشهرة عند المحدثين، عند رواة الأحاديث، وليس عند عامة الناس، ولا يقاس عليها ما ذكرتِ من شهرته عند العلماء، أو عند الفقهاء، أو غيرهم، الكلام كله عن علماء الحديث، عن رواة الأحاديث بالتحديد.

[السؤال الثالث]: هل يكون الطريق الذي ينفرد به الثقة من باب خبر الثقة؟

[الجواب]: الأخبار كلها – يا أبا زيد – من أخبار الثقات، وكلامنا كله في الثقات، لكن إذا تعارضت روايات الثقات، وأخبار الثقات، المسألة مطروحة هنا، الأن عندنا جمع من الثقات رووا لنا إسنادا معينا لحديث معين، جاء آخر وأتى بإسناد خالف فيه هؤلاء الثقات كلهم، من أين جاء بهذا الإسناد الغريب؟ مثل هذا الآن هو ثقة، وخبره خبر ثقة، لكن مع المخالفة، روى ما لم يرو غيره، وغيره روى أيضا، ولكنهم لم يأتوا بما أتى هو به، هنا يصبح في خبر الثقة شك وريب بسبب هذه المخالفة.

وذلك لأننا نعلم أنه ما من ثقة إلا ويخطيء ويهم، إذن: مخالفة هؤلاء له؛ قرينة قوية جدا تدلنا على أن هذا الحديث من أوهام هذا الثقة وأخطائه، وهذا التعليل والشذوذ كله في أحاديث الثقات.

أما أحاديث الضعفاء: انتهى أمرها، هي ضعيفة، لكن الإشكال عندنا في أحاديث الثقات، نريد أن نُخرج من أحاديث الثقات الأوهام والأخطاء التي تقع منهم بسبب وهمهم، فما من إنسان مهما حفظ إلا ويقع منه الخطأ

والوهم، فكيف نستخرج هذه الأخطاء والأوهام من أحاديث النبي ﷺ؟ بهذه الطريقة، بالقيدين الذين وضعناهما في الحديث الصحيح، وهو ألا يكون الحديث شاذا ولا معلّلا، فنخرج بذلك جميع الأخطاء والأوهام المتوقعة من أحاديث الثقات.

[السؤال الرابع]: هل يمكن لكم ذكر عالم ممن وقفتم على منهاجه ممن رآها علة معتبرة لتعليله - جزاكم الله خيرا -؟

[الجواب]: أظن الإمام أحمد - فيما أذكر الآن - أن الإمام أحمد له كلام في هذا، لكن نسيت الحديث المعيَّن الذي أعلوه بذلك، نسيته الآن، لكن كان في بالي واحد قريب جدا، يعني صورة معينة أعلّوها بهذه القضية، وقالوا هذا يخالف رأيه، في عائشة بالتحديد، أعلوا حديثا روته عائشة، وأعلوه بأن عائشة قالت قولا يخالفه، لكن نسيته الآن، ليس في بالي[1].

---

[1] منها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: إنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»، وقد خالفت عائشة رضي الله عنها مقتضى الحديث ولم تعمل به، حيث زوَّجت بنتَ أخيها: حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه شقيق عائشة رضي الله عنها مع ابن أختها أسماء رضي الله عنها: وهو المنذر بن الزبير، وكان أخوها عبد الرحمن غائبًا في الشام.
قال الإمام أحمد: هذا لا يصح، لأن الزهري سئل عنه، فأنكره، وعائشة: زوَّجت حفصة بنت عبد الرحمن بنت أخيها، والحديث عنها، فهذا لا يصح. مسائل حرب (٣/ ١٢٥٨)

طيب، إذن: نكتفي بهذا – إن شاء الله –، سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تفريغ الدرس الحادي عشر من شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رَجَب الحنبلي -رحمه الله تعالى-.

قال الشيخ أبو الحسن علي الرملي -حفظه الله تعالى-:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فلازلنا في القاعدة الرابعة من قواعد العلل التي ألحقها الحافظ ابن رَجَب -رحمه الله- بشرحه لكتاب العلل للترمذي، فتكلم -رحمه الله- في القاعدة الرابعة: فيما إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد وانفرد واحد منهم بإسناد آخر، فإن كان هذا المنفرد ثقة حافظا فقد وقع الخلاف في قبول إسناده الذي تفرد به بين علماء العلل، **والذي رجحناه**: أن روايته تكون شاذة، عند مخالفته لمن هم أكثر منه عدداً، أو أقوى منه حفظاً.

ثم ذكر -رحمه الله-: فيما إذا كان المنفرد عن الحفاظ سيء الحفظ، وهذا لا إشكال في أن روايته تكون منكرة، وكذلك إذا تفرد الثقة

والصدوق وخالف الحفاظ، فذكر إسنادا يخالف ما ذكره الثقات الحفاظ، نحكم على روايتهم بالشذوذ.

ثم ذكر -رحمه الله-: فيما إذا كان المخالف المنفرد بالإسناد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الجادة.

ثم قال -رحمه الله-: (واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما) يعني: إذا اختلف الرواة في رواية الحديث عن الأعمش مثلا: فرواه جماعة بإسناد، وخالفهم واحد أو أكثر، فرواه بإسناد آخر عن الأعمش، لا نحتاج للترجيح، ومعرفة الخطأ من الصواب، إلا إذا كان الحديث واحدا، وأما إذا تبين لنا أنهما حديثان، فلا نحكم على أحدهما بالخطأ، بل يكونان صحيحين هذا ما قاله ابن رَجَب -رحمه الله-.

ثم قال: (وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر) أي: علامة كون الحديث ليس واحدا بل حديثين (أن يكون في أحدهما

زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر) فيعتمدون على اختلاف اللفظ مع تقارب المعنى (فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين) إذن: فلا وجه للترجيح، يكون كل حديث منفرداً بإسناده، فلا تخالف في الرواية (وقد ذكرنا كلام ابن المديني في ذلك، في باب صفة الصلاة على النبي ﷺ في كتاب الصلاة.

وكثير من الحفاظ كالدارقطني وغيره لا يراعون ذلك) أي: لا ينظرون إلى كون الحديث واحداً أم حديثان (ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين، وإن اختلف لفظ الحديثين إذا رجع إلى معنى متقارب، وابن المديني ونحوه إنما يقولون: هما حديثان بإسنادين إذا احتمل ذلك، وكان متن ذلك الحديث يروى عن النبي ﷺ من وجوه متعددة: كحديث الصلاة على النبي ﷺ، فأما ما لا يعرف إلا بإسناد واحد، فهذا يبعد فيه ذلك) يبعد فيه أن يكونا حديثين بإسنادين؛ لأن الإسناد الوارد معنا إسناد واحد، فلا يمكن أن تقول هما حديثان

(وكذلك حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر في هدي النبي ﷺ الغنم المقلدة.

وحديثه) أي: الأعمش (وحديثه عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، في هدي النبي ﷺ الغنم) ولم يقل: المقلدة (فمن الحفاظ من قال: الصحيح حديث عائشة، وحديث جابر وهم.

ومنهم من قال: هما حديثان مختلفان، في أحدهما التقليد، وليس في الآخر) في أحدهما قيد المقلدة، والآخر ليس فيه هذا القيد، فاستدلوا بذلك على أنهما حديثين مستقلين (ومنهم أبو حاتم الرازي، وقد سبق ذلك في كتاب الحج) قال أبو حاتم الرازي: "اللفظان مختلفان وأرجو أن يكونا جميعا صحيحين" فاعتمد على ماذا؟ على **اختلاف اللفظ مع اتحاد المخرج**، ولكن صح ذكر التقليد أيضا في حديث الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، من طرق أخرى فروي عن الأعمش من هذه الطريق بذكر التقليد، وبدون ذكره أيضا، **إذن**: فاعتماد أبي حاتم الرازي على عدم ذكر التقليد في جعل

هذا الحديث حديثين، ليس بصواب؛ لأن نفس الرواية رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة ورد فيها ذكر التقليد.

لتوضيح المسألة أكثر: انظروا معي في المثال الأخير: (الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر في هدي النبي ﷺ الغنم المقلدة) ذكر الغنم المقلدة، وحديث الأعمش (عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، في هدي النبي ﷺ الغنم) الإشكال أين حصل الآن؟ هل نعتبر هذين الحديثين، فيكونا حديثين مختلفين؟ فيكون جابر قد روى الحديث عن النبي ﷺ بذكر الغنم المقلدة، وتكون عائشة قد روت الحديث عن النبي ﷺ بدون ذكر المقلدة.

أم هما حقيقة حديث واحد حصل فيه وهم من بعض الرواة على الأعمش، فروي مرة بهذا الإسناد، ومرة بهذا الإسناد؟

هذه صورة المسألة؛ هذه صورة المسألة عندنا المطروحة الآن، لا إشكال عندنا في أن الإسنادين إذا اختلفا تماما، فالحديثان ماذا يكونان؟ حديثين مستقلين، مثلا لو جاء غير الأعمش فروى

الحديث عن أبي سفيان عن جابر في هدي النبي ﷺ الغنم المقلدة، ولا يوجد خطأ ولا وهم في الرواية هنا هذا حديث مستقل: جابر روى الحديث بهذه الصورة، وجاء حديث آخر من طريق الأعمش مثلا أو من طريق غيره عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة في هدي النبي ﷺ الغنم

وليس هناك وهم وخطأ في هذه الرواية، فهذا حديث ثان مستقل، جابر روى بصورة، وعائشة روت بصورة أخرى فتجمع بين الحديثين بأي طريق من طرق الجمع.

لكن الإشكال أين؟ إذا **اتحد المخرج** ها هنا المشكل، إذا اتحد المخرج هل نعتبر الحديث حديثاً واحداً، ثم بعد ذلك نرجح الرواية الصحيحة، ونترك الخطأ؟ أم نعتبر أن الأعمش رواه بإسنادين مختلفين، فكانا حديثين مستقلين كل حديث بإسناد للأعمش نفسه، ها هنا محل الخلاف في هذه المسألة.

والعلماء يعتمدون في ذلك على القرائن، لا شك أننا إذا وجدنا قرائن قوية تدلنا على أن الحديث واحد، عندئذ نرجح وننظر الرواية الصحيحة ونترك الخطأ، أما إذا لم توجد عندنا قرائن قوية تدلنا على أن الحديث منفصل، أو أنه واحد؛ عندئذ نعتبره حديثا واحدا، أو حديثاً مستقلاً، فنرجح ولا بُدَّ، بناء على القرائن.

إذن: لا بُدَّ من وجود قرائن قوية تدل على أن الحديث هو في الحقيقة حديثان، فإذا لم توجد قرينة فالأصل أنه حديث واحد، فنرجح بناء على ذلك، ولا بُدَّ من الترجيح.

لماذا قلنا هذا؟ يعني: كأننا نقول الآن بأن: **الأصل أنه حديث واحد، حتى يأتي عندنا أدلة وبراهين تدلنا على أنهما حديثان**، قلنا: نعم لأن المخرج اتحد؛ اتحاد المخرج قرينة قوية تدل على أن الحديث واحد، **وإذا اجتمع مع اتحاد المخرج السياق والسبب، فهنا يقوى جدا عندنا أن الحديث واحد**، هناك قرائن من خلال القرائن هذه بإمكانك أن تحكم على الحديث هذا، بأنه حديث واحد أم حديثان؛ فإذا تبين أنهما

حديثان انتهى الأمر، لا تحتاج إلى ترجيح يكون هذا إسناد مستقل، وهذا إسناد مستقل وكل حديث استقل بإسناده، لكن إذا لم يتبين أنهما حديثان فيبقى عندنا مع اتحاد المخرج يبقى عندنا أنهما حديث واحد، فإذن: لا بُدَّ أن ننظر في الإسناد، ونرجح بين الرواة، ونعرف من الذي وهم، ومن الذي حفظ في مثل هذه الحالة، أرجو أن تكون الصورة عندنا واضحة.

خلاصة: نقول: هذا الموضوع إذا اختلف المخرج، بأن يكون الحديثان مختلفين في الإسناد تماما، لا يلتقيان في أحد رواته، فلا يُخطّأ أحدهما ويكونان حديثين مستقلين، قال العلائي: "إذا اختلفت مخارج الحديث، وتباعدت الفاظه فالذي ينبغي أن يجعلا حديثين مستقلين وهذا لا إشكال فيه"، اعتمد على ماذا؟ على اتحاد المخرج وعلى ماذا؟ وعلى تباعد الألفاظ، وأين اتحد المعنى؟ قال: "وأما إذا اتحد المخرج فهنا يقوى الخلاف في المسألة"، وهي الصورة التي بين أيدينا التي يتكلم عليها ابن رَجَب -رحمه الله-، في حال اتحاد المخرج

ماذا نفعل الآن؟ ذكر لنا ابن رَجَب -رحمه الله- عن علماء العلل مذهبين:

الأول: أن علي ابن المَدِيني إذا حصل في المتن زيادة أو نقص أو تغير يعتبرهما إسنادين، حديثين مستقلين، وأما الدارقطني فلا ينظر إلى ذلك إذن: أنت عندما تلاحظ أن المسألة عندهم مبنية على غلبة الظن عند الواحد منهم، أن هذا الحديث هو حديث واحد أم حديثان؟ فالذي يغلب على ظن أحدهم يُغَلِّبُه، فالآن علي بن المديني اعتبرهما حديثين لماذا؟ لأنه وجد قرائن اعتمدها وجعلهما حديثين، أما الدارقطني فما اعتبر هذه القرائن التي اعتبرها علي ابن المديني، فلا يراعي هذه المسألة إذا اتحد المخرج عنده انتهى الأمر.

إذن المسألة عندنا خلاصتها: أن الحديث إذا اختلف مخرجه فلا إشكال في أنهما حديثين كل حديث يعامل معاملة مستقلة، وإن تقارب المعنى أو اتحد المعنى أو حتى اتحد اللفظ.

لكن إذا اتحد المخرج ها هنا الإشكال الأصل عندنا عند اتحاد المخرج أنه حديث واحد، إذا اتحد المخرج وتقارب المعنى، **الأصل عندنا:** أنه حديث واحد، حتى تأتي عندنا قرائن قوية تدلنا على أن هذا الحديث حديثان، وليس حديثا واحدا، فإذا كان الحديث واحدا، وروي بإسنادين هنا حصل مخالفة نرجع إلى ما كنا تكلمنا عليه في مسألة تفرد الثقة، وعدم تفرده، المسألة التي تقدمت، هذا خلاصة هذا البحث.

الآن قبل أن ننتقل إلى القاعدة الخامسة، مَن عنده إشكال في القاعدة الرابعة فليتفضل قبل أن ننتقل إلى الخامسة، **القاعدة الرابعة**: هذه قاعدة مهمة جدا في العلل، لا بد من فهمها فهما جيدا ونعرف القرائن التي اعتمدنا عليها في الترجيح، ونحفظها حفظا جيدا، ومتى نعتبر الحديث حديثا واحدا، ومتى نعتبره حديثين، هذا خلاصة القاعدة الرابعة وهي مهمة جدا.

القاعدة الخامسة: قال ابن رَجَب -رحمه الله-: (ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك) **هذه القاعدة نستفيد منها**: أن الإسناد الذي يقول فيه علماء العلل بأنه لا يثبت فيه شيء، بأن أيّ حديث يأتيك بهذا الإسناد تعلم أن هذا الحديث بهذا الإسناد منكر غير صواب.

أما إذا قالوا: بأنه ورد بهذا الإسناد حديث أو حديثان أو ثلاثة، ونصوا عليها فتحفظ هذه الأحاديث، وتعلم أن هذه الأحاديث الثلاث مثلا، أو الأربعة هي الصحيحة، والباقي أيّ شيء يأتيك بهذا الإسناد يكون منكرا، أما إذا لم يحددوا فقالوا: روي بهذا الإسناد أحاديث يسيرة، وكثير مما روي به منكر فهنا تكون على حذر تنتبه للحديث الذي يأتي بهذا الإسناد، وتُمعن النظر فيه، وتدقق فيه زيادة على غيره، خشية أن يكون مما هو منكر، لا مما هو محفوظ، هذا ما نستفيده من القاعدة.

قال المؤلف -رحمه الله-: (قتادة عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ.

هذه السلسلة، قال البَرْدِيجي: لا يثبت منها حديث أصلاً من رواية الثقات) هذه السلسلة ليس في الكتب الستة منها شيء، وأخرج النسائي في سننه الكبرى إسنادا واحدا من رواية شُعْبَة عن قتادة عن أنس، ولكن أكثر أصحاب شُعْبَة يروونه عن قتادة عن أنس، دون ذكر الحسن فيه وهو المحفوظ، وبهذا أخرجه مسلم في صحيحه إذن: فروايته عن شُعْبَة عن قتادة عن الحسن عن أنس هي وهم، فشُعْبَة لم يرو هذا الإسناد البتة، شُعْبَة روى عن قتادة عن أنس مباشرة، ولكن أخطأ بعض الرواة عنه فذكر فيه الحسن، أما بقية أصحاب الستة، أو الكتب الستة عموما لم يخرجوا بهذا الإسناد، ولا حديثا واحدا، وهذا مما يؤكد كلام البَرْدِيجي -رحمه الله-.

ثم قال -رحمه الله-: (قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

قال البَرْدِيجي: هذه الأحاديث كلها معلولة، وليس عند شُعْبَة منها شيء، وعند سعيد بن أبي عَروبة منها حديث، وعند هشام منها آخر، وفيهما نظر) يقول: الأحاديث التي وردت بهذين الإسنادين؛ كلها أحاديث معلولة، وذكر ثلاثة من أصحاب قتادة، بل هم أحفظ وأثبت أصحاب قتادة هم: شُعْبَة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي؛ هؤلاء الثلاثة أوثق أصحاب قتادة، وقال: بأن هذه الأحاديث التي تروى بهذين الإسنادين لا يوجد شيء منها عند هؤلاء الثلاثة إلا حديث عند سعيد بن أبي عروبة، وقد ذكر أبو حاتم الرازي -رحمه الله- بأنه حديث موضوع، وحديث آخر عند هشام الدستوائي، وقال: بأن فيهما نظر فلا يصحان أصلا عنهما إذن: فجهابذة أصحاب قتادة لا يروون عنه بهذين الإسنادين شيئا.

والإسناد الثاني أخرج الترمذي وابن ماجه بعض الأحاديث به، لكن البخاري ومسلم والنسائي وأبو دود لم يخرجوا أي حديث بهذا الإسناد، وهذا يبين لك قوة هذه الكتب التي ذكرت على هذين

الكتابين، كتاب البخاري ومسلم والنسائي وأبي داود أقوى من كتاب الترمذي وابن ماجه **فخلاصة هذا الأمر**: أن هذين الإسنادين لا يصح أيّ حديث يرد بهما.

قال: (يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

قال البَرْدِيجي: قال ابن المديني: لم يصح منها شيء مسند بهذا الإسناد) الآن علي بن المَدِيني ينفي صحة أي حديث متصل إلى النبي ﷺ بهذا الإسناد، يعني: يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد المسيب عن أبي هريرة، أما البَرْدِيجي فاستثنى حديثاً واحداً فقال:

(وقال البَرْدِيجي: لا يصح منها شيء إلا من حديث سليمان بن بلال، من حديث ابن أبي أويس عن أخيه، عنه.

قال: وسائر ذلك مراسيل، وصلها قوم ليسوا بأقوياء) كثير منها هي مراسيل (وصلها قوم) يعني: إما أنها منقطعة، أو أنها مرسلة من رواية التابعي عن النبي ﷺ ، فالسلف كانوا يذكرون المرسل بهذا

المعنى وبهذا، فالظاهر: أنه يريد ما أضافه سعيد بن المسيب إلى النبي ﷺ.

هذه السلسلة أخرج البخاري في صحيحه حديثاً واحداً بها، من رواية (سليمان بن بلال، من حديث ابن أبي أويس عن أخيه) السلسلة التي ذكرها البَرْدِيجي.

وأخرج ابن ماجه حديثا آخر.

الحديث الذي أخرجه البخاري[1]: **"يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ..."** وهو من رواية: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عن أخيه، عن سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ به، وهو الإسناد الذي استثناه البَرْدِيجي.

قال: (يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس:

[1] ٣٢٦٩.

قال البَرْدِيجي: هي صحاح، وهي ثلاثة أحاديث، منها حديث فيه اضطراب، وسائر حديث يحيى، عن أنس، فيها نظر) أخرج مسلم حديثين، وأخرج البخاري أربعة أحاديث بهذه السلسلة.

(حَمَّاد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر:

قال سليمان بن حرب: لم يصح بهذا الإسناد إلا حديث واحد، وأنكر حديث نافع عن ابن عمر، عن عمر في تقبيل الحجر.

وقال: ليس هو عن أيوب قط.

وحديث حَمَّاد عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر في تقبيل الحجر، رواه غير واحد عنه.

وخرجه مسلم في صحيحه، ورواه ابن عُليَّة عن أيوب، قال: نبئت أن عمر قبل الحجر، كذا رواه مرسلاً) لكن الرواية المتصلة أخرجها مسلم في صحيحه، وأخرج البخاري في صحيحه أكثر من عشرة أحاديث بهذه السلسلة، وبعضها: عن سليمان بن حرب، عن حَمَّاد، ومسلم أخرج قريبا من البخاري، فكلٌّ من الحفاظ يتكلم على

حسب ما يترجح عنده، فالظاهر: أن البخاري كان لا يرتضي ما ذكره سليمان بن حرب أن هذه السلسلة ما يصح منها إلا حديث واحد، فقد أخرج أكثر من عشرة أحاديث بهذه السلسلة، كذلك مسلم أخرج قريبا من هذا العدد لهذه السلسلة.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (يحيى بن الجزار عن علي:

قال شَبَابة عن شُعْبَة، لم يسمع يحيى بن الجزار عن علي إلا ثلاثة أشياء.

منها أن النبي ﷺ قام على فُرَضَة من فُرَض الخندق وأن رجلاً جاء إلى علي، فقال: أي يوم هذا؟) والحديث الثالث: نسيه محمود بن غَيْلان الذي ذكر هذه القصة، والحديث الثاني الذي ذكره عن علي أن عليا لقيه رجل يوم النحر، فأخذ بلِجامه، فسأله عن يوم الحج الأكبر فقال: **"هو هذا اليوم"** أخرجه ابن أبي شيبة[٢]، وغيره.

---

[٢] (٨/ ٦٢٣ رقم: ١٥٣٤٢).

وقوله في الحديث: (قام على فُرَضَة من فُرَض الخندق) أي: على مدخل من مداخله، ومنفذ إليه، وفي تتمة الحديث: **"شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، حتى غابت الشمس، ملأ الله بيوتهم أو قبورهم نارا"** أخرجه مسلم في صحيحه من طريق شُعْبَة، وصرح فيه يحيى بالسماع من علي، فهذا الحديث من الأحاديث التي سمعها يحيى الجزار، وهو: شيعي غال في التشيع، مما رواه عن علي بن أبي طالب وسمعه منه، وكما ذكر العلماء شُعْبَة وغيره: أن يحيى الجزار لم يسمع من علي إلا ثلاثة أحاديث.

(الحسن عن سَمُرَة:

قيل أنه لم يسمع منه سوى حديث العقيقة، وقيل لم يسمع منه شيئاً بالكلية.

وقد ذكرنا ذلك غير مرة) ذكر ابن المُلَقِّن للعلماء في سماع الحسن من سَمُرَة أربعة مذاهب: الأول: أنه سمع منه مطلقا؛ سمع منه عدة

أحاديث، وهو مذهب علي بن المَدِيني والبخاري. الثاني: أنه لم يسمع منه مطلقا، وهو مذهب شُعْبَة ويحيى بن مَعِين وغيرهما.

الثالث: أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وهو مذهب النسائي وعبد الغني المصري وغيرهما.

الرابع: أنه لم يسمع منه إلا ثلاثة أحاديث، قاله بعض الشافعية.

ومسلم لم يخرج له شيئا عن سَمُرَة، وأخرج له البخاري حديث العقيقة فقط عن سَمُرَة، هذا ما جاء في رواية الحسن عن سَمُرَة.

قال العلائي في "جامع التحصيل" قال: "وأما روايته عن سَمُرَة بن جندب: ففي صحيح البخاري سماعه منه لحديث العقيقة، وقد روي عنه نسخة كبيرة، غالبها في السنن الأربعة، وعند علي بن المديني أن كلها سماعا، وكذلك حكى الترمذي عن البخاري نحو هذا، وقال يحيى بن سعيد القطان وجماعة كثيرون: هي كتاب، وذلك

لا يقتضي الانقطاع"[٣]، هي كتاب، حدث الحسن أحاديث سَمُرَة من كتاب، وليس سماعا مباشرة "وفي مسند أحمد بن حنبل: ثنا هُشيم عن حُمَيْد الطويل، قال: جاء رجل إلى الحسن البصري فقال: إن عبدا له أَبَق، وأنه نذر إن قدر عليه أن يقطع يده، فقال: الحسن حدثنا سَمُرَة" هذا الشاهد: قال الحسن ماذا؟ حدثنا سَمُرَة "قال: قل ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة، وهذا يقتضي سماعه من سَمُرَة لغير حديث العقيقة والله أعلم"، إذن: هذا الحديث الذي ذكر صرح فيه الحسن بالسماع من سَمُرَة، إذن: دل ذلك على أن الحسن قد سمع من سَمُرَة أكثر من حديث العقيقة، لكن بعضهم نص على أنه لم يسمع منه إلا ثلاثة أحاديث، لكن علي بن المَدِيني والبخاري يذهبا إلى أنه سمع منه أكثر من ذلك، **وعلى كل حال**: الحسن البصري مدلس، لا تقبل منه رواية، حتى يصرح بالتحديث.

---

[٣] ص (١٦٥ رقم: ١٣٥).

ثم قال –رحمه الله-: (حُمَيْد الطويل، عن أنس، قال أبو داود الطيالسي: قال شُعْبَة: إنما روى حُمَيْد عن أنس ما سمعه منه خمسة أحاديث) أي: أن حُمَيْدا الطويل إنما سمع من أنس خمسة أحاديث.

(قال أبو داود قال حَمَّاد بن سلمة: عامة ما يروي حُمَيْد عن أنس لم يسمع منه، إنما عامتها سمعه من ثابت) عرفنا من الواسطة، الواسطة هو مَن؟ ثابت البناني، ثقة ثبت، وبعضهم أضاف: بأنه أخذ بعض الأحاديث عن قتادة، والآخر: ثقة.

(وذكر العِجْلي عن يحيى بن مَعِين عن أبي عُبيدة الحداد، قال: قال شُعْبَة: لم يسمع حُمَيْد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً) زاد العدد عندنا، وتتمة كلامه –أي: كلام شُعْبَة– قال: "والباقي سمعها من ثابت، أو ثبّته فيها ثابت"، قال ابن عَدي في حُمَيْد: "له أحاديث كثيرة، وقد حدث عن الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزه من كان يتهمه أنه عن ثابت لأنه قد روى عَن أَنَس وروى عن

ثابت، عَن أَنَس أحاديث فأكثر ما في بابه أن الذي رَواه عَن أَنَس البعض مما يدلسه، عَن أَنَس وقد سمعه من ثابت"[٤]، إذن: فروايته عن أنس مقبولة على كلا الحالتين:

- إما أن يكون الحديث مما سمعه من أنس مباشرة، وهذا متصل، منتهي الأمر.
- أو أن يكون مما أخذه عن ثابت عن أنس، أو عن قتادة عن أنس، وفي هذه الحالة أيضا ثابت؛ لأن ثابتا وقتادة ثقتان.

أخرج روايته عن أنس: البخاري ومسلم، البخاري أكثر من الإخراج عنه عن أنس عشرات الأحاديث أخرجها البخاري، وأما مسلم: فروى بعض الأحاديث ولم يكثر، لكنه روى له عن أنس في صحيحه؛ أخرج له عن أنس في صحيحه، إذن: فرواية حُمَيْد الطويل عن أنس مقبولة على كلا الحالتين.

---

[٤] الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٦٧).

نتوقف إلى هنا ونكمل في الدرس القادم -إن شاء الله-، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تفريغ الدرس الثاني عشر من شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله تعالى-.

قال الشيخ أبو الحسن علي الرملي -حفظه الله تعالى-:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فتوقفنا في الدرس الماضي عند القاعدة الخامسة، وقرأنا منها، وقرر فيها المؤلف -رحمه الله-: (ذكر الأسانيد التي لا يثبت منها شيء، أو لا يثبت منها إلا شيء يسير) إما لا يثبت منها شيء البتة (أو لا يثبت منها إلا شيء يسير مع أنه قد روي بها أكثر من ذلك)، وذكر من من هذه الأسانيد:

- رواية: قَتادَة، عن الحسن، عن أنس.
- ورواية: قَتادَة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.
- ورواية: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.
- وكذا رواية: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس.

- ورواية: حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر.
- ورواية: يحيى بن الجزَّار، عن علي.
- ورواية الحَسَن، عن سَمُرة.
- ورواية: حُميد الطويل، عن أنس.

إلى هنا وقفنا في الدرس الماضي، نكمل اليوم من عند: (الزبير بن عَدي، عن أنس، عن النبي ﷺ).

قال المؤلف -رحمه الله-: (الزبير بن عَدي، عن أنس، عن النبي ﷺ:

قال ابن مَعِين: ليس له إلا حديث واحد، يعني حديث "لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه") هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: عن الزبير بن عدي، عن أنس، وأخرج مسلم له أيضا عن أنس أنه قال: **"قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ**

وَسِتِّينَ، وَأَبُو بَكْرٍ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَعُمَرُ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ"[1] هذا حديث آخر أخرجه له مسلم في الصحيح.

قال المؤلف -رحمه الله-: (وكذا قال ابن حبان.

وقال أبو حاتم الرازي: له عنه أربعة أحاديث أو خمسة.

وروى بِشر بن الحسين الأصبهاني، عن الزبير، عن أنس، عن النبي ﷺ نسخة نحو عشرين حديثاً، وهي موضوعة، قاله أبو حاتم وغيره).

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (الأعمش: قيل أنه سمع من أنس حديثاً، وقيل أنه لم يسمع منه شيئاً) أي: حصل خلاف في سماع الأعمش من أنس قال: (وقد سبق ذلك مستوفى في أول الكتاب) لم يخرج البخاري للأعمش عن أنس شيئاً، ولا مسلم، ولا النَّسائي،

---

[1] ٢٣٤٨.

خرّج له أبو داود والترمذي، خرج له أبو داود حديثاً واحداً، وخرج له الترمذي.

ونصّ على عدم سماعه من أنس: علي بن المديني وابن مَعِين والبخاري والترمذي. وكفى بهؤلاء الأئمة حجة في هذا الباب، كل هؤلاء نصوا على أن الأعمش لم يسمع من أنس، إنما له مجرد رؤية فقط.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (الزُّهْري قيل أنه لم يسمع من ابن عمر) قال هذا الكلام أحمد بن حنبل وابن مَعِين (وقيل: سمع منه حديثين) قاله علي بن المديني وأبو بكر بن السني (كذا ذكره محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن مَعْمَر).

أخرج له عن ابن عمر النَّسائي فقط حديثين في سننه الصغرى، وقال ابن السني بعد الحديث الثاني: "الزُّهْري سمع من ابن عمر حديثين، ولم يسمع هذا منه" أي: الحديث الذي أخرجه النَّسائي في الصغرى.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (أبو إسحاق عن الحارث: لم يسمع منه غير أربعة أحاديث) أبو إسحاق هذا هو: السَّبِيعي، والحارث: هو ابن عبدالله الأعور، وهو ضعيف، لم يخرج له البخاري ولا مسلم (أبو إسحاق عن الحارث: لم يسمع منه غير أربعة أحاديث، والباقي كتاب أخذه، كذا قال شُعْبَة، وكذا قال العِجْلِي وغيره.

وقال الإمام أحمد: سمعت أبا بكر بن عَيّاش، قال: قلَّ ما سمع أبو إسحاق من الحارث؛ ثلاثة أحاديث) على كل: أبو إسحاق السبيعي مدلس، ولا تقبل روايته إلا بالتصريح بالتحديث، والحارث الأعور: ضعيف، أما الأحاديث الثلاثة التي ذكرت، فلم ينص أحد من علماء العلل على هذه الأحاديث. والله أعلم

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (الحَكَم عن مِقْسَم:) الحَكَم هذا: هو ابن عُتَيبة، ثقة ثبت، ربما دلَّس، ومِقْسَم :هو ابن بُجرَة، صدوق، ليس له في مسلم شيء، وله في البخاري حديث واحد من غير رواية

الحَكَم بن عتيبة عنه، وأخرج رواية الحَكَم عن مقسم؛ الأربعة: أبو داود والترمذي والنَّسائي وابن ماجه.

قال المؤلف -رحمه الله-: (روى عنه كثيراً) أي: الحَكَم روى عن مِقْسَم كثيراً (ولم يسمع منه سوى أربعة أحاديث، قاله شُعْبَة.

قال أبو داود: وليس فيها مسند واحد، يعني كلّها موقوفات.

ذكر ابن المديني، عن يحيى بن سعيد، عن شُعْبَة، أنه قال: هي خمسة أحاديث وعدها شُعْبَة: حديث الوتر) وهو حديث: كان الرسول ﷺ **"يُوتِرُ بِسَبْعٍ أَوْ خَمْسٍ، لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِكَلَامٍ وَلَا تَسْلِيمٍ"**[2].

(وحديث القنوت:) وهو حديث أن عمر -رضي الله عنه- قنت في الفجر.

---

[2] أحمد: ٢٧٣٦٧.

(وحديث عَزمة الطلاق:) قال ابن عباس: **"عَزِيمَةُ الطَّلَاقِ انْقِضَاءُ الأربعةِ أَشْهُرٍ، وَالْفَيْءُ الْجِمَاعُ"** أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه"[3]، وغيره.

(وحديث جزاء ما قتل من النَّعَم) وهذا في صيد المحرِم.

(والرجل يأتي امرأته وهي حائض) عن ابن عباس أنه سئل عن الذي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: "يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَار" وهو عند أبي داود[4]، هذه الأحاديث التي سمعها الحَكَم من مِقْسَم.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (قَتادَة عن أبي العالية:

قال شُعْبَة: لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث.

---

[3] ١٨٩٢٤، ١٨٨٦٧.

[4] ٢٦٤، ٢١٦٨، مرفوعا.

وحديث يونس بن متى) وهذا الحديث: **"مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى"** الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.

(وحديث ابن عمر في الصلاة) هذا الحديث لم أعرفه ولا أدري ما الذي يعنيه، حتى الشيخ الألباني -رحمه الله- وقفت له على كلام في "ضعيف أبي داود" يقول: "لم أدر أيَّ حديث هو".

وأما ما ذكره صاحب "عون المعبود" فإنما هو تخمين وظن، وليس فيه دليل على أنه الحديث الذي ذكره.

قال: (وحديث القضاة ثلاثة) أخرجه البيهقي وغيره عن علي من قوله، من رواية شُعْبَة، عن قَتادَة، عن أبي العالية: **"القضاة ثلاث"** الحديث.

(وحديث ابن عباس: شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.

(وقد خرجا له في الصحيحين عن أبي العالية حديثين آخرين:) غير هذا الأحاديث الأربعة التي ذكرت أنفا.

(أحدهما: حديث دعاء الكرب) وهو حديث متفق عليه:" لا إله إلا الله العليم الحكيم.." إلى آخره (والثاني: رؤية النبي ﷺ ليلة أسرى به موسى وغيرَه من الآنبياء) وهذا الحديث متفق عليه الصحيحين فمجموع ما ذكر هنا ستة أحاديث.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (أبو سفيان طلحة بن نافع:

قال شُعْبَة وابن عُيَيْنَة: روايته عن جابر إنما هي صحيفة) أي: أنه لم يسمع منه إنما وجد صحيفة وحدث بها عنه.

(ومرادهما: أنه كتاب أخذه فرواه عن جابر، ولم يسمعه.

وروي عن شُعْبَة قال: حديث أبي سفيان عن جابر، إنما هو كتاب سليمان اليَشكُرِي) هذا سليمان بن قيس: ثقة.

(وقال ابن المديني: قال مُعَلَّى الرازي، عن يحيى بن أبي زائدة، قال: سمعت يزيد الدالاني، قال: لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث) هذا يزيد الدالاني هو الذي ذكر هذا الكلام وهو صدوق، وسيأتي رد الإمام البخاري عليه.

(وذكر الترمذي في "علله" عن البخاري، قال: كان يزيد أبو خالد الدالاني، يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أشياء. ثم قال البخاري وما يدريه؟ أو ما يرضى أن رأساً برأس حتى يقول مثل هذا؟ يشير البخاري إلى أن أبا خالد في نفسه ليس بقوي، فكيف يتكلم في غيره، وأثبت البخاري سماع أبي سفيان من جابر) يعني: أن البخاري يقول في الدالاني هو ليس من أئمة هذا الشأن، وما يرضى أن يكون هو وأبو سفيان رأسا برأس متساويين حتى يتكلم في غيره؟! وأثبت الإمام البخاري سماع أبي سفيان من جابر.

(وقال في "تاريخه": قال لنا مُسَدَّد، عن أبي معاوية، عن الأعمش عن أبي سفيان: جاورت جابراً بمكة ستة أشهر) من كان محدثاً حريصاً على الحديث، ويجاور إماماً كجابر بن عبد الله؛ لا يقتصر على سماع أربعة أحاديث منه فقط.

(قال: وقال علي: سمعت عبد الرحمن، قال: قال لي هُشَيْم عن أبي العلاء، قال: قال لي أبو سفيان: كنت أحفظ، وكان سليمان اليشكري يكتب يعني عن جابر.

وخرج مسلم حديث أبي سفيان عن جابر، وخرجه البخاري مقروناً) إذن: فالصحيح أنه سمع منه.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (الأعمش: قيل أنه لم يسمع من مجاهد إلا أربعة أحاديث:

قاله ابن المبارك عن هُشَيْم.

وذكر ابن أبي حاتم بإسناده، عن وكيع، قال: كنا نتتبع ما سمع الأعمش من مجاهد فإذا هي سبعة أو ثمانية.

وحكى الكرابيسي أنه سمع علي بن المديني يقول: لم يصح عندنا سماع الأعمش من مجاهد إلا نحواً من ستة أو سبعة.

قال علي: وكذلك سمعت يحيى وعبد الرحمن) أي: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي (يقولان في الأعمش) أي: يقولان فيه.

(وقال الترمذي في علله: قلت للبخاري: يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث.

قال: ريح، ليس بشيء) أي: كلام فارغ ليس بصحيح (لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها: ثنا مجاهد) الآن اعتمد الإمام البخاري في إثبات سماعه من مجاهد أكثر من الأحاديث التي ذكروها على تصريحه بالتحديث في ما يقارب ثلاثين حديثا (وكذا نقل الكرابيسي عن الشاذكوني أن الأعمش سمع من مجاهد أقل من ثلاثين حديثاً.

ومما اختلف في سماع الأعمش له من مجاهد حديث ابن عمر: "كن في الدنيا كانك غريب" والبخاري يرى أنه سمعه الأعمش من مجاهد، وخرجه في صحيحه كذلك، وأنكر ذلك جماعة، وقد ذكرناه في كتاب الزهد) على كل الأعمش في أصله مدلس، تعلمون ذلك بما أنهم قد نصوا على أن الأعمش لم يسمع من مجاهد إلا سبعة أحاديث أو ثمانية، فمعنى ذلك: [أنه] لا بدّ أن نشدد في تدليسه عند روايته

عن مجاهد، فلا نقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث في روايته عن مجاهد بالذات، وعلى كل: مسائل السماع هذه التي مرت معنا كلها قد جمعها الإمام العلائي -رحمه الله- في كتابه "جامع التحصيل"، وهو أنفس كتاب في هذا الباب في قضية السماعات هل سمع فلان من فلان؟ وإذا سمع منه كم حديثا سمع منه؟ أو أنه لم يسمع منه إلى آخره، هذا كله تجده في كتاب "جامع التحصيل" للعلائي، وهو كتاب نفيس في بابه كما ذكرنا.

(سفيان بن عُيَيْنَة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة عن أبي بُرْدَة عن أبي موسى عن النبي ﷺ:

قال العُقَيْلي: ليس لسفيان بهذا الإسناد غير أربعة أحاديث:) أي: سفيان بن عُيَيْنَة لا يروي بهذا الإسناد الا أربعة أحاديث:

(١-"مَثَل الجليس الصالح"، و٢-"المؤمن للمؤمن كالبنيان"، و٣-"اشفعوا إلي فلتؤجروا"، و٤-"الخازن الأمين") هذه الأحاديث الأربعة.

(قال: ليس عنده غير هذه الأربعة.

وروى إبراهيم بن بشار، عن سفيان بهذا الإسناد حديث "كلكم راع".

قال: وليس له أصل. ولم يتابع إبراهيم عليه أحد عن ابن عُيَيْنَة) أي: أنه يشير إلى أنه وهم.

ثم قال -رحمه الله-: (سفيان بن عُيَيْنَة، عن الزُّهْري، عن أنس عن النبي ﷺ:

ذكر بعض الحفاظ أنه لا يصح بهذا الإسناد غير ستة أحاديث أو سبعة، قال: وأظهر بعضهم كتابا كله بهذا الإسناد، فظهر كذبه وافتضح) أي: هذا الشخص أظهر كتابا بهذا الإسناد الذي لا يصح منه إلا بعض الأحاديث، والكتاب كله كان بهذا الإسناد؛ فتبين لهم أنه كان كذابا، وضع هذه الأسانيد من تلقاء نفسه.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: (**هُشَيْم، لم يصح له السماع من الزُّهْري إلا أربعة أحاديث:**

منها حديث السقيفة قاله الإمام أحمد.

قال أحمد: وسمع هُشَيْم من جابر يعني الجعفي حديثين.

حجاج بن أرطأة:

قال أبو نعيم، الفضل بن دُكين، لم يسمع حجاج من عمرو بن شعيب إلا أربعة أحاديث، والباقي عن محمد بن عبيد الله العرزمي.

يعني أنه يدلس بقية حديثه عن عمرو عن العَرْزمي).

ثم قال -رحمه الله-: (**الأعمش عن أبي سفيان:**

قال الكرابيسي: حدثني علي بن المديني وسليمان الشَّاذَكُوني، قالا: روى الأعمش، عن أبي سفيان أكثر من مائة، لم يسمع منها إلا أربعة.

قال علي: سمعت يحيى يقول ذلك.

وذكر البزار في مسنده أن الأعمش لم يسمع من أبي سفيان.

قال: وقد روى عنه نحو مائة حديث.

كذا قال: وهو بعيد.

وحديث الأعمش عن أبي سفيان مخرج في الصحيح) أي: أنه قد سمع منه، لكن كما ذكرنا الأعمش مدلس، وما نص بعض الحفاظ على أنه لم يسمع من فلان، أو لم يسمع منه إلا بعض الأحاديث؛ نشدد فيه، ولا يقبل من الأعمش حتى يصرح بالتحديث.

(معاوية بن سلام بن أبي سلام، عن أبيه سلام، وعن أخيه زيد بن سلام.

وسمع من جده أبي سلام حديثاً واحداً عن كعب) أي: معاوية بن سلام سمع من أبيه، وسمع من أخيه وسمع من جده.

(قال: "من قال سبحان الله وبحمده مائتي مرة غفرت ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر".

ذكره جعفر الفِريابي، عن ابن هشام بن خالد، عن مروان بن محمد الدمشقي.

وقال شُعْبَة: أحاديث الحكم، عن مجاهد كتاب، إلا ما قال: سمعت)

أي: أنه لم يسمع منه، إنما وجد كتابا له فحدث بأحاديثه من الكتاب إلا ما صرح فيه بالتحديث.

القاعدة السادسة: (ذكر من عرف بالتدليس وكان له شيوخ لا يدلس عنهم فحديثه عنهم متصل) هذا استثناء من قاعدة التدليس التي ذكرناها، ذكرنا أن الأصل في المدلس: أنه لا يقبل منه الحديث إلا إذا صرح بالتحديث، قال: حدثنا أو سمعت أو أخبرنا، عندئذ يقبل حديثه وإلا فلا، هذه القاعدة التي ذكرها المؤلف هنا تستثني بعض الصور لبعض المحدثين.

قال: (منهم: هُشَيْم بن بشير:

ذكر أحمد أنه لا يكاد يدلس عن حُصين) أي: ابن عبد الرحمن السُّلمي، فهُشَيْم بن بشير ثقة ثبت في أصله، وهو مدلس والأصل عندنا: أنه لا يقبل منه حديثه حتى يصرح بالتحديث، لكن بعد ما نص عليه الإمام أحمد ها هنا عندنا قال: (أنه لا يكاد يدلس عن

حصين) إذن: فيقبل حديثه هُشَيْم عن حصين خاصة بالعنعنة؛ لأنه لا يكاد يدلس عن حصين، إذن: فالأصل فيه أنه لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالتحديث، ما عدا في روايته عن حصين.

(وقال البخاري، فيما حكاه عنه الترمذي في" علله": لا أعرف لسفيان، يعني الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سَلَمة بن كُهيل، ولا عن منصور، وذكر شيوخاً كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه) سفيان الثوري: لقلة تدليسه احتمل الأئمة تدليسه، ولم يشترطوا فيه أن يصرح بالسماع؛ لأنه مقل من التدليس مع كثرة روايته، أدخله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب الموصوفين بالتدليس، وهي: **"من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح؛ لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عُيَيْنَة"** إذن: سفيان الثوري تقبل عنعنته، وإن لم يصرح بالتحديث؛ لأنه وإن ثبت عنه أنه دلس إلا أن تدليسه كان قليلا نادرا، فلم يضر في روايته.

القاعدة السابعة: **(ذكر من كان يدلس بعبارة دون عبارة)** أي: إذا استعمل لفظة دلس بها، وإذا استعمل لفظا آخر لا يدلس به.

(قال العِجْلِي: إذا قال سفيان بن عُيَيْنَة: عن عمرو، سمع جابراً فصحيح) أي: أنه يدلس بمثل هذه الألفاظ لا يدلس عندما يقول عن عمرو سمع جابرا، فهنا لا يوجد تدليس (وإذا قال سفيان: سمع عمرو جابراً: فليس بشيء) أي: أنه يدلس بمثل هذه الألفاظ (يشير إلى أنه إذا قال: عن عمرو، فقد سمعه منه، وإذا قال: سمع عمرو جابراً فلم يسمعه ابن عُيَيْنَة من عمرو) وكما ذكرنا ابن عُيَيْنَة وإن كان مدلسا إلا أنه ممن لا يدلس إلا عن ثقة، لذلك وضعه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب الموصوفين بالتدليس.

القاعدة الثامنة: **(قاعدة**: قال العِجْلِي: كل شيء روى محمد بن سيرين عن عَبِيدة، يعني السَّلماني سوى رأيه فهو من علي) أي: فهو رواية عن علي بن أبي طالب، وقد مر معنا في "الباعث" بأن هذا الإسناد ذكره بعضهم أنه من أصح الأسانيد: محمد بن سيرين، عن

عَبِيدة، عن علي، ويعني بكلامه هذا: أن روايات محمد بن سيرين عن عَبِيدة تكون متصلة عن علي بن أبي طالب.

قال: (وكل شيء روى إبراهيم النخعي، عن عَبِيدة سوى رايه فإنه عن عبد الله إلا حديثاً واحداً، انتهى) فكل ما رواه إبراهيم النخعي يكون متصلا عن عَبِيدة السلماني عن عبدالله بن مسعود إلا حديثا واحدا كما ذكر.

قال: (وقد روى ابن سيرين، عن عَبِيدة، حديثاً مرسلاً عن النبي ﷺ: "فيمن مات له ثلاثة أولاد". وقيل فيه عن علي، ولا يثبت) أي: هذا والذي بعده يستثنى مما ذكره العِجْلِي، فهذا الصحيح فيه: أنه مرسل دون ذكر علي بن أبي طالب، وإن روي في رواية ثانية، ومذكور فيه علي بن أبي طالب، إلا أنها رواية شاذة، والصواب: هو ما ذكر ها هنا ابن سيرين عن عَبِيدة عن النبي ﷺ، فهذا يستثنى مما ذكره العِجْلِي.

ثم قال: (كذلك روى ابن سيرين عن عَبِيدة حديث أسارى بدر، والصواب إرساله من غير ذكر علي) وهذا أيضا يستثنى مما ذكر آنفا، أن ما رواه ابن سيرين عن عَبِيدة يكون عن علي بن أبي طالب (وقد ذكرنا الحديث الأول في آخر الجنائز، والثاني في كتاب الجهاد.

وقد روى يزيد بن زُرَيْع عن سعيد بن أبي عَروبة، عن أبي مَعشر، عن إبراهيم، عن عَبِيدة، عن علي "أنه كان يكره ذبائح نصارى بني تغلب") هذا يخالف ما تقدم: أن كل ما يرويه إبراهيم عن عبيدة فهو عن عبدالله بن مسعود، فهذا جاءنا من رواية إبراهيم عن عبيدة، عن من؟ عن علي بن أبي طالب، والذي ذكر في كلام العِجْلِ: أن رواية إبراهيم عن عَبِيدة تكون عن ابن مسعود، ليست عن علي بن أبي طالب، فهذا الإسناد الآن: خالف ما ذكره العِجْلِي آنفا، لكنه خطأ والصواب ما ذكره العِجْلِي: أنه من رواية إبراهيم عن علي، أي: ليس فيه ذكر لعَبِيدة، إذن: فلا يكون من الأسانيد التي ذكرها العِجْلِي، العِجْلِي يتكلم عن رواية إبراهيم عن عَبِيدة

عن عبد الله بن مسعود، قال: هذه السلسلة تكون على هذا النحو، لكن رواية إبراهيم عن علي ليس فيها ذكر عبيدة، وهذا هو الصواب في هذا الإسناد فإذن: إبراهيم عن عَبِيدة عن علي يكون خطأ، والصواب إبراهيم عن علي مرسلا، أي: منقطعا.

قال: (وخالفه ابن عُلَيَّة وغيره، فرووه عن سعيد، عن أبي مَعشَر، عن إبراهيم، عن علي مرسلاً. من غير ذكر عَبِيدة) إذن: في الرواية الأولى رواية يزيد بن زُرَيْع رواية شاذة، لمخالفة ابن عُلَيَّة وغيره له، فرووه جميعا من رواية إبراهيم عن علي مرسلا، يعني بالمرسل هنا: المنقطع أي: أن إبراهيم لم يسمع من علي، وسقط من الإسناد راو أو أكثر، بينما الرواية الأولى التي رواها يزيد بن زُرَيْع ذكر عبيدة في الإسناد، فذكر عبيدة في الإسناد خطأ.

(قال الدراقطني: وهو المحفوظ) أي: ما رواه ابن عُلَيَّة وغيره هو المحفوظ، لا ما رواه يزيد بن زُرَيْع، فالصواب في الإسناد إذن: عدم ذكر عَبِيدة فيه، فيبقى ما ذكره العِجْلِي -رحمه الله- سالما من الانتقاد،

أن ما رواه إبراهيم النخعي عن عبيدة يكون عن ابن مسعود إلا حديثا واحدا.

القاعدة التاسعة: (قال أحمد في رواية ابنه عبد الله: ثنا محمد بن فُضَيل) محمد بن فُضَيل بن غزوان، هذا محمد بن فُضَيل بن غزوان، وهو صدوق قال: (ثنا عُمارَة بن القعقاع، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكر بضعة عشر حديثاً كلها بهذا الإسناد) عُمارَة بن القعقاع عن أبي زُرْعَة عن أبي هريرة (إلا حديث "أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر الحديث" فإنه قال: عن عُمارَة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ كذا قال) إذن: بدل أبي زُرْعَة ذكر أبا صالح (يشير أحمد أن هذا قاله ابن فُضَيل وأن الصحيح خلافه وأنه عن أبي زُرْعَة) إذن: يرجع الأمر إلى تماثل الأسانيد غير صواب.

قال: (وقد خرجاه في الصحيحين كذلك.

وقد رواه عن عُمارَة عن أبي زُرْعَة، جرير وعبد الواحد بن زياد.

قال أحمد: و ثنا ابن فُضَيل، ثنا أبي، عن عُمارَة، عن أبي زُرْعَة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

"اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً".

قال عبد الله: قال أبي: كل شيء يرويه ابن فُضَيل عن عُمارَة، إلا هذا الحديث) أي: يرويه عن عُمارَة مباشرة من غير واسطة، إلا هذا الحديث رواه بواسطة أبيه، ابن فُضَيل قال: عن أبي عن عُمارَة، والعادة أن ابن فُضَيل يروي عن عُمارَة مباشرة قال هنا: (يعني أنه رواه عن أبيه، عن عُمارَة، وبقية الأحاديث يرويها ابن فُضَيل عن عُمارَة) أي: من غير ذكر أبيه، أي: لا يوجد واسطة.

نعم، طيب، نتوقف إلى هنا: القاعدة العاشرة، قاعدة طويلة نفرد لها درسا مستقلا، وهي من القواعد المهمة جدا في موضوع العلل؛ فلذلك نفرد لها درسا مستقلا إن شاء الله، نؤجّلها إلى الدرس القادم، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تفريغ الدرس الثالث عشر من شرح "الفوائد والقواعد في العلل" للحافظ ابن رَجَب الحنبلي ـرحمه الله تعالى-.

قال الشيخ علي الرملي ـحفظه الله تعالى-:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس قبل الأخير من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رجب -رحمه الله-، -إن شاء الله- الدرس القادم يكون هو الدرس الأخير، ونكون بذلك قد أتممنا سلسلة علمية شملت: المصطلح والرجال والعلل، وبذلك -إن شاء الله- لا ينقصكم إلا كثرة الاطلاع، وتتبع كلام أهل العلم، واستقراء عملهم ؛ حتى تصبح عند الواحد منكم ملَكَة يتمكن بها من التصحيح والتضعيف، والتصويب والتعليل، معنا اليوم **القاعدة العاشرة:**

قال المؤلف -رحمه الله-: (قاعدة مهمة:) وهي بالفعل قاعدة مهمة، ومهمة جدا.

قال -رحمه الله-: (حذَّاق النقاد من الحفاظ) من حفاظ الحديث، النقاد علماء العلل، الحذاق منهم، فهؤلاء خاصة الخاصة.

قال: (لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان؛ فيعللون الأحاديث بذلك)

يروي بعض الرواة أحاديث بأسانيدهم، فتجد الحافظ الناقد يقول لك: "هذا حديث ليس من حديث فلان"، وهو الذي يرويه والإسناد له، فهذا الحافظ يقول لك: "هذا الحديث ليس لفلان، ولكنه من حديث فلان" رجل آخر ليس مذكورا في الإسناد أصلا.

كقولهم مثلا -كما سيأتي معنا في حديث القواريري: عن أبي بكر الحنفي، عن عاصم بن محمد العُمَري، قال: حدثنا سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

عاصم العُمَري يروي الحديث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، قال أحد الحفاظ: "هذا الحديث ليس من حديث سعيد المَقْبُري عن أبيه، ولكنه من حديث عبدالله بن سعيد المَقْبُري عن أبيه".

كيف يعرفون ذلك؟

كما قال الحافظ ابن رجب: يعرفون ذلك بكثرة الممارسة، بكثرة تعاملهم مع حديث رسول الله ﷺ ، وبمعرفتهم بالرجال، وبمعرفتهم بكل راو من الرواة وبما يحفظ من أحاديث، ما هي أحاديثه؟ يحفظون مثلا الأعمش ما هي أحاديثه؟ يحفظون أحاديث الثوري، يحفظون أحاديث شُعْبَة، يحفظون أحاديث حمّاد.

فتجد الواحد منهم عندما يروي أحد الرواة عن شُعْبَة حديثا -مثلا- يقول لك: "هذا الحديث ليس من حديث شُعْبَة" لماذا؟ لأنه يحفظ أحاديث شُعْبَة، ويعرف أسلوب وطريقة شُعْبَة في الرواية، ويعرف شيوخ شُعْبَة، ويحفظ أحاديث شيوخ شُعْبَة، ويحفظ أحاديث تلاميذ شُعْبَة.

فبحفظه وممارسته؛ يستطيع أن يقول لك هذا الحديث لا يشبه حديث فلان؛ لأنه يعرف أحاديث فلان، ويعرف أحاديث الآخر الذي قال هذا الحديث يشبه حديثه.

إذا كانت هذه هي الصورة، وهذا هو الحال، فمثلنا لا يتمكن من مناطحة هؤلاء الجبال في مثل هذا الكلام، فلا نملك إلا أن نسلّم لهم عند الاتفاق إن اتفقوا على أن هذا الحديث -مثلا- ليس من حديث شُعْبَة، فمالنا أن نناطحهم، ومالنا إلا أن نسلّم لهم بما قالوا؛ لأنهم يعتمدون في ذلك على الحافظة، وعلى كثرة الممارسة، وعلى الرسوخ في هذا العلم، أشياء يفتقدها المتأخرون.

ومن العجيب أنك تجد بعض المتأخرين يناطح هؤلاء الجبال، إذا قال أحد علماء العلل الكبار الحفاظ: "هذا ليس من حديث فلان"، تجده يناطحه، ومن أين لك؟ كيف من أين له؟!

هذا حافظ، من أين له؟ من حافظته، من حفظه واطلاعه، ومعرفته بأحاديث فلان وفلان، من الشيوخ والتلاميذ والرواة، فمالك أن تناطحه أنت، إذا اختلفوا عندئذ لك أن تنظر وأن ترجح؛ لأنك تعلم عندئذ أنّ كل واحد منهم تكلم باجتهاده، هذه هي خلاصة القول في هذه القاعدة.

قال -رحمه الله-: (وهذا مما لا يُعبر عنه بعبارة تحصره) لا يمكن أن نحصره في جملة أو كلام (وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم) خُصوا بها عمن؟ عن سائر أهل العلم، خصوا بها عن الخاصة، فهؤلاء خاصة الخاصة، فحذار يا عبدالله من مناطحة هؤلاء الأئمة الجبال، فمناطحتك لهم لا تُظهر إلا جهلك بهذا العلم.

قال: (كما سبق ذكره في غير موضع. فمن ذلك: سعيد بن سِنان، ويقال: سِنان بن سعيد يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر) هذا راو يقال له: "سعيد بن سِنان" أو "سِنان بن سعيد" لا يهمنا الآن حصل خلاف في اسمه، الذي يهمنا أنه يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر.

(قال أحمد: تركت حديثه، حديثه مضطرب. وقال: يشبه حديثه حديث الحسن) لاحظ هنا: (يشبه حديثه حديث الحسن)

انظر أين ذهب بنا الإسناد، عندنا سعيد بن سنان عن أنس، أهل مصر يروون عن سعيد بن سنان عن أنس، ما الذي أتى بالحسن البصري؟ الإمام يحفظ أقوال الحسن البصري، ويحفظ أحاديث الحسن البصري التي يرفعها إلى النبي ﷺ، ويحفظ أحاديث أنس بن مالك، ويحفظ أحاديث تلاميذ الحسن البصري، فعندما نظر إلى روايات سِنان بن سعيد، وجدها تشبه ما يرويه الحسن البصري، أو ما يقوله الحسن البصري.

قال: (لا يشبه أحاديث أنس، نقله عبدالله بن أحمد عن أبيه)

نقل هذا الكلام عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه الإمام أحمد، ها، كيف سنناطح الإمام أحمد في مثل هذا؟ ما لنا إلا أن نسلّم له.

قال ابن رَجَب -رحمه الله-: (ومراده: أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة، إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله) أو ما يرفعه الحسن البصري إلى النبي ﷺ.

(وقال الجَوزجاني: أحاديثه واهية) هالكة (لا تشبه أحاديث الناس عن أنس) عرفت كيف؟ لا تشبه أحاديث الناس عن أنس، تلاميذ أنس والرواة عن أنس عندما يروون أحاديث هذا الراوي سعيد بن سِنان يروي عن أنس أحاديث لا يرويها غيره من أصحاب أنس، نطلع على أحاديثه التي يرويها عن أنس نجدها تشبه تماما أحاديث الحسن البصري، فعرفوا ذلك ونبهوا عليه.

(شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المُنْكَدِر)

محمد بن المُنْكَدِر، وشعيب بن أبي حمزة.

قال -رحمه الله-: (روى) أي: شعيب (عنه) أي: عن ابن منكدر (أحاديث، منها: حديث ابن المُنْكَدِر عن جابر مرفوعا: من قال حين يسمع النداء "اللهم رب هذه الدعوة التامة ... " الحديث. وقد خرّجه البخاري في صحيحه)

هذا الحديث من الأحاديث التي يرويها شعيب عن ابن المُنْكَدِر عن جابر بن عبدالله، ولكن هذا الحديث في صحيح البخاري.

قال -رحمه الله-: (وله علة ذكرها ابن أبي حاتم، عن أبيه) أي: في كتاب العلل الموجود.

(قال: قد طعن في هذا الحديث، وكان قد عرض شعيب بن أبي حمزة على ابن المُنْكَدِر كتاباً) شعيب بن أبي حمزة أتى بكتاب فيه أحاديث، عرضها على ابن المُنْكَدِر (فأمر) ابن المُنْكَدِر (فأمر بقراءته عليه، فعرف بعضاً، وأنكر بعضاً) عرف بعض الأحاديث أنها من أحاديثه، وهو الذي يرويها، والبعض الآخر ليس من أحاديثه (وقال لابنه أو ابن أخيه: أكتب هذه الأحاديث) اكتبها كلها (فروى شعيب ذلك الكتاب، ولم يثبت رواية شعيب تلك الأحاديث على الناس، وعرض علي بعض تلك الكتب، فرأيتها مشابهة لحديث إسحاق بن أبي فَرْوَة)

إسحاق هذا هو إسحاق بن عبدالله بن أبي فَرْوَة متروك، رأى أبو حاتم أن هذه الأحاديث التي يرويها شعيب عن ابن المُنْكَدِر؛ تشبه أحاديث ابن أبي فَرْوَة قال: (وهذا الحديث من تلك الأحاديث)

هذا الحديث الذي تقدم معنا حديث جابر عند سماع النداء **"اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة..."** إلى آخره، من هذه الأحاديث التي في الكتاب.

لكن قد خالف في ذلك الحافظ الإمام البخاري فأدخل هذا الحديث في صحيحه، ماذا نفهم من ذلك؟ نفهم من ذلك أن هذا الحديث مستثنى، وأن هذا الحديث من أحاديث شعيب بن أبي حمزة عن ابن المُنْكَدِر حقيقة عند الإمام البخاري، وليس من أحاديث إسحاق ابن أبي فَرْوَة.

فالخلاف حاصل، فماذا نفعل ها هنا؟ هنا لا نملك إلا أن نرجح، نرجع إلى ابن رَجَب نفسه الذي ساق لنا هذا الكلام وننظر ماذا قال في "فتح الباري"[١] له عند شرح هذا الحديث قال -رحمه الله-: "وقد روي عن جابر من وجه آخر بلفظ فيه بعض مخالفة، وهو يدل على أن لحديث جابر أصلا" ثم ذكر رواية ابن لهيعة قال: "ثنا أبو الزبير، عن جابر" أوجد متابعة لرواية شعيب عن ابن المُنْكَدِر، ثم ذكر شواهد للحديث.

ثم قال ابن رَجَب عندنا ها هنا: (قلت: ومصداق ذلك) يريد أن يؤكد كلام أبي حاتم بأن أحاديث شعيب بن أبي حمزة عن ابن المُنْكَدِر تشبه أحاديث إسحاق بن أبي فَرْوَة.

قال: (ومصداق ذلك ما ذكره أبو حاتم: أن شعيب بن أبي حمزة روى عن ابن المُنْكَدِر، عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي) أي: مثل حديث علي الذي يرويه ابن أبي فَرْوَة، الذي هو من حديث ابن أبي فَرْوَة، فروى شعيب عن ابن المُنْكَدِر عن جابر حديثا هو في أصله من رواية إسحاق بن أبي فَرْوَة، فأكد بذلك ابن رَجَب أن بعض الأحاديث التي يرويها شعيب عن ابن المُنْكَدِر عن جابر إنما هي أحاديث لإسحاق ابن أبي فَرْوَة.

ثم قال: (وروي عن شعيب، عن ابن المُنْكَدِر، عن الأعرج، عن محمد بن مَسْلَمة، فرجع الحديث إلى الأعرج.

وإنما رواه الناس عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب.

ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد إسحاق بن أبي فَرْوَة.

وقيل أنه رواه عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج.

وروى عن محمد بن حِمْيَر، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي فَرْوَة، وابن المُنْكَدِر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة)

إذن: شعيب يرويه عن ابن أبي فَرْوَة، ويرويه عن ابن المُنْكَدِر هذا حديث علي.

---

[١] (٢٦٧/٥).

(ورواه أبو معاوية، عن شعيب، عن إسحاق) الذي هو ابن أبي فَرْوَة (عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع عن محمد بن مَسْلَمة. فظهر بهذا أن الحديث عند شعيب عن ابن أبي فَرْوَة) هذا الشاهد من سياقه لهذا الكلام.

(كذا قال أبو حاتم الرازي: هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبي فَرْوَة يرويه شعيب عنه.

وحاصل الأمر:) أي: خلاصته (أن حديث الاستفتاح رواه شعيب عن إسحاق بن أبي فَرْوَة، وابن المُنْكَدِر) شعيب يكون قد رواه عن اثنين، وليس عن واحد (فمنهم من ترك إسحاق وذكر ابن المُنْكَدِر) يعني: يرويه شعيب عن شيخين عطف أحدهما على الاخر، كأنه يقول عن إسحاق بن أبي فَرْوَة وابن المُنْكَدِر عن فلان.

قال: فمن الرواة عن شعيب (من ترك إسحاق، وذكر ابن المُنْكَدِر) فقط (ومنهم من كنى عنه، فقال: عن ابن المُنْكَدِر وآخر) أبهمه لأنه متروك ما أراد أن يذكره في الإسناد (وكذا وقع في سنن النَّسائي.

وهذا مما لا يجوز فعله، وهو أن يروي الرجل حديثاً عن اثنين: أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه، ويذكر الثقة) والسبب فيه: بيّنه الإمام أحمد في كلامه فقال: (وقد نص الإمام أحمد على ذلك، وعلله بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة، وهو كما قال. فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولاً عليه)

عندما يحدث الراوي يقول: حدثني زيد وبكر، ثم يسوق بقية الإسناد والمتن، أحيانا يكون في بعضه اختلاف في السند وفي المتن، هو يسوقه بلفظ أحدهما، فربما يكون السياق الذي ساقه للضعيف، فيأتي أحد الرواة فيحذف الضعيف فيُظن بأن الثقة هو الذي روى هذا، وهذا السياق لأجل هذا الأمر قالوا: لا يجوز أن تحذف من الإسناد الضعيف.

قال: (فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبي فَرْوَة، وابن المُنْكَدِر، ويرجع إلى حديث الأعرج.

ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبي رافع عن علي، وهو الصواب عند النَّسائي والدارقطني وغيرهما.

وهذا الاضطراب في الحديث الظاهر أنه من ابن أبي فَرْوَة لسوء حفظه، وكثرة اضطرابه في الأحاديث وهو يروي عن ابن المُنْكَدِر.

وقد روى هذا الحديث ويزيد بن عياض بن جُعدُبَة عن ابن المُنْكَدِر، عن الأعرج، عن ابن أبي رافع، عن علي).

قال: **(وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيرويه عنه، ويدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيظن أنه سمعه منهما) صورة هذه المسألة التي ذكرها:** أن يذكر الضعيف الشيخ الذي سمع منه، ويذكر معه آخر ثقة لم يسمع الحديث منه، يرويه بالعنعنة؛ يذكر الراوي شيخا له ضعيفا ويذكر معه آخر ثقة لم يسمع الحديث من الثقة، ولكنه سمعه ممن؟ من الضعيف، فيرويه عن الثقة بالعنعنة كي يدلسه، فيسقط شيخه الذي بينه وبين الثقة، فيكون رواه عن اثنين: عن ضعيف سمع منه وعن ثقة لم يسمعه منه، ودلسه بصيغة العنعنة، كي يوهم السامع أنه سمعه من الاثنين، وهذا مما يجعل بعض أحاديث الرواة تدخل في أحاديث رواة آخرين.

قال: (كما روى مَعْمَر عن ثابت وأبان وغير واحد. عن أنس عن النبي ﷺ) لاحظ الآن المثال معنا يتضح الأمر: مَعْمَر يروي الحديث عن كم واحد؟ عن اثنين وأكثر قال: (عن ثابت) هذا واحد (وأبان) اثنان (وغير واحد) جماعة (عن أنس عن النبي ﷺ: **"أنه نهى عن الشِّغار"**.

قال أحمد: هذا عمل أبان، يعني: أنه حديث أبان)

طيب، وثابت والآخرون الذين ذكرهم؟ هذا تدليس من مَعْمَر، لم يسمع هذا الحديث من ثابت ولا من أكثر من أبان.

قال: (وإنما مَعْمَر، يعني: لعله دلسه. ذكره الخلال عن هلال بن العلاء الرقي، عن أحمد.

ومن هذا المعنى أن ابن عُيَيْنَة كان يروي عن ليث وابن أبي نَجِيح جميعاً، عن مجاهد، عن أبي مَعْمَر، عن علي: حديث القيام للجنازة، قال الحُميدي: فكنا إذا وقفنا عليه لم يدخل في الإسناد أبا مَعْمَر إلا في حديث ليث خاصة)

الآن سفيان بن عُيَيْنَة يروي الحديث عن اثنين: عن ليث وعن ابن أبي نَجِيح، يرويه بهذا السياق مجاهد عن أبي مَعْمَر عن علي، وعندما يوقفونه على هذا الإسناد يجدون ابن عُيَيْنَة يذكر في الحديث أبا مَعْمَر فقط في رواية الليث،

أما في رواية ابن أبي نَجِيح عندما يرويها منفصلة لا يذكر أبا مَعْمَر، فتكون رواية ابن أبي نَجِيح من روايته عن مجاهد عن علي مباشرة، فتكون منقطعة، لكن عندما يرويها مجتمعة من رواية الليث وابن أبي نَجِيح مع بعضهما يدخل أبا مَعْمَر في رواية الاثنين، فأنت تتوهم أن ابن أبي نَجِيح والليث يرويانه بنفس النسق.

قال ابن رَجَب: (يعني: أن حديث ابن أبي نَجِيح كان يرويه عن مجاهد، عن علي منقطعاً) دون ذكر أبي مَعْمَر.

(وقد رواه ابن المديني وغيره عن ابن عُيَيْنَة بهذين الإسنادين.

ورواه ابن أبي شيبة وغيره، عن ابن عُيَيْنَة، عن ابن أبي نَجِيح وحده وذكر في إسناده مجاهداً، وهو وهم.

قال يعقوب بن شيبة: كان سفيان بن عُيَيْنَة ربما يحدث بالحديث عن اثنين فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله)

فيختلفان في رواية الإسناد وهو يجعلهما متفقان، فيرويه بنسق واحد.

(مَعقِل بن عبيد الله الجزري:

قد سبق قول الإمام أحمد أن حديثه عن أبي الزبير يشبه حديث ابن لهيعة.

وظهر مصداق قول أحمد أن أحاديثه عن أبي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء، كحديث "اللمعة في الوضوء" وغيره.

وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه) ولكن هذا لا يحسنه إلا هؤلاء الأئمة الحفاظ (كما قال ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جُريج ومَعْمَر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء.

وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومَعْمَر، إنما أخذها من كتبي.

قال يحيى: فعلمت أن مطرِّفاً كذاب)

مطرف بن مازن أخذها من كتب هشام بن يوسف، ولم يذكر هشام بن يوسف في إسناده البتة، فعلموا من مشابهة حديثه لحديث هشام، علموا أن هذا الحديث ليس له إنما هو لهشام.

قال: (يعني: علم صدق قول هشام عنه. ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر) أي: العُمَري (إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمر) العُمَري، الأول: ثقة والثاني ضعيف.

(ومن ذلك ما ذكر البَرْذَعي، قال: قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما.

قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فَرْوَة وابن سمعان، انتهى.

ومعنى ذلك: أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فَرْوَة وابن سَمعان) وهو عبدالله بن زياد بن سمعان المخزومي، متهم بالكذب (فوجده يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فَرْوَة وابن سمعان، ودلساه عن شيوخهما).

قال: (ومن ذلك أن مسلماً خرج في صحيحه عن القواريري، عن أبي بكر الحنفي، عن عاصم بن محمد العُمَري، ثنا سعيد المَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، قال: قال الله تعالى: "أبتلي عبدي المؤمن فإن لم يشكني إلى عواده أطلقته من إساري، ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه")

عزو هذا الحديث لمسلم وهم من المؤلف -رحمه الله-، لم يخرّجه مسلم، إنما خرّجه الحاكم والبيهقي.

هذا الحديث يرويه عاصم العُمَري، قال: حدثنا (سعيد المَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة) انظر إلى هذا الإسناد، ماذا قال أبو الفضل؟ (قال الحافظ أبو الفضل بن عمار الهروي الشهيد ـ رحمه الله ـ هذا حديث منكر، وإنما يرويه عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد المَقْبُري عن أبيه، وعبد الله بن سعيد شديد الضعف.

قال يحيى القطان: ما رأيت أحداً أضعف منه) هو متروك (ورواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وهو يشبه أحاديث عبد الله بن سعيد) لاحظوا الآن: جاءت الرواية الصحيحة، رواها معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد.

الأولى: رواها أبو بكر الحنفي عن عاصم بن محمد، فقال الحافظ الشهيد: بأن هذا الحديث لا يشبه حديث سعيد المَقْبُري، وإنما يشبه حديث عبد الله بن سعيد، وهذا الذي صح بالفعل فرواه معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد على الوجه الصحيح.

(ومن ذلك قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس عن النبي ﷺ في خطبة الوداع الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قُسيط، عن أبيه، عن عطاء، عن الفضل: إنه يشبه أحاديث القصاص، وليس يشبه أحاديث عطاء بن أبي رباح.

ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء، لحفظ القرآن: إنه يشبه أحاديث القصاص.

ومن ذلك حديث يرويه عمرو بن يزيد الرفاء، عن شُعْبَة، عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ: ما بال أقوام يشرِّفون المترفين، ويستخفون بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهوائهم، وما خالف أهوائهم تركوه ... الحديث) هوعند الطبراني في "الكبير".

(قال ابن عَدي: هذا يعرف بعمر بن يزيد عن شُعْبَة، وهو بهذا الإسناد باطل.

قال العُقيلي: ليس لهذا الحديث أصل من حديث شُعْبَة. قال: وهذا الكلام عندي ـ والله أعلم ـ يشبه كلام عبد الله بن المِسْوَر الهاشمي المدائني وكان يضع الحديث. وقد روى عمرو بن مرّة عنه، فلعل هذا الشيخ حمله عن رجل عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن المِسْوَر مرسلاً، وأحاله على شُعْبَة، انتهى.

والأمر على ما ذكره العقيلي ـ رحمه الله ـ.

وقد روى عمرو بن مرة، عن ابن المِسْوَر المدائني، حديثاً آخر، اصله مرسل عن النبي ﷺ لما نزل قوله تعالى: {فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام} ، قال النبي ﷺ: "إذا دخل النور القلب انشرح وانفسح" الحديث.

فهذا هو أصل الحديث، ثم وصله قوم، وجعلوا له إسناداً موصولاً مع اختلافهم فيه ... قال الدارقطني: يرويه عمرو بن مرة واختلف عنه.

فرواه مالك بن مغول، عن عمرو بن مرة، عن عبيدة، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قاله: عبد الله بن محمد بن المغيرة تفرد بذلك.

ورواه زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود، قاله أبو عبد الرحيم عن زيد.

وخالفه يزيد بن سنان، فرواه عن زيد، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود.

وقال وكيع، عن المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله) اختلافات كثيرة في هذا الحديث.

قال: (وكلها وهم) كل هذه الطرق أخطاء أوهام (والصواب: عن عمرو بن مرة، عن أبي جعفر عبد الله بن المِسْوَر مرسلاً، عن النبي ﷺ كذلك قاله الثوري.

وعبد الله بن المِسْوَر هذا متروك، وهو عبد الله بن المِسْوَر بن عون بن جعفر بن أبي طالب، انتهى.

والصحيح عن وكيع كما رواه الثوري.

فقد خرجه وكيع في كتاب الزهد، عن المسعودي عن عمرو بن مرة، عن أبي جعفر عبد الله بن مِسْوَر عن النبي ﷺ مرسلاً).

(وما ذكره الدارقطني عن وكيع لا يثبت عنه.

ومن ذلك ما ذكره عبد الله بن الإمام أحمد في "كتاب العلل".

قال: حدثني أبو مَعْمَر، ثنا أبو أسامة، قال كنت عند سفيان الثوري فحدثه زائدة، عن شُعْبَة عن سلمة بن كُهَيْل عن سعيد بن جبير: {فصعق من في السماوات ومن في الأرض، إلا ما شاء الله}، قال: هم الشهداء.

فقال له سفيان: إنك لثقة، وإنك لتحدثنا عن ثقة، وما يقبل قلبي أن هذا من حديث سلمة)

يقول لزائدة بن قُدامة: أنت ثقة وتحدثنا عن ثقة وهو شُعْبَة، قال: لكن لا أرضى أن يكون هذا الحديث من حديث سلمة بن كُهَيْل، انظر إلى هذه القصة تبين لك صدق هذه القاعدة.

قال سفيان لزائدة عندما حدثه بهذا الحديث زائدة عن شُعْبَة عن سلمة بن كُهَيْل عن سعيد بن جُبير{فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا ما شاء الله} قال: هم الشهداء، قال سفيان لزائدة: (إنك لثقة) أنت يا زائدة ثقة (وإنك لتحدثنا عن ثقة) وهو شُعْبَة (وما يقبل قلبي أن هذا من حديث سلمة ابن كُهَيْل، يعني: ما استساغ ذلك سفيان بخبرته ومعرفته، هذا يؤكد لنا القاعدة تأكيدا قويا، انظر ماذا قال بعد ذلك (فدعا بكتاب فكتب) رسالة أرسلها إلى شُعْبَة (فكتب: من سفيان بن سعيد إلى شُعْبَة، وجاء كتاب شُعْبَة:) أرسل إلى شُعْبَة يسأله عن هذا الحديث الذي يحدثه عن سلمة، فرد عليه شُعْبَة مباشرة (من شُعْبَة إلى سفيان: إني لم أحدث بهذا عن سلمة، ولكن حدثني عُمارة بن أبي حفصة، عن حُجر الهجري، عن سعيد بن جبير) الله أكبر! شوف كيف فكان ظن سفيان في محله، ما حدث شُعْبَة بالحديث عن سلمة بن كُهَيْل تماما، فمالنا بعد ذلك إلا أن نسلّم لهؤلاء الأئمة.

قال ابن رَجَب: (ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبه كلامه) كما يعرفون روايات الرواة والحفاظ، كذلك يعرفون أحاديث النبي ﷺ، عندما يُحَدَّث عن النبي ﷺ بحديث يقول: هذا لا يشبه كلام النبي ﷺ، هذا ليس بحديث عن النبي ﷺ لماذا؟ من أين؟ من الخبرة والممارسة، وكثرة العمل في حديث النبي ﷺ، والحفظ الشديد.

(قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه) هذا الأمر الأول.

(وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة) هذا الأمر الثاني.

(ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم) وهو الضعيف.

الشاهد قوله: (وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة) وهذا يعرفه أهل الخبرة والمعرفة في هذا المجال.

خلاصة هذه القاعدة: أنه إذا جاء حافظ من حفاظ الحديث، وإمام من أئمة هذا الشأن وقال: "هذا الحديث لا يشبه حديث فلان وإنما يشبه حديث فلان" فما لنا إلا أن نسلّم له، إذا اختلف معه حافظ آخر، عندئذ نرجح ما يتبين لنا صوابه بالقرائن والأدلة.

القاعدة التي بعدها، وهي الحادية عشر: **(قاعدة في علم الجرح والتعديل:)** علم الجرح والتعديل القواعد التي فيه تكلمنا عليها بما فيه الكفاية في المصطلح، وفي كتب الرجال.

قال -رحمه الله-: (قد ضعف رجال واختلف فيهم. ولكن منهم من روايته عن بعض شيوخه أضعف من روايته عن غيره) هذا عكس الثقة، يكون الشخص ثقة في نفسه، لكن في روايته عن فلان أوثق وأثبت الناس فيه، هذه بالعكس يكون الشخص ضعيفا، لكن في روايته عن أحد شيوخه أشدّ ضعفا ووهاء.

قال: (ومنهم من رواية بعض أصحابه عنه أضعف من رواية بعض: فنذكر ههنا جملة من ذلك).

قال: **(فمنهم عَبّاد بن منصور، قاضي البصرة:**

ضعفوه، وأضعف رواياته عن عِكرمة) عباد المنصور الناجي، ضعيف ومدلس، وروايته عن عكرمة أشدّ ضعفا.

قال المؤلف: (يقال: إنه أخذها عن ابن أبي يحيى) أي: إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، متروك (عن داود بن الحُصين عنه) فمثله أي عباد بن منصور يصلح في الشواهد والمتابعات، إلا في روايته عن عكرمة، فلا تصلح في الشواهد والمتابعات أصلا؛ لأنها أشدّ ضعفا.

(ومنهم شهر بن حوشب:

مختلف في أمره، لكن رواية عبد الحميد بن بَهْرام عنه أصح من رواية غيره من أصحابه) هذه أحسن حالا، وليست أشدّ ضعفا.

(قال يحيى القطان: من أراد حديث شهر فعليه بعبد الحميد بن بَهْرام.

وقال أحمد: حديثه عن شهر مقارب) أي: يقارب أحاديث الثقات (كان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن، وهي سبعون حديثاً طوالاً) لكن شهر نفسه ضعيف أصلا.

(وقال أبو حاتم الرازي: عبد الحميد بن بَهْرام في شهر مثل الليث بن سعد في سعيد المَقْبُري، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر أحسن منها) أي: هو يجيد أحاديث شهر، لكن أحاديث شهر بنفسها أصلا هي ضعيفة.

(قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا) لأن أحاديث شهر أصلا ضعيفة، لا تصح لكن ابن بَهْرام عندما يروي عن شهر يجيد روايته ويتقنها، قال: (لا، ولا بحديث شهر، ولكن يكتب حديثه) نفس هنا الظاهر أن الإمام أحمد حتى عبد الحميد بن بَهْرام في ذاته يضعفه.

(وقال شُعْبَة: نعم الشيخ عبد الحميد بن بَهْرام، لكن لا تكتبوا عنه، فإنه يحدث عن شهر) وعلى كل حال: شهر بن حوشب ضعيف، وأما عبد الحميد بن بَهْرام، **الصواب:** أنه صدوق يحسن حديثه.

قال: **(ومنهم أبو فَرْوَة يزيد بن سنان الرُّهاوي:**

ضعيف، ضعفه الأكثرون مطلقاً.

ونقل الترمذي في "العلل" عن البخاري قال: لا بأس بحديثه إلا ما رواه عنه ابنه محمد، فإنه يروي عنه مناكير) هو ضعيف مطلقا، يزيد بن سِنان هذا ضعيف مطلقا، وقول البخاري فيه: "لا بأس بحديثه" هذه فيها خلاف، الذي في "التهذيب" نقلوا عن البخاري أنه قال: "مقارب الحديث" وبين اللفظين فرق، بينما الذي وجدته في "العلل الكبير" للترمذي قال فيه: قال البخاري: "صدوق إلا ما رواه عن ابنه محمد" الظاهر: النقل عن البخاري فيه خلاف شديد في هذا، لكن الصحيح أن يزيد بن سِنان ضعيف مطلقا: والجرح فيه مفسر وقادح.

القاعدة الثانية عشر: **(قاعدة في الرواة:**

رِشْدِين اثنان:

أحدهما رِشْدِين بن كريب، مولى ابن عباس. والثاني: رِشْدِين بن سعد المصري.

وكلاهما ضعيف، فهذه الترجمة من الأسماء ليس فيها ثقة -فيما نعلم-)

أي: لا يوجد راو من رواة الحديث اسمه رِشْدِين وهو قوي ثقة، أو صدوق، ما في، كلهم ضعفاء، هذا ما يعنيه، وهذه القاعدة ذكرت للتسهيل والتيسير على المحدث، مسألة الحفظ، يتمكن من حفظ الرواة بهذه الطريقة، تحفظ أن رِشْدِين في الرواة لا يوجد رِشْدِين ثقة، إذن: تعرف أن أيَّ رِشْدِين يمر بك فهو ضعيف، هذه تسهّل عليك الحفظ فقط.

القاعدة الثالثة عشر: **(قاعدة:**

قال إسماعيل بن عُلَيَّة: من كان اسمه عاصماً ففي حفظه شيء، ذكره ابن عدي في كتابه.

وحكى المروَذي عن يحيى بن معين، قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف) هذا يحيى بن مَعِين يقول: (كل عاصم في الدنيا ضعيف) لكن هذا لا يسلّم؛ هذا الكلام غير مسلّم، ونقده الحافظ ابن رَجَب كما سيأتي في كلامه، وابن مَعِين نفسه وثق بعض من اسمه عاصم.

قال: (ولم يوافق أحمد على ذلك، فإن عاصم بن سليمان الأحول عنده ثقة، وذكر له أن ابن معين تكلم فيه، فعجب) أي: فتعجب.

(وعاصم بن بهدلة ثقة، إلا أن في حفظه اضطراباً.

وعاصم بن عمر بن قتادة ثقة أيضا متفق على حديثه كعاصم الأحول.

وعاصم بن كليب ثقة، وقد وثقه ابن معين أيضا) ابن مَعِين نفسه الذي قال: كل عاصم ضعيف، وثّق هذا: عاصم بن كليب.

(وعاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر: ثقة متفق على حديثه، وممن وثقه ابن معين أيضا.

وأما عاصم بن عمر بن الخطاب فأجلُّ من أن يقال فيه ثقة) هوأعلى من أن يقال فيه: ثقة.

(وفوق هؤلاء من اسمه عاصم من الصحابة)

هؤلاء الذين تقدموا ممن اسمهم عاصم من الرواة.

أما عاصم من الصحابة وهم جماعة، ولم يُرد ابن مَعِين دخولهم في كلامه قطعا، لا شك أن ابن معِين عندما قال بأن كل من اسمه عاصم فهو ضعيف، لم يعن صحابة رسول الله ﷺ في كلامه الذي ذكره.

فإذن: لا تسلّم هذه القاعدة ليحيى بن مَعِين أن كل من اسمه عاصم في الرواة فهو ضعيف، هذا كلام غير مسلّم، بل يوجد الكثير ممن اسمهم عاصم وهم ثقات.

القاعدة الرابعة عشر: **(قاعدة:**

قال أحمد في رواية ابن هانىء: كل أبي فَرْوَة ثقة، إلا أبا فَرْوَة الجزري، يعني: يزيد بن سنان، وقد تقدم ذكره) في القاعدة الحادية عشر تكلمنا على يزيد من سِنان هذا، وذكرنا ضعفه أما بقية من يكنى بأبي فَرْوَة فهو على ما ذكر الإمام أحمد -رحمه الله-.

القاعدة الخامسة عشر: (قال أحمد في رواية ابن هانىء أيضا: قال: آل كعب بن مالك) يعني: أبناؤه وأحفاده، وأبناء أخيه (كلهم ثقات، كل من روى عنه الحديث، يعني كل من روى عنه الحديث من أولاد كعب بن مالك وذريته فهو ثقة)

كل من كان من آل كعب بن مالك، وروي عنه الحديث فهو ثقة على ما ذكر الإمام أحمد.

نكتفي بهذا القدر اليوم -إن شاء الله- لعلنا الدرس القادم نكمل ما تبقى من قواعد...، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، أسأل الله أن يحسن إلينا وإليكم، بارك الله فيكم.

تفريغ الدرس الرابع عشر من شرح "فوائد وقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله تعالى-، وهو الدرس الأخير في علم العلل.

قال الشيخ أبو الحسن علي الرّملي -حفظه الله تعالى-:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا -إن شاء الله تبارك وتعالى- سيكون آخر درس من دروس شرح "الفوائد والقواعد" التي في علم العلل للحافظ رجب -رحمه الله تعالى-.

قال المؤلف -رحمه الله-: القاعدة السادسة عشر: (قال أحمد: كل من روى عنه مالك فهو ثقة) تكلمنا عن هذا في دروس المصطلح، وفي علم الرجال، وذكرنا أنه ما من راو قيل فيه: "لا يروي إلا عن ثقة" إلا ووجدت له روايات عن بعض الضعفاء، وهذا منها، لو صح هذا الكلام وأخذ بالتسليم لاستفدنا منه: أيّ راو يروي عنه الإمام مالك فهو ثقة، نعرف ذلك مباشرة من غير الرجوع إلى كتب الرجال، والبحث عن حال هذا الراوي، وكذلك نستفيد من ذلك بأن الراوي إذا لم نجد فيه جرحا ولا

تعديلا، وروى عنه الإمام مالك؛ نسلم بتوثيقه بمجرد رواية مالك عنه، لكن هذا الكلام لا يسلّم هكذا على عمومه، إنما هو محمول على الغالب -كما سيأتي من كلام أهل العلم-.

(وقال النَّسائي -رحمه الله-: لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله) هنا بدأت الاستثناءات، الآن ها هنا الاستثناء الأول: (عاصم بن عبيد الله) بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ضعيف هو أحد الضعفاء الذين روى عنهم مالك.

قال -رحمه الله-: (فإنه روى عنه حديثا) أي: مالك روى عنه حديثا واحدا (وعن عمرو بن أبي عمرو) هذا مولى المطلب، الصحيح فيه أنه يحتج به (وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نَمِر) الصحيح أنه صدوق يحتج به -إن شاء الله- (وهو أصلح من عمرو.

ولا نعلم مالكاً حدث عن أحد يترك حديثه إلا عن عبد الكريم أبي أُمَيَّة) الأول: استثنى من هو ضعيف مشهور بالضعف، ثم الآن استثنى من هو متروك شديد الضعف، وهو عبد الكريم بن أبي أُمَيَّة، وابن أبي المخارق المعلم البصري، نزيل مكة، قال فيه النَّسائي والدرقطني: "متروك"، وقال

فيه بعض أهل العلم الآخرون: "إنه ضعيف يكتب حديثه" أي: لا يصل حاله إلى حد الترك، **قال ابن عبد البر -رحمه الله-:** "غرَّ مالكا سمته، ولم يكن من أهل بلده، ولم يخرّج عنه حكما، إنما ذكر عنه ترغيبا"، هذه اعتذارات ابن عبد البر للإمام مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أُمَيَّة فقال: غرّه سمته الحسنّ، فاغتر به الإمام مالك -رحمه الله-، وكذلك قال: "لم يكن من أهل بلده"؛ لأن أهل بلد الشخص يكونون أدرى وأعلم به من غيرهم، ويغتر بالشخص من كان بعيدا عن بلد الشخص الآخر، نظرا أنه لا يطلع على أحواله كاطلاع أهل بلده عليه.

كان المحدثون يأتون إلى يحيى بن مَعِين فيُظهرون أحسن ما عندهم، ويبتعدون عن الروايات الغرائب، والروايات المنكرة التي يروونها، **فيُظهرون ليحيى بن مَعِين أحسن ما عندهم؛ لأنهم يعرفون أن يحيى بن مَعِين له كلام في الرجال مقبول عند الناس.**

كذلك كثير من طلبة العلم يأتون إلى العالم يتزلفون له، ويغيرون من صورهم الحقيقية خشية أن يتكلم فيهم، أو أن يقدح فيهم، وعندما يرجعون إلى بلادهم يظهرون على حقيقتهم، فتجد أهل بلدهم أعرف بهم، ويتكلمون ويظهرون ما عندهم من حقائق؛ لذلك قال الإمام ابن عبد البر

-رحمه الله-: "لم يكن من أهل بلده، ولم يخرِّج عنه حكما، إنما ذكر عنه ترغيبا" لم يخرج له في الأحكام في الحلال والحرام، إنما خرج له في الترغيب والترهيب، وبعض أهل العلم كان يتهاون في رواية الأحاديث التي فيها ترغيب وترهيب، ويشدد في أحاديث الأحكام.

ثم قال -رحمه الله-: (ونقل الترمذي في علله عن البخاري أنه قال: لا نعلم مالكاً حدث عمن يترك حديثه إلا عن عطاء الخراساني) هذا استثناء آخر، لكن ها هنا الصواب ليس مع البخاري -رحمه الله- بل الصواب مع الإمام مالك في تخريجه عن عطاء الخُرساني؛ لأن عطاء الخُرساني الصحيح فيه أنه حجة، وليس فقط ضعيفا، لا، بل وحجة أيضا، وشذ الإمام البخاري -رحمه الله- بحكمه على عطاء الخُرساني بالترك.

قال -رحمه الله-: (وقد ذكرنا فيما تقدم أن عطاء الخراساني ثقة، عالم رباني، وثقة كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يوافق على ما ذكره، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء) فها هنا إذن شذ الإمام البخاري -رحمه الله- في حكمه على عطاء الخُرساني، وهذا كي نعلم أن الإنسان مهما بلغ في العلم ومهما بلغ في التثبت، وفي معرفة الرجال، أو معرفته في فنه تأتيه لحظات وأحايين يشذ بها ويخطئ؛ لأن الإنسان من طبعه خطاء، **فهذا يفيدنا أننا لا**

نأخذ كلام عالم من العلماء، أو طالب علم بالتسليم مطلقا، الحجة في البرهان، في الدليل، لا بد من وجود الدليل ولا بد أن نتأمل الدليل، وأن نعرف أنه صواب أو خطأ، الاستدلال به هل هو صواب أم خطأ؟ قبل أن نسلم للقائل بقوله.

ثم قال: وقال الترمذي -رحمه الله- نفسه -تلميذ البخاري-، وانظروا إلى إنصاف السلف -رحمهم الله- ما كانوا يتعصبون لأحد، الترمذي كان من تلاميذ البخاري، ومن محبيه، ومن المقربين إليه، انظر ماذا يقول في تضعيف البخاري لعطاء الخُرساني، قال الترمذي -رحمه الله-: "وعطاء الخُرساني روى عنه الثقات من الأئمة مثل: مالك ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أحدا من المتقدمين تكلم فيه بشيء" **سيأتي كلام الترمذي -رحمه الله-، فلم يقر شيخه على ما ذكره، وعندما رأى شيخه تفرد بهذا الحكم، وخالف من سبقه من الأئمة المتقدمين عليه؛ ترك قول شيخه لقول أئمة الإسلام، وهذا الذي ينبغي لطالب العلم أن لا يتعصب لأحد من الرجال، فإذا وجد شيخه قد تفرد بحكم، أو تفرد بقول أو أخطأ فيه، وظهر له أن الحق في خلافه ؛ وجب عليه أن يترك هذا القول، وأن يدور مع الدليل حيث دار، فالعبرة بالدليل وبفهم من سلف.**

(قال شعبة: حدثنا عطاء الخرساني، وكان نسياً) كان ينسى.

(وقال ابن مَعِين عنه هو ثبت، وكان كثير الإرسال، نقله عنه الغَلَّابي.

وكان سفيان الثوري يحث على الأخذ عنه، ووثقه الأوزاعي، وأحمد، ويحيى، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن سعد، والعجلي، والطبراني، والدَارَقُطْني) كل هؤلاء وثقوه، فلا يؤخذ إذن بكلام الإمام البخاري -رحمه الله-.

(وقد بين الترمذي في علله أن ما ذكره البخاري لا يوافق عليه، وأنه ثقة عند أكثر أهل الحديث.

قال: ولم أسمع أن أحداً من المتقدمين تكلم فيه.

وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة ثبت، قال: وهو مشهور، له فضل وعلم ومعروف بالفتوى والجهاد، روى عنه مالك بن أنس وكان مالك ممن ينتقي الرجال.

وأما الحكاية عن سعيد بن المُسَيَّب أنه كذبه فيما روى عنه فلا تثبت.

وقد كذب ابن المُسَيَّب عكرمة، ولم يتركه البخاري بتكذيبه) يعني: إذا كان البخاري قد تعلق بكلام سعيد ابن المُسَيَّب في كلامه في عطاء بن يسار،

فيلزمه كذلك أن يترك عكرمة؛ فإن ابن المُسَيَّب كذب عكرمة، فلماذا ترك عطاء ولم يترك عكرمة؟ كان يلزمه هذا.

ثم قال: (بل خرج له، واعتذر عن تكذيب من كذبه في كتاب "القراءة خلف الإمام"، وعن تكذيب مالك لابن إسحاق) كذلك الإمام مالك كذب ابن إسحاق، فلماذا لم يتركه البخاري -رحمه الله-؟

(قال البخاري: لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان فرمى صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه في الأمور كلها) أي: تأول -رحمه الله- كلام مالك في ابن إسحاق، وأن مالكا يغمز في ابن إسحاق، إنما هو في مسألة واحدة، لا في كل جوانبه.

(وقال إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فُليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في الموطأ. وهما ممن يحتج بهما.

ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم. وتأويل بعضهم في العرض والنفس.

ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، انتهى) هذا هو الأصل في كل من ثبتت عدالته: لا تسقط عدالته إلا بجرح مفسر قادح.

يوجد جرح مفسر قادح، ويوجد جرح مفسر غير قادح، فإذا كان الجرح مفسرا قادحا، عندئذ ترد رواية هذا الشخص الذي عدِّل ولا نبالي بتعديله، لكن إذا لم يوجد فيه جرح مفسر قادح، فهذا نبقى على تعديله الذي عدِّل عليه، وإلا فلا يكاد يسلم أحد من الجرح خصوصا في زمننا هذا، زمننا هذا الذي ضعفت فيه التقوى والورع في الطعن في الآخرين، وكثرت فيه حظوظ الأنفس من حب للرياسة والتصدر وتعظيم النفس على حساب الآخرين؛ **لذلك نحن نوصي دائما بأن الجرح والتعديل يؤخذ من أهله يؤخذ من العلماء الذين عرفوا بنصحهم، عرفوا بأنهم يتكلمون في الرجال من أجل حفظ الشريعة، ومن أجل الدفاع عن كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، لا من كل من هبّ ودب.**

ثم قال -رحمه الله-: (وعطاء الخراساني أحق أن يعتذر عما قاله ابن الْمُسَيَّب إن صح، فإنه أعظم وأجل قدراً من عكرمة، بل لا نسبة بينهما في الدين والورع) كل هذا الكلام يلزم الإمامَ البخاري، لماذا تركت عطاء الخرساني،

واعتمدت على عكرمة في صحيحك؟ ابن المُسَيَّب قد تكلم فيه؟ وقد تكلم في عكرمة أيضا، فإما أن تترك الاثنين، أو تعتمد على الاثنين.

(وزعم البخاري أن عبد الكريم أبا أُمَيَّة مقارب الحديث، وهو عند جميع الأئمة مباعد الحديث جداً. ليس بين حديثه وبين حديث الثقات قرب البتة) مقارب الحديث: أي: حديثه يقارب حديث الثقات.

(ومن ذلك قول ابن المَدِيني: كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء) هذا قول آخر الآن، لاحظ ماذا؟ يقول (ابن المَدِيني: كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء) هذه طريقة عكسية الآن:

- الأول قال: أن كل من روى عنه مالك فهو ثقة.
- الآن ابن المَدِيني يقول: (كل مدني) يعني: من أهل المدينة (لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء)

قال ابن رجب -رحمه الله-: (وهذا على إطلاقه فيه نظر، فإن مالكاً لم يحدث عن سعد بن إبراهيم، وهو ثقة جليل متفق عليه) فهذه التعميمات التي يطلقها أمثال هؤلاء العلماء الكبار: الإمام أحمد،

وعلي بن المَدِيني، وغيرهما، هذه تحمل على الأغلب لا على عمومها كما تدل عليه الفاظها.

(ونظير هذا قول عبد الله بن أحمد الدَورقي: كل من سكت عنه يحيى بن مَعِين، فهو ثقة) وفي هذا أيضا نظر.

(ومن ذلك قول أبي داود: مشايخ حَريز بن عثمان كلهم ثقات.

وقول أبي حاتم في مشايخ سليمان بن حرب كلهم ثقات) كل هذا لا يسلم على إطلاقه كما ذكرنا، فإننا وجدنا أن الحقيقة تخالف ما ذكروا.

القاعدة التي بعدها، قال المؤلف -رحمه الله-: (قال الحسين بن فهم: ثلاثة أبيات كانت هم عند يحيى بن مَعِين من أشر قوم:) ثلاثة أبيات: يعني: أهل بيت ثلاثة، أهل بيت يعني: أهل بيت وأهل بيت وأهل بيت.

قال: (هم عند يحيى بن مَعِين من أشر قوم:

المُحَبَّر بن قَحْذَم وولده) هؤلاء أهل بيت (وعلي بن عاصم وولده) هذه المجموعة الثانية (وآل أبي أويس) هذه المجموعة الثالثة (كلهم كانوا عنده ضعافا جدا) عند يحيى بن مَعِين.

(أما المُحَبَّر بن قَحْذَم فروى عن أبيه قَحْذَم بن سليمان:

قال العُقَيْلي: في حديثهما يعني المُحَبَّر وأباه وهم وغلط.

وأما ولد المُحَبَّر فلا يعرف منهم سوى داود، وهو ضعيف جداً، وسئل عنه أحمد، فضحك وقال:

شبه لا شيء، كان يدري ذاك إيش الحديث؟ ويقول أحمد على الإنكار) لأنه ضعفه جدا.

(وقال ابن معين عنه: لم يكن كذاباً، وكان قد سمع الحديث بالبصرة، ثم صار إلى عبادان فصار مع الصوفية فنسي الحديث وجفاه، ثم قدم بغداد فجاءه أصحاب الحديث فجعل يخطىء في الحديث، لأنه لم يجالس أصحاب الحديث.

فأما بدل بن المُحَبَّر فثقة بصري ليس بينه وبين هؤلاء قرابة، وقد خرج عنه البخاري في "صحيحه") هذا ذكره للتنبيه كي لا يحصل الخلط، ويُظن أنه من أولاد المُحَبَّر بن قَحْذَم.

(وأبان بن المُحَبَّر شامي) أيضا ذكره كي لا يحصل الخلط، وهذا ليس من أولاد ذاك.

(وهو ضعيف، وليس من هؤلاء بشيء.

ومن ولد المُحَبَّر بن قَحْذَم الوليد بن هشام القَحْذَمي، وقد روى الوليد بن هشام هذا عن المُحَبَّر بن قَحْذَم عن جده، أبي قَحْذَم، سليمان بن ذكوان عن أنس، عن النبي ﷺ : **"أسلم سالمها الله، وغِفار غفر الله لها"**.

وأما علي بن عاصم:) هؤلاء أهل البيت آخرون.

(وأما علي بن عاصم:

فهو علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي يكنى أبا الحسن.

وقد رماه طائفة بالكذب منهم يزيد بن هارون وغيره.

وكذبه ـ أيضاً ـ ابن معين.

وكان أحمد يحسن القول فيه، ويوثقه، ويحدث عنه ويقول، أنه يخطىء.

وأنكر ذلك ابن معين عليه.

ومما أنكر على علي بن عاصم روايته عن محمد بن سوقة عن إبراهيم، عن الأسود عن عبد الله، عن النبي ﷺ : **"من عزى مصابا فله مثل أجره"**.

وقد تابعه عليه قوم من الضعفاء. وقد سبق الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز.

وأما ولد علي بن عاصم فله ابنان:

أحدهما: اسمه عاصم، وكان ابن معين يذمه، وقال مرة: كذاب ابن كذاب.

وكان أحمد يوثقه ويقول: هو صحيح الحديث قليل الغلط. وقال أيضاً هو أصح حديثاً من أبيه.

وخرج له البخاري في صحيحه.

والآخر اسمه الحسن) أي: الابن الثاني لعلي بن عاصم اسمه: الحسن.

(وقد ضعفه ابن معين، وقال: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: محله الصدق.

وقال ابن عدي: الحسن وعاصم ابنا علي خير من أبيهما، وليس لهما من المناكير عشر ما لأبيهما.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت ابن معين يقول: لا يصلح من آل عاصم بن صهيب الرومي أحد أبداً.

وأما آل أبي أويس:

فأبو أويس اسمه عبد الله بن عبيد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، ابن ابن عم مالك بن أنس.

ضعفه يحيى. وقال مرة: صدوق وليس بحجة.

وقال أحمد: صالح.

وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً.

وقال الفلاس: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق.

وقال أبو حاتم: صالح صدوق، كأنه لين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وليس بالقوي. وخرج حديثه مسلم في صحيحه.

وله ولدان:

أحدهما: إسماعيل بن أبي أويس: وقد خرج حديثه الشيخان في صحيحهما. وضعفه ابن معين والنسائي. وقال أبو حاتم: مغفل محله الصدق.

وقال البَرْقاني: قلت للدَارَقُطْني: لم ضعف النسائي إسماعيل بن أبي أويس؟.

فقال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي، وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمن يعني النسائي يخصه ما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن النسائي أنه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه، قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن) أي: لم يكمل الحكاية، سكت.

(قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية، حتى قال لي: قال سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم.

قلت للدَارَقُطْني: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟

قال: الوزير كتبتها من كتابه وقرأتها عليه، يعني ابن خَنْزابة.

والثاني أبو بكر: واسمه عبد الحميد) الابن الثاني لعبدالله.

(والثاني أبو بكر: واسمه عبد الحميد. وقد خرج له الشيخان.

ووثقه ابن معين وغيره. وهو أوثق من أبيه بكثير، قاله أبو داود وغيره.

وقال الدَارَقُطْني: حجة.

وضعف ابن عبد البر أبا أويس وابنيه، وقال: هم ضعاف لا يحتج بهم، ولعل مستنده في ذلك ما ذكرناه أولاً عن يحيى بن معين. والله أعلم.

ويلتحق بهؤلاء من البيوت الضعفاء، عَطِية بن سعد العَوْفي وأولاده) زيادة على أهالي البيوت الذين تقدموا، الثلاثة الذين ذكرهم يحيى بن مَعِين، زاد الآن ابن رجب بعض أهل بيوت آخرين، منهم: عَطِية بن سعد العَوْفي وأولاده.

(أما عَطِية: فضعفه غير واحد، وقد تكرر ذكره في الكتاب غير مرة.

وأما أولاده، فقال العُقَيْلي: عبد الله بن عَطِية بن سعد، عن أخيه الحسن بن عَطِية، ولا يتابع على حديثه.

ولهما أخ ثالث يقال له: عمرو بن عَطِية، ويقاربهما في الضعف وقلة الضبط.

وقال البخاري: عبد الله بن عَطِية بن سعد العَوْفي عن أخيه الحسن بن عَطِية، هو أخو محمد، لم يصح حديثه.

والحسن بن عَطِية الذي روى عنه أخوه عبد الله، ذكره البخاري، وقال: ليس بذاك، وضعفه أبو حاتم. وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: أحاديثه ليست نقية.

وخرج له أبو داود حديثاً واحداً.

ومحمد بن عَطِية أخوهم الذي أشار إليه البخاري يروي عن أبيه، قال البخاري: يروي عنه أسيد الحمال) كذا عندي في النسخة: (الحمال) وفي ترجمته في التهذيب: "الجمال".

(يروي عنه أسيد الحمال عجائب. وذكره العُقَيْلي في الضعفاء فيمن اسمه محمد.

وكذا ذكره ابن حبان، ولكنه لم يطلق عليه الجرح، لأنه تردد في نسبة النكارة الواقعة في حديثه بين أن تكون منه، أو من أبيه، أو من أسيد بن زيد الراوي عنه.

وخالف في ذلك الدَارَقُطْني، وقال: محمد ليس من أولاد عَطِية لصلبه، إنما هو محمد بن الحسن بن عَطِية.

ثم قال: ثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمذاني، هو ابن عُقدة) وابن عُقدة: لا يحتج به، ولا برواياته (قال: قلت لمحمد بن سعد بن محمد العَوْفي: محمد بن عَطِية، الذي روى عنه أَسيد بن زيد، من هو؟.

قال: ليس لعَطِية ابن يقال له محمد، إنما هو جده محمد بن الحسن بن عَطِية بن سعد نسبه أسيد إلى جده.

وللحسن بن عَطِية ولدان:

أحدهما: الحسين بن الحسن بن عَطِية، كان قاضي بغداد.

ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وغيرهما.

والآخر محمد بن الحسن بن عَطِية.

قال ابن معين: ليست بمتقن، وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا نفرد، وخرج له أبو داود في كتابه.

وزعم ابن حبان أنه محمد بن الحسن بن سعد، ابن أخي عَطِية بن سعد، ووهمه الدَارَقُطْني في ذلك، وقال: إنما هو محمد بن الحسن بن عَطِية بن سعد العَوْفي بلا شك، نسبه محمد بن ربيعة الكلابي كذلك، ونسبه أيضاً ابن ابنه محمد بن سعيد بن محمد بن الحسن بن عَطِية بن سعد) هؤلاء: عَطِية بن سعد العَوْفي وأولاده.

الآن عائلة جديدة: (**ومنهم محمد بن عبيد الله العَرْزَمي**: ضعيف الحديث.

وقد ذكرنا له ترجمة مفردة فيما تقدم.

وقد تكرر ذكره في الكتاب كثيراً.

وابنه، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، وابنه محمد بن عبد الرحمن بن محمد كلهم ضعفاء.

قال الدَارَقُطْني فيما نقله عنه البَرْقاني: محمد بن عبد الرحمن متروك، وأبوه وجده، وابن أخي محمد عباد بن أحمد بن عبد الرحمن العَرْزَمي، قال: الدَارَقُطْني: هو متروك أيضاً.

وروى ابن شاهين من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة: قال: سمعت أبي يقول: ذكرت لأبي نعيم: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العَرْزَمي، فقال: كان هؤلاء أهل بيت يتوارثون الضعف قرناً بعد قرن.

ومنهم: ولد عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف.

قال أبو حاتم: هم ثلاثة إخوة) هذه عائلة جديدة.

(قال أبو حاتم: هم ثلاثة إخوة: محمد وعبد الله وعمران أولاد عبد العزيز بن عمر، وهم ضعفاء الحديث ليس لهم حديث مستقيم. انتهى.

ولعمران ابن يقال له عبد العزيز يكنى بأبي ثابت. ويقال له ـ أيضاً ـ ابن أبي ثابت، فإن أباه يكنى بأبي ثابت ـ أيضاً ـ وهو ـ أيضاً ـ ضعيف جداً.

ولمحمد بن عبد العزيز ابنان: أحدهما إبراهيم يروي عنه يعقوب الزهري وإبراهيم بن المنذر ذكره البخاري في كتاب الضعفاء وقال: منكر الحديث، سكتوا عنه.

وقال ابن عدي: منكر الحديث، عامة أحاديثه مناكير، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق.

وقال يعقوب بن شيبة: لا علم لي به.

والآخر أحمد يروي عن كتاب أبيه، ويروي عنه عبد الله بن شبيب، ويظهر أن جميعهم ضعفاء، لأن أحاديثهم منكرة، لا توافق حديث الثقات).

عائلة بعدها، عائلة جديدة: (ومنهم: ولد سلمة بن كهيل:

وله ابنان: يحيى ومحمد. فأما يحيى فضعيف جداً، وأما محمد فقد ضعف ـ أيضاً ـ وهو أصلح من يحيى.

وقال أبو زرعة: هو ضعيف قريب من أخيه يعني يحيى.

وليحيى ابن اسمه: إسماعيل، قال فيه الدَارَقُطْني: متروك.

ولإسماعيل بن يحيى ابن اسمه إبراهيم. منكر الحديث، ضعفه غير واحد)

هذه القاعدة بيّن لنا بعض العوائل الضعيفة، وهذه تفيدك في اختصار

الوقت، ومعرفة بحال هؤلاء القوم عندما يمر بك أحد يحمل اسم هذه العائلة التي ذكروا أن كل من ينتمي إليها من الرواة: ضعيف، تختصر الوقت على نفسك، وتتبنى ضعفه إذا كنت تقرّ بما ذكر.

القاعدة التي بعدها، قال: **(قاعدة: في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه)** هذه القاعدة قاعدة مهمة، كثير من أهل الحديث يعلل بها بعض الأحاديث المرفوعة، لكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها كما سيأتي.

قال -رحمه الله-: (قد ضعفه الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا.

فمنها: أحاديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ في المسح على الخُفَيْن.

ضعفهما أحمد ومسلم وغير واحد) أي: أحاديث أبي هريرة في المسح على الخُفَيْن، المسح على الخُفَيْن ثابت من غير رواية أبي هريرة، لكن من رواية أبي هريرة يضعفونه العلماء، لماذا؟ سيأتي.

(وقال: أبو هريرة) هذا هو السبب: (ينكر المسح على الخُفَيْن فلا يصح له فيه رواية) أبو هريرة نفسه ينكر المسح على الخُفَيْن من أصله، فكيف يُروى

عنه حديث عن النبي ﷺ ؟ فضعفوا الأحاديث المروية عن أبي هريرة في المسح على الخُفَيْن؛ لأنه ينكر المسح على الخُفَيْن، فيستحيل أن يروي أبو هريرة سنة عن النبي ﷺ في المسح على الخُفَيْن، ثم ينكر الحكم من أصله، وهنا ما فيه احتمالية أن نقول: "والله ربما اجتهد" لا، هنا إنكار لأصل المسألة، فيستحيل أن يأتي عنه حديث فيه رواية بالمسح على الخُفَيْن، ثم ينكر أبو هريرة المسح على الخُفَيْن على هذه الصورة؛ لذلك قالوا إذن: "ما ورد عن أبي هريرة من حديث في المسح على الخُفَيْن لا يصح" وحديث أبي هريرة خرجه ابن ماجه في المسح على الخُفَيْن، لكن هو وهم.

(ومنها: أحاديث ابن عمر عن النبي ﷺ في المسح على الخُفَيْن ـ أيضاً ـ، أنكرها أحمد، وقال: ابن عمر أنكر على سعد المسح على الخُفَيْن فكيف يكون عنده عن النبي ﷺ فيه رواية) ابن عمر أنكر على سعد بن أبي وقاص المسح على الخُفَيْن في العراق، حين توضأ ومسح على الخُفَيْن أنكر عليه ابن عمر ذلك، فكان ابن عمر ينكر أصل المسح على الخُفَيْن تماما، يعتبر أن المسح على الخفين لا الأصل له، حتى أرجعه سعد إلى أبيه إلى عمر فسأل عمر فأقر سعدا، حتى علم ابن عمر أن هذا الفعل مشروع، فكيف تأتينا بعد ذلك رواية عن ابن عمر في المسح على الخُفَيْن!، مثل هذا لا يقبل، لا شك في

ذلك: أن هذا يكون وهما من بعض الرواة رفع حديث المسح على الخفين من رواية ابن عمر.

(ومنها: حديث عائشة، عن النبي ﷺ أنه قال للمستحاضة: "دعي الصلاة أيام أقرائك".

قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: الأقراء: الأطهار لا الحيض) لأن الحديث واضح، وتنصيص على أن معنى القُرء هو الحيض، قال: "دعي الصلاة أيام أقرائك"، والقُرء فيه خلاف أصلا، هل هو الحيض، أم الطهر؛ لأنه في اللغة العربية يأتي على المعنيين، وعائشة تقول بأن القُرء هو الطُهر، فكيف يكون عندها حديث عن النبي ﷺ منصوص على أن القرء هو الحيض؟! ثم بعد ذلك عائشة تخالفه، وتقول: القرء هو الطهر؟!.

(ومنها: حديث طاوس، عن ابن عباس في الطلاق الثلاث. وقد سبق) يعني: تقدم حديث: **"كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ"**[1] إلى آخره، فهذا قالوا: أن

[1] مسلم: ١٤٧٢.

ابن عباس أفتى بخلافه، فكيف تكون له رواية لذاك الحديث، وهذا الحديث قد أخرجه مسلم في صحيحه، فهذا يدل على أن مسلما لا يأخذ بهذه القاعدة بالنسبة لهذا الحديث، وسأتي الكلام عليه -إن شاء الله-.

(ومنها: حديث ابن عمر عن النبي ﷺ في فضل الصلاة على الجنازة.

ذكر الترمذي، عن البخاري أنه قال: ليس بشيء، ابن عمر، أنكر على أبي هريرة حديثه) وهذا أيضا إنكار من ابن عمر للفضل الذي ذكره أبو هريرة في صلاة الجنازة، حديث أبي هريرة: **"من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى يُقضى دفنها فله قيراطان، أحدهما مثل أحد"** فقال ابن عمر لأبي هريرة عندما سمع هذا الحديث: **"أكثر علينا أبو هريرة"**، أي: كالمنكر له، قال: **"فأرسل إلى عائشة فسألها عن هذا الحديث، فصدقت أبا هريرة، فقال ابن عمر -رضي الله عنهما-: "لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ"**، هذا يدلك على ماذا؟ على أن ابن عمر ما كان قد سمع بهذا الحديث أصلا وأنكره، فلما صدقت عائشة أبا هريرة في الحديث سلّم به ابن عمر وأخذ به، فلو كانت عنده رواية كهذه الرواية ما كان قد أنكر على أبي هريرة أصلا، فإذا جاءت رواية عن ابن عمر بهذا، إذن: فالرواية غير صحيحة عنه البتة؛ لأنه كان ينكر على أبي هريرة وهذا واضح.

قال: (ومنها: حديث عائشة: **"لا نكاح إلا بولي"** أعله أحمد في رواية عنه بأن عائشة عملت بخلافه) وذلك لأنها أنكحت بنت أخيها عبد الرحمن وهو مسافر بالشام، أنكحت بنت أخيها بغير إذن أخيها، بل هو أنكر عندما بلغه الأمر، فلم تر ذلك عائشة مبطلا، فكيف تروي حديث: **"لا نكاح إلا بولي"**.

لكن مثل هذا تدخله الاجتهادات، ربما تروي حديث: **"لا نكاح إلا بولي"**، ثم بعد ذلك تجتهد، يخالف هذا الحديث حديثا آخر عندها يكون أقوى منه، أو يخالفه حديث فتحمل كل واحد منهما على وجه، أو على صورة، إلى آخره.

لذلك قال العلماء في مثل هذه المسائل التي تدخلها الاجتهادات قالوا: **"العبرة بما روى الراوي لا بما رآه"**، لا يهمنا رأيه لا، إذا خالف ما رواه فالعبرة بما رواه لا بما رآه، فلا يضعف مثل هذا الحديث إذا كانت المسألة مسألة رأي رآه الصحابي، بعد أن روى حديثا عن النبي ﷺ، فالصور التي ذكرت عن ابن عمر تختلف عن الصورة هذه التي ذكرت عن عائشة، وعن ابن عباس، وكذلك عن ابن عباس في الحديث الآتي.

قال: (ومنها: حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما سئل عن الصبي: ألهذا حج؟ قال: نعم. رده البخاري) مع أن الحديث في صحيح مسلم (رده البخاري بأن ابن عباس كان يقول: أيما صبي حُجّ به ثم أدرك فعليه الحج) يعني: كلام ابن عباس هذا يخالف الحديث الذي رواه عن النبي ﷺ، لكن كذلك مثل هذا تدخله الاجتهادات، فابن عباس كلامه في حجة الإسلام، وحملوا حديث النبي ﷺ في حج الصبي على حج التنفل، فيؤجر على حجه وهو صبي، لكن إذا بلغ لا بد أن يحج حجة الإسلام، إذن: هذه قضايا تدخلها الاجتهادات، فلا عبرة بمخالفة الصحابي للحديث الذي رواه، فنحن لنا والعبرة عندنا بما رواه لا بما رآه عند المخالفة، لكن إذا أنكر إنكارا كما جاء عن ابن عمر أنكر الرواية نهائيا قال: "هذا لا يقوله النبي ﷺ" أو "ما قال النبي ﷺ هذا" ثم بعد ذلك جاء عنه حديث بذلك؛ هذا يدل دلالة واضحة على أن هذا الحديث فيه وهم، أو خطأ، فهناك فرق بين الصورتين والله أعلم.

(قاعدة: في تضعيف أحاديث رويت عن بعض الصحابة) أي: مرفوعة (والصحيح عنهم رواية ما يخالفها) أي: ما يخالفها من الأحاديث، هذا

الصحابي يكون قد روى حديثين الحديث الأول يخالف الحديث الثاني، فيضعفون أحد الحديثين بالثاني.

قال: (فمن ذلك: حديث سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ: "في النهي عن صلاتين: صلاة بعد العصر ... الحديث".

أنكره أحمد والدارقطني وغيرهما:

قال الدارقطني: المحفوظ عنها أنها قالت: "ما دخل على النبي ﷺ بعد العصر إلا صلى ركعتين") كأنها: "ما دخل علي النبي ﷺ بعد العصر إلا صلى ركعتين" إذن: الآن رواية عائشة هذه تدل على أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين بعد العصر، وروايتها للحديث الأول فيه النهي عن الصلاة بعد العصر.

قال: (ومن ذلك: حديث يزيد الرَّشْك وقتادة، عن مُعاذة، عن عائشة: "كان النبي ﷺ يصلي الضحى أربعاً، ويزيد ما شاء الله".

أنكره أحمد، والأثرم، وابن عبد البر وغيرهم، وردوه بأن الصحيح عن عائشة قالت: ما سبح رسول الله ﷺ سُبحة الضحى قط) فهي هنا تذكر

عن النبي ﷺ أنه ما صلى صلاة الضحى أبدا، فكيف في الحديث الآخر تقول: "كان يصلي الضحى أربعا، التناقض واضح جدا بين الحديثين.

(فصل:

قد ذكرنا في كتاب العلم فضل علم "علل الحديث"، وشرفه وعزته، وقلة أهله المتحققين به من بين الحفاظ والمحدثين.

وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفردة، بعضها غير مرتبة، "كالعلل" المنقولة عن يحيى القطان وعلي بن المديني، وأحمد ويحيى وغيرهم.

وبعضها مرتبة، ثم منها ما رتب:

على المسانيد "كعلل الدارقطني"، وكذلك "مسند علي بن المديني" و "مسند يعقوب بن شيبة". هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث.

ومنها ما هو مرتب على الأبواب: "كعلل ابن أبي حاتم" و "العلل" لأبي بكر الخلال، وكتاب "العلل" للترمذي، أوله مرتب وآخره غير مرتب.

وقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة، أنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا) يعني: لا يذكر مثل هذه العلل في الأحاديث ،لا تذكر

أمام العامة؛ لأن العامي يشك في كل أحاديث النبي ﷺ بعد ذلك، لا يتمكن من فهم مثل هذه المسائل.

قال: (وهذا كما قال أبو داود فإن العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة) أي: كله (إذا سمعوا ذلك.

وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل) أرادوا أن يطعنوا على أهل الحديث بسبب كلامهم في العلل (وكان مقصوده بذلك الطعن في أهل الحديث جملة، والتشكيك فيه أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي) أي: ما لم يكن من حديث أهل الحجاز، فيريد أن يطعن فيه، وما كان من حديث أهل الحجاز فعنده جيد (كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه "بكتاب المدلسين") أنكره الإمام أحمد وسيأتي (وقد ذكر كتابه هذا للإمام أحمد فذمه ذماً شديداً.

وكذلك أنكره عليه أبو ثور) أبو ثور إبراهيم بن خالد، إمام كبير من الفقهاء المحدثين (وغيره من العلماء.

قال المَروَذي: مضيت إلى الكرابيسي، وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة، ويظهر نصرة أبي عبد الله، فقلت له: إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله، فأظهر أنك قد ندمت حتى أخبر أبا عبد الله) يعني: تراجع عنه قبل أن يصل إلى الإمام أحمد، إذا وصل إلى الإمام أحمد وتكلم فيك فسيسقطك (فقال لي: إن أبا عبد الله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه) أي: رضي بحكم الإمام أحمد على كتابه

(وقال: قد سألني أبو ثور وابن عقيل، وحبيش أن أضرب على هذا الكتاب فأبيت عليهم. وقلت: بل أزيد فيه) نصحوه ولكنه أصر، وأراد أن يزيد عليه.

(ولّج في ذلك وأبي أن يرجع عنه، فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله) وصل الكتاب للإمام أحمد (وهو لا يدري من وضع الكتاب.

وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح) الأعمش مدلس، والحسن بن صالح كان يرى السيف، فكان ينتصر للحسن بن صالح، وينكر على أهل الحديث عدم قبول روايته، ويرد على أهل الحديث، ويغمز في قبولهم لرواية الأعمش.

(وكان في الكتاب: إن قلتم: إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج.

فلما قرىء على أبي عبد الله، قال: هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا، ونهى عنه.

وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث، كابن عباد الصاحب، ونحوه.

وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس، إما أنه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه، في الطعن في الأعمش، ونحوه كيعقوب الفسوي، وغيره.

وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلنة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله ﷺ حقاً وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من

الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به) يعني: علم العلل يتكلم فيه طائفتان من الناس:

- طائفة تريد أن تطعن في حديث النبي ﷺ .
- وطائفة أخرى تريد أن تحفظ به حديث النبي ﷺ .

فليس كل من صحح أو ضعف قُبل قوله في حديث النبي ﷺ، حتى تثبت عندنا عدالته وإمامته وصدقه، وصدق نيته في كلامه في حديث رسول الله ﷺ تحسينا وتصحيحا وتضعيفا.

وإن مما يؤسف له حقيقة: أنك تجد بعض طلبة العلم ينقلون عن بعض الذين هم بعيدين كل البعد عن الدين، لا يتدينون، ويرتكبون أنواعا من أنواع المفسقات، ولكنهم يشتغلون بهذا العلم، ويحققون ويحكمون على الأحاديث؛ فتجد بعض طلبة العلم يقول لك: "صححه فلان، حسنه فلان"، فلان يا إخوان ليس ناصحا، ولا مؤتمنا على دين الله، يصحح بالهوى، ويضعف بالهوى، إذ تقوى وصلاح في قلبه ما فيه! فكيف تأمنه على دين الله تبارك وتعالى، ثم تقول: "صححه فلان" و"ضعفه فلان" لمجرد أنه محقق، يشتغل متاجرا بتحقيق كتب السنة، فالتصحيحات

والتضعيفات، والأحكام على الأحاديث؛ لا تؤخذ من كل من هب ودب، وكل من خط خطا في ورقة، لا تؤخذ التصحيحات والتضعيفات والأحكام على الأحاديث إلا من شخص تثق بعلمه، وتثق بدينه.

هذا ما أردنا أن نذكره في درسنا اليوم، والحمد لله قد أتممنا سلسلة كاملة في هذا العلم: بدأنا بالمصطلح، ثم تكلمنا عن الرجال، ثم أنهينا بهذا الكتاب في علم العلل، والحمد لله على توفيقه، نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفعنا وإياكم بذلك، وبارك الله فيكم.

تفريغ درس: "طرق البحث عن الحديث، وجمع الطرق" للشيخ علي الرملي

-حفظه الله تعالى-

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فدرسنا اليوم: هو في طريقة البحث، وتخريج الحديث، البحث عن الحديث كي تصل إلى أصل له، أو جمع طرق الحديث، له طريقة متبعة، **اليوم نقسم هذه الطريقة إلى قسمين:**

- بحث يدوي.
- وبحث إلكتروني.

أنتم علمتم -بارك الله فيكم- أن الحديث لا يمكن أن نعرف خطأه، أو أن نتبين هل فيه علة أم لا إلا بجمع طرق الحديث، فاليوم نبين لكم كيفية جمع طرق الحديث، وكيفية الوصول على أصل الحديث إذا سمعت به.

الطريقة اليدوية والطريقة الإلكترونية:

**** نبدأ أولا بالطريقة اليدوية:** هذه الطريقة تعتمد اعتمادا كبيرا جدا على معرفتك بكتب العلم عموما؛ كتب العلم الشرعي عموما: كتب الحديث،

كتب الفقه، كتب التخريج، كتب الرجال؛ تحتاج منك هذه الطريقة معرفة كبيرة بكتب العلم هذه، وما تحتاجه من معرفة هذه الكتب هو موضوعها، وطريقة ترتيبها، موضوع كل كتاب، وطريقة ترتيبه، كي تتمكن من إخراج الحديث منه.

مثلا تحتاج إلى معرفة صحيح البخاري: ما هو موضوعه؟ جمع أحاديث النبي ﷺ، ولا يختص بنوع دون نوع من الأحاديث، شرطه؟ أن يكون الحديث صحيحا على شرطه، كيف رتبه؟ رتبه على الأبواب الفقهية، إذا علمت هذا عن صحيح البخاري عرفت كيف تصل إلى الحديث منه، وكذلك بقية الكتب.

*** الآن هذه الطريقة اليدوية، إما البحث فيها يكون عن طريق المتن، أو عن طريق الإسناد:** **بالنسبة للبحث عن طريق الإسناد:**

- تحتاج أن تعرف صحابي الحديث، أو مَن تحته إذا لم يكن في الحديث صحابي، كأن يكون مرسلا، تحتاج أن تعرف مَن تحته، أو أن تعرف الصحابي ومن تحته، وإذا كان عندك الإسناد كاملا فيكون أفضل وأحسن وأسهل في البحث.

وصحابي الحديث ربما يكون صحابيا مكثرا كأبي هريرة مثلا، وربما يكون صحابيا مقلا من الرواية؛ روايته قليلة كالعِرباض بن سَارية مثلا.

فإذا كان الصحابي مقلا فطريقة البحث عن حديثه سهلة:

ترجع إلى الكتب التي رتبها أصحابها على ماذا؟ على مسانيد الصحابة وفي الغالب هي مرتبة على الحروف الهجائية، فتنظر أين رواية العِرباض بن سَارية وتنظر في أحاديثه تجد الحديث الذي تريده، تبحث في مسند أحمد مثلا، أو في مسند الحُميدي، أو في مسند البَزّار، أو في مسند أبي يعلى، أو في المعاجم التي صنفت على طريقة المسانيد: كمعجم الطبراني الكبير.

وتبحث أيضا في كتب الصحابة، في الكتب التي أُلِّفت لمعرفة الصحابة: كمعرفة الصحابة لأبي نُعيم، ومعرفة الصحابة لابن مَندَه، ومعجم الصحابة للبَغوي، وكذلك كتاب الصحابة لابن قانع، هذه كتب صحابة مسندة.

ويوجد كتب غير مسندة في معرفة الصحابة: ككتاب الاستيعاب لابن عبدالبر، والإصابة للحافظ ابن حجر، هذه وإن كانت ليست مسندة، وليست هي الأصول الأساسية للحديث، إلا أن أصحابها من الممكن أن

يرشدوك إلى من أخرج الحديث، **وخصوصا "الإصابة" وهو أفضل كتاب في معرفة صحابة رسول الله** ﷺ، الحافظ ابن حجر عندما يذكر لك الصحابي يذكر له حديثا أو حديثين، يذكر من خرّج هذا الحديث فيسندك إلى ماذا؟ إلى أصل الحديث فترجع إليه وتقف على أصل الحديث، وكذلك كتاب الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ترجع إليه أيضا فربما تجد ما تبحث عنه هناك.

- أما إذا كان الصحابي مكثرا فهذه الطريقة ستكون عسرة صعبة، يعني: عندما تعلم بأن الحديث الذي تبحث عنه من حديث أبي هريرة مثلا، تذهب إلى مسند الإمام أحمد، وتريد أن تبحث عنه هناك ،كم ستمكث وأنت تقرأ في مسند أبي هريرة، هذا يحتاج إلى وقت طويل.

إذا كنت تعرف مَن الراوي عن أبي هريرة، سيكون الأمر أقرب وأسهل، يوجد كتب اسمها كتب الأطراف، مثل: **"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"** للمِزِّي، وكذلك كتاب: **"إتحاف المهرة بأطراف العشرة"** للحافظ ابن حجر ، **هذه كتب الأطراف ماذا يفعل أصحابها؟** يذكرون طرف الحديث، أوله فقط، يذكرون أوله فقط، ممكن يكملون الحديث، بعضهم يكمل، يذكر الحديث كاملا، والبعض يذكر فقط الطرف الأول

منه، حتى تعرف ما هو الحديث الذي يتكلم عنه، ثم بعد ذلك يبدأ بذكر الأسانيد، ويذكر لك هذه الأسانيد من خرّجها.

ممكن أن يكون كتاب الأطراف مختصا ببعض الكتب لا عموما، وممكن أن يكون عاما.

كتاب تحفة الأشراف للمزي مختص بالكتب الستة فقط، فإذا كان الحديث الذي تبحث عنه في الكتب الستة ستجده، فإذا عرفت مثلا صحابي الحديث والراوي عنه؛ ترجع إليه، مرتب الكتاب على ترتيب الصحابة على حروف الهجاء.

مثلا تبحث عن حديث التضحية بكبشين، تعلم أن الحديث يرويه حماد بن زيد عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس بن مالك، عندك بعض الإسناد من فوق حماد بن زيد عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس بن مالك، ماذا تفعل؟ تأتي إلى المجلد الأول: أنس يبدأ بحرف الألف، ألف نون، في المجلد الأول تبحث عن اسم أنس تجده، ثم رتَّب الرواة عن أنس، رتبهم على حروف الهجاء، كذلك تبحث عن رواية عبدالعزيز عن أنس تجدها، ثم تبحث عن

رواية: حماد بن زيد عن عبد العزيز عن أنس، ثم تبحث عن الحديث الذي تريد، فستجده إذا كان في كتب الستة بهذا الإسناد ستجده في هذا الكتاب.

كذلك إتحاف المهرة بأطراف العشرة، ولكن إتحاف المهرة أوسع من تحفة الأشراف، فقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه أدخل فيه كتبا كثيرة، فإذا كنت تحفظ صحابي الحديث والراوي عنه سيسهل عليك البحث في هذا الكتاب، كذلك في كتب المسانيد، بعض المسانيد تجدهم يرتبون الرواة عن الصحابي على حروف الهجاء كما هو الحال في كتب الأطراف، يسهل عليك البحث في هذا الكتاب إذا كان على هذه الصورة.

- **وهناك أيضا فهارس**: من الممكن أن تستعين بها، كثير من الكتب الموجودة اليوم من كتب السنن تجد في آخرها فهرساً للصحابة المذكورين في الكتاب، وتجد أيضا فهرساً للرواة عنه، فيذكر لك مثلا رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس، ويذكر لك أرقام الأحاديث التي وردت في الكتاب بهذا الإسناد، هذه أيضا تعينك في البحث، كثير من كتب السنن والمسانيد مفهرسة بهذه الطريقة، هذا إذا عرفت صحابي الحديث.

نرجع إلى طريقة المتن: وهذه الأكثر استعمالاً؛ لأننا في الغالب نحفظ كلمة من الحديث، أو طرف الحديث، أو معنى الحديث، أو كلمة غريبة في الحديث، أو كلمة مميزة في الحديث، أو وصفا معروفا في الحديث، انظر هذه الدرجات كل واحدة لها طريقة في البحث بها.

طريقة المتن:

- إما أن يكون عندك طرف الحديث: أوله.
- أو أن تكون تعلم كلمة بارزة في الحديث.
- أو لا تعلم إلا موضوع الحديث

هذه ثلاث حالات.

- إذا كان عندك طرف الحديث، مثلا تحفظ من الحديث: **"إنما الأعمال بالنيات"** فقط، لا تعرف عن الحديث إلا هذا، ماذا تفعل؟ بالنسبة لكتب السنن كثير منها اليوم مفهرس في آخر كل كتاب فيه فهرس لأطراف الأحاديث التي في الكتاب، ممكن أن ترجع إلى هذه الكتب كتابا كتابا وتنظر فيها، لكن هذه الطريقة طويلة، يوجد طريقة أخصر عندنا كتاب اسمه: **"موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف"**

للزَّغلول يضع لك طرف الحديث، إما طرفه من أوله، أو من وسطه، أو من آخره، ثم يذكر لك من خرّج هذا الحديث، لا يشترط أن يذكر كتباً أصولا ذُكر الحديث فيها بإسناده لا يشترط ذلك، ربما يكون عزاك إلى مصدر ذاك المصدر يعزوك إلى الأصل، كأن يعزوك مثلا إلى نَصب الراية الزَّيْلَعي كتاب تخريج إذا ذهبت إليه وجدت الحديث هناك، ويذكر لك الزَّيْلَعي من خرج الحديث بإسناده، وربما يعزوك لأصل الكتاب مباشرة، كأن يقول لك مثلا أخرجه البخاري في صحيحه، وأخرجه مسلم في صحيحه، الأصل فيك أن تعزو الحديث إلى ماذا؟ تعزو الحديث لأصله أي: للكتاب الذي أخرجه صاحبه فيه بإسناده، أخرجه فيه بإسناده هناك، إلى مثل هذا يعزى الحديث عند التخريج، عندما تريد أن تخرجه تقول: أخرجه البخاري، أخرجه مسلم، أخرجه أبو داود، أخرجه أحمد في مسنده، وهكذا، لماذا؟ لأن هؤلاء قد أخرجوا الحديث في كتبهم بأسانيدهم، أما ما تأتي وتقول -كما نرى في بعض كتب الذين هم بعيدون عن علم التخريج- تجده يقول: أخرجه الألباني في "السلسلة الصحيحة" خطأ، هذا التصرف خطأ، أخرجه تقال للكتاب الذي

ذكر الحديث بإسناده، قل: أخرجه أحمد، أخرجه أبو داود، وهكذا، **لك أن تقول خرجه الإمام الالباني في "السلسلة الصحيحة" لك أن تقول خرجه، لكن لا تقول: أخرجه** يعني: كلمة أخرجه مختصة بمن خرج الحديث في صحيحه بإسناده، أما خرجه فتطلق على هذا وعلى هذا.

إذن: صاحب "موسوعة الأطراف" يعزوك إلى ماذا؟ إما إلى الكتاب الذي خرج الحديث بإسناده، أو إلى من خرج الحديث وعزاك إلى أصله، وكذلك كما ذكرنا كثير من الكتب سواء كانت كتب التخريج، أو كتب السنن، أو كتب المسانيد، في آخرها فهارس بأطراف الأحاديث من الممكن أن ترجع إليها إذا عندك طرف الحديث، وتنظر فيها، لكن "موسوعة الأطراف" هذه أسرع؛ لأنها شملت مجموعة من الكتب، هذا إذا كان عندك طرف الحديث.

- **إذا لم تكن تعلم طرف الحديث، ولكن عندك كلمة بارزة في الحديث ظاهرة**، لا تستعمل كثيرا في الحديث، يعني: ليست مثل: من، وإلى، وعن، وفي، مثل هذه الحروف، ولا هي مثل: جاء، وذهب، كلمة واضحة مثل: كلمة: (بطش) كما جاء في حديث: **"خرج من يديه كل**

خطيئة كان بطشتها يداه" لاحظ ماذا عندنا الآن من كلمات هي مميزة **"خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه"** عندنا كلمتان ممكن أن نستخدمهما هنا كلمة: (خطيئة) وكلمة ماذا؟ وكلمة (بطش) خذ الكلمة وجردها من الزوائد كما تفعل في كتب المعاجم (بطشتها) ما هو أصلها عندما نجردها من الزوائد تصبح إيش؟ (بطشتها) نجردها من الزوائد نردها إلى فعلها الثلاثي، أو الرباعي فتصبح الكلمة ماذا؟ (بطش) عندنا كتاب مصنف لمثل هذه الكلمات اسمه: **"المعجم المفهرس ألفاظ الحديث النبوي"** لأحد المستشرقين، جمع فيه أحاديث تسعة كتب: "الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، وموطأ الإمام مالك، ومسند الدارمي" فإذا كان الحديث الذي تبحث عنه في هذه الكتب ستجده في هذا الكتاب، نحن نبحث عن حديث **"خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه"** جربنا الكلمة ظهرت عندنا كلمة ماذا؟ (بطش) بعد ذلك على حروف المعجم حرف ماذا؟ عندنا حرف الباء أول ما يبدأ هو حرف الألف، نترك حرف الألف، ونذهب إلى حرف الباء، ثم بعد الباء ماذا؟ طاء نبحث في حرف الباء سيبدأ باء ألف، باء باء، باء تاء، باء ثاء، وهكذا يصل إلى ماذا؟ إلى باء

طاء، وسيبدأ باء طاء ألف، باء طاء باء، إن وجد طبعا كلمة في هذه التركيبة، إلى أن يصل إلى باء طاء شين، سنجد كلمتنا هناك (بطش) **"خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه"** سنجده يضع لنا رموزا، ما هذه الرموز؟ قال في أولها: (**م طهارة ٣٢**) **يعني**: مسلم في كتاب الطهارة، الباب الثاني والثلاثين، (**دي وضوء ٤٥**) يعني: الدارمي في كتاب الوضوء، الباب الخامس والأربعين، (**ط طهارة ٣١**) ط: للموطأ، في كتاب الطهارة، الباب الحادي والثلاثين، أما (**حم ٢/٣٠٨**) يعني: مسند الإمام أحمد، المجلد الثاني، صفحة ٣٠٨، لاحظ مسند الإمام أحمد يعزوه بهذه الطريقة انتهى، إذا الحديث موجود في صحيح مسلم، في مسند الدارمي، وفي موطأ مالك، وفي مسند الإمام أحمد.

وهكذا... هذا إذا كنت تعلم كلمة بارزة في الحديث.

- **الحالة الثالثة:** لا أعلم كلمة بارزة في الحديث، ولا أعرف طرف الحديث، ولا أعرف صحابي الحديث، **ولكنني أعرف موضوع الحديث**، أبحث عن حديث في بالي هو في موضوع المال، أو في موضوع الزكاة، ماذا أفعل؟ هذه الطريقة التي هي طريقة البحث في

المظان، ماذا نعني بالبحث في المظان؟ يعني: أين أظن أن أجد الحديث؟ أين يغلب على ظني أن أجد الحديث؟ هذا معنى البحث في المظان، فأنا أعرف الآن من الحديث موضوعه، أعرف أن الحديث في زكاة المال، ماذا أفعل؟ أذهب أولا إلى صحيح البخاري، كتاب الزكاة، وأبحث عنه هناك، أذهب إلى صحيح مسلم، كتاب الزكاة وأبحث عنه هناك.

أريد أن أختصر الطريق: أذهب إلى أوسع كتاب فقهي مسند، أين أذهب؟ السنن الكبرى للبيهقي: إلى كتاب الزكاة وأنظر فيه، ثم كتاب سنن أبي داود في كتاب الزكاة، كذلك كتاب واسع في المسائل الفقهية، أعرف حديثا في الأضاحي أذكر أن النبي ﷺ: **"ضحى بكبشين"** أين أجده؟ أجده في كتاب الأضاحي، أو في كتاب الذبائح، حسب تصنيف المؤلف، ممكن ما تجد عنده كتابا اسمه: كتاب الأضاحي، تجد عنده كتابا اسمه: كتاب الذبائح مثلا، تبحث عن حديثك هناك، هذه الطريقة طريقة البحث بالموضوع، ليست طريقة خاصة بالحديث، ممكن أن تبحث عن فتوى، تبحث أيضا: تنظر إلى الكتاب الذي هو كتاب الفتاوى مثلا للشيخ ابن عثيمين –

رحمه الله- تذهب إلى كتاب الأضاحي، وتبحث عن موضوعك هناك مثلا، أو يكون الموضوع الذي تريده موضوعا في الآداب، تذهب إلى كتاب الآداب وتبحث عنه، لذلك قلنا لكم بأن المسألة تعتمد اعتمادا كبيرا على ماذا؟ على معرفة الكتب.

ولا تنس أن هناك كتبا صنفت في مواضيع خاصة، هذه ينبغي أن تكون على بالك، مثلا في المال عندنا كتاب اسمه كتاب الأموال لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام ، هذا من المظان القوية جدا أن أجد الحديث الذي أريده هناك، عندنا كتاب اسمه: كتاب الخَرَاج ليحيى بن آدم أذهب وأبحث عنه هناك.

أبحث عن حديث في العقيقة عندنا كتاب لابن القيم اسمه ماذا؟ "تحفة المودود في أحكام المولود"، العقيقة لها تعلق بماذا؟ بالمولود، إذن: نذهب ونبحث عن الحديث هناك لعله يذكر لنا مصدره الأساسي.

حديث ورد في تفسير آية؛ تفسير آية من سورة البقرة، الآية ثلاثة وثلاثون، تذهب إلى الكتب المسندة في التفسير، وتبحث عنه هناك، على رأسها: تفسير ابن جرير الطبري، وكذلك تذهب إلى التفاسير

التي يذكر أصحابها مخرجو الأحاديث التي يذكرونها، كتفسير ابن كثير، يذكر لك ابن كثير بعد أن يسوق جملة من الأحاديث: أخرجه أحمد، أخرجه البخاري، أخرجه مسلم، يخرج لك الحديث، كذلك الدُّر المنثور للسيوطي، كتاب نفيس في هذا الباب، ترجع إليه مباشرة تجد الحديث هناك، ويخرجه لك يقول لك، خرجه فلان، وخرجه فلان، إلى آخره فترجع إليهم.

- **وكذلك كتب التخريج مهمة جدا**: ككتاب البدر المنير لابن المُلَقِّن، أو ككتاب نصب الراية للزيلعي، أو كتاب إرواء الغليل للعلامة الألباني رحمه الله؛ هذه كتب تخريج مرتبة على الأبواب الفقهية ككتب السنن، تبحث في الكتاب الذي تريده، وتخرج الحديث من هناك تجده جاهزا مخرجا، مذكور لك فيها جميع الطرق، ومن أخرجها، ومن رواها؟ .. إلى آخره.

- **أو كنت لا تعرف موضوع الحديث الذي تبحث عنه، ولكنك تذكر صفة معينة فيه**: كأن تذكر مثلا أن الحديث يروى من طريق مالك؛ من رواية مالك عن نافع مثلا، أو من رواية مالك عن الزهري، ونسيتُ تتمة الإسناد، فقط أذكر بأن الإسناد من رواية مالك عن

الزهري، ماذا تفعل؟ تذهب وتبحث في مصنفات الإمام مالك، ربما يكون مالك قد أخرجه في الموطأ، أو في غيره من كتبه، وقفتَ على الحديث عند البيهقي مثلا من رواية محمد بن إسماعيل البخاري، من الممكن أن يكون البخاري أيضا أخرجه في صحيحه، فتذهب وترجع إلى كتب البخاري، وتبحث عن الحديث هناك، تعرف صفة ثانية، تعرف أن الإسناد مسلسل؛ مسلسل بأي شكل من أشكال التسلسل، تذهب إلى الكتب التي صنفت في المسلسلات: ككتاب المسلسلات لابن الجوزي، والمسلسلات للسُّيوطي مثلا، أو يكون الحديث من الأحاديث المشتهرة عند الفقهاء مثلا، أين تذهب؟ المقاصد الحسنة للسَّخاوي، الأحاديث المشتهرة، كذلك كشف الخفاء للعَجلوني، وتبحث عن الحديث هناك.

- **أو يكون في الحديث كلمة غريبة**: تذهب إلى أين؟ تذهب إلى كتب غريب الحديث: كغريب الحديث للحَربي، ربما تجده هناك مسندا، المهم أن تكون في مثل هذا على علم ومعرفة بالكتب كي ترجع إليها عند الحاجة، هذه هي طريقة البحث.

***أما عندما تريد أن تخرج حديثا:** فسيكون أمامك الإسناد، وأمامك أيضا المتن، فتستعمل عدة طرق في البحث، وتحاول أن تجمع أكبر قدر ممكن، والمفروض فيك أن تجمع جميع طرق الحديث وتضعها بين يديك كي تحكم على الحديث، بهذه الطرق التي ذكرناها لك، ومن المهم جدا في أثناء بحثك أن تنظر في الأحاديث التي يذكرها العلماء مع الحديث الذي تبحث عنه في نفس الباب لماذا؟ لأنها ستفيدك شيئا، وهو أنك ستجد شواهد للحديث الذي تبحث عنه مذكورة في نفس الباب الذي ذكر فيه حديثك، هذا في كتب السنن.

*** فائدة البحث في الكتب:** هي هذه، هي أنك وأنت تبحث تنظر ويقع بصرك على جملة كبيرة من الأحاديث، وتبقى تقرأ، تقرأ، كثرة مداومة النظر في هذه الكتب، وكثرة الاطلاع عليها؛ ترسخ في ذهنك وتثبّت فيه الكثير من الأحاديث، وهذه من فوائد البحث في الكتب.

- وأيضا عندما تنظر في الحديث حاول أن تنظر في الحاشية، المخرجون أحيانا بعض المخرجين تخريجهم جيد تجده ينفعك يقول لك: أخرج الحديث: فلان وفلان وفلان، ترجع إلى هذه المراجع وتنظر في الحواشي،

وكل فائدة تتوقع أن تستفيدها من كلمة مكتوبة تحاول أن تتشبث بها، هذه طريقة جمع طرق الحديث، أو البحث عن الحديث من أصله.

* **عند تخريجك للحديث:** أنبه على مسألة: بعض المخرجين ماذا يفعلون؟ يأتي عند الحديث يبدأ: أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وأحمد، والبزار، وأبو يعلى، وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان، وكلها من طريق واحدة، ثم يبدأ بالطريق الثانية: أخرجه فلان وفلان وفلان وفلان من طريق ثان، لماذا كل هذا؟ الحديث أولا إذا كان في الصحيحين اكتفينا به، اللهم إلا أن يكون في كتاب علل، أو كتاب تخريج، وشغله في معرفة طرق الحديث، بغض النظر عن كونه صحيحا أو ضعيفا، هناك اذكر لنا الطرق جزاك الله خيرا، لكن أن يكون كتابا فقهيا مثلا، أو كتابا عقائديا، وتبدأ تسرد لنا الطرق والشواهد والمتابعات، والحديث في الصحيحين؛ هذه تجارة سوق، وقد وقفنا على بعض التجار الذين يفعلون هذا، خصوصا عندنا ها هنا، تجده يبدأ يسرد ذلك، يسود صفحات في تخريج حديث في الصحيحين، سبحان الله! عجيب، ثم كثرة ذكر المصادر إذا كان الطريق واحدا لا فائدة منها ماذا؟ إذا كان الحديث مثلا أنت تريد أن تخرج حديثا الحديث يروى من

طريق مالك مثلا عن الزهري، ومن طريق معمر عن الزهري، ومن طريق يونس بن يزيد عن الزهري، ثلاث طرق، تأتي لطريق مالك تقول: أخرجه فلان وفلان وفلان وفلان، تبقى ساعة وأنت تعد، والطريق كلها هي طريق مالك عن الزهري، وليس بين تلاميذ مالك اختلاف، ما فائدة سرد هذه المراجع كلها، اذكر لي المراجع إذا اختلفت الطرق، هذا الذي نريده، أهم شيء اختلاف الطرق، على من يدور الإسناد إن حصل خلاف بين التلاميذ فاذكر، لم يحصل خلاف بينهم، وجميعا اتفقوا على رواية واحدة، لماذا التكثير والتطويل والتسويد الذي لا فائدة منه؟! إلا كما ذكرنا إذا كان كتابك كتاب تخريج، وهمك هو ذكر الطرق والشواهد والمتابعات، فهذه مسألة ثانية.

هذا ما يتعلق بمسألة البحث والتفتيش والتخريج تخريج الحديث بالطريقة اليدوية، ونسيت أن أنبه من المراجع المهمة جدا في معرفة موضوع الحديث عند معرفتك لموضوع الحديث كتابا اسمه: **"كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال"**[1] هذا الكتاب قد حوى جملة كبيرة جدا من أحاديث

---

[1] للتقي الهندي.

النبي ﷺ، وهو مرتب على طريقة المواضيع، إلا أن له فهرسا في الأخير مفهرسا على طريقة الأطراف، فإذا كنت تعرف طرف الحديث، أو تعرف موضوع الحديث ينفعك جدا هذا الكتاب، ومن المهم جدا أن تتذكر مسألة المواضيع هذه إذا كان الحديث موضوعا، فيه راو كذاب؛ ترجع مثلا إلى كتاب الموضوعات لابن الجوزي، أو كتب الموضوعات الأخرى، أو إذا كان الحديث من الأحاديث المعلة علة خفية قادحة، ترجع إلى كتب العلل، وهكذا على كل: المسألة متعلقة بمعرفة الموضوع، **هذا ما يتعلق بمعرفة الموضوع، هذا ما يتعلق بالبحث اليدوي**.

**** أما البحث الإلكتروني:** فلا نطيل الكلام فيه، لعل الكثير منكم يعرفه إن شاء الله.

عندنا فيه طريقتان:

- **طريقة البحث في الموسوعة الشاملة**، هناك كثير من المكتبات التي صنعت على الكمبيوتر، ولكن أفضل مكتبة هي مكتبة الموسوعة الشاملة، وهذه الموسوعة الشاملة، الإصدار الرسمي لموقع الشاملة، جزى الله خيرا حقيقة القائمين على هذا على الموقع، وجزى الله خيرا كل من أعان على نشر الكتب

في هذه الموسوعة، التي سهّلت مسألة البحث بطريقة لم يعد البحث علما يحتاج أن يدرس فيه الشخص دراسة، أو أن يطيل التجربة فيه حتى يتعلم طريقته أو يتقنه، فالموسوعة الشاملة هذه مفيدة جدا في مسألة البحث.

والمهم في طريقة البحث فيها هو أن تعلم أن فيها طريقة موسعة، وطريقة مضيقة، عندما تريد أن تبحث مثلا عن حديث فيه كلمة: (البطش) "بطشتها" إذا جئت ووضعت كلمة: بطشتها، ووضعت جميع كتب البرنامج ستظهر أمامك نتائج طويلة جدا، والبحث فيها سيأخذ وقتا طويلا، فتريد أنت أن تقلص النتائج بطريقة مفيدة، ولا يكون فيها خلل، فماذا تصنع؟ **تقلل النتائج بطريقتين: الطريقة الأولى**: اجعل أكثر الكلمات التي تبحث عنها، اجعل أكثر من كلمة واحدة، وكذلك لا تبحث في جميع كتب البرنامج، ابحث في الكتب المهمة التي تنفع مثلا في الحديث: ابحث في مجموعة المتون، ومجموعة تخاريج الأحاديث، ومجموعة علل الأحاديث، ومجموعة الأجزاء الحديثية، ومجموعة الشيخ الألباني -رحمه الله-، حدد هذه المجموعات واجعل الكلمات طويلة قليلا، وكلما قلّت عندك النتائج قلل الكلمات، حتى تظهر عندك النتيجة المرضية بالنسبة لك، هذه بالنسبة للبحث في الموسوعة الشاملة.

- **أما الطريقة الثانية**: وهي عن طريق البحث، **محركات البحث عن طريق الأنترنت، وهذه لها أيضا طريقتان**:طريقة عن طريق المحركات الخاصة، وطريقة المحرك الجوجل؛ هذا المحرك العام الذي يعطيك نتائج واسعة، لكن تبدأ بالمحركات الخاصة التي صممت لمواقع معينة علمية، أو مواقع سنية فقط، ثم بعد ذلك إن حصلت على النتائج التي ترضاها فالحمد لله، ما حصلت على النتائج التي ترضاها، تحوّل إلى البحث عن طريق محرك البحث جوجل، وكي لا تشتت البحث، ضع بحثك أو الجملة التي تبحث عنها بين علامات تنصيص، كي تظهر لك كما هي، فإن نجحت فالحمد لله، وإن لم تنجح فاحذف علامات التنصيص، ستظهر لك جوجل جميع المواضيع التي تتعلق بالكلمات التي وضعتها، ولعلكم إن شاء الله الكثير منكم أعرف مني بالبحث عن طريق هذا الأنترنت، لكن تهمنا الموسوعة الشاملة هي التي حقيقة سهلت علينا قضية البحث تسهيلا كبيرا جدا، وبشكل سريع جدا حتى أصبحت تخرج الحديث من مصادر شتى في خلال ثوان قليلة.

هذا ما أردت أن أنبه عليه في موضوع البحث، هناك كتب صنفت في مسألة التخريج وإن كنت أنا أعتقد بأنه ليس هناك داع لكثرة القراءة في

هذا الموضوع، فهذا الموضوع لا يحتاج إلى قراءة، الموضوع هذا موضوع البحث اليدوي يحتاج إلى ممارسة عملية، وكلما مارست وأطلت الممارسة كلما زادت قوتك في طريقة البحث اليدوي، وميزة البحث اليدوي كما ذكرنا تكثر من الاطلاع على الأحاديث، وعلى المواضيع، ويثبت في ذهنك أشياء كثيرة، **وأما بالنسبة للبحث الإلكتروني فيمتاز بالسرعة، الدقة في البحث اليدوي أكثر دقة، أما البحث الإلكتروني فيمتاز بالسرعة فقط عن البحث اليدوي.**

والكتب التي ألفت في التخريج:

- أصول التخريج لمحمود الطحان.
- وكشف اللثام عن أسرار تخريج حديث رسول الله ﷺ لعبد الموجود عبداللطيف.
- وطرق تخريج أحاديث رسول الله ﷺ لعبد الهادي عبد القادر.
- وطرق التخريج بحسب الراوي الأعلى لدخيل بن صالح اللحيدان.
- وعلم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية لمحمد بكار.
- والتخريج ودراسة الأسانيد لحاتم العُوني.

- وعلم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية لعبدالغفار البلوشي.

هذا ما أردنا أن نذكره في هذا الدرس، والحمد لله رب العالمين.